الإمام مسلم بن الحجاج

ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث

ويليه

غرر الفوائد المجموعة

في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة

لرشيد الدين يحيى بن علي العطار

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الجزء الأول

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

دار الصميعي للنشر والتوزيع
هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٣٥١٤٥٩
الرياض - السويدي - شارع السويدي العام
ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى، ونَكَتَ في قلوب أهل الطغيان، فلا تعي الحكمة أبدًا، وأنزل على رسوله ﷺ القرآن نورًا وهدى، وجعل السنة تبيانًا له وتفسيرًا.

وصلى الله على عبده ورسوله، ما أكرمه عبدًا وسيدًا، وأعظمه أصلاً ومحتدًا، وأطهره مضجعًا ومولدًا، وأبهره صدرًا وموردًا، وعلى آله وصحبه، غيوث الندى، وليوث العِدَا، صلاة وسلامًا دائمين متلازمين من اليوم إلى أن يُبعَث الناسُ غدًا(١).

أما بعد:

فقد وجدتُ العلماءَ عُنوا عنايةً تامة كاملة بكتاب «الجامع الصحيح» للإمام أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، فأما كتاب مسلم «الجامع الصحيح»؛ فإنه كتاب حافل، مليء بالفوائد العلمية، والنكات الإسنادية، وهو يشترك مع «كتاب البخاري» في عناية العلماء به، ولكن جهده المجيد لم ينل من عناية الباحثين وطلبة العلم ما حظي به الأول، وكذلك

(١) من كلام ابن حجر في مقدمة «فتح الباري».

التعريف بذات مسلم من ناحية السيرة الشخصية، والحياة العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وأثره في علوم الحديث النبوي: دراية ورواية، ومؤلفاته، و «صحيحه» منها على وجه الخصوص؛ فإن الناظر في المكتبة الإسلامية يكاد لا يجد ما يشفي غلة المتخصصين في علم الحديث بشأن هٰذا الإمام وأثره فيه، بل لا يكاد يجد كتابًا شاملاً عن حياته من جميع جوانبها، نعم، كتب التراجم شحيحة في المعلومات عن سيرة هٰذا الإمام الشخصية؛ إلا أن المتمعن فيها، وفي تراجم بعض علماء عصره؛ يخرج بصورة تكاد تكون جليَّةً عنه، أما عن حياته العلمية وجهوده الحديثية؛ فهي مبثوثة مبعثرة في بطون الكتب المختلفة؛ مثل: كتب التراجم، والبرامج والأثبات، والمصطلح، والعلل، والرحلات، والشروح، وغيرها، ولذا لم آل جهدًا في الرجوع لكل ما يمكن أن يفيد منه البحث، من الكتب المخطوطة التي وقعت بين يدي، والمطبوعة.

وقد اعتمدتُ في كتابي هٰذا على آثار الإمام مسلم عامة، وعلى «صحيحه» خاصة؛ فإنها غرض البحث وموضوعه، وحرصتُ على إظهار أثر هٰذا الإمام، ودراسة مصنفاته، وإبراز مزايا «صحيحه» وسماته ـ ومن خلال ذٰلك تكلمت عن منهجه والطبيعة الحديثية عنده ـ، وبيان شروطه، ورواته، ونسخه، والجهود التي قامت حوله.

ولا أُخفي على أخي القارىء أنّ ما كتبْتُهُ هنا ـ على الرغم من أهميته وموسوعيته ـ لم يزل يعاني شيئًا من النقص، من مثل: سرد الأحاديث المعلّقة فيه، وبيان من وصلها، حديثًا حديثًا، وسرد الأحاديث المعلولة، وبيان من أعلّها ونصب ميدان مناقشة معه[1]، والرجال الذين تُكلّم فيهم في «الصحيح» والذّبّ عنهم راويًا راويًا، وبيان المبهمات في «الصحيح»، ودراسة مصطلحات الإمام

---

(١) ينفع لهذا والذي قبله كتاب «غرر الفوائد المجموعة».

مسلم في الجرح والتعديل، وذكر الرجال الذين تكلم فيهم، ولٰكن. . . كل مبحث من هٰذه المباحث يحتاج إلى كتاب ضخم مستقل، ونرجو أن نوفّق إلى ذٰلك؛ كتابةً وتأليفًا، وبحثًا وتجميعًا، وإخراج (المخطوطات) التي اعتنت بذٰلك، في سلسلة (مكتبة الإمام مسلم)، و(كتب اعتنت بصحيح مسلم) وقد حققت ـ ولله الحمد ـ كتاب أبي ذر ابن سبط ابن العجمي «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم»، وقد طبع[1]. وطبع أيضًا كتاب أبي الفضل ابن عمار الشهيد «عللِ الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج»[2]، وحققت ضمن كتابي هٰذا مؤلَّف رشيد العطار «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» وعسى أن أوفق لإخراج كتب التراث التي لها تعلق بـ «صحيح مسلم» وصاحبه، والله وليُّ ذٰلك، ومنه أستمد العون والتسديد، وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم.

● ● ● ● ●

(١) عن دار الصميعي سنة (١٤١٥هـ)، في (٤٧٩) صفحة.

(٢) وقد فرغتُ ـ بحمد الله ومنّه ـ من تحقيق الأثر الخطي المتبقي للإمام مسلم من الكتب غير المفقودة، وهو «الطبقات»، وقد طبع عن دار الهجرة ـ الدمام، في مجلدين.

سيرة الامام مسلم بن الحجاج الشخصية

اسمه ونسبه وكنيته:

هو مُسْلِم بن الحَجَّاج ـ بفتح الحاء المهملة، وتشديد الجيم الأولى بينهما ألف ـ بن مُسْلِم ـ بضم الميم، وسكون السّين المهملة، وكسر اللام فيه وفي سابقه ـ بن ورد بن كوشاذ، أبو الحسين(١).

---

(١) مصادر ترجمته: «الفهرست» لابن النّديم (٢٨٦)، و«الفهرست» لابن خير الإشبيلي (١٠٠ ـ ١٠٢)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (٧٨)، و«الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩ / رقم ١٥٨٦) لأبي أحمد الحاكم، و«التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (٢ / ٢٥٠)، و«الأنساب» للسمعاني (١٠ / ١٥٥)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨ / ١٨٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠)، و«السابق واللاحق» (٢٦٦) كلاهما للخطيب البغدادي، و«الإرشاد» (٣ / ٨٢٥ ـ ٨٢٦ / رقم ٧٢٤) للخليلي، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧) لابن أبي يعلى، و«المنتظم» لابن الجوزي (٥ / ٣٢)، و«المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (٢٩١ / رقم ١٠٤٣)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨) كلاهما لابن عساكر، و«جامع الأصول» (١ / ١٨٧) لمجد الدين ابن الأثير، و«اللباب» (٣ / ٣٨)، و«الكامل في التاريخ» (٧ / ٩٥)، كلاهما لعز الدين بن الأثير، و«مختصر تاريخ نيسابور» للخليفة النيسابوري (ق ٦ / ب ـ ١٧ / أ)، و«صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (٥٦ ـ ٦٦)، و«ما لا يسع المحدّث جهله» للميانشي (٢٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٨٩)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، و«إرشاد طلاب =

. . . .

= الحقائق» (١ / ١٨٨ و٢ / ٧٧٨) كلها للنووي، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤) لابن خلّكان، و«المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء (٢ / ٥١)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٤) للمزي، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٧)، و«دول الإسلام» (١٤٥)، و«العبر في خبر من غبر» (٢ / ٢٣)، و«الكاشف» (٣ / ١٢٣)، و«المقتنى في الكنى» (١ / ١٨٧ / رقم ١٥٩٥)، و«المعين في طبقات المحدثين» (ص ١٠٣ / رقم ١١٦٩)، كلها للذهبي، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢ / ١٧٤)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٣) لابن كثير، و«تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٣)، و«التقريب» (ص ٥٢٩ / رقم ٦٦٢٣) كلاهما لابن حجر، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٣ / ٣٣)، و«الإكمال في أسماء الرجال» للخطيب التبريزي، ترجمة (رقم ١٠٢٥)، و«ذيل دول الإسلام» (٢٩ / ب) للسخاوي، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (٢٦٠)، و«التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل» (١ / ٣٣٧) لابن باطيش، و«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي (٢ / ٢٢١)، و«المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (ترجمة رقم١١٤٧) لابن مفلح المقدسي، و«مختصر طبقات الحنابلة» (ترجمة رقم٢٤٦) للشطي، و«خلاصة تذهيب الكمال» للخزرجي (٣٧٥)، و«طبقات المحدثين» لابن عبد الهادي (٢ / ٢٨٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٤ / ١٤٦)، و«مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (٢ / ١١٩)، و«برنامج التجيبي» (٩٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٢ / ١٤٤)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (١ / ١٢٠)، و«الموسوعة البريطانية الجديدة» (٨ / ٥٣٨ ط ١٥، سنة ١٩٨١م)، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (١٧٥، ٢٠٢، ٤٨٥، ٥٥٥، ١٠٩٩، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٣٨٧، ١٣٩٩، ١٤٠٥، ١٤٥٣، ١٤٦٤، ١٤٦٩)، و«هدية العارفين» (٢ / ٤٣١) للبغدادي، و«تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٧٩) لبروكلمان، ومقالة الشيخ عبد المحسن العباد «الإمام مسلم وصحيحه» المنشورة في مجلة «الجامعة الإسلامية» (سنة ٥٣، ع ١، رجب ١٣٩٠هـ، ص ٣٠ ـ ٥٠)، والفصل الأول (الإمام مسلم وصحيحه وشروحه) من رسالة سعدون العيساوي «الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم»، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٦٣) لسزكين، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٢١)، و«منهاج الصالحين» (١٠٠٠ ـ ١٠٠١) لعز الدين بليق، و«معجم المؤلفين» لكحالة (١٢ / ٢٣٢)، و«أئمة الحديث النبوي» (١١٩ ـ ١٢٦) للحسين عبد المجيد هاشم، ومقدمة «الكنى والأسماء» (١٩) للطرابيشي، ومقدمة «الكنى والأسماء» (ص =

ترجمه أبو أحمد الحاكم في باب (أبو الحسين) وذكر اسمه «مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري» وقال: «كناه ونسبه لنا مكي بن عبدان»[1].

قلت: ومكي من تلاميذ مسلم، كما سيأتي.

وهو قشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغرًا ـ، واختلف فيه: هل هو قشيري من أنفسهم، أم من مواليهم.

قال الإمام ابن الصلاح: «من أنفسهم»[2]! وكثير من أهل الحديث والتراجم يقولون فيه (القشيري) مطلقًا، والصحيح أنه من «مواليهم»، قال التجيبي:

«أخبرنا العلامةُ النسَّابةُ شرفُ الدِّين أبو محمد التُّوْني ـ أعجوبةُ زمانه في حفظ الأنساب ـ بقراءتي عليه في بعض تخاريجه ومجموعاته إثر حديث وقع له مصافحة لمسلمٍ رحمه الله تعالى، قال فيه: لكأني شافهتُ فيه الإمامَ النّاقدَ أبا الحسين مسلم بن الحجاج المضري القيسي الهوزاني العامري القُشَيري، مولى قشير بن كعب أخو عقيل وجَعْدَة والحَرِيش، أولاد كَعْب أخي كِلَاب وكُلَيْب وعامر، والد البكاء واسمه ربيعة، أولاد رَبيعة، أخي هلال ونمير وسواءة، أولاد

= ١٥) للقشقري، ومقدمة «التمييز» (ص ١٠٣) للأعظمي، وغيرها كثير جدًا، لا سيما كتب البرامج والأثبات، وكذٰلك كتب المصطلح، وكتب التراجم التي خصّته بالترجمة؛ مثل: «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» للعجلوني (مخطوط)، و«الإمام مسلم حياته وصحيحه» لمحمود فاخوري، و«الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» لمحمد عبد الرحمٰن الأحمد، وقد أشرنا إلى ذٰلك في الهامش.

(١) «الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩) رقم (١٥٨٦)، وعنه الذهبي في «المقتنى» (١ / ١٨٧) رقم (١٥٩٥).

(٢) «علوم الحديث» (١٤)، وتبعه على ذٰلك جُلّ المعاصرين الذين ترجموا للإمام مسلم!!

عامر أخي مازن وعائذ ووائل ومرّة، رهط سلول، أولاد صعصعة، أخي جُشَم ونصر، أولاد معاوية أخي سعد ـ رضعاء النبي ﷺ ـ ومنبه أبي ثقيف، أولاد بكر بن هوازن، أخي سليم ومـازن، أولاد منصور بن عكرمة، أخي محارب ابني خصفـة، أخي عمرو أبي جَدِيْلَة، وهم فَهْم وعَدْوان، وأخي سعد أيضًا رهط غطفان وبَاهِلَة وغَنِيّ، ثلاثتهم ـ خصفة وعمرو وسعد ـ، أولاد قيس بن عَيْلان ـ واسمه الناس بالنون ـ، وعَيلان عبد كان لأبيه حضنة فنسب إليه، أخي إلياس جمـاع خنـدف ابني مضر، أخي ربيعة، وهما الصريحان من ولد إسماعيل، وأخي أنمـار وإياد أيضًـا، أربعتهم أولاد نزار بن معـد بن عدنان النيسابوري الحافظ رضي الله عنه»(١).

وعلق التجيبي على هٰذه الفائدة النفيسة العزيزة التي استفادها من شيخه أبي محمد الدّمياطي التُّوني بقوله:

«قال فيه: مولى قشير، حسبما تقدّم، وهو حجة في هٰذا الباب والله تعالى أعلم بالصواب، وهو وليّ التوفيق»(٢).

ولذا ذكره في «رحلته»؛ فقال: «القيشيري مولاهم»(٣).

وذكر الذهبي هٰذا احتمالاً؛ فقال: «فلعلّه من موالي قُشير»(٤).

وعلى أيّة حال: فهو ـ رحمه الله تعالى ـ من قبيلةٍ من العرب معروفة، سواء كان (قشيريًا) من أنفسهم، أم من مواليهم؛ فهو عربيٌّ خالص النَّسَب، قال

---

(١) «برنامج التجيبي» (٩٣ ـ ٩٤)، وراجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب» (٥٥ ـ ٥٦)، و«التمييز والفصل» (١ / ٣٣٥).

(٢) المصدر نفسه (٩٤).

(٣) «مستفاد الرحلة والاغتراب» (٤٥).

(٤) «السير» (١٢ / ٥٥٨).

النووي: «القشيري نسبًا، النيسابوريّ وطنًا، عربي صَليبة، وهو أحد أعلام أئمة هٰذا الشأن»[1]، وقال ابن الصلاح: «القشيري النسب، النيسابوري الدّار والموطن، عربي صَليبة، أحد رجال الحديث من أهل خراسان»[2].

والقُشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغرًا ـ نسبة إلى (قشير)، قبيلة من العرب معروفة، سمّيت باسم جدها: قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، لا قشير بن حرب (بطن من سليم)، وإلى قبيلة مسلم ينسب الشيخ عبد الكريم الصوفي، مؤلف «الرسالة القشيرية» المشهورة[3].

موطنه:

استوطن ـ رحمة الله تعالى عليه ـ أعلى الزّمجار بنيسابور، وكان مسكنه بها[4]، وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة، لا سيما في علم الحديث والرواية، وقد اشتهرت بعلوّ أسانيدها، حتى وصفها الإمام الذّهبي بقوله: «دار السنّة والعوالي»[5]، وتخرج منها أئمة لا يحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء؛ إذ ترجم الإمام أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في كتابه «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» لـ (١٦٧٨) عالمًا، فهي كما قال ياقوت الحموي: «معدن الفضلاء، ومنبع العلماء»[6].

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٥٦)، جاء في «الأساس» (٢٥٧، مادة ص ل ب): «ومن المجاز: عربي صليب: خالص النسب، وامرأة صليبة كريمة المنصب عريقة»، وانظر: «تاج العروس» (١ / ٢٣٨).

(٣) راجع: «التمييز والفصل» (٩ / ١٣٥)، و«إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٤) «مختصر تاريخ نيسابور» (ق ١٦ / ب).

(٥) «الأمصار ذوات الآثار» (٢٠٥)، وعنه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (٦٦٦).

(٦) «معجم البلدان» (٥ / ٣٣١).

ونَيسابور تقع بين مشهد وهَرَاة، وهي بفتح النون، من أعظم مدن خراسان، وأشهرها، وأكثرها أئمة من أصحاب أنواع العلوم، قال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهات مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة».

وقيل أيضًا: «إنّ العلم شجرة، جذورها في مكة والمدينة، ونُقِل ورقُها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان».

والذي يهمّنا من مدائن خراسان: (نيسابور)، بينها وبين سرخس أربعون فرسخًا، وتقع في الشمال الشرقي لهٰذه المدينة مدينةُ (طوس).

وجاء في وصف نيسابور حديثًا:

بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (٣٩٢٠) قدم، تقع على بعد (٥٠) ميلاً غربي مشهد، قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، في إحدى أخصب مقاطعات إيران التي تنتج غلالاً كثيرة وقطنًا كثيرًا، وعدد سكانها حسب إحصاء عام (١٣٨٠هـ - ١٩٥٩م) (٢٥,٨٤٩) نسمة[1].

واتفق البلدانيون القدامى على قدم هٰذه المدينة، وذكروا أنّ مؤسسها الأول هو (سابور الأول بن أردشير بابكان)[2]، قال شمس الدين سامي: «نيسابور: معرب نيشابور»[3]، وقال كي لسترنج: «وتنطق بالفارسية اليوم نيشابور»[4]، وعرفت لدى اليونان القدماء باسم «نيسا» أو «نيسوس»، وتسمى أيضًا (أبر شهر) و(إيران شهر)[5]، تم فتحُها أيام عمر رضي الله عنه على يد

(١) «الموسوعة البريطانية» (١٦ / ٤٦٢)، و«الموسوعة العربية الميسرة» (١٨٦٦).

(٢) «بلدان الخلافة الشرقية» (٤٢٤).

(٣) «قاموس الأعلام» (٦ / ٤٦٣٠ - ٤٦٣١).

(٤) «بلدان الخلافة الشرقية» (٤٢٤).

(٥) المرجع السابق، و«معجم البلدان» (٤ / ٨٥٧)، و«مختصر كتاب البلدان» (٣٢١).

القائد التميمي الأحنف بن قيس، وذكر بعض المؤرخين أنها فتحت صلحًا في عهد عثمان رضي الله عنه بإمارة عبد الله بن عامر، ويمكن التوفيق بين القولين بأنها انتقضت بعد فتحها الأول ثم أصبحت تحت حكمهم بإمارة عبد الله بن عامر، ثم أُديرت من قبل الأمويين، وتداولها أحد عشر أميرًا، أداروها خلال ثلاث وعشرين سنة (من سنة ٤١هـ ـ ٦٤هـ)، ثم أُديرت من قبل ولاة عبد الله ابن الزبير سبع سنوات (من سنة ٦٤هـ ـ ٧١هـ)، ثم استردها الأمويّون في عهد عبد الملك بن مروان؛ فأدارها أمراؤها ست سنوات (٧١هـ ـ ٧٧هـ)، ثم أدارها المهلبيون من (سنة ٧٧هـ ـ ١٢٥هـ) حيث استقل بإدارتها نصر بن سيار، فأدارها حتى سنة (١٣٠هـ) إلى أن فرّ أمام أبي مسلم الخراساني (داعية العباسيين)؛ فأدارها أبو مسلم سنة (١٣٠هـ) حتى قتل بيد أبي جعفر المنصور سنة (١٣٧هـ)، وأديرت من قبل العباسيين حتى غادرها المأمون (الخليفة العباسي) سنة (٢٠٢هـ)؛ فتركها في يد الحسن بن سهل، الذي أناب عنه غسان بن عباد فأدارها حتى سنة (٢٠٥هـ)، ثم دخلت في إمارة طاهر بن الحسين عند ولادة إمامنا مسلم، واستقل بها الطاهريون؛ فأدارها طاهر بن الحسين سنة (٢٠٥هـ)، ثم تداولوها حتى سنة (٢٦١هـ) عند وفاة إمامنا مسلم، وجعلوها عاصمة إمارتهم، وختمت أيام الطاهريين بـ (أحمد بن عبد الله الخجستاني) الذي أسره الموفق العباسي في سنة (٢٦١هـ)[1].

وإنما قيل لها (نَيسابور) لأنّ سابور لما رآها؛ قال: يصلح أن يكون هنا مدينة، وكانت قصبًا، وأمر بقطعه، وأن تبنى مدينة؛ فقيل: (نيسابور) نسبة إلى

---

(١) راجع لتفصيل فتح نيسابور: «البداية والنهاية» (٧ / ١٢٧)، و«الكامل» (٣ / ١٦)، و«تاريخ الفتح الإسلامي» (٣١٠)، و«المستدرك» (٣ / ٦٣٩)، و«معرفة علوم الحديث» (١٧٢)، و«العالم الإسلامي في العصر العباسي» (٥ / ٥٢٥).

القصب[1].

ولادته:

اختلف المؤرّخون في ولادة الإمام مسلم على الرغم من اتفاقهم على سنة وفاته؛ حتى قال ابن خلكان: «ولم أرَ أحدًا من الحفّاظ ضبط مولده»[2].

وينحصر خلافهم في أربعة أقوال، هي:

الأوّل: إنّ ولادته سنة (٢٠١هـ)، وهو مفاد قول الذهبي في «العبر»؛ إذ ذكر أن مسلمًا توفي «وله ستون سنة»[3]، ووافقه ابن العماد الحنبلي؛ إذ نقل كلام الذهبي في «العبر» ولم يتعقّبْه بشيء[4].

الثاني: إنّ ولادته سنة (٢٠٢هـ)، ذكره بروكلمان وسزكين، ونص عبارتيهما: «ولد سنة (٢٠٢هـ)، وقيل سنة (٢٠٦هـ)»[5]، وإلى هٰذا ذهب صاحب ترجمة الإمام مسلم في «دائرة المعارف الإسلامية»[6]، ويلاحظ أنهم أوردوا الأوّل أصلاً، والثاني تبعًا مصدرًا بـ (قيل) التي تفيد التضعيف، مع ملاحظة أن هٰذا القول ذكره ابن خلكان في معرض الشك، ثم صرّح بأنه تبيّن له

---

(١) راجع: المصدر السابق، و«آثار البلاد» (٤٧٥ ـ ٤٧٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٤ / ١٧٨)، وقيل غير ذٰلك.

انظر: «معجم البلدان» (٤ / ٨٥٧)، و«بلدان الخلافة الشرقية» (٤٢٤)، و«اللباب» (٣ / ٢٥٢)، و«وفيات الأعيان» (١ / ٦٢)، و«الموسوعة البريطانية» (١٦ / ٤٦٢).

(٢) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥)، ومقدمة «تحفة الأحوذي» (١ / ١٢٣).

(٣) «العبر» (٢ / ٢٣)، وعنه العراقي في «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٥٥).

(٤) راجع: «الشذرات» (١ / ١٤٥).

(٥) «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٧٩)، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٦٣).

(٦) وكذا من ترجم له في «الموسوعة البريطانية» (٨ / ٥٣٨)، ويقابله بالميلادي سنة (٨١٧م).

أن الصحيح على خلافه.

الثالث: إنّ ولادته سنة (٢٠٤هـ)، أورده ضمن أقوال الذهبي[١]، وجزم به ابن كثير وابن حجر والسيوطي؛ إذ قال: «... لأن في سنة خمس ـ أي: ومئتين ـ كان عمر مسلم سنة»، وابن أبي الفتوح، وابن تَغْري بردي[٢]، وقيل فيه: «وهو المشهور»[٣]، «وهو المعروف»[٤] إلا أنه «قول مرجوح»[٥].

الرابع: إنّ ولادته سنة (٢٠٦هـ)، وبه قال الحاكم وذلك فيما سمعه من ابن الأخْرَم: «توفي مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين، لخمس بقين من رجب، سنة إحدى وستين ومئتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة»[٦].

ووجهه أن مسلمًا توفي سنة (٢٦١هـ) اتفاقًا، ونص الحاكم على أنه كان ابنَ خمس وخمسين[٧]؛ فيكون مولده سنة ست على الراجح، ولذا قال ابن الصلاح بعد أن ذكر تأريخ وفاته ما نصه:

«لكن تأريخ مولده ومقدار عمره، كثيرًا ما تطلب الطلاب علمه فلا

---

(١) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٨)، و«الكاشف» (٣ / ١٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨٨).

(٢) راجع: «البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٤)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٣٣)، و«إضاءة البدرين» (لوحة ١٢ / ٣)، و«تدريب الراوي» (١ / ٩١).

(٣) راجع: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (٣٥).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٥٥)، و«إضاءة البدرين» (لوحة ١٢ / أ).

(٥) راجع: «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٣٨).

(٦) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (٦٤)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١١).

(٧) وكذا أثبته محشي «أعمار الأعيان» (ص ٣٦).

يجدونه، وقد وجدناه ولله الحمد؛ فذكر الحاكم أبو عبد الله بن البَيِّع الحافظ في كتاب «المُزَكين لرواة الأخبار» أنه سمع أبا عبدالله بن الأَخْرَم الحافظ يقول: وساق نصّ عبارته السابقة، وعقب عليها بقوله: «وهٰذا يتضمّن أنّ مولده في سنة ست ومئتين، والله أعلم»[1].

وهٰذا هو الراجح في نظري؛ لأنّ أوّل من ذكر سنَةَ وفاتِهِ وتقدير عمره؛ ابنُ الأَخْرَم - (المتوفَّى سنة ٣٤٤هـ)، صاحب «المستخرج على صحيح مسلم» - ونقله عنه تلميذه الحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) في كتابيه «علماء الأمصار» و«المزكين لرواة الأخبار»، وعن الأول نقل ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) وابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١هـ)، وقال: «إنه تملك من نفس النسخة التي نقل منها شيخه ابنُ الصلاح»[2]، وعن كتاب الحاكم الثاني «المزكين لرواة الأخبار» نقل ابن الصلاح والنووي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

هٰذا الذي رجّحته هو الذي صححه ابن حجر في «المقدمة»؛ فقال فيه: «وهو الأصح»[3]، وطاش كبري زاده؛ فقال: «والصحيح أنه ولد في سنة ست ومئتين»[4]، وصححه جماعة من الباحثين المتأخرين[5].

ويتأيّد هٰذا الترجيح إذا علمنا أنّ ابن الأخرم والحاكم وابن الصلاح والنووي ممن اشتدت عنايتُهم بالإمام مسلم - رحمه الله تعالى - ومصنّفاته،

(١) «صيانة صحيح مسلم» (٦٤)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» (١ / ١٢٣).

(٢) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥).

(٣) «إضاءة البدرين» (لوحة ١٢ / أ). مع أنه جزم في «التهذيب» بخلافه.

(٤) «مفتاح السعادة» (٢ / ١٢٠).

(٥) انظر - مثلاً -: «الإمام مسلم: حياته وصحيحه» (٣٨)، و«الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٦)، و«الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (٣٥)، و«أئمة الحديث النبوي» (١١٩).

وهذا أدعى إلى التحقيق والتدقيق، والله تعالى أعلم.

ومهما يكن من اختلاف في تحديد العام الذي ولد فيه الإمام مسلم؛ فإن الأقوال تواردت على أنه ولد بعد المئتين، ويكون حينئذ قد عاش في ذلك العصر الذي تميز بوجود كبار العلماء وجبال النقاد أمثال الإمام البخاري والإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن كان لهم الأثر الفعال في خدمة السنّة النبويّة والمحافظة عليها بتدوينها.

ومن الجدير بالذكر أن ولادة الإمام مسلم كانت في خلافة المأمون، ولا بد أن نذكر هنا أن بني طاهر كانوا قد حكموا خراسان ـ ومن مدنها نيسابور ـ منذ سنة (٢٠٥هـ / ٨٢٠م) حكمًا فعليًّا، وإن كانوا تابعين للعباسيين في ظاهر الأمر.

نشأته وأسرته:

نشأ الإمام مسلم في بيت علمٍ وجاهٍ؛ فقد كان والده متصدّرًا لتربية الناس وتعليمهم، قال تلميذ الإمامِ مسلمٍ: محمدُ بن عبد الوهاب الفرّاء (المتوفّى سنة ٢٧٢هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»[1].

ولا شك أنّ خير والده في التعليم والتوجيه قد عمّ أهلَ بيته؛ فهم أولى الناس بخيره، ولا شك أنه كان لوالده أثر عليه، ودافع له نحو طلب العلم والتزام حلقات التعليم؛ إذ كان من عادة ذلك العصر أن يبعث الآباءُ بأبنائهم إلى الكتّاب لتعلّم القرآن الكريم وحفظه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، ولا أظن مسلمًا ـ رحمه الله ـ شذّ عن ذلك المنهج.

ولم تسعفنا المصادر التي ترجمت لهذا الإمام بالصّورة التفصيلية عن

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠) ـ ولفظه: «وكان أبوه من مشيخة أبي رضي الله عنهما» ـ و«تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٥).

حياته العائلية ولا عن أسرته ولا عن طفولته؛ إلا ما ورد في جميعها من أن كنيته «أبو الحسين»، وهٰذا يفيد أنه تزوّج، ولٰكن هل تدل هٰذه العبارة على أنّ له ولدًا يدعى «الحسين»؟ هٰذا سؤال نجد الجواب عليه في قول الحاكم: «رأيتُ من أعقابه من جهة البنات في داره»[1]، وقوله: «ولم يُعْقِبْ ذَكَرًا»[2]؛ فهو إذًا ذو عائلةٍ تتكون من مجموعة من البنات، ولم يرزقه الله سبحانه ذكورًا، ويؤيد أنه ذو عائلة ما ورد في ترجمته: من أنه عُقِدَ له «مجلس للمذاكرة، فَذُكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هٰذا البيت. فقيل له: أهديت لنا سَلَّةٌ فيها تمر. فقال: قدّموها إليّ، فقدموها إليه . . .»[3]، ولا شك أن سكان الدار كان معظمهم ـ إن لم يكونوا كلّهم ـ يشكلون أسرته المؤلّفة من زوجته وبناته.

وزوجة الإمام مسلم ابنة عبد الواحد الصفّار، قال الحاكم: حدثنا محمد ابن صالح بن هانىء، سمعتُ أحمد بن سلمة يقول:

«بكّرتُ يومًا على عبد الرحمٰن بن بشر في تزويج أُختِ امرأةِ مسلم بن الحجاج، فرأيتـهُ في المسجد، فقال: ما بكّر بك اليوم؟ قلتُ: عبد الواحد الصفّار سألني أن أجيئك لتُزَوِّجَ ابنتَهُ. فقال: ما حضرتُ تزويجًا قط، إذا كان في وقت قولهم للخاطب: قبلتَ هٰذا النّكاح ولها من المهر عليك كذا وكذا، فإذا قال: نعم؛ قلتُ في نفسي: شقيتَ شقاء لا تسعدُ بعده أبدًا»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٥٢)، وهو أدق من كلام الميانجي في «ما لا يسع المحدث جهله» (٢٧): «ولم يُعْقِب»!! فلعل كلمة (ذكرًا) سقطت عليه، أو على ناسخ أصله، والله أعلم.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٣)، و«صيانة صحيح مسلم» (٦٦)، و«السير» (١٢ / ٥٦٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٤٣).

فهٰذا الخبر يدلُّنا على مكانة امرأة مسلم وأهلها عنده؛ إذ أرسل تلميذًا من تلامذته (أحمد بن سلمة) إلى شيخٍ من شيوخه (عبد الرحمٰن بن بشر) عند تزويج أخت امرأته، وظاهره يفيد أن صهره من المشاركين في العلم، وله مع أهله علاقة وصِلَة.

مهنته:

عاش الإمام مسلم من كسب يده؛ فكان له متجر بخان محمش[1]، يبيع فيه البَزَّ، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء (ت ٢٧٢هـ): «كان رحمه الله بزَّازًا»[2]؛ فهو «صاحب تجارة»[3].

ولم تقتصر مهنتهُ على بيع البَزّ، بل كانت «له أملاك وضياع وثروة بأَسْتُواء[4]، وكان يعيش منها»[5].

وفي هٰذا حسن اختيار منه لمهنته لسببين:

الأوّل: كانت نيسابور آنذاك دائمة التجارة، وفي بيع البزّ فيها دَرّ عليه بثروة طائلة، قال ابن حوقل في وصف نيسابور:

---

(١) «السير» (١٢ / ٥٧٠)، و«مختصر تاريخ نيسابور» (ق ١٦ / ب).

(٢) «التهذيب» (١٠ / ١١٥)، و(البزّاز): بائع الثياب أو متاع البيت عامة من الثياب ونحوها.

(٣) «العبر» (٢ / ٢٣)، و«شذرات الذهب» (١ / ١٤٥).

(٤) أسْتُواء ـ بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواو وألف ـ: كورة من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية.

انظر: «معجم البلدان» (١ / ١٧٥).

(٥) «العبر» (٢ / ٢٣)، و«مختصر تاريخ نيسابور» (١٦ / ب)، و«شذرات الذهب» (١ / ١٤٥).

«ويرتفع منها من أصناف البزّ وفاخر الثياب ما ينقل إلى بلاد الشام وبعض بلدان الشرك؛ لكثرته، وجودته، ولإيثار الملوك لكسوته»[1].

الآخر: تلك الأملاك والضّياع ساعدته على حسن استخدام الثروة الطائلة التي كانت تدرّها، وكان لها أثر هام في تفرّغه في طلب العلم، واتّساع رحلاته العلمية فيما بعد وتكرارها إلى الأساتذة والشيوخ والعلماء الذين تناثروا في مختلف الأمصار والأصقاع.

ولم تكن التجارةُ عائقةً له عن تعليم الناس، بل كان ـ رحمه الله تعالى ـ يحدّث الناس في متجره، قال الحاكم النيسابوري:

«وسمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلم بن الحجاج يحدّث بخان محمش»[2].

شمائله:

كان رحمه الله تعالى عالي الهمّة، كثير النّشاط، ذا صبر في الطلب والتحصيل، وليس أدلّ على ذٰلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي في الفصل القادم إنْ شاء الله سبحانه.

ويدل أيضًا على علوّ همته، وصبره ونشاطه؛ بحثُهُ الطويل عن حديث، حتى استغرق منه ليلة بتمامها، وقيل: إن وفاته كانت بسبب غم أصابه لعدم عثوره على هٰذا الحديث؛ فقد كان ـ رحمه الله ـ في مجلس مذاكرة، وذُكر الحديث، فرجع إلى بيته، وأقفل غرفته، وأسرج السراج، وبات ليلته يبحث عنه؛ فأصبح متوفى رحمه الله تعالى.

قال ابن الصلاح: «وكان لموته سبب غريب، نشأ عن غمرةٍ فكريّة

---

(١) «دائرة معارف القرن العشرين» (٥ / ٤٣٥).

(٢) «السير» (١٢ / ٥٧٠).

علميّة»، ثم ذكر بإسناده إلى الحاكم قوله:

«سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب سمعتُ أحمد بن سلمة يقول:

عُقِد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذُكر له حديثٌ لم يعرفه؛ فانصرف إلى منزله، وأوقد السِّراجَ، وقال لِمَنْ في الدار: لا يدْخلنَّ أحدٌ منكم هٰذا البيت؛ فقيل له: أُهديت لنا سَلَّةٌ فيها تمر، فقال: قدموها إليَّ، فقَدموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها؛ فأصبح وقد فَني التمر، ووجد الحديث». قال الحاكم: «زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات»[1].

وكـان ـ رحمـه الله تعـالى ـ كثيرَ الإحسـان إلى النـاس؛ حتى نُعِتَ بـ «محسن نيسابور»[2]، وساعده على ذٰلك أملاكه وضياعه وتجارته، ووصفه عبد السلام المباركفوري بقوله: «لقد كان أبيّ النفس، عفيفها؛ حتى أنه لم يقبل منةً من أحدٍ»[3]، ووصفه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» بـ: «أنه ما اغتاب أحدًا في حياته، ولا ضرب ولا شتم»[4]، ولا عجب من ذٰلك؛ فإنه كان له ـ رحمـه الله ـ ملكـة حسنة، ويضع الأشياء في مواضعها؛ فهو يتّصف بما وصف به أهـل نيسابور من أنهم «أهل رئاسة وسياسة، وحسن ملكة، ووضع للأشياء في مواضعها»[5].

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (٦٥ ـ ٦٦).
وانظر: «تاريخ بغداد» (٣ / ١٠٣)، و«المنتظم» (٥ / ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) «العبر» (٢ / ٢٣)، وقد وصف الجُنيد ـ كما في «السير» (١٤ / ٦٩) ـ أهل خراسان عامة أنهم أعطوا القلب والسخاء.

(٣) «سيرة الإمام البخاري» (٣٩٣).

(٤) «فتح الملهم» (١ / ١٠٠).

(٥) «القصد والأمم» (٣١) لابن عبد البر.

وبالجملة؛ فإن «مناقبه مشهورة، وسيرته مشكورة»(١)، وهو ـ كما قال فيه تلميذه محمد بن عبد الوهاب الفراء ـ: «ما علمتُه إلا خيّرًا، وكان برًّا، رحمنا الله وإياه»(٢).

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ إمامًا ثقةً، جليلَ القدر، من كبار العلماء، يتسم بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياط لدينه، لذلك عظم في أعين الناس، وعلت منزلتُهُ، وسمت مكانتهُ.

وكان إلى جانب ذلك شجاعًا صدوقًا وفيًّا، يقف إلى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات، لقد وقف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى جانب الإمام البخاري ينصره ويؤازره، ويذود عنه، متحدّيًا في ذلك الموقفِ النبيل خصومَ البخاري، ولم يبال بما لهم من نفوذٍ وقوّةٍ وسلطانٍ.

فمن مواقفه التي برز فيها إباؤه وكرامته: أنه «كان يومًا في مجلس محمد ابن يحيى الذهلي؛ فقال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا؛ فأخذ مسلم الرّداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث بها على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى؛ فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلّف عنه وعن زيارته»(٣).

وهذه القصة والتي قبلها ـ التي قيل فيها: إنها سبب وفاته ـ تدلنا على أن

---

(١) «مرآة الجنان» (٢ / ١٧٤).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٥)، وفيه بدل من (برًّا): «بزازًا»!!

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٢)، و«بين الإمامين مسلم والدارقطني» (١٢ ـ ١٣) بتصرف يسير.

الإمام مسلم أخلص لعلمه كل الإخلاص، وأنه وهب له حياته، وأنفق أوقاته في سبيله، وهو المعيار في مواقفه من الناس، حبًّا وبغضًا، صلةً وهجرًا، مع أدبٍ جمٍّ، بحيث لا يشتم ولا يغتاب.

قال نجم الدين الطوفي ـ رحمه الله ـ في «شرح الأربعين» في سبب تلقيب البخاري ومسلم بـ «إمامَيْ المحدثين» ما نصه: «هو باعتبار ما كانا عليه من الورع والزهد والجد والاجتهاد في تخريج الصحيح والتصريح به في كتابيهما؛ حتى ائتم بهما في التصحيح كل من بعدهما»[1].

أما صفاته الخَلْقِيّة والجسمية؛ فورد فيها قولُ الحاكم:

«سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدّث في خان محمش؛ فكان تامَّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه»[2]، ورآه بعضهم في المنام «شيخًا أبيض الرأس واللحية، حسن الوجه، عليه رداء حسن، وعلى رأسه عمامة قد أرخاها بين كتفيه»[3]، وهو وصف يتناسب مع حال الإمام مسلم وثرائه ويساره، وما تركه وقاره ورزانتُهُ في نفوس الناس.

وفاته:

توفي الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ عشية يوم الأحد، الخامس والعشرين من رجب، سنة إحدى وستين ومئتين هجرية، السادس من مايو سنة خمس وسبعين وثمان مئة ميلادية، وعمره خمس وخمسون سنة على الصحيح

---

(١) نقلاً عن كتاب «حياة البخاري» (١١).

(٢) «السير» (١٢ / ٥٧٠)، و«التهذيب» (١٠ / ١١٥)، و«المنتظم» (٥ / ٣٢)، ومقدمة «تحفة الأحوذي» (١ / ١٢٢).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧١).

من أقـوال أهل العلم «في حدّ الكهولة»[1]، ودفن يوم الاثنين ومقبرته في رأس ميدان زياد، بنصر آباد ظاهر نيسابور[2]، وكان قبره يزار؛ فقد ذكر ذلك الذهبي وابن عبد الهادي وابن الصلاح[3]، والأولان توفيا في القرن الثامن الهجري.

وقد تقدمت الإشارة آنفًا إلى سبب وفاته[4]، وأنها كانت ناتجةً عن غمرة فكريّة علمية في البحث عن حديث حتى وجده ـ وهكذا العلماء رحمهم الله تعالى؛ فإنهم بنوا لنا هذه الأمجاد بجهودهم ودمائهم، ولحومهم، ونور عيونهم، وشُعلة عقولهم ـ بين الكتب والدفاتر، وغفل عن نفسه؛ فكان يتناول تمرًا بجانبه فمرض، ولعل ذلك كان سببًا من كثرة الإجهـاد، وعسر الهضم، وتوفي بسبب ذلك.

رحم الله مسلمًا رجلاً أخلص للعلم؛ فوفّقه الله فيه، وأبلغه درجة من الدرجات العالية التي لا يصل إليها إلا المخلصون، **﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾**.

●●●●●

---

(1) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٣ / ٨٢٥ ـ ٨٢٦).

(2) راجع: «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٢)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥)، و«مستفاد الرحلة والاغتراب» (٥٦)، و«ما لا يسع المحدث جهله» (٢٧)، و«صيانة صحيح مسلم» (٦٤)، و«مختصر تاريخ نيسـابور» (ق ١٦ / ب)، و«فهـرس ابن عطية» (٦٨)، و«التبصـرة والتـذكـرة» (٣ / ٢٥٥)، و«الوفيات» (١٨٥) لابن قنفذ.

(3) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (٦٦)، و«السير» (١٢ / ٥٨٠)، و«التذكرة» (٥٩٠)، و«طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٩).

(4) راجع: (٢٢ ـ ٢٣).

حياة الامام مسلم بن الحجاج العلمية

طلبه للحديث:

أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث وحفظه وطلبه منذ صغره؛ فها هو الإمام الذهبي يقول: «وأوّل سماع مسلم سنة ثماني عشرة ومئتين»[1]، وكان عمره آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا شك أنه بدأ طلب العلم تحت إشراف والده؛ إذ كان ـ كما قدمنا ـ من مشيخة العلم، ويكون بالتالي قد طاف أولاً على شيوخ بلده ـ وهم المورد الأقرب ـ وسمع من كثير من أئمتهم، من مثل: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (المتوفى سنة ٢٢٦هـ)، وكان هٰذا الإمام هو أوّل من سمع منه في سنة ثمان عشرة[2]، وحجَّ في سنة عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من القعنبي؛ فهو أكبر شيخٍ له[3].

وممن سمع منه بنيسابور: إسحاق بن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨هـ)، وقتيبة بن سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)[4].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٥٨٨)، و«طبقات المحدثين» (١ / ٢٨٦).

(٢) «السير» (١٢ / ٥٥٨).

(٣) المرجع السابق.

(٤) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (٥٧)، و«المنتظم» (٥ / ٣٢)، و«اللباب» (٣ / ٣٨).

ولعله سمع منهما ومن غيرهما من أهل بلده في هٰذه الفترة المبكرة في طلبه للعلم؛ إذ أنه في طريق رجوعه من الحج «سمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه»(١)، ومكث فيها قرابة عشر سنوات، «ثم ارتحل بعد أعوام قبل سنة الثلاثين»(٢)، ولا شك أنه أدام الاختلاف إلى شيوخ بلدته ـ سواء بنيسابور خاصة أم بخراسان عامة ـ ينهل منهم ويأخذ عنهم في حالة وجوده في بلده، وعند قدومه من أسفاره ورحلاته في طلب العلم.

رحلاته:

كان فيض العلم فيما يتصل بالحديث وفنونه ينهل منه كل طالب؛ فالتمس الإمام مسلم تحصيل ما يمكن تحصيله، وجدّ واجتهد في طلب العلم، ورحل في سبيل ذٰلك رحلاتٍ عديدةً إلى كثير من الأمصار والأقطار، «طاف خلالها البلاد الإسلامية عدّة مرات»(٣)، فضم إلى علم بلده علوم البلاد الأخرى؛ حتى أصبح من حملة التراث الإسلامي بكل ألوانه وصوره، فهو ـ رحمه الله ـ كما يقول الإمام النووي: «أحد الرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان»(٤)، وساعده على ذٰلك فرط ذكائه، وعلو همّته، وماله الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، وامتازت رحلاته هٰذه بأنها «واسعة»(٥)، استطاع من خلالها أن يلقى جماعةً من المحدّثين وجهابذتهم وأساطينهم، وكبار رجال السنة؛ إذ كانت رحلاته إلى مختلف البلدان، ويمكن حصرها فيما يلي:

---

(١) «السير» (١٢ / ٥٥٨).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٦٣).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٥٦).

أولاً: رحلته إلى الحجاز:

ابتدأت رحلات الإمام مسلم بالحجاز، وكانت في سنٍّ مبكرة؛ إذ كانت وعمره أربعة عشر عامًا، في سنة عشرين ومئتين، وكان إذ ذاك أمردًا، وكانت لأداء فريضة الحج[1]، واستطاع من خلال هٰذه الرحلة أن يدرك ـ بالشيوخ والأساتذة الذين لقيهم فيها ـ إسنادًا عاليًا، قال غيرُ واحد من مترجميه: «وسمع بالحرمين»[2]، أي: المدينة ومكة، وفصل ذٰلك الذهبي والنووي فقالا: «وبالحجاز: سعيد بن منصور وأبا مصعب الزهري وغيرهما»[3].

وسمع بالمدينة إسماعيل بن أبي أويس (المتوفى سنة ٢٢٦هـ) وغيره[4].

وسمع بمكة من القعنبي (المتوفى سنة ٢٢١هـ)؛ فهو أكبر شيخ له، وكان سماعه من سعيد بن منصور (المتوفى سنة ٢٢٧هـ) بها أيضًا، وسمع بها من غيرهما[5].

ثانيًا: رحلته إلى العراق:

رحل الإمام مسلم إلى العراق، وطاف على أشهر مراكزها الحديثية، وهي:

أ ـ البصرة: سمع بها من القعنبي وغيره[6]، ولعل سماعه هٰذا كان في أثناء رحلته إلى الحج أو عودته منه، وعلى أيّة حال؛ فقد ذكر جماعة في ترجمة

---

(١) راجع: «السير» (١٢ / ٥٥٨)، و«العبر» (٢ / ٢٣).

(٢) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، والمراجع السابقة.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، و«صيانة صحيح مسلم» (٥٧).

(٤) «المنتظم» (٥ / ٣٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

أحمد بن سلمة (المتوفى سنة ٢٨٦هـ) أنه «رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصـرة»[١]، وهٰذا مشعر بأنه خَصَّها بالرّحلة، ولا يبعد هٰذا؛ فإنه ارتحل قبل الثلاثين ومئتين ـ بعد بضعة سنين من حجّه ـ رحلة واسعة إلى البلاد الإسلامية، ولا يبعد أن تكون العراق من ضمنها.

وسمع بها من علي بن نصر الجهضمي، قال الحاكم في «تاريخ نيسابور» في ترجمة (محمد بن رافع):

«قال أحمد بن سلمة: كنتُ أنا ومسلم عند علي بن نصر الجهضمي؛ فقال مسلم: لا أعلم اليوم أحدًا أعلم بحديث أهل البصرة من علي بن نصر؛ قال أحمد: فقلت لعلي: تعرف. وذكر له حديث: «كان يُعجبه إذا خرج لحاجته أن يسمع: يا راشد! يا نجيح!...»، فتعجّب، فقال له مسلم: إن محمد بن رافع ثقة مأمون، صحيح الكتاب»[٢].

ب ـ بلخ: رحل إليها بصحبة رفيقه أحمد بن سلمة كما تقدم، وكانت رحلتهُ هٰذه إلى قتيبة بن سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)، ورحلته هٰذه كانت رحلة مستقلة، قال الخطيب البغدادي في ترجمة (أحمد بن سـلمة): «رافق مسلم ابن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة»[٣]، وكان أحمد سبب هٰذه الرحلة، كما سيأتي في ترجمته عند ذكر تلاميذ الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٦٣٧)، و«السير» (١٣ / ٣٧٣)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٢).

(٢) «النكت الظراف» (١ / ١٨١ ـ ١٨٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٤ / ١٨٦).

ج ـ بغداد: «قدم بغداد غير مرة وحدّث بها»[1]، ومرّ بها حين ذهابه إلى مصر والشام والحجاز والعودة منها، و«آخر قدومه بغداد كان في سنة تسع وخمسين ومئتين»[2]؛ أي: قبل وفاته بسنتين.

ويلاحظ أن قدومه لبغداد كان للتعلّم والتعليم معًا؛ فقد سمع بها جماعةً من كبار المحدثين، مثل: الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وخالد ابن خداش (المتوفى سنة ٢٢٣هـ)، وأحمد بن منيع (المتوفى سنة ٢٤٤هـ) وغيرهم[3].

وممن سمع منه من أهلها وروى عنه: يحيى بن صاعد (المتوفى سنة ٣١٨هـ)، ومحمد بن مخلد (المتوفى سنة ٣٣١هـ) وغيرهم[4]، ولعل تعليمه كان في رحلاته الأخيرة، وتعلّمه في رحلاته الأولى، ولا يبعد أن يقع الأمران في رحلةٍ واحدة.

د ـ الكوفة: سمع بها من أحمد بن يونس (المتوفى سنة ٢٢٧هـ) وجماعة[5]، وذكر ابن الجوزي[6] أنه سمع بها من «حفص بن غياث»!! ولعل سقطًا وقع في الكتاب؛ لأن المذكور متوفى سنة (١٩٤هـ)؛ أي: قبل ولادة

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣ / ١٠١)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٩)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، و«شذرات الذهب» (١ / ١٤٤).

(٣) راجع: «المنتظم» (٥ / ٣٢)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧).

(٥) «السير» (١٢ / ٥٥٨)، وسمع بالكوفة من (عُبيد بن يَعيش ت ٢٢٩هـ) إذ هو كوفي، وذكر الذهبي في ترجمته في «السير» (١١ / ٤٥٩) أنه من الحفاظ الذين ما ارتحلوا من بلدهم.

(٦) في «المنتظم» (٥ / ٣٢).

الإمام مسلم، والصواب (عمر بن حفص بن غياث) (المتوفى سنة ٢٢٢هـ)، وهٰذا مذكور ضمن شيوخ الإمام مسلم رحمه الله تعالى[١].

وقد سمع بالعراق من جماعة غير المذكورين، مثل: عبيد الله بن عمر ابن ميسرة القواريري البصري نزيل بغداد (المتوفى سنة ٢٣٥هـ)، وخلف بن هشام البزّار المقرىء البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٩هـ)، وسُرَيْج بن يونس المروزي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٥هـ)، وسعيد بن محمد بن سعيد الجَرْمي الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، وغيرهم كثير جدًّا[٢].

ثالثًا: الرّي: دخلها أكثر من مرّة، سمع بها من محمد بن مهران الجَمَّال[٣] (المتوفى سنة ٢٣٩هـ)، وأبي غسان محمد بن عمرو زُنَيْجَا[٤] (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)، وكان سماعه منهما ـ كما هو واضح ـ قبل سنة أربعين ومئتين، ودخلها مرة أخرى بعد أن فرغ من تأليف «صحيحه» وكان ذٰلك في سنة (٢٥٠هـ) ـ كما سيأتي تحقيقه ـ، ودليل ذٰلك: ما حكاه سعيد بن عمرو البرذعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) من إنكار أبي زرعة الرازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) على الإمام مسلم في روايته عن أسباط بن نصر وغيره، وقول البرذعي بعد ذٰلك: «وقدم مسلم بعد ذٰلك الري؛ فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم ابن وارة؛ فجاءه وعاتبه على هٰذا الكتاب... فاعتذر إليه مسلم... فقبل عذره

---

(١) ذكره جماعة، منهم: الخطيب في «التاريخ» (١٣ / ١٠٠)، والذهبي في «السير» (١٠ / ٦٣٩ و١٢ / ٥٦٠). وانظر (ص ٨٢، ٨٣).

(٢) راجع: «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠ ـ ١٠١)، وفصل شيوخه من هٰذا الكتاب؛ فإنه لقي كثيرًا منهم في رحلاته.

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (٥٧)، و«المنتظم» (٥ / ٣٢).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (٥٧)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

وحدّثه»[1].

وكانت رحلته إلى الري غنيّةً بالفوائد، ذلك أنها لم تقتصر على السماع فقط، وإنما تعدّته إلى التحديث والبحث والمذاكرة.

قال أبو قريش الحافظ: «كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج؛ فسلّم عليه، وجلس ساعةً وتذاكرا»[2].

وقال ابن أبي حاتم: «كتبتُ عنه ـ أي: عن مسلم ـ بالرّي»[3].

رابعًا: مصر: دخل الإمام مسلم مصر قبل سنة خمسين ومئتين، ودليل ذلك قول الإمام نفسه: «إنما نقموا عليه ـ أي: على أحمد بن عبد الرحمٰن الوهبي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) ـ بعد خروجي من مصر»[4]، واختلط الوهبي بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر، كما قال الحاكم[5]، ولعلها قبل ذلك؛ فإنه قد سمع بها من حرملة بن يحيى[6] (المتوفى سنة ٢٤٤هـ)، وعمرو ابن سَوَّاد[7] (المتوفى سنة ٢٤٥هـ)، وعيسى بن حماد التُّجيبي[8] (المتوفى سنة

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (٩٨)، و«السير» (١٢ / ٥٧١)، و«شرح النووي على مسلم» (١ / ٢٦).

(٢) «السير» (١٢ / ٥٧٠ ـ ٥٧١)، و«صيانة صحيح مسلم» (٩٩)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧١).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٢).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (٩٧)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٢٤).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) راجع: «المنتظم» (٥ / ٣٢)، و«صيانة صحيح مسلم» (٥٨).

(٧) راجع: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١).

(٨) راجع: «السير» (١١ / ٥٠٦ ـ ٥٠٧).

٢٤٨هـ)، ومحمد بن رمح بن المهاجر[١] (المتوفى سنة ٢٤٢هـ)؛ فإما أن يكون قد سمع من هؤلاء ومن الوهبي في الرحلة نفسها، ويكون ذلك قبل سنة (٢٤٢هـ)، أو أنه دخلها ورحل إليها أكثر من مرة، والله أعلم.

وترجم له جمال الدين الأتابكي المعروف (بابن تغري بردي) في «النجوم الزاهرة» كعلم من الأعلام الذين جاؤوا إلى مصر.

خامسًا: الشام: ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه رحل إلى الشام، ولم يفصّلوا ذكر المدن التي دخلها، وإنما اكتفوا بقولهم: «رحل إلى الشام»[٢]، إلا أن صنيع ابن عساكر يدل على أنه دخل دمشق ـ ولا يبعد ذلك ـ؛ إذ ترجم له في كتابه «تاريخ دمشق» بناء على سماعه من محمد بن خالد السَّكْسَكِيِّ، وشكك الذّهبي في ذلك؛ فقال: «والظاهر أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلم ليدخُلَ دمشقَ فلا يسمع إلا من شيخ واحد، والله أعلم»[٣]، بل نفى أن يكون رحل إلى الشام؛ فقال في ترجمة (هشام بن عمار): «ولم يلقه مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، وَوَهِمَ من زعم أنه دخل دمشق»[٤].

ويتأيّد دخوله دمشق بما ذكره ابن عساكر: «حدثني أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُونَارْتِي قال: دفع إليّ صالحُ بن أبي صالح ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم بن الحجاج قد كتبها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم»[٥]؛

---

(١) راجع: «السير» (١١ / ٤٩٨ ـ ٤٩٩)، وأفاد الذهبي أنه لم يرحل من بلدته، فيكون لقيا مسلم به في مصر.

(٢) راجع: «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٩)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧)، و«التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٣) «السير» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) «السير» (١١ / ٤٢٢).

(٥) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٩)، و«السير» (١٢ / ٥٦٣).

إلا أن الذهبي شكك في صحة هٰذه الحكاية، فقال في إسنادها: «منقطع لا يثبت»[1].

وقد ذكر الأستاذ الفاخوري أن الإمام مسلمًا ذهب إلى الشام، وسمع هناك محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم[2]، ومستنده في ذٰلك قول ابن عساكر السابق، وهٰذا وهم منه وذهول؛ إذ أنّ وفاة الوليد بن مسلم كانت في سنة (١٩٥هـ)، فلم يكن الإمام مسلم ليسمع منه وقد ولد بعد وفاته بإحدى عشر سنة، ولا يفهم من قول ابن عساكر السابق أن مسلمًا سمع من الوليد، فقد يكون كتب حديثه عن أحد الشيوخ، هٰذا لو صح؛ فكيف وإسناده منقطع كما قال الإمام الذهبي؟!

نخلص مما تقدم بما يلي:

أولاً: إنّ الإمام مسلمًا ـ رحمه الله تعالى ـ كثير الرحلة، وواسعها؛ فقد طوّف كثيرًا من البلدان، مثل: الري، والعراق، ومصر، والحجاز (مكة والمدينة).

ثانيًا: إنه قد ارتحل إلى بعض البلدان أكثر من مرة، وكان مقصده في بعض رحلاته اللقيا ببعض المحدثين، فكأنه ما ارتحل إليها إلا من أجلهم، كما حصل له في رحلته إلى بلخ؛ فإنه رحل إلى قتيبة بن سعيد.

ثالثًا: لم يتبيّن لنا أي رحلاته كانت قبل الأخرى؛ إلا أننا نستطيع القول بأن رحلاته لم تكن منتظمة، وإنما كانت على حسب الحاجة التي دعت إليها.

---

(١) «السير» (١٢ / ٥٦٣).

(٢) «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٤٣)، ثم رأيتُ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨) يقول في ترجمة الإمام مسلم: «وسمع بدمشق محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم» وهو خطأ بلا شك.

رابعًا: لم يتبيّن لنا بوجه قطعي هل دخل دمشق أم لا.

خامسًا: أنه ـ رحمه الله تعالى ـ أفاد واستفاد في رحلاته هٰذه، وتمثل الأمر الثاني بسماعه من الشيوخ، والأول بمذاكرته للعلماء ـ كما حصل له بالبصرة مع علي بن نصر الجهضمي ـ وتحديثه للطلبة وإسماعهم ونشر العلم بينهم، كما حصل معه في الري وبغداد.

سادسًا: أن رحلاته كانت واضحة الأهداف والمعاني، وبعضها كان للعبادة لأداء فريضة الحج، وتمثلها رحلته الأولى بالحجاز، مع أنها لم تَخْلُ من سماعه من العلماء القاطنين بها.

سابعًا: كان له ـ رحمه الله تعالى ـ رفقاء في رحلاته هٰذه، مثل: أحمد ابن سلمة في رحلتيه إلى بلخ والبصرة، ورافقه أيضًا صدر خراسان أبو بكر محمد بن النَّضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي، قال أبو عبد الله الحاكم: «كان رِحلتُهُ مع مسلم، يتبجح بذٰلك، ويعتمده في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم»[1]، ولعله خرج معه أكثر من مرة، ولا بد أن يكون مسلم قد استعان بعربيّته؛ فإن محمد بن يحيى الذُّهلي استفاد منه أيضًا في هٰذا الشأن[2].

ثامنًا: لا يبعد أنه قام بغير هٰذه الرحلات التي أغفلتها كتب التراجم التي بين أيدينا، ويكاد الباحث أن يجزم بأنه قام بأكثر من رحلة؛ فإن المتأمل في مواطن الرجال الذي اتصل بهم مسلم، والذين اتصلوا به، من شيوخه وتلاميذه، يدلنا على مناطق أخرى ارتحل إليها مسلم، وإن كانت هٰذه الدلالة لا تفيد العلم الأكيد؛ إذ قد يكون التقى بشيوخ في غير بلادهم مع ذٰلك، إلا أنه قد يسلم لنا القليل الذين ربما اتصل بهم مسلم في مواطنهم، وفيما يلي أسماء المواطن التي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٥٤٢)، وراجع: «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٩٠).

(٢) المرجع نفسه.

نرجح ارتحال مسلم إليها أخذًا من مواطن شيوخه، كما هي واضحة في ثبت أسمائهم الذي سنذكره فيما بعد:

بغداد، الكوفة، البصرة، بلخ، واسط (من العراق)، ومكة، والمدينة (من الحجاز)، ودمشق، المصيصة، الرقة، أنطاكية (من بلاد الشام)، وبخارى، والري، ومرو، وسمرقند، وطرسوس، والأنبار (من خراسان وما وراء النهر).

وإذا كنا قد ذكرنا له هٰذه الأماكن، ورجحنا رحلته إليها وتطوافه فيها، هٰذا طبعًا زيادة على موطنه نيسابور، إذ كانت الرواية مشتهرةً به، والشيوخ مبثوثون في أرجائها وأطرافها.

تاسعًا وأخيرًا: مما لا شك فيه أن هٰذه الرحلات ساهمت في تكوين شخصية الإمام مسلم، واتساع ثقافته، وتمكّنه من جوانب العلم والمعرفة؛ لأن «حصول الملكات عن المباشرة والتلقّي أشدُّ استحكامًا وأقوى رسوخًا»[1]، وساهمت في سماعه من كبار الشيوخ، ونال بها علو الإسناد، وزيادة الضبط ومعرفة الرواة وأحوالهم، مع دقة النقل والتثبُّت فيه.

مذهبه في الفروع:

هنالك إشارات عديدة متناقضة حول مذهب الإمام مسلم، إذ تجاذب هٰذه الإمام جماعةٌ؛ فتارة يعدونه شافعيًّا، وتارة حنبليًّا، وأخرى مالكيًّا، ورابعةً مجتهدًا، وهاك التفصيل:

قال ولي الله الدهلوي في كلامه على مسالك الأئمة الستة: «وأما مسلم وأبو العباس الأصم (جامع «مسند الشافعي» و«الأم»)، والذين ذكرناهم بعده، وهم: (النسائي، والدارقطني، والبيهقي، والبغوي)؛ منهم منفردون لمذهب

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٢ / ٧٠٥).

الشافعي، يتأصلون دونه»[1]، وأفاد العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف بن محمد هاشم التتوي السندي في كتابه «سحق الأغبياء من الطاعنين في كمّل الأولياء وأتقياء العلماء» إن «المسموع للعوام في الإمام مسلم أنه شافعي»[2].

وذكر حاجي خليفة[3] وتبعه صديق حسن خان[4] أن مسلمًا شافعيُّ المذهب؛ فقالا عند كلامهما على «الجامع الصحيح»: «للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي»، وكذا في «اليانع الجني»[5]، هٰذا مع ملاحظة أن جماعة من أئمة الشافعية ترجموا للإمام مسلم، ولم يذكروا أنه منهم البتة، كما أنه لم يترجم له أحد ممن صنف في «طبقات الشافعية» كالسبكي ـ مثلاً ـ؛ فإنه لم يترجم له مع توسعه واستقصائه.

ولعل السبب في ذكره ضمن الشافعية أنَّ تراجم أبواب «صحيحه» تدلّ على ذٰلك؛ فإنّ فيها نَفَسَ إمامٍ شافعي، ولٰكنه رحمه الله تعالى لم يضعها ضمن كتابه، وإنما وضعها الإمام النووي، ولذا؛ فلا تصلح دليلاً على شافعية الإمام مسلم البتة.

قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم؛ فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدلّ بها على مذهبه»[6].

وليس معنى ذكر الإمام مسلم في عداد الشافعية أنه قلّد الإمام محمد بن

(١) «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» (ص ٧٩ ـ ٨٠).

(٢) نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» (٩٩)، و«مقدمة الكوكب الدري» (٢٠).

(٣) في «كشف الظنون» (١ / ٥٥٥).

(٤) في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ١٩٨)، و«إتحاف النبلاء المتقين» (٥٧).

(٥) مقدمة «الكوكب الدري» (٢١).

(٦) «فيض الباري» (١ / ٥٨).

إدريس رحمه الله تعالى، بل الظاهرَ أنه وافق فقهُهُ فقهَه[1]، قال الدهلوي: «وكان أصحاب الحديث قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له»[2].

وذكره ابن القيم في عداد الحنابلة، فقال: «البخاري، ومسلم، وأبو داود، والأثرم؛ وهٰذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلّدين المحض المنتسبين إليه»[3].

وترجم له: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»[4]، والعليمي في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»[5]، وابن مفلح المقدسي في «المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»[6]، والشطي في «مختصر طبقات الحنابلة»[7] بناءً على سماعه من إمامهم أحمد بن حنبل، ونصُّوا على ذٰلك فقط، ولم يقولوا: إنه حنبلي.

أما الحنفية، والمالكية؛ «فلم يذكروه في طبقاتهم»[8]، إلا أني ظفرت بنصٍّ للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف السندي فيه ما نصُّه:

«ثم اطَّلعت في «إتحاف الأكابر» على إشارةٍ إلى أنَّ مسلماً مالكيّ المذهب، وذٰلك؛ أنه ساق السند المسلسل لمسلمٍ بالمالكية، ولم يبيّن الغايةَ على عادته، والله تعالى أعلم، ثم وقفتُ في «الإتحاف» على التصريح بالغاية

(١) راجع: «ما تمس إليه الحاجة» (٩٩)، و«مقدمة الكوكب الدري» (٢٠).

(٢) راجع: «حجة الله البالغة» (١ / ١٢٢)، ومقدمة «تحفة الأحوذي» (١ / ٣٥٤).

(٣) «إعلام الموقعين» (١ / ٢٣٦).

(٤) (١ / ٢٣٧).

(٥) (١ / ٢٢١).

(٦) ترجمة (رقم ١١٤٧).

(٧) ترجمة (رقم ٢٤٦).

(٨) ما تمس إليه الحاجة (١٠١).

بقوله: «إلى مسلم»، فكان أدلَّ دليلٍ على أنَّ الإمام مسلماً صاحب «الصحيح» مالكيُّ المذهب، والله تعالى أعلم»[1].

وهٰذا الاختلاف والتضارب جعل بعض المحققين من أهل العلم يقول: «وأما مسلم؛ فلا أعلم مذهبه بالتحقيق»[2]، ويقول أيضاً: «وأما مسلم؛ فلا يُعلم مذهبه»[3].

والحقّ أن الإشارات المذكورة مع التضارب الذي فيها، لا تَفْصِلُ القول في مذهب هٰذا الإمام رحمه الله تعالى؛ لأنَّ ابن أبي يعلى والعليمي وغيرهما ممن كتب في طبقات الفقهاء قد درجوا على اصطلاحٍ خاص، وهو أنهم يعدّون من تتلمذ على الإمام أحمد في طبقات الحنابلة، ولو أنه خالفه في المذهب، أو كان له مذهب مستقل، وكان من أصحاب الاجتهاد، وكذا من تتلمذ على الإمام الشافعي، وبذٰلك ذكر أبو عاصم والسبكي في «طبقات الشافعية» الإمام أحمد بن حنبل[4]، وداود الظاهري[5]، وغيرهما، مع أن هٰؤلاء أصحاب اجتهاد، وأصحاب مذاهب مستقلّة بلا خلاف.

والحقيقة أنَّ أهل التقليد لما ادعوا وجوب تقليد أحد الأئمة، وخاصة الأئمة الأربعة؛ لم يرق لهم بعد ذٰلك أن يعدوا أحداً من أهل التحقيق، أو يعترفوا بعلمه وقوَّة اجتهاده أمام تخريجات إمامهم، ولو كان بوسعهم؛ لارتفعوا إلى

(١) المرجع السابق ومقدمة «الكوكب الدري» (٢٠).

(٢) «العرف الشذي على جامع الترمذي» (٢٩).

(٣) «فيض الباري على صحيح البخاري» (١ / ٥٨).

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٧).

(٥) المرجع السابق (٢ / ٣٨٤)، ويقال أيضاً: إن كان التتلمذ سبباً للتقليد؛ فلماذا يستثنى منه الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي، مع أن كتب علوم الحديث تذكر بصراحة أن الإمام أبا حنيفة تتلمذ على مالك، وغني عن البيان تتلمذ الشافعي على مالك فلماذا لم يكونا مالكيين؟!

التابعين والصحابة، وجعلوهم مقلّدين لأئمتهم، ألا ترى أنهم قالوا عن عيسى ـ عليه الصلاة والسلام، الذي هو من أولي العزم من الرسل ـ وعن الإمام المهدي حنفيّاً أو شافعيّاً [1].

فلو كان الإمام مسلم شافعيًّا أو حنبليًّا لأطبق العلماء على نقله، ولما اختلفوا هٰذا الاختلاف، كما قد أطبقوا على كون الطحاوي حنفيًّا، والبيهقي شافعيًّا، وعياض مالكيًّا، وابن الجوزي حنبليًّا، وهٰذان الحافظ الذهبي وابن حجر لو كان الإمام مسلم شافعيًّا لصاحا به.

والحق أن الإمام مسلمًا كان على مذهب أهل الحديث، ليس مقلّدًا لأحدٍ من العلماء، بل كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث؛ كالشافعي، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى.

وذكره الحاكم ضمن فقهاء المحدثين، وأفرده بترجمة كباقي الأئمة؛ كالزهري، والأوزاعي، وابن عيينة، وابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم، وذكر قبل تراجمهم المقصود بفقه الحديث؛ فقال في النوع الموفي (العشرين): «معرفة فقه الحديث: إذ هو ثمرة هٰذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس، والرأي، والاستنباط، والجدل، والنّظر؛ فمعروفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هٰذا الموضع فقه الحديث عن أهله؛ ليُستدل بذٰلك على أن أهل هٰذه الصنعة من تبحر فيها، لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع

---

(١) قال في «الدر المختار» (٥٤ ـ ٥٥، مع حاشية الطحطاوي): «قد جعل الله الحكم لأصحابه ـ أي: أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ـ وأتباعه من زمانه إلى هٰذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام».

قال الطحطاوي: «ادعى بعض الحنفية أن كلًّا من عيسى والمهدي يقلدان مذهب الإمام أبي حنيفة»، وأضاف قائلًا: «إلا أن الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي».

من أنواع هٰذا العلم»[1]؛ فهو من «القسم المعتنين بالاستنباط، واستخراج الأحكام من النصوص والتفقه فيها»[2].

ونقل جماعةٌ من المحققين عن بعض البارعين قوله:

«وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو يعلى، والبزّار ونحوهم؛ فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولاهم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث؛ كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وأمثالهم، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق»[3].

وقال المباركفوري رحمه الله تعالى:

«كما أن البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ كان متّبعًا للسنّة عاملاً بها، مجتهدًا غير مقلّدٍ لأحدٍ من الأئمة الأربعة وغيرهم، كذٰلك مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، كلهم كانوا متّبعين للسنّة عاملين بها، مجتهدين غير مقلّدين لأحد»[4].

ولا يبعد أن يعدّ الإمام مسلم في الطبقة الثانية من الفقهاء، وهي: طبقة المجتهدين في المذهب؛ كأبي يوسف ومحمد في فقهاء الحنفية، فإنهم يخالفون في الفروع لإمامهم، ويبنى على هٰذا ما رأيت من التجاذب في ذكر مسلك هٰذا الإمام؛ فلعله وافق أحدًا من الأئمة في بعض الفروع المعروفة فعده

---

(١) راجع: «معرفة علوم الحديث» (٦٣، ٧٨).

(٢) «الوابل الصيب» لابن القيم (ص ١٢٨).

(٣) راجع: «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (١٨٥)، ومقدمة «الكوكب الدري» (٢٠)، و«فتح الملهم» (١ / ١٠١)، ومقدمة «تحفة الأحوذي» (١ / ٣٥٣).

(٤) مقدمة «تحفة الأحوذي» (١ / ٣٥٢).

الـرائي من مقلّديه، ولا يبعـد أيضًـا أن يكون ذٰلك مبنيًّا على اختلاف رأيهم باختلاف الزمان، فإنّ كثيرًا من أهل العلم من السلف والخلف قد اختار مسلك واحدٍ من الأئمة المجتهدين، ثم انتقل منه إلى مسلك إمام آخر، ولا ضير فيه إذ كانوا أهلاً لذٰلك؛ لقوّة نظرهم، ومبلغهم إلى هٰذه المرتبة من العلم؛ فإنهم كانوا أهل الرواية والدراية[1].

وأشار إلى اجتهاد مسلم: ابن الأثير والخطيب التبريزي؛ فقالا: «أحد الأئمة»[2]، وابن القطان؛ فقال: «إمام»[3]، والسمعاني وابن باطيش؛ فقالا: «أحد أئمة الدنيا»[4]، والإمام النووي؛ فقال: «إمام لا يلحقه مَنْ بعدَ عصره، وقـلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره»[5]، وابن النديم؛ فقال: «من المحدثين العلماء بالحديث والفقه»[6]، وابن حجر؛ فقال: «عالم بالفقه»[7]،

---

(١) مقـدمة «الكوكب الدري» (٢١)، ولم أعثر على نص فيه التصريح بأنه كان لمسلم مسلك ثم رجع عنه إلى مسلك آخر، ولا بد أن نتذكر في هٰذه المناسبة ما للإمام البخاري من أثر على الإمام مسلم، وأن الأول مجتهد مطلق على التحقيق والترجيح، وكانت بينهما صلة قوية، بل صلة الأستاذيّة؛ فالثاني تلميذ للأول، فلا بد أنه أخذ عنه، واختار كثيرًا من آرائه وأقواله في المسائل الفقهية لاتحادهما في المشرب، وهو الأخذ بالدليل، ولشدّة الإعجاب بالشيخ، وانظر: (ص ١٣١ وما بعدها).

(٢) «جامع الأصول» (١ / ١٨٧)، و«الإكمال في أسماء الرجال»، ترجمـة (رقم ١٠٢٥).

(٣) من تعريف له في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام» (١ / ١٨٠).

(٤) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧)، و«الأنساب» (١٠ / ١٥٥).

(٥) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١١).

(٦) «الفهرست» (٢٨٦).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٩ / رقم ٦٦٢٣).

ولم يقتصر وصفه هذا من قبل المؤرخين المتأخرين، وإنما وصفه بهذا الوصف بعض المتقدمين؛ فقال مسلمة بن القاسم: «من الأئمة»[1]، وفصّل هذه العبارة ابنُ الصلاح؛ فقال: «صار إمامًا حجة يبدأ بذكره ويُعاد في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[2].

ويؤكد هذا ما قاله أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب:

«ذُكِر حديثٌ عن الحسين بن الوليد في مسّ الذّكر، فقال: كان مسلم بن الحجاج يعجبه هذا الحديث، ويراه، ويأخذ به، وكان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خيرًا، وكان برًّا رحمنا الله وإياه»[3].

وما رواه الحاكم النيسابوري قال: «أخبرني الحسين بن محمد الدارمي ثنا محمد بن إسحاق ـ هو ابن خزيمة ـ قال: حدثني مسلم بن الحجاج، وساق بسنده إلى أبي بن كعب قال: إنما كانت الفتيا الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها»، وقال الحاكم عقبه: «قال أبو بكر ـ أي: ابن خزيمة ـ: فسمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: حديث عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري في ترك الغسل من الإكسال، وقوله: «الماء من الماء» ثابت متقدّم من أمر رسول الله ﷺ، منسوخ بحديث عائشة وأبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا جلس بين شُعَبِها الأربع، ومسّ الختانُ الختان»، والرواية الأخرى: «وجاوز الختان الختان»، وفي حديث أبي هريرة من رواية هشام: «ثم جهدها»، ومن رواية سعيد: «ثم اجتهد»، وكل ذلك في المعنى راجع إلى أمرٍ واحدٍ، وهو: تغييب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٥).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٦١).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦/ق ٤٧٠)، وانظر في تأكيد ما ذهبنا إليه «غنية المحتاج» (ص ٤٠ ـ ٤١) للسخاوي.

ذلك من الفعل، وإلا قد اجتهد وجهدها، فأما حديث سهل بن سعد: وإنما قال: حدثني بعض من أرضى عن سهل بن سعد، ولعله سمعه من أبي حازم؛ فإنه مبشر بن إسماعيل، قد رواه عن أبي غسان محمد بن مطرف، وهو ثقة عن أبي حازم، حدثنيه محمد بن مهران الرازي قال: ثنا مبشر الحلبي عن محمد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبيّ بن كعب، وحدثنا هارون ابن سعيد قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث قال: قال ابن شهاب: وحدثني من أرضى عن سهل بن سعد الساعدي أن أبيَّ بن كعب حدّثه»[1].

وهنالك إشارات في كتبه ـ رحمه الله تعالى ـ تدلّ على عظيم علمه، ودقّة فهمه، من مثل قوله: «والخبر وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه؛ فقد يجتمعان في معظم معانيها»[2]؛ فإنه «من الدلائل الصريحة على كثرة فقهه»[3]، ومن الجدير بالذكر أن مسألة الفرق بين الخبر (الرواية) والشهادة أعيت عالمًا من الفضلاء، وفاضلاً من العلماء مدة طويلة من الزّمن، وذلك لدقّتها، قال القرافي رحمه الله تعالى تحت عنوان: «الفرق الأول بين الشهادة والرواية» ما نصه:

«ابتدأتُ بهذا الفرق بين هاتين القاعدتين لأنّي أقمتُ طلبه نحو ثمان سنين، فلم أظفر به، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما، وتحقيق ماهية كل واحدةٍ منهما، فإنّ كل واحدة منهما خبر؛ فيقولون: الفرق بينهما: أنّ الشهادة يشترط فيها العدد والذكوريّة والحرية، بخلاف الرواية؛ فإنها تصح من الواحد

---

(١) «معرفة علوم الحديث»: النوع الموفي (العشرين) (٧٨ ـ ٧٩).
(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (ص ٩).
(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٦١).

والمرأة والعبد، فأقول لهم: اشتراط ذٰلك فيها فرع تصوّرها وتمييزها عن الرواية، فلو عرفت بأحكامها وآثارها التي لا تعرف إلا بعد معرفتها؛ لزم الدور، وإذا وقعت لنا حادثة غير منصوصة من أين لنا أنها شهادة حتى يشترط فيها ذٰلك، فلعلها من باب الرواية التي لا يشترط فيها ذٰلك؛ فالضرورة داعية لتمييزها».

ثم قال رحمه الله تعالى: «ولم أزل كذٰلك كثير القلق والتشوّق إلى معرفة ذٰلك حتى طالعتُ «شرح البرهان» للمازري رضي الله عنه؛ فوجدتُه ذكر هٰذه القاعدة وحققها وميّز بين الأمرين من حيث هما، فقال رحمه الله: الشهادة والرواية خبران؛ غير أن المخبر عنه إنْ كان أمرًا عامًّا لا يختصّ بمعين فهو الرواية، كقوله عليه الصَّلاةُ والسّلام: «إنما الأعمال بالنيات»، و«الشفعة فيما لا يُقسم» لا يختص بشخصٍ معيّنٍ، بل ذٰلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار، بخلاف قول العدل عند الحاكم: لهٰذا عند هٰذا دينار، إلزام لمعين لا يتعدّاه إلى غيره؛ فهٰذا هو الشهادة المحضة، والأول هو الرواية المحضة، ثم تجتمع الشوائب بعد ذٰلك»(١).

والخلاصة: إنَّ الإمام مسلماً رحمه الله تعالى كان من فقهاء أهل الحديث، العاملين به، وكان معظم همِّه البحث عن معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ، وما يفسّره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين منهم بإحسان، وعن سنن رسول الله ﷺ، وصحيحها وسقيمها، ثم التفقه فيها، وفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهٰذه هي طريقة أهل الحديث الربانيين(٢).

---

(١) «الفروق» (١ / ٤ ـ ٥) بتصرفٍ يسير.

(٢) «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (١٢١ ـ ١٢٢).

عقيدته:

كان الإمام مسلم سلفيَّ العقيدة، فقد تأثَّر بما كان عليه شيوخه من عقيدة صافية، من أمثال شيخه البخاري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم.

ولم تتبق لنا إلا إشارات يسيرة في بطون الكتب عن عقيدة هٰذا الإمام، فذكر ـ مثلاً ـ أبو عثمان الصابوني النيسابوري (المتوفى سنة ٤٤٩هـ) «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، وذكر فيها «علامات أهل السنة»، وإحدى علاماتهم؛ حبهم لأئمة السنَّة، وعلمائها، وأنصارها، وأوليائها، ونقل عن قتيبة ابن سعيد أسماء جماعة من هٰؤلاء العلماء، وأن حبَّهم علامة لأهل السنَّة، ثم قال: «وأنا ألحقتُ بهٰؤلاء الذين ذكر قتيبة رحمه الله؛ أن من أحبَّهم، فهو صاحب سنة من أئمة أهل الحديث الذين بهم يقتدون وبهديهم يهتدون، ومن جملتهم وشيعتهم أنفسهم يُعدّون»[١]، وذكر من بينهم الإمام (مسلم بن الحجاج)، وقد حُفِظَتْ لنا آثار يرويها مسلم في إثبات العلوّ لله عزَّ وجلَّ[٢]، وكذا كلام له في مسألة اللفظ[٣]، سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

مكانته وثناء العلماء عليه وأقوال العلماء في توثيقه:

مما مضى علمنا أن الإمام مسلمًا إمام من أئمة الفقه؛ إلا أن شهرته قامت على تضلّعه في علم الحديث وتقدّمه فيه، وقد أجمعت على ذٰلك أقوال مترجميه[٤].

---

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (٦٧، ٦٩).

(٢) راجع: «الغنية» (١ / ٢٦٤) للشيخ عبد القادر الجيلاني.

(٣) انظر: (صفحة ١٣٩).

(٤) إلا أنَّ إبراهيم بن عبد الله السَّعدي النيسابوري كان يستَخفّ بمسلم!! كما في =

وقد كانت أمارات وعلامات الذكاء والنّبوغ والفهم بادية على الإمام مسلم وهو في حِلَقِ العلم، ومراحل الطلب، مما جعل أُستاذه إسحاق بن راهويه يتنبّأ له بمستقبلٍ عظيم، نظر إليه في شبيبته؛ فقال عنه: «أيُّ رجلٍ يكون هٰذا»؟![1].

بل إن مشايخه وأساتذته كانوا يتوسّمون فيه الخيرَ والصَّلاحَ والنَّفعَ العام للمسلمين؛ فقد كان ينتخب على أبي عمرو المستملي، فنظر إليه أبو عمرو، وقال له: «لن نعدم الخيرَ ما أبقاك اللهُ للمسلمين»[2].

وقد أثنى عليه الأئمةُ خيرًا؛ فقال ابن أبي حاتم: «كان ثقةً من الحفاظ»[3]، وقال الخطيب البغدادي: «أحد الأئمة من حفاظ الحديث»[4]، وقال السمعاني وابن باطيش: «أحد أئمة الدنيا»[5]، وقال ابن خلّكان: «أحد الأئمة الحفاظ، وأعلام المحدّثين»[6]، وقال أبو بكر الجارود: «من أوعية العلم»[7]، وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان مسلم بن الحجاج من

= «الميزان»(١/٤٤)، و«اللسان»(١ / ٧٤)، ولا اعتداد بهٰذا الغمز ولا أثر له، ولم يلتفت إليه العلماء وأهملوه ولم ينشغلوا به ولا التعرض إليه، وقال الرازي في «المحصول»(٤ / ٢٥): «اتفق الخلق على عدالته».

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ل ٥٤ / أ) للحاكم، وعقب عليه: «لقد أصابت فراسته الذكية فيه»، و«السير» (١٢ / ٥٦٤)، و«التذكرة» (٥٨٩)، و«إضاءة البدرين» (ل ١١ / ب).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٦٣ ـ ٦٤)، و«طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠).

(٥) «الأنساب» (١٠ / ١٥٥)، و«التميز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٦) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤).

(٧) «التهذيب» (١٠ / ١١٥).

علماء الناس، ومن أوعية العلم، ما علمتهُ إلا خيرًا»[1].

وكيف لا يكون من أوعية العلم وهو أحد حفاظ الدنيا؟! قال شيخُهُ محمد ابن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة الرازي بالرّي، ومسلم بنيسابور، وعبدالله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى»[2]، وأحد أئمة خراسان في الحديث، قال أبو حامد بن الشَّرْقي: «إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبدالرحمٰن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب»[3].

وهو أمير من أمراء المؤمنين في الحديث، قال الناظم:

وكادَ مُسْلِمٌ بهٰذا اللَّقَبِ[4] ... يُدْعى كما لِبَعْضِهِمْ وما اجْتُبِي[5]

ونقل العجلوني عن ابن الملقّن في «التوضيح» أن البخاري يسمّى أمير المؤمنين في الحديث، قال: «وشاركه في ذٰلك جماعة أفردهم الحافظ أبو علي الحسن بن محمد البكري في كتابه «التبيين بذكر من تسمى بأمير المؤمنين»»، وذكر جماعة، واستدرك عليه ابن الملقن جماعة، نعتهم الحاكم في «تاريخ نيسابور» بهٰذا النّعت، ثم قال ابن الملقن: «ومسلم بن الحجاج جديرٌ بأنْ يلقب

---

(1) المرجع السابق.

(2) «تاريخ بغداد» (٢ / ١٦ ـ ضمن ترجمة البخاري)، و«طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٧)، و«السير» (١٢ / ٢٢٦، ٤٢٣)، و«التهذيب» (١٠ / ١١٥)، و«شرح علل الترمذي» (١ / ٤٩٧)، وفيه زيادة: «وهم غلماني خرجوا من تحت كرسيّ».

(3) «السير» (١٢ / ٢٢٧).

(4) أي: بلقب أمير المؤمنين.

(5) «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث» (ص ٢٨)، و(اجتُبي)؛ أي: اختير واصطفي.

بذلك، وإن لم أرهم نصُّوا عليه»[1].

وهو ـ رحمه الله تعالى ـ «إمام خراسان في الحديث بعد البخاري»[2]، وقد نعته الذّهبي بأوصاف عدّة فيها دلالة على مكانة هٰذا الإمام العظيم؛ فقال عنه مرة: «الإمام، الحافظ، حجة الإسلام»[3]، وقال أُخرى: «الإمام، الكبير، الحافظ، المجوّد، الحجّة، الصادق»[4]، وقال مرة ثالثة: «أحد أركان الحديث»[5]، ومرة رابعة: «حافظ خراسان»[6]، وخامسة: «حافظ نيسابور»[7]، وسادسة: «الحافظ الكبير الشهير»[8]، وذكره ضمن «الحفاظ»[9]، و «أعلام النبلاء»[10]، و «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[11]، وتابعه السخاوي؛ فترجم له في كتابه «المتكلّمون في الرجال»[12]، وإمامنا أبو الحسين من المتكلّمين في

(١) «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» (لوحة ٣ / أ ـ ب).

(٢) «مفتاح السعادة» (٢ / ١١٩)، وقال الذهبي في «السير» (١٠ / ٥١٩): «لم يكن بخراسان بعد يحيى بن يحيى التميمي مثله إلا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذّهلي، ولا بعد الذهلي كمسلم، ولا بعد مسلم كمحمد بن نصر المروزي . . .».

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٥٨٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٧).

(٥) «العبر في خبر من غبر» (٢ / ٢٣)، وعنه اليافعي في «مرآة الجنان» (٢ / ١٧٤).

(٦) «دول الإسلام» (١٤٥).

(٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ترجمة (رقم ٢٨٩).

(٨) «المعين في طبقات المحدثين» ترجمة رقم (١١٦٩).

(٩) في كتابه «تذكرة الحفاظ» (٥٥٨)، و«الموقظة» (٧١)؛ إذ ذكره تحت عنوان: «والحفاظ طبقات».

وذكره في الطبقة السابعة منهم مع البخاري وأبي زُرْعة وأبي حاتم وأبي داود.

(١٠) إذ ترجم له في «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٧).

(١١) إذ ترجم له في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ترجمة رقم ٢٨٩).

(١٢) ترجمة رقم (٦٥).

كثير من الرجال[1]، وهو من المعتدلين، وليس من المتعنّتين أو المتساهلين رحمه الله تعالى.

قال ابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ):

«وللبخاري ـ رحمه الله ـ في هٰذا الباب (نقد الرجال) عناء مشكور، وسعي مبرور، وكذٰلك لمسلم وابن معين؛ فإنهم انتقدوا الحديث وحرّروه، ونبّهوا على ضعفاء المحدّثين والمتّهمين بالكذب حتى ضجّ ذٰلك من كان في عصرهم»[2].

ووصفه العجلوني بقوله: «النّاقد البصير، وصاحب الحفظ والتحرير، ومن يعوّل عليه في حلّ الأمر الخطير»[3]، وهو أحد النّقاد الذين اعتمد البيهقي أقوالهم في الجرح والتعديل[4].

ومدحه القاضي عياض في «شرحه لمسلم»؛ فقال: «هو أحد أئمة المسلمين، وحفاظ المحدثين، ومتقني المصنِّفين، أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وأجمعوا على إمامته وتقدّمه وصحة حديثه وتمييزه وثقته وقبول كتابه»[5]، وقد ذكره المباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي»[6] في الفصل السادس والعشرين: (في ذكر أئمة الجرح والتعديل).

---

(١) ذكره الشيخ عبدالرحمٰن المعلّمي اليماني في كتابه «علم الرجال وأهميته» ص ٢٤ تحت عنوان: «طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل». وانظر «المحصول» (٤/٢٥) للرازي.

(٢) «التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» (ص ١٧٣).

(٣) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٤) راجع: «كشاف مواضع الصناعة الحديثية في «السنن الكبرى» للإمام البيهقي» (٣٧، ٤١).

(٥) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٦) (١ / ٢٠٣).

قال عنه ابن عبد الهادي: «الإمام، الحافظ، حجة الإسلام»[1]، وقال الخليلي: «وهو أشهر من أن تذكر فضائله»[2]، وقال النووي: «إمام أهل الحديث»[3]، وقال ابن أبي يعلى: «أحد الأئمة من حفاظ الأثر»[4]، وقال ابن عساكر: «الحافظ، صاحب الصحيح، الإمام المبرز، والمصنف المميز، رحل وجمع وصنف»[5].

وقد ظهرت مكانته الحقيقية واشتهرت بعد تأليفه «صحيحه»؛ حتى قال ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحدٍ مثله»[6] وقال ابن الصلاح قبله:

«وقد كان له ـ رحمه الله وإيانا ـ في علم الحديث ضُرَباء لا يفْضُلهم، وآخرون يفضلونه؛ فرفعه الله ـ تبارك وتعالى ـ بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناط النجوم، وصار إمامًا حجّة يُبدأ ذكره ويُعاد في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[7].

وقال النووي: «أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلوّ مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه «الصحيح»، الذي لم يوجد في كتابٍ قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث»[8].

---

(١) «طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٦).

(٢) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٥).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٨٩ ـ ٩٠).

(٤) «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧).

(٥) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٤).

(٧) «صيانة صحيح مسلم» (٦١).

(٨) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠) بتصرف يسير

وقـال أيضًا: «أحد أعلام أئمة هٰذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحَّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدّم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان»[1].

وقد ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه «كان من الثقات»[2]، وإذا كان العلماء الأفذاذ إنما ينالون تقدير الآخرين بعد وفاتهم واندثارهم؛ فإن الإمام مسلمًا من القلّة من العلماء الذين يعرف لهم قدرهم، ويعظم شأنهم، وفي مجالس فحول العلماء والمحدّثين، وحتى قبل وفاته بسنين.

قال أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[3].

وأخيرًا... من العبث أن نستدل على علوّ منزلة الإمام مسلم بأقوال المتأخرين من العلماء والباحثين؛ فصيتُهُ، وتبحّره العلمي، وقوّة حفظه، وجودة فقهه، كل هٰذا لا يحتاج إلى بيان، فهو وشيخه البخاري يلقبان بالشيخين في علم الحديث، فإذا قيل في حديث: «رواه الشيخان» بدون تخصيص؛ فالمراد به هٰذان الشيخان، وفيما قدّمناه كفاية، ولقد صدق القائل:

علا عَنِ الـمَـدْحِ حَتَّى ما يُزانُ بِهِ ... كَأَنَّمـا المَـدْحُ مِنْ مِقْـدارِهِ يُضَـعُ

●●●●●

---

(١) المرجع السابق (٢ / ٩١)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٢) راجع: «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٢)، و«فهرسة ابن خير» (١٠٢)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، و«اللباب» (٣ / ٣٨)، و«شذرات الذهب» (١ / ١٤٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٧)، و«طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

شيوخ الامام مسلم بن الحجاج

إن الدارس لحياة الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ يجدها حلقةً متّصلةً من التعلّم والتعليم، والأخذ والعطاء؛ فقد تلقى العلم في بيئات مختلفة، وعلى شيوخ متبايني الاتجاه والنزعة، وقد أخذ عن جماعة من الأئمة في الحجاز والعراق والري ومصر والشام، كما قدمنا بيانه سابقاً تحت عنوان (رحلاته).

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ شيوخ مسلمٍ من الكثرة بحيث يصعب حصرهم، وذكر بعض رجال التراجم من شيوخه ما لم يذكره الآخر، وأورد الذهبي والمزي جماعةً كبيرةً منهم؛ إذ ذكر له المزي ممن روى عنه في «الصحيح» مئتين واثني عشر شيخًا، وذكر الذهبي أن له مئتين وعشرين شيخًا[1]، وسرد منهم مئتين وثلاثة عشر شيخًا، وكأن سقطاً وقع في النسخة المطبوعة!! هٰذا سوى شيوخه الذين لم يخرج عنهم في «صحيحه»، وذكر ثلاثة نماذج منهم فحسب، ومفاد كلامه أنه يوجد غيرهم.

---

(١) راجع: «السير» (١٢ / ٥٥٨ ـ ٥٦١)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥).
وقد جمعهم الحاكم مع شيوخ البخاري في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٧٢ أ ـ ٧٥ ب).

ولذا سأذكر[1] شيوخه مرتبين حسب الحروف الهجائية، مع بيان درجة كل منهم وكنيته وبلدته، وتاريخ وفاته، مع الإشارة إلى أشهر مصادر ترجمته، وأقتصر بعد ذلك على ترجمة لأشهر شيوخه، ممن طالت صحبتُه لهم، وكانوا أكثر أثرًا في شخصيَّته، أو وقعت بينه وبينهم أمور جديرة بأن تذكر، أو أكثر الرواية عنهم، ذلك لأن الترجمة لجميعهم مما يطول بنا، ويضخم هذا الكتاب، وفيما يلي قائمة بأسماء هؤلاء الشيوخ:

مسرد عام بأسماء شيوخه الذين روى عنهم في «صحيحه»:

١ ــ إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان اليشكري، أبو عبد الله، ويعرف بـ «أبي ثور» الكلبي البغدادي، الفقيه، ثقة، مات سنة أربعين ومئتين[2].

٢ ــ إبراهيم بن دينار، أبو إسحاق البغدادي التّمّار، ثقة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئتين[3].

٣ ــ إبراهيم بن زياد، أبو إسحاق البغدادي، يعرف بـ «سَبَلان»، ثقة، مات يوم الأربعاء لستة أيام مضت من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين ومئتين[4].

٤ ــ إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق البغدادي الجَوْهري، ثقة، مات سنة

---

(١) معتمدًا على المصادر السابقة ـ وقد فاتهم عدد يسير منهم ـ وعلى كتاب «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» و«الجمع بين الصحيحين» وغيرها.

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٦)، و«السير» (١٢ / ٧)، و«التذكرة» (٥١٢).

روى له مسلم في «مقدمة صحيحه» كما في «السير» (١٢ / ٧٧).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١) و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٧)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٧٠)، و«التهذيب» (١ / ١١٩).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٨)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٧٧)، و«التهذيب» (١ / ١٢٠).

أربع ـ وقيل: سنة سبع ـ وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين[1].

٥ ــ إبـراهيم بن محمـد بن عَرْعَرة بن البِرِنْد بن النعمان بن علجة بن الأفقع، أبو إسحاق القرشي السَّامي البصري، ثقة، مات يوم الاثنين لسبع بقين من شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين[2].

٦ ــ إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان، أبو إسحاق التميمي الرازي الفراء، المعروف بـ «الصغير»، ثقة، مات سنة ثلاثين ومئتين[3].

٧ ــ أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم، أبو عبد الله العَبْدي النُكْري البغدادي، المعروف بـ «الدَّوْرقي»، ثقة، مات يوم السبت لتسع بقين من شعبان سنة ست وأربعين ومئتين[4].

٨ ــ أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمٰن ابن عوف، أبو مصعب القرشي الزهري المدني الفقيه، ويقال: اسم أبي بكر زرارة، صدوق، مات في شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وهو قاضي المدينة إذ ذاك[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٩)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٩٣)، و«السير» (١٢/ ١٤٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٩)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ١٤٨)، و«التهذيب» (١ / ١٥٥).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٢٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٩)، و«التقريب» (١ / ٤٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٧)، و«التهذيب» (١ / ١٠).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٨٢)، و«التهذيب» (١ / ٢٠).

٩ ــ أحمد بن جعفر، أبو عبد الله المَعْقِري (مَعْقِر: ناحية من اليمن)، سكن بغداد، مقبول، كان حيًّا في سنة خمس وخمسين ومئتين[١].

١٠ ــ أحمد بن جَنَاب بن المغيرة، أبو الوليد الكلبي المصيصي، صدوق، مات سنة ثلاثين ومئتين[٢].

١١ ــ أحمد بن جَوَّاس، أبو عاصم الحَنَفي الكوفي، ثقة، مات لثلاثٍ خلت من المحرم سنة ثمان وثلاثين ومئتين[٣].

١٢ ــ أحمد بن الحسن بن خِراش، أبو جعفر البغدادي، صدوق، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين[٤].

١٣ ــ أحمد بن سعيد بن إبراهيم، أبو عبد الله المروزي الرباطي الأشقر، ثقة، مات يوم عاشوراء أو النصف من المحرم سنة ست ـ ويقال: سنة ثلاث ـ وأربعين ومئتين[٥].

١٤ ـ أحمد بن سعيد بن صخر بن سليمان بن سعيد بن قيس، أبو جعفر

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٤)، و«التهذيب» (١ / ٢١)، و«التقريب» (١ / ١٢).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٥)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٧٧)، و«التهذيب» (١ / ٢١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٦)، و«التهذيب» (١ / ٢٢)، و«التقريب» (١ / ١٣).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٧٨)، و«السير» (١٢ / ١٥٧)، و«التهذيب» (١ / ٢٤).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٠)، و«التذكرة» (٥٣٨)، و«التهذيب» (١ / ٣٠)، و«التقريب» (١ / ١٥).

الدَّارمي السَّرَخْسي، نزيل نيسابور، ثقة، مات بنيسابور سنة ثلاث وخمسين ومئتين[1].

١٥ ـ أحمد بن سنان بن أسد بن حِبَّان، أبو جعفر الواسطي القطّان، ثقة، مات سنة ست ـ ويقال: سنة ثمان، ويقال: سنة تسع ـ وخمسين ومئتين[2].

١٦ ـ أحمد بن عبد الله بن الحكم بن فروة، أبو الحسين البصري، ويعرف بـ «ابن الكردي»، ثقة، توفي سنة سبع وأربعين ومئتين[3].

١٧ ـ أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس، أبو عبد الله اليربوعي الكوفي، ثقة، مات ليلة الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومئتين وهو ابن أربع وتسعين سنة[4].

١٨ ـ أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم، أبو عبيد الله ابن أخي عبد الله بن وهب المصري، مولى ابن رُمانة القُرشي، ويعرف بـ «بَحْشَل»، صدوق، مات في شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومئتين[5].

---

(١) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٣٢)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ١٦٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٨)، و«التهذيب» (١ / ٣١).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢١)، و«التهذيب» (١ / ٣٤)، و«التقريب» (١ / ١٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٦)، و«التهذيب» (١ / ٤٧)، و«التقريب» (١ / ١٨).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٠١)، و«التهذيب» (١ / ٥٠)، و«التقريب» (١ / ١٩).

وهو من كبراء شيوخ مسلم، راجع: «السير» (١٠ / ٤٥٧).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥٨)، و«التهذيب» (١ / ٥٤)، و«التقريب» (١ / ١٩).

١٩ ــ أحمد بن عبدة بن موسى، أبو عبد الله الضبيّ البصري، ثقة، مات في شهر رمضان سنة خمس وأربعين ومئتين [١].

٢٠ ــ أحمد بن عثمان بن حكيم بن ذبيان، أبو عبد الله الأودي الكوفي، ثقة، مات في المحرم سنة ستين، ويقال: يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ومئتين [٢].

٢١ ــ أحمد بن عثمان بن عبد النور بن عبد الله بن سنان، أبو الجوزاء ـ وقيل: أبو عثمان ـ النّوْفلي البصري، ثقة، والصحيح أن كنيته أبو عثمان وأبو الجوزاء لقب، مات سنة ست وأربعين ومئتين، بلغ نحوًا من تسعين سنة، وهو قرشي أموي صريح [٣].

٢٢ ــ أحمد بن عمر بن حفص بن جهم بن واقد بن عبد الله، أبو جعفر المعروف بـ «الوكيعي»، كوفي، سكن بغداد، ثقة، مات يوم الأربعاء لخمس ليال مضت من صفر سنة خمس وثلاثين ومئتين [٤].

٢٣ ــ أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرح، أبو الطاهر المصري الفقيه، مولى عتبة بن أبي سفيان الأموي، ثقة، مات يوم الاثنين لأربع

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٠)، و«التهذيب» (١ / ٥٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٤)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٢٩٦)، و«التهذيب» (١ / ٦١)، و«التقريب» (١ / ٢١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٥)، و«التهذيب» (١ / ٦١)، و«التقريب» (١ / ٢٢).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٧)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٢٨٤)، و«التهذيب» (١ / ٦٣)، و«التقريب» (١ / ٢٢).

عشرة خلت من ذي القعدة سنة خمسين ومئتين[1].

٢٤ ـ أحمد بن عيسى بن حسّان، أبو عبد الله المصري، المعروف بـ (ابن التُّسْتَري)، صدوق، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين في صفر[2].

٢٥ ـ أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني الإمام المروزي، نزيل بغداد، ثقة، ولد في ربيع الآخر سنة أربع وستين ومئة، ومات يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومئتين[3].

وقد اعتنى العلماء بالأحاديث التي رواها مسلم في «صحيحه» عنه؛ فقرأها ابن رجب على شيخه علاء الدين ابن المنجا (المتوفى سنة ٧٥٠هـ)[4].

٢٦ ـ أحمد بن المنذر بن الجارود، أبو بكر البصري القزّاز، صدوق، مات في شوال أو ذي الحجة سنة ثلاثين ومئتين بالبصرة[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٤)، و«التهذيب» (١ / ٧٠).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٢)، و«السير» (١٢ / ٧٠)، و«التهذيب» (١ / ٦٤).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٣١)، و«التهذيب» (١ / ٧٢).

(٤) راجع: «الدارس لتاريخ المدارس» (٢ / ٤١ ـ ٤٢)، وذكر ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (١٠٤) مسلمًا في الباب الثاني عشر (في ذكر من حدث عن أحمد على الإطلاق من الشيوخ والأصحاب)، وذكر ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٨) مثالاً على سؤال مسلم لأحمد في الرواة.

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٦)، و«التهذيب» (١ / ٨٢)، و«التقريب» (١ / ٢٦).

٢٧ ــ أحمد بن مَنِيع بن عبد الرحمٰن، أبو جعفر البَغَوي الأصم، ثقة، مات يوم الأحد لثلاث بقين من شوال سنة أربع وأربعين ومئتين[١].

٢٨ ــ أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم بن زاذويه، أبو الحسن السُّلَمي النيسابوري، المعروف بـ «حمدان»، ثقة، مات سنة أربع ـ ويقال: سنة ثلاث ـ وستين ومئتين[٢].

٢٩ ــ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب الحَنظلي، المعروف بـ «ابن راهويه» المروزي، الإمام، ثقة، ولد سنة ست وستين ومئة، ومات ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة سبع، بنيسابور[٣].

٣٠ ــ إسحاق بن عمر بن سَليط، أبو يعقوب الهُذَلي البصري، صدوق، مات في شوال سنة ثلاثين ومئتين بالبصرة، وقيل: سنة تسع وعشرين[٤].

٣١ ــ إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي الكوسج، نزيل

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٨١)، و«التهذيب» (١ / ٨٤).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٩)، و«الإرشاد» (٢ / ٨١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٦٠)، و«التهذيب» (١ / ٩١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٤٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٣٤٥)، و«التهذيب» (١ / ٢١٦).

وذكر الحاكم أصحاب إسحاق وقسمهم ثلاث طبقات، وقال: «الطبقة الثانية: مسلم بن الحجاج، وسرد جماعة». راجع: «السير» (١١ / ٣٧٠)، ولمسلم رواية عنه في «التمييز»، راجع: «جامع بيان العلم» (رقم ١٩١٩).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٥٥)، و«التهذيب» (١ / ٢٤٤)، و«التقريب» (١ / ٥٩).

نيسابور، ثقة، مات يوم الخميس التاسَع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومئتين[1].

٣٢ ــ إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد، أبو موسى الأنصاري الخَطْمي الكوفي، نزيل سامراء، القاضي، ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومئتين في ربيع الآخر بجوسية من أعمال حمص راجعًا من دمشق[2].

٣٣ ــ إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن، أبو معمر الهُذَلي الهَرَوي، نزيل بغداد، ثقة مأمون، مات يوم الاثنين النصف من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ومئتين[3].

٣٤ ــ إسماعيل بن الخليل، أبو عبد الله الكوفي الخزاز، ثقة، مات سنة خمس وعشرين ومئتين، ويقال: سنة أربع وعشرين ومئتين[4].

٣٥ ـ إسماعيل بن سالم بن دينار، أبو أحمد البغدادي الصائغ، نزيل مكة، ثقة[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٥٧)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٣٦٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٤)، و«التهذيب» (١ / ٢٤٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٥٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١٣)، و«التهذيب» (١ / ٢٥١)، و«التقريب» (١ / ٦١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٦٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٧١)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٢٦٦)، و«التهذيب» (١ / ٢٧٣).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٧١)، و«التهذيب» (١ / ٢٩٤)، و«التقريب» (١ / ٦٩).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٧٢)، و«تاريخ بغداد» (٦ / ٢٧٤)، و«التهذيب» (١ / ٣٠١)، و«التقريب» (١ / ٧٠).

٣٦ ــ إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس بن عبد الله بن أويس بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني، حليف بني تيم، وهو ابن أخت مالك بن أنس، صدوق، مات سنة ست ـ ويقال: في رجب سنة سبع ـ وعشرين ومئتين (١).

٣٧ ــ أميَّة بن بسطام، أبو بكر العَيْشِي، البصري، صدوق، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين (٢).

٣٨ ــ بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران، أبو عبد الرحمٰن العَبْدِي النّيْسابوري، ثقة، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين في رجب، ويقال: سنة سبع وثلاثين (٣).

٣٩ ــ بشر بن خالد، أبو محمد العسكري الفارض، نزيل البصرة، ثقة، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٤).

٤٠ ــ بشر بن هلال، أبو محمد البصري الصّوّاف، ثقة، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٥).

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٧٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٠٩)، و«التهذيب» (١ / ٣١٠)، و«التقريب» (١ / ٧١).

ولم يكثر مسلم عنه، راجع: «هدي الساري» (٣٨٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٤٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٨٥)، و«الإكمال» (٦ / ٣٥٦)، و«التهذيب» (١ / ٣٧٠)، و«التقريب» (١ / ٨٣).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٩٤)، و«السير» (١٢ / ٣٤٤)، و«التهذيب» (١ / ٤٤٧)، و«التقريب» (١ / ٩٩).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٩٥)، و«التهذيب» (١ / ٤٤٨)، و«التقريب» (١ / ٩٩).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٥٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٠٢)، و«التهذيب» (١ / ٤٦٢)، و«التقريب» (١ / ١٠٢).

٤١ ــ جعفر بن حميد، أبو محمد القرشي الكوفي، ثقة، مات يوم الجمعة لإحدى عشْرة بقيت من جمادى الآخرة سنة أربعين ومئتين[١].

٤٢ ــ حاجب بن الوليد بن ميمون، أبو أحمد الأعور، سكن بغداد، صدوق، مات في شهر رمضان سنة ثمان وعشرين ومئتين[٢].

٤٣ ــ حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بَكْرة نفيع، ويقال: مسروح، أبو عبد الرحمٰن الثقفي البصري، قاضي كرمان، سكن نيسابور، ثقة، مات أول سنة ثلاث وثلاثين ومئتين[٣].

٤٤ ــ حِبَّان بن موسى بن سوار، أبو محمد المروزي الكُشْميهني، ثقة، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئتين[٤].

٤٥ ــ حجاج بن يوسف بن حجاج، أبو محمد بن أبي يعقوب الثقفي، كان أبوه شاعرًا، ثقة حافظ، مات لعشر بقين من رجب سنة تسع ـ ويقال: سنة سبع ـ وخمسين ومئتين[٥].

٤٦ ــ حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران بن قُراد، أبو

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢١٣)، و«التهذيب» (٢ / ٦٦)، و«التقريب» (١ / ١٣٠).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٢٣)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٢٧٠)، و«التهذيب» (٢ / ١٣٤)، و«التقريب» (١ / ١٣٨).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١١٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٢٦)، و«التاريخ الصغير» (٢٤١)، و«التهذيب» (٢ / ١٦٩)، و«التقريب» (١ / ١٤٦).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١١٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٢٨)، و«التهذيب» (٢ / ١٧٤)، و«التقريب» (١ / ١٤٧).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٩٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٣١)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٢٤٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٩)، و«التهذيب» (٢ / ٢٠٩).

حفص التُّجِيبي المصري الفقيه، صدوق، مات ليلة الخميس لتسعٍ بقين من شوّال سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويقال: سنة أربع[1].

٤٧ ــ الحسن بن أحمد بن أبي شعيب عبد الله بن مسلم، أبو مسلم الحرَّاني، مولى بني أمية، نزل بغداد، ثقة، مات سنة خمسين ـ وقيل: سنة اثنتين وخمسين ـ ومئتين[2].

٤٨ ــ الحسن بن الربيع بن سليمان البجلي الكوفي البوراني، ويقال: الأسدي، ثقة، مات سنة عشرين ـ أو سنة إحدى وعشرين ـ ومئتين[3].

٤٩ ــ الحسن بن علي بن محمد، أبو محمد ـ ويقال: أبو علي ـ الهذلي الخلال الحلْوَاني، بغدادي نزل حلوان، ثقة، حافظ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين[4].

٥٠ ــ الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس، أبو علي النيسابوري، مولى ابن المبارك، ثقة، مات لليلتين خلتا من المحرم سنة أربعين ومئتين بالثعلبية منصرفاً من الحج، وقيل: سنة تسع وثلاثين[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١١٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٣٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٨٦)، و«التهذيب» (٢ / ٢٢٩)، و«التقريب» (١ / ١٥٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٣٨)، و«تاريخ بغداد» (٧ / ٢٦٦)، و«التهذيب» (٢ / ٢٥٤)، و«التقريب» (١ / ١٦٣).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٤٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٥٨)، و«التهذيب» (٢ / ٢٧٧)، و«التقريب» (١ / ١٦٦).

وهو من كبار مشيخة مسلم؛ كما في «السير» (١٠ / ٤٠٠).

(٤) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٢٥٥)، و«تاريخ بغداد» (٧ / ٣٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٢)، و«التهذيب» (٢ / ٣٠٢)، و«التقريب» (١ / ١٦٨).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٥٩)، و«السير» (١٢ / ٢٧)، و«التهذيب» (٢ / ٣١٣)، و«التقريب» (١ / ١٧٠).

٥١ ـ الحسين بن حريث بن الحَسن بن ثابت بن قطبة، أبو عمار المروزي، مولى عمران بن حصين الخزاعي، ثقة، مات في سنة أربع وأربعين ومئتين بِكِنْكِور[١] (قصر اللصوص) منصرفًا من الحج[٢].

٥٢ ـ الحسين بن عيسى بن حُمران، أبو علي القومسي البَسْطامي، صدوق، مات سنة سبع وأربعين ومئتين[٣].

٥٣ ـ حكم بن موسى بن أبي زهير شيرازاذ، أبو صالح النَّسائي، ثم البغدادي، الشيخ الصالح، صدوق، مات يوم السبت لليلتين خلتا من شوال سنة اثنتين وثلاثين ومئتين، ويقال: سنة خمس وثلاثين ومئتين[٤].

٥٤ ـ حماد بن إسماعيل بن عُليَّة، وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البغدادي، بصريّ الأصل، ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومئتين ببغداد[٥].

٥٥ ـ حميد بن مسعدة بن المبارك، أبو علي ـ ويقال: أبو العباس ـ السَّامي البصري، صدوق، مات في جمادى الأولى سنة أربع وأربعين

---

(١) كِنْكِوَر ـ بكسر الكافين وسكون النون وفتح الواو، وقد تفتح الكاف الثانية ـ: بُليدة بين همذان وقرميسين، وفيها قصر عجيب، يقال له: قصر اللصوص.

راجع: «معجم البلدان»، و«تاج العروس».

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٧٢)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٣٦)، و«التهذيب» (٢ / ٣٣٣)، و«التقريب» (١ / ١٧٥).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٨٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٨٢)، و«التهذيب» (٢ / ٣٦٨)، و«الخلاصة» (٨٤)، و«التقريب» (١ / ١٧٨).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٠١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٢٩٧)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٢٢٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٧٤)، و«التهذيب» (٢ / ٤٣٩).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٠٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٠٠)، و«التهذيب» (٣ / ٤)، و«التقريب» (١ / ١٩٥).

ومئتين [1].

٥٦ ــ خالــد بن خِدَاش بن عجــلان، أبـو الهيثم البصـري المهلبي مولاهم، سكن بغداد، صدوق يخطىء، مات في جمادى الآخرة سنة ثلاث وعشرين ومئتين [2].

٥٧ ــ خلف بن هشــام بن ثعلب ـ ويقـال: ابن هشـام بن طالب بن غُراب ـ، أبو محمد البغدادي المقرىء البزّار، ثقة، مات في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومئتين، ويقال: سنة ثمان وعشرين [3].

٥٨ ــ داود بن رُشَيد، أبو الفضل الخوارزمي، مولى بني هاشم، نزيل بغداد، ثقة، مات يوم الجمعة لسبعٍ خلون من شعبان سنة تسعٍ وثلاثين ومئتين [4].

٥٩ ــ داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل بن الأعرج بن عاصم، أبو سليمان الضبي البغداي، ثقة، مات في صفر ـ ويقال: في ربيع الأول ـ سنة ثمان وعشرين ومئتين [5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٩١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٠٧)، و«التهذيب» (٣ / ٤٩)، و«التقريب» (١ / ٢٠٣).

(٢) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٣١٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٣٠٤)، و«التهذيب» (٣ / ٨٥)، و«التقريب» (١ / ٢١٢).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٢٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٣٢٢)، و«السير» (١٠ / ٥٧٦)، و«التهذيب» (٣ / ١٥٦)، و«التقريب» (١ / ٢٢٦).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٣٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٢٧)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٣٦٧)، و«التهذيب» (٣ / ١٨٤)، و«التقريب» (١ / ٢٣١).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٣٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٣٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٣٦٣)، و«التهذيب» (٣ / ١٩٥)، و«التقريب» (١ / ٢٣٣).

٦٠ ــ رفاعة بن الهيثم الواسطي، أبو سعيد، مقبول[١].

٦١ ــ زكريا بن يحيى بن صالح بن يعقوب، أبو يحيى القُضاعي المصري، كاتب العمري القاضي، ثقة، مات لإحدى وعشرين ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وأربعين ومئتين[٢].

٦٢ ــ زهير بن حرب بن شدّاد، أبو خيثمة النّسائي الحافظ، ثقة ثبت، مات ليلة الخميس لسبع ليال خلون من شعبان سنة أربع وثلاثين ومئتين[٣].

٦٣ ــ زياد بن يحيى بن زياد بن حسان، أبو الخطاب النُّكْري العدني البصري الحساني، ثقة، مات سنة أربع وخمسين ومئتين[٤].

٦٤ ــ زيد بن يزيد، أبو معن الرَّقاشي البصري، ثقة[٥].

٦٥ــ سريج بن يونس بن إبراهيم، أبو الحارث البغدادي العابد، من أهل خراسان، ثقة، مات ليلة الاثنين لسبعٍ بقين من ربيع الأول سنة خمس وثلاثين ومئتين، ويقال: سنة أربع وثلاثين[٦].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٣٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٤٢)، و«التهذيب» (٣ / ٢٨٢)، و«التقريب» (١ / ٢٥١).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٤٨)، و«التهذيب» (٣ / ٣٣٦)، و«التقريب» (١ / ٣٦٢).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٥٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٥٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٤٨٢)، و«التهذيب» (٣ / ٣٤٢)، و«التقريب» (١ / ٢٦٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٥٣)، و«التهذيب» (٣ / ٣٨٨)، و«التقريب» (١ / ٢٧٠).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٤٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٥٥)، و«التهذيب» (٣ / ٤٢٩)، و«التقريب» (١ / ٢٧٧).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٩٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٥٧)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٢١٩)، و«التهذيب» (٣ / ٤٥٧)، و«التقريب» (١ / ٢٩٩).

٦٦ ـ سعيد بن عبد الجبار بن يزيد، أبو عثمان القرشي البصري الكرابيسي، نزيل مكة، صدوق، مات بالبصرة في آخر ذي الحجة سنة ست وثلاثين ومئتين[١].

٦٧ ـ سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس، أبو عثمان الكندي الأشعثي الكوفي، ثقة، مات سنة ثلاثين ومئتين[٢].

٦٨ ـ سعيد بن محمد بن سعيد، أبو محمد ـ ويقال: أبو عبيد الله ـ الجَرْمي الكوفي، صدوق رمي بالتّشيّع[٣].

٦٩ ـ سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني الجُوزجاني، نزيل مكة، ثقة مُصَنِّف، مات في شهر رمضان ـ ويقال: في رجب ـ سنة سبع ـ ويقال: سنة ست ـ وعشرين ومئتين[٤].

٧٠ ـ سعيد بن يحيى بن الأزهر بن نجيح، أبو عثمان الواسطي، ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومئتين[٥].

٧١ ـ سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أُمية بن

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٧٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٦٦)، و«التهذيب» (٤ / ٥٢)، و«التقريب» (١ / ٢٩٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٧٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٦٩)، و«التهذيب» (٤ / ٦٩)، و«التقريب» (١ / ٣٠٢).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٦٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٧٣)، و«التهذيب» (٤ / ٧٦)، و«التقريب» (١ / ٣٠٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٧٥)، و«السير» (١٠ / ٥٨٦)، و«التهذيب» (٤ / ٨٨)، و«التقريب» (١ / ٣٠٦).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٧٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٧٨)، و«التهذيب» (٤ / ٩٧)، و«التقريب» (١ / ٣٠٨).

عبد شمس، أبو عثمان القرشي الأمويّ، ثقة ربما أخطأ، مات للنّصف من ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومئتين[1].

٧٢ ـ سلمة بن شبيب المِسْمَعي، أبو عبد الرحمٰن النيسابوري، نزيل مكة، ثقة، مات سنة أربع ـ ويقال: سنة ست، ويقال: سنة سبع ـ وأربعين ومئتين في شهر رمضان بمكة[2].

٧٣ ـ سليمان بن داود، أبو الربيع الأزدي العَتَكِيّ الزَّهْرَاني البصري، نزيل بغداد، ثقة لم يتكلّم أحدٌ فيه بحجة، مات في شهر رمضان سنة أربع ـ ويقال: سنة خمس وثلاثين ومئتين[3].

٧٤ ـ سليمان بن داود بن رُشيد، أبو الربيع الخُتَّلي الأحول، من الأنبار، نزل بغداد، وليس أبوه داود بن رشيد الخوارزمي، ثقة، مات أول يوم من شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين[4].

٧٥ ـ سليمان بن داود ـ ويقال: ابن محمد وهو أقوى ـ بن سليمان، أبو داود المُبارَكي، من أهل المبارك قرية قرب واسط، صدوق، مات في ذي القعدة سنة إحدى وثلاثين ومئتين[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٧١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٧٩)، و«التهذيب» (٤ / ٩٧)، و«التقريب» (١ / ٣٠٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٩٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٨٥)، و«التهذيب» (٤ / ١٤٦)، و«التقريب» (١ / ٣١٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٩١)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٣٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٦٨)، و«التهذيب» (٤ / ١٩٠).

(٤) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٣٩٣)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٣٧)، و«التهذيب» (٤ / ١٨٨)، و«التقريب» (١ / ٣٢٣).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٩٤)، و«السير» (١٠ / ٦٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٣٨)، و«التهذيب» (٤ / ١٩١)، و«التقريب» (١ / ٣٢٤).

قال الذهبي: «وشيخ مسلم أبو داود المباركي، اشتهر أنه سليمان بن داود، وليس بصوابٍ، بل هو سليمان بن محمد، كما حرره ابن نقطة وغيره».

٧٦ ـ سليمان بن عبيد الله بن عمرو، أبو أيوب الغيلاني البصري، صدوق، مات سنة ست ـ أو سبع ـ وأربعين ومئتين(١).

٧٧ ـ سليمان بن معبد، أبو داود المروزي السِّنْجي الأديب، من أهل قرية سَنْج بمرو، ثقة، مات في عشر ذي الحجة من سنة سبع وخمسين ومئتين(٢).

٧٨ ـ سهل بن عثمان بن فارس، أبو مسعود العسكري الحافظ، نزيل الري، صدوق له غرائب، مات بعد سنة اثنتين وثلاثين ومئتين(٣).

٧٩ ـ سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار، أبو محمد الهروي، سكن حَديثة الأنبار، وقيل له: الحَدَثاني، صدوق في نفسه، مات يوم الأربعاء لست خلون من شوال سنة أربعين ومئتين(٤).

٨٠ ـ شجاع بن مخلد، أبو الفضل ـ ويقال: أبو الليث ـ البغوي الفلاس، نزيل بغداد، صدوق، مات يوم الثلاثاء لثنتي عشرة ليلة خلت

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨٥ و٢ / ٦١٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٠٢)، و«التهذيب» (٤ / ٢٠٩)، و«التقريب» (١ / ٣٢٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٠٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٠٢)، و«التهذيب» (٤ / ٢١٩)، و«التقريب» (١ / ٣٣٠).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ١٨٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤١٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٤٥٢)، و«التهذيب» (٤ / ٢٥٥)، و«التقريب» (١ / ٣٣٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٠٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٠٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٤٥٤)، و«التهذيب» (٤ / ٢٧٢)، و«التقريب» (١ / ٣٤٠).

ـ ويقال: لعشر خلون ـ من صفر سنة خمس وثلاثين ومئتين، ويقال: سنة أربع وثلاثين ومئتين، وولد سنة خمسين ومئة[1].

٨١ ـ شهاب بن عباد، أبو عمر العَبْدي الكوفي، صدوق يهم، مات لليلتين خلتا من جمادى الأولى سنة أربع وعشرين ومئتين، وكان من خيار الناس[2].

٨٢ ـ شيبان بن فروخ ـ وهو شيبان بن أبي شيبة ـ، أبو محمد الحَبَطي، مولاهم الأُبُلّي، صدوق يهم، مات في سنة ست وثلاثين ومئتين في شوال، ويقال: سنة خمس وثلاثين، ولد سنة أربعين ومئة أو قبلها[3].

٨٣ ـ صالح بن حاتم بن وردان، أبو محمد البصري، صدوق، مات بالبصرة سنة ست وثلاثين ومئتين[4].

٨٤ ـ صالح بن مسمار، أبو الفضل ـ ويقال: أبو العباس ـ المَروزي، صدوق[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٢٥٩)، و«التهذيب» (٤ / ٣١٣)، و«التقريب» (١ / ٢٤٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٢٤)، و«التهذيب» (٤ / ٣٦٧)، و«التقريب» (١ / ٣٥٥).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢١٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٣)، و«التهذيب» (٤ / ٣٧٤)، و«التقريب» (١/ ٢٥٦).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٢٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٢٦)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٣٤٤)، و«التهذيب» (٤ / ٣٨٤)، و«التقريب» (١ / ٣٥٨).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٢٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٣٢)، و«التهذيب» (٤ / ٤٠٣)، و«التقريب» (١ / ٣٦٣).

٨٥ ــ صلت بن مسعود، أبو بكر ـ ويقال: أبو محمد ـ الجَحْدري البصري، قاضي سامراء، ثقة ربما وهم، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين[١].

٨٦ ــ عاصم بن النّضر بن المنتشر، أبو عمر التَّيْمي البصري الأحول، صدوق[٢].

٨٧ ــ عباد بن موسى، أبو محمد الخُتّلي البغدادي، ثقة، مات سنة ثلاثين ـ ويقال: آخر سنة تسع وعشرين ـ ومئتين بطَرَسُوس[٢].

٨٨ ــ عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة بن كيسان بن راشد، أبو الفضل العَنْبَري البصري الحافظ، ثقة، مات في شهر رمضان سنة ست وأربعين ومئتين[٣].

٨٩ ــ عباس بن الوليد بن نصر، أبو الفضل البصري النَّرسي، مولى باهلة، وهو ابن عم عبد الأعلى بن حماد، ثقة، مات سنة سبع ـ ويقال: سنة ثمان ـ وثلاثين ومئتين[٤].

٩٠ ــ عبد الله بن بَرَّاد بن يوسف بن أبي بُرْدة بن أبي موسى عبد الله بن قيس، أبو عامر الأشعري الكوفي، صدوق، مات في جمادى الآخرة سنة أربع

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٢٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٦١٢)، و«التهذيب» (٤ /٤٣٦)، و«التقريب» (١ / ٣٧٠).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٨٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٤٤)، و«التهذيب» (٥ / ٥٨)، و«التقريب» (١ / ٣٨٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٦١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٥٣)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ١٣٧)، و«التهذيب» (٥ /١٢١)، و«التقريب» (١ / ٣٩٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٦١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٣٦١)، و«الإكمال» (٧ / ٣٧٢)، و«التهذيب» (٥ / ١٣٣)، و«التقريب» (١ / ٤٠٠).

وثلاثين ومئتين [1].

٩١ ــ عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك، أبو محمد البرمكي البغدادي الكاتب، ثقة [2].

٩٢ ــ عبد الله بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الكِنْدي الكوفي الأشج، ثقة، مات في ربيع الأول سنة سبع وخمسين ومئتين [3].

٩٣ ــ عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي البصري المِرْبدي ـ نسبة إلى مِرْبد: موضع بالبصرة ـ العطّار، ثقة، مات سنة خمسين ومئتين [4].

٩٤ ــ عبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي الكوفي، صدوق، مات في جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين ومئتين [5].

٩٥ ــ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، أبو محمد الدَّارمي السمرقندي الحافظ، ثقة فاضل متقن، مات يوم الخميس يوم عرفة سنة خمس ـ ويقال: سنة أربع ـ وخمسين ومئتين [6].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٦٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٦٥)، و«الخلاصة» (٢٩٢)، و«التهذيب» (٥ / ١٥٦)، و«التقريب» (١ / ٤٠٣).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٦٧)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٤٢٧)، و«التهذيب» (٥ / ١٧٦)، و«التقريب» (١ / ٤٠٧).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٧٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١٠)، و«التهذيب» (٥ / ٢٣٦)، و«التقريب» (١ / ٤١٩).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٥٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٧٨)، و«التهذيب» (٥ / ٢٦٤)، و«التقريب» (١ / ٤٢٣).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٨٠)، و«التهذيب» (٥ / ٢٧١)، و«التقريب» (١ / ٤٢٥).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٨١)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٤)، و«التهذيب» (٥ / ٢٩٤)، و«التقريب» (١ / ٤٢٩).

٩٦ ــ عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عُمير، أبو عبد الرحمٰن الجعفي الكوفي، يلقب (مُشْكُدَانة)، صدوق فيه تشيع، مات في المحرم سنة تسع وثلاثين ومئتين[1].

٩٧ ــ عبد الله بن عمر ـ ويقال: ابن محمد ـ بن الرومي، أبو محمد اليمامي، نزيل بغداد، صدوق، مات في سنة ست وثلاثين ومئتين[2].

٩٨ ــ عبد الله بن عون بن أبي عون عبد الملك بن يزيد، أبو محمد الهلالي البغدادي الخراز، ثقة، من عباد الله الصالحين، مات يوم الأحد لأربعة أيام مضت من شهر رمضان سنة اثنتين ـ ويقال: إحدى ـ وثلاثين ومئتين[3].

٩٩ ــ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي، أبو بكر العَبْسي الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات يوم الخميس لثمان خلون من المحرم سنة خمس وثلاثين ومئتين[4].

١٠٠ ــ عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد بن مخارق، أبو عبد الرحمٰن الضُبعي البصري، ابن أخي جويرية بن أسماء، ثقة جليل، مات سنة

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٦٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٨٨)، و«التهذيب» (٥ / ٣٣٢)، و«التقريب» (١ / ٤٣٥).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٨٩)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٧٣٩)، و«التهذيب» (٦ / ٢١)، و«التقريب» (١ / ٤٤٩).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٩١)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٤)، و«التهذيب» (٥ / ٣٤٩)، و«التقريب» (١ / ٤٣٩).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٥٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٩٢)، و«التاريخ الكبير» (٥ / ٦٣)، و«السير» (٨ / ٣٢)، و«التذكرة» (٤٨٢)، و«التهذيب» (٥ / ٣٤٩)، و«التقريب» (١ / ٥٤٥).

إحدى وثلاثين ومئتين[1].

١٠١ ــ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن المِسور بن مَخْرَمة بن نوفل القرشي الزهري المَخْرَمي البصري، صدوق، مات سنة ست وخمسين ومئتين[2].

١٠٢ ــ عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمٰن الحارثي المدني، سكن البصرة، ثقة عابد، مات في المحرم سنة إحدى وعشرين ومئتين بمكة، وكان مجاورًا، وقيل في آخر سنة عشرين ومئتين[3].

١٠٣ ــ عبد الله بن مطيع بن راشد، أبو محمد البكري النيسابوري، سكن بغداد، ثقة، مات في ذي القعدة سنة سبع وثلاثين ومئتين[4].

١٠٤ ــ عبد الله بن هاشم بن حيّان، أبو عبد الرحمٰن الخراساني الطُّوسي، ثقة، مات في ذي الحجة سنة خمس وخمسين ومئتين، وقيل: مات سنة ثمان وخمسين ومئتين[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٥٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٩٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٨٩)، و«التهذيب» (٦ / ٥)، و«التقريب» (١ / ٤٤٦).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٠٠)، و«التهذيب» (٦ / ١١)، و«التقريب» (١ / ٤٤٧).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٦٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٠٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٣٨٣)، و«التهذيب» (٦ / ٣١)، و«التقريب» (١ / ٤٥١)، وذكره أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩) في شيوخ مسلم.

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٧٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٠٧)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ١٣٧)، و«التهذيب» (٦ / ٣٧)، و«التقريب» (١ / ٤٥٢).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٨٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥١١)، و«الإرشاد» (٢ / ٨١٥)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ١٩٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٦)، و«التهذيب» (٦ / ٦٠)، و«التقريب» (١ / ٤٥٧).

١٠٥ ــ عبد الأعلى بن حماد بن نصر، أبو يحيى البصري النَّرْسي، ابن عم العباس بن الوليد، لا بأس به، مات في جمادى الآخرة سنة سبع ـ ويقال: سنة ست ـ وثلاثين ومئتين[١].

١٠٦ ــ عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، أبو بكر المكي العطار، أصله من البصرة، لا بأس به، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين بمكة[٢].

١٠٧ ــ عبد الحميد بن بيان بن زكريا بن خالد بن أسلم ـ ويقال: ابن بيان بن أبان ـ أبو الحسن العُطَاردي الواسطي السُّكري القَنَّاد، صدوق، مات سنة أربع وأربعين ومئتين، في رجب، أو شعبان[٣].

١٠٨ ــ عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران، أبو محمد العَبْدي النَّيْسَابوري، ثقة، مات ليلة الأربعاء لثمان عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر سنة ستين ومئتين، وقيل: اثنتين وستين[٤].

١٠٩ ــ عبد الرحمٰن بن بكر بن الربيع بن مسلم البصري، صدوق، مات سنة ثلاثين ومئتين[٥].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٢١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥١٦)، و«تاريخ بغداد» (١١ / ٧٥)، و«التهذيب» (٦ / ٩٣)، و«التقريب» (١ / ٤٦٤).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٢٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥١٨)، و«التهذيب» (٦ / ١٠٤)، و«التقريب» (١ / ٤٦٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣١٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٢٠)، و«تاريخ واسط» (٢٢٤)، و«التهذيب» (٦ / ١١١)، و«التقريب» (١ / ٤٦٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٨٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٢٦)، و«الإرشاد» (٢ / ٨٠٥)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٢٧١)، و«التهذيب» (٦ / ١٤٤)، و«التقريب» (١ / ٤٧٣).

(٥) له ترجمة في «الجمع» (١ / ٢٩٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٢٧)، و«التهذيب» (٦ / ١٤٥)، و«التقريب» (١ / ٤٧٣).

١١٠ ـ عبد الرحمٰن بن سَلاَّم بن عبد الله بن سَلاَّم ـ ويقال: سالم ـ أبو حرب القرشي الجُمحي البصري، صدوق، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين بالبصرة[1].

١١١ ـ عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، أبو عبد الله المصري الفَهْمِي، ثقة، مات يوم الخميس لاثنتي عشرة بقين من ذي الحجة سنة ثمان وأربعين ومئتين[2].

١١٢ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن الحارث، ويقال: ابن عبد العزيز ابن عبد الملك بن ذكوان بن يزيد بن محمد بن عبيد الله بن محمد، أبو نصر النسائي التمار، نزيل بغداد، ثقة عابد، مات يوم الثلاثاء أول يوم من المحرم سنة ثمان وعشرين ومئتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة[3].

١١٣ ـ عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة العَنْبري، مولاهم البصري التَّنُّوري، صدوق، مات في شهر رمضان سنة اثنتين وخمسين ومئتين[4].

١١٤ ـ عبد بن حميد، وهو عبد الحميد بن حميد، أبو محمد الكَشِّي،

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٢٩٧)، و«المعجم المشتمل» (٥٣٢)، و«السير» (١٠ / ٦٥٠)، و«التهذيب» (٦ / ١٩٢)، و«التقريب» (١ / ٤٨٣).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣١٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٨٥٤)، و«التهذيب» (٦ / ٣٩٨)، و«التقريب» (١ / ٥١٩).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣١٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٦٦)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٤٢٠)، و«السير» (٧ / ٢٦٥)، و«التهذيب» (٦ / ٤٠٦)، و«التقريب» (١ / ٥٢٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٢٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١١)، و«التهذيب» (٦ / ٤٤٣)، و«التقريب» (١ / ٥٢٧).

ثقة حافظ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين[1].

١١٥ ــ عبيد الله بن سعيد بن يحيى بن برد، أبو قُدَامة السَّرَخْسي، مولى بني يشكر، ثقة مأمون، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين بِفربر[2].

١١٦ ــ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي الحافظ، إمام حافظ ثقة مشهور، مات في آخر ذي الحجة سنة أربع وستين ومئتين[3].

١١٧ ــ عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد البصري القواريري، ثقة ثبت، ولد في سنة خمسين ومئة، ومات يوم الخميس لاثني عشر يومًا مضين من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومئتين[4].

١١٨ ــ عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خُنَيس، أبو يحيى بن أبي عبد الله المخزومي المكي، مقبول، مات سنة اثنتين وخمس ومئتين[5].

١١٩ ــ عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن حسان بن نصر بن حسان، أبو عمرو التميمي العنبري البصري، ثقة حافظ، مات سنة سبع وثلاثين ـ ويقال:

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٣٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٤)، و«التهذيب» (٦ / ٤٥٥)، و«التقريب» (١ / ٥٢٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٠)، و«التهذيب» (٦ / ١٦)، و«التقريب» (١ / ٥٣٣).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥٧)، و«التهذيب» (٧ / ٣٠)، و«التقريب» (١ / ٥٣٦).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٤)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٢٠)، و«التهذيب» (٧ / ٤٠)، و«التقريب» (١ / ٥٣٧).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٨٨٩)، و«التهذيب» (٧ / ٤٧)، و«التقريب» (١ / ٥٣٨).

سنة ثمان وثلاثين ـ ومئتين[1].

١٢٠ ـ عبيد بن يعيش، أبو محمد الكوفي المحاملي، ثقة، مات في شهر رمضان سنة تسع وعشرين ومئتين[2].

١٢١ ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي، أبو الحسن العبسي الكوفي، ثقة حافظ شهير، مات يوم الأحد لثلاث مضين ـ ويقال: لسبع بقين ـ من المحرم سنة تسع وثلاثين ومئتين[3].

١٢٢ ـ عقبة بن مُكرم بن أفلح، أبو عبد الملك العَمِّي البصري، ثقة، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين بالبصرة[4].

١٢٣ ـ علي بن حُجْر بن إياس بن مقاتل بن مخادش، أبو الحسن السَّعدي المَرْوزي، ثقة حافظ، مات في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين ومئتين في النِّصف منه، ويقال: سنة إحدى وأربعين ومئتين[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٠٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٩٠)، و«التهذيب» (٧ / ٤٨)، و«التقريب» (١ / ٥٣٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٣١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٩٨)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٨٩٧)، و«التهذيب» (٧ /٧٨)، و«التقريب» (١ / ٥٤٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٤٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٠٥)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٩١٩)، و«التهذيب» (٧ / ١٤٩)، و«التقريب» (٢ / ١٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٨٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦١٢)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٦٦)، و«التمييز والفصل» (١ / ١٤٨)، و«التهذيب» (٧ / ٢٤٩)، و«التقريب» (٢ / ٢٨).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٥٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦١٧)، و«تاريخ بغداد» (١١ / ٤١٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٥٠)، و«التهذيب» (٧ / ٢٩٣)، و«التقريب» (٢ / ٣٣).

١٢٤ ــ علي بن الحسن بن سليمان، أبو الحسن، ويلقب أبا الشّعثاء الحضرمي الواسطي، ويقال: الكوفي، ثقة، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين[١].

١٢٥ ــ علي بن حكيم بن ذبيان، أبو الحسن الأَوْدِي الكوفي، ثقة، مات في شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين[٢].

١٢٦ ــ علي بن خَشْرم بن عبد الرحمٰن بن عطاء بن هلال، أبو الحسن المروزي، ابن أخت بشر بن الحارث الحافي، ثقة، مات سنة ست ـ ويقال: سنة سبع ـ وخمسين ومئتين[٣].

١٢٧ ــ علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبان بن أُبي، أبو الحسن الأزدي الجهضمي البصري، ثقة حافظ، مات سنة خمسين ومئتين في السنة التي مات فيها أبوه[٤]، وكان مسلم يقول عنه: لا أعلم اليوم أحدًا أعلم بحديث أهل البصرة منه[٥].

١٢٨ ــ عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية، أبو حفص النخعي الكوفي، ثقة ربما وهم، مات يوم الأحد أول شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٥٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦١٩)، و«تاريخ واسط» (٢٢٠)، و«التهذيب» (٧ / ٢٩٧)، و«التقريب» (٢ / ٣٣).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٥٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٢٨)، و«التهذيب» (٧ / ٣١١)، و«التقريب» (٢ / ٣٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٥٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٢٩)، و«السير» (١١ / ٥٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٢)، و«التهذيب» (٧ / ٣١٦)، و«التقريب» (٢ / ٣٦).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٣١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٥٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤١)، و«التهذيب» (٧ / ٣٩٠)، و«التقريب» (٢ / ٤٥).

(٥) «النكت الظراف» (١ / ١٨٢).

ومئتين[1].

١٢٩ ــ عمرو بن حمّاد بن طلحة، أبو محمد الكوفي القَنّاد، صدوق رمي بالرفض، مات يوم السبت في صفر سنة اثنتين وعشرين ومئتين[2].

١٣٠ ــ عمرو بن زرارة بن واقد، أبو محمد الكِلابي النّيسابوري، ثقة ثبت، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين[3].

١٣١ ــ عمرو بن سوَّاد بن الأسود بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعد ابن أبي سرح، أبو محمد القرشي العامري السّرْحِي المصري، ثقة، مات يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة خمس وأربعين ومئتين[4].

١٣٢ ــ عمرو بن علي بن بحر بن كَنِيْز، أبو حفص الباهلي البصري الفَلّاس، ثقة حافظ، مات في آخر ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومئتين[5].

١٣٣ ــ عمرو بن محمد بن بكير بن سابور، أبو عثمان البغدادي الناقد، نزيل الرقّة، ثقة حافظ، مات يوم الاثنين لثلاثٍ خلون من ذي الحجة سنة اثنتين

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٤٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٠٥)، و«التهذيب» (٧ / ٤٣٥)، و«التقريب» (٢ / ٥٣).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٣٧٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٣٠)، و«التهذيب» (٨ / ٢٢)، و«التقريب» (٢ / ٦٨).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٦٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٣٣)، و«التهذيب» (٨ / ٣٥)، و«التقريب» (٢ / ٧٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٧٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٣٦)، و«التهذيب» (٨ / ٤٥)، و«التقريب» (٢ / ٧٢).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٦٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٨٧)، و«التهذيب» (٨ / ٨٠)، و«التقريب» (٢ / ٧٥).

وثلاثين ومئتين[1].

١٣٤ ــ عون بن سلاّم، أبو جعفر الكوفي الهاشمي مولاهم، ثقة، ولد سنة أربعين ومئة، ومات لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاثين ومئتين، يوم السبت[2].

١٣٥ ــ عيسى بن حماد زُغْبَة بن مسلم بن عبد الله، أبو موسى المصري التُجيبي مولاهم، ثقة، مات يوم الثلاثاء ليومين خلوامن ذي الحجة ـ ويقال: سلخ ذي الحجة ـ سنة ثمان وأربعين[3].

١٣٦ ــ الفضل بن سهل بن إبراهيم، أبو العباس البغدادي الأعرج، صدوق، مات يوم الاثنين لثلاث بقين من صفر سنة خمس وخمسين ومئتين[4].

١٣٧ ــ الفُضَيل بن الحسين بن طلحة، أبو كامل الجَحْدري البصري، ابن أخي كامل بن طلحة، ثقة حافظ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين[5].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٦٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٦٩٣)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٠٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٥)، و«التهذيب» (٨ / ٩٦)، و«التقريب» (٢ / ٧٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٤٠٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٠٠)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٩٣)، و«التهذيب» (٨ / ١٧٠)، و«التقريب» (٢ / ٩٠)، وذكره أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩) ضمن شيوخ مسلم.

وهو من كبار مشيخة مسلم؛ كما في «السير» (١٠ / ٤٤١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (١ / ٣٩٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٠٩)، و«التهذيب» (٨ / ٢٠٩)، و«التقريب» (٢ / ٩٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤١٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٢١)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٦٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٢)، و«التقريب» (٢ / ١١٠).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤١٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٢٧)، و«التهذيب» (٨ / ٢٩٠)، و«التقريب» (٢ / ١١٢).

١٣٨ ـ القاسم بن زكريا بن دينار، أبو محمد القرشي الطحّان الكوفي، ثقة[١].

١٣٩ ـ قُتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله، أبو رجاء الثقفي البلخي البَغْلاني مولى الحجاج بن يوسف، وقتيبة فيما يقال لقب، واسمه يحيى، ثقة ثبت، مات ليلة الأربعاء مستهل شعبان سنة أربعين ومئتين، وولد سنة ثمان وأربعين ومئة[٢]، سمع منه ببلخ ـ كما قدمنا ـ[٣] وبنيسابور؛ كما قال الخليلي[٤].

١٤٠ ـ قَطَن بن نُسَيْر، أبو عباد الغُبَري البصري الذراع، صدوق يخطىء[٥].

١٤١ ـ مالك بن عبد الواحد، أبو غَسَّان المِسْمَعي البصري، ثقة، مات في شوال أو في ذي القعدة من سنة ثلاثين ومئتين بالبصرة[٦].

١٤٢ ـ مثنى بن معاذ بن معاذ بن نصر، أبو الحسن العنبري البصري،

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٢١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٣٠)، و«التهذيب» (٨ / ٣١٣)، و«التقريب» (٢ / ١١٦).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٢٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١١٢٣)، و«التهذيب» (٨ / ٣٥٨)، و«التقريب» (٢ / ١٢٣).

(٣) في مبحث رحلات الإمام مسلم.

(٤) راجع: «الإرشاد» (٣ / ٩٣٦).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٢٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ١١٣٠)، و«التهذيب» (٨ / ٣٨٢)، و«التقريب» (٢ / ١٢٦).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٨٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٢٠)، و«التهذيب» (١٠ / ٢٠)، و«التقريب» (٢ / ٢٢٥).

أخو عبيد الله، ثقة، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين، وله إحدى وستون[1].

١٤٣ ــ مجاهد بن موسى بن فروخ، أبو علي الخوارزمي، نزيل بغداد، ثقة، ولد سنة ثمان وخمسين ومئة، ومات في شهر ربيع الأول سنة أربع وأربعين ومئتين ببغداد[2].

١٤٤ ــ محرز بن عون بن أبي عون، واسم أبي عون: عبد الملك بن يزيد أمير مصر، أبو الفضل البغدادي، صدوق، مات يوم الثلاثاء لليلتين بقيتا ـ ويقال: لثلاث بقين ـ من رجب سنة إحدى وثلاثين ومئتين[3].

١٤٥ ــ محمد بن أحمد بن أبي خلف ـ واسم أبي خلف محمد ـ أبو عبد الله البغدادي القطيعي السلمي، مولى بني سليم، ثقة، مات لعشر بقين من شعبان سنة ست وثلاثين ومئتين، ويقال: سنة ثلاث وثلاثين[4].

١٤٦ ــ محمد بن أحمد بن نافع، أبو بكر العَبْدي البصري، صدوق، وهو بكنيته أشهر[5].

١٤٧ ــ محمد بن إسحاق بن جعفر ـ ويقال: ابن إسحاق بن محمد ـ،

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥١١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٢١)، و«التهذيب» (١٠ / ٣٧)، و«التقريب» (٢ / ٢٢٨).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥١٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٢٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٦٥)، و«التهذيب» (١٠ / ٤٤)، و«التقريب» (٢ / ٢٢٩).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٢٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٢٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٦٢)، و«التهذيب» (١٠ / ٥٨)، و«التقريب» (٢ / ٢٣١).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٤٣)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٣٣٥)، و«التهذيب» (٩ / ٢٢)، و«التقريب» (٢ / ١٤٣).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٩٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٤٦)، و«التهذيب» (٩ / ٢٣)، و«التقريب» (٢ / ١٤٣).

أبـو بكـر الصَّاغاني، نزيل بغداد، ثقةٌ ثبت، مات لسبع خلون من صفر سنة سبعين ومئتين[1].

١٤٨ ــ محمـد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أبو عبد الله القُرشي المخزومي المسيَّبي المدني، سكن بغداد، صدوق، مات ليومين بقيا من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومئتين[2].

١٤٩ ــ محمد بن بشّار بن عثمان بن داود بن كيسان، أبو بكر العَبْدي البصري، ثقة، مات في رجب سنة اثنتين ـ ويقال: سنة إحدى ـ وخمسين ومئتين[3].

١٥٠ ــ محمـد بن بكّـار بن الـريَّان، أبـو عبد الله ـ ويقال: أبو بكر ـ البغـدادي الرصافي، مولى بني هاشم، ثقة، مات في ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين ومئتين[4].

١٥١ ــ محمد بن بكّار بن الزبير العَيشي البصري الصّيرفي، ثقة، مات

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٥٧)، و«الإرشاد» (٢ / ٦٠٦)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٢٤٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٧٣)، و«التهذيب» (٩ / ٣٥)، و«التقريب» (٢ / ١٤٤).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٥٩)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٢٣٦)، و«التهذيب» (٩ / ٣٧)، و«التقريب» (٢ / ١٤٤).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٣٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١١)، و«التهذيب» (٩ / ٧٢)، و«التقريب» (٢ / ١٤٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ١٠٠)، و«التهذيب» (٩ / ٧٥٠)، و«التقريب» (٢ / ١٤٧).

سنة سبع وثلاثين ومئتين[1].

١٥٢ ـ محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، أبو عبد الله المقدّمي البصري، مولى ثقيف، ثقة، مات في أول سنة أربع وثلاثين ومئتين، ويقال: في شعبان منها، ويقال: سنة خمس وثلاثين[2].

١٥٣ ـ محمد بن جعفر بن زياد بن أبي هاشم، أبو عمران الخراساني الوَرْكاني، نزيل بغداد، ثقة، مات لتسع بقين من شهر رمضان سنة ثمان وعشرين ومئتين[3].

١٥٤ ـ محمد بن حاتم بن ميمون، أبو عبد الله المؤدب البغدادي، المعروف بـ «السّمين»، مروزي الأصل، صدوق ربما وهم، مات في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومئتين، ويقال: في أول سنة ست وثلاثين[4].

١٥٥ ـ محمد بن حرب بن حَرْبان، أبو عبد الله الواسطي النَّشائي، صدوق، مات سنة خمس وخمسين ومئتين[5].

١٥٦ ـ محمد بن حيَّان، أبو الأحوص البغوي، نزيل بغداد، ثقة، مات

---

(١) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٧٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١١٧٨)، و«التهذيب» (٩ / ٧٦)، و«التقريب» (٢ / ١٤٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٧٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٧٦)، و«التهذيب» (٩ / ٧٦)، و«التقريب» (٢ / ١٤٨).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٨٠)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ١١٦)، و«التهذيب» (٩ / ٩٣)، و«التقريب» (٢ / ١٥٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٨٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٥٥)، و«التهذيب» (٩ / ١٠١)، و«التقريب» (٢ / ١٥٢).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٣٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٧٩٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٦)، و«التهذيب» (٩ / ١٠٨)، و«التقريب» (٢ / ١٥٣).

في ذي الحجة سنة سبع وعشرين ومئتين[1].

١٥٧ ــ محمد بن خلّاد بن كثير، أبو بكر الباهلي البصري، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين، ويقال: سنة تسع وثلاثين، ويقال: سنة سبع وخمسين ومئتين[2].

١٥٨ ــ محمد بن رافع بن أبي زيد، أبو عبد الله القُشيري النَّيسابوري الزَّاهد، ثقة عابد، مات سنة خمس وأربعين ومئتين[3].

١٥٩ ــ محمد بن رُمح بن المهاجر بن مُحْرز بن سالم، أبو عبد الله المصري التُّجيبي مولاهم، ثقة ثبت، مات يوم الخميس الحادي والعشرين من شوال سنة اثنتين وأربعين ومئتين[4].

١٦٠ ــ محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة، أبو الحارث المصري المُرَادي الجَملي مولاهم، ثقة ثبت، مات يوم الأحد لستٍّ خلون من ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئتين، ويقال: سنة اثنتين وأربعين[5].

١٦١ ــ محمد بن سهل بن عسكر بن عمارة بن دُوَيْد، أبو بكر التميمي

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٠٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٢٢)، و«التهذيب» (٩ / ١٣٦)، و«التقريب» (٢ / ١٥٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨١٧)، و«التهذيب» (٩ / ١٥٢)، و«التقريب» (٢ / ١٥٩).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٣٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٢١)، و«الإرشاد» (٢ / ٨٠٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٩)، و«التهذيب» (٩ / ١٦٠)، و«التقريب» (٢ / ١٦٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٢٢)، و«التهذيب» (٩ / ١٦٤)، و«التقريب» (٢ / ١٦١).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٣٣)، و«التهذيب» (٩ / ١٩٣)، و«التقريب» (٢ / ١٦٥).

البخاري، مولى بني تميم، سكن بغداد، ثقة، مات ليلة الثلاثاء لسبع بقين من شعبان سنة إحدى وخمسين ومئتين[1].

١٦٢ ــ محمد بن الصباح، أبو جعفر البغدادي البَزَّاز، المعروف بـ (الدَّوْلابي)، مولى مزينة، ثقة حافظ، مات في المحرم سنة سبع وعشرين ومئتين[2].

١٦٣ ــ محمد بن طريف بن خليفة، أبو جعفر البَجَلي الكوفي، صدوق، مات يوم الأربعاء لثلاث خلون من صفر سنة اثنتين وأربعين ومئتين[3].

١٦٤ ـ محمد بن عباد بن الزبرقان، أبو عبد الله المكي، نزيل بغداد، صدوق يهم، مات في آخر ذي الحجة سنة أربع وثلاثين ومئتين، ويقال: أول يوم من المحرّم سنة خمس وثلاثين[4].

١٦٥ ــ محمد بن عبد الله بن بَزِيع، أبو عبد الله البصري، ثقة، مات سنة سبع وأربعين ومئتين[5].

١٦٦ ــ محمد بن عبد الله بن قُهْزاذ، أبو جابر المَرْوزي، ثقة، مات سنة

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٤٠)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ٣١٣)، و«التهذيب» (٩ / ٢٠٧)، و«التقريب» (٢ / ١٦٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٤٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٤٥)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ٣٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤١)، و«التهذيب» (٩ / ٢٢٩)، و«التقريب» (٢ / ١٧١).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٤٩)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ٣٨٤)، و«التهذيب» (٩ / ٢٣٥)، و«التقريب» (٢ / ١٧٢).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٤٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٥٣)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٣٧٤)، و«التهذيب» (٩ / ٢٤٤)، و«التقريب» (٢ / ١٧٤).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٥٨)، و«التهذيب» (٩ / ٢٤٨)، و«التقريب» (٢ / ١٧٥).

اثنتين وستين ومئتين[1].

١٦٧ ــ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر، أبو عبد الرحمٰن الهمداني الخارفي الكوفي، ثقة حافظ فاضل، مات في شعبان سنة أربع وثلاثين ومئتين[2].

١٦٨ ــ محمد بن عبد الله، أبو جعفر البصري الرُّزي، ثقة يهم، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين ببغداد، ويقال له: الأزدي أيضًا[3].

١٦٩ ــ محمد بن عبد الأعلى، أبو عبد الله ـ ويقال: أبو عبد الأعلى ـ البصري، المعروف بـ «الصنعاني»، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومئتين[4].

١٧٠ ــ محمد بن عبد الرحمٰن بن حكيم بن سهم الأنطاكي، ثقة يغرب، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين بأنطاكية[5].

١٧١ ــ محمد بن عبد الملك بن محمد أبي الشوارب بن عبد الله بن أبي عثمان ـ وقيل: ابن عبد الملك بن عبد الله ـ بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أَسِيْد بن أبي العِيْص، أبو عبد الله القرشي الأموي البصري، صدوق،

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٦٩)، و«التهذيب» (٩ / ٢٧١)، و«التقريب» (٢ / ١٧٩).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٤٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٧٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٣٩)، و«التهذيب» (٩ / ٢٨٢)، و«التقريب» (٢ / ١٨٠).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ٤١٥)، و«التهذيب» (٩ / ٢٨٥)، و«التقريب» (٢ / ١٨١).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٨١)، و«التهذيب» (٩ / ٢٨٩)، و«التقريب» (٢ / ١٨٢).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٨٥)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٣٠١)، و«التهذيب» (٩ / ٢٩٦)، و«التقريب» (٢ / ١٨٣).

مات لعشر بقين من جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومئتين[1].

١٧٢ ــ محمد بن عبيد بن حِساب، أبو عبد الله الغبري البصري، ثقة، مات سنة ثمان ـ ويقال: سنة سبع ـ وثلاثين ومئتين[2].

١٧٣ ــ محمد بن أبي عتاب، أبو بكر الأعين البغدادي، واختلف في اسم أبي عتاب؛ فقيل: الحسن بن طريف، وقيل: طريف، صدوق، مات يوم الثلاثاء لثلاث عشرة بقين من جمادى الأولى سنة أربعين ومئتين[3]، روى عنه مسلم في «مقدمة صحيحه»[4].

١٧٤ ــ محمد بن عمرو بن بكر بن سالم ـ ويقال: ابن عمرو بن مالك ابن الحُباب ـ، أبو غسان العدوي الرازي المعروف بـ(زُنَيْج)، ثقة، مات سنة أربعين ومئتين[5].

١٧٥ ــ محمد بن عمرو بن عباد بن جَبَلة بن أبي روّاد البصري، صدوق، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين[6].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٨٩٣)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٣٤٤)، و«التهذيب» (٩ / ٣١٦)، و«التقريب» (٢ / ١٨٦).

(٢) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٩٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٢٣٨)، و«التهذيب» (٩ / ٣٢٩)، و«التقريب» (٢ / ١٨٨).

(٣) له ترجمة في: «المعجم المشتمل» (رقم ٩٠٦)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٢٩٤)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١١٩١)، و«التهذيب» (٩ / ٣٣٤).

(٤) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ١١٩).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٢٤)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٢٥١)، و«الإكمال» (٤ / ١٨٨)، و«التهذيب» (٩ / ٣٦٩).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٢٥١)، و«التهذيب» (٩ / ٣٧٣)، و«التقريب» (٢ / ١٩٥).

١٧٦ ـ محمد بن العلاء بن كُرَيب، أبو كُريب الهَمْداني الكوفي، ثقة حافظ، مات يوم الثلاثاء لأربعٍ بقين من جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين ومئتين فيما قاله البخاري، وقال غيره: في جمادى الأولى، وقيل: سنة سبع وأربعين[١].

١٧٧ ـ محمد بن الفرج بن عبد الوارث، أبو جعفر ـ ويقال: أبو عبد الله ـ البغدادي، مولى بني هاشم، ابن أخت محمد بن الزبرقان، صدوق، مات سنة ست وثلاثين ومئتين[٢].

١٧٨ ـ محمد بن قُدامة بن إسماعيل، أبو عبد الله السَّلمي البخاري، نزيل مرو، مقبول[٣].

١٧٩ ـ محمد بن مثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، أبو موسى العَنَزي البصري الزَّمن، ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين، ويقال: سنة إحدى وخمسين، ويقال: سنة خمسين[٤]، سمع منه ما فاته عن أصحاب شعبة وحماد[٥].

١٨٠ ـ محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي، ابن ابنة مهدي بن ميمون البصري، وقد ينسب لجده، صدوق له أوهام، مات سنة ثمان وأربعين

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٤٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٣١)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٢٥٥)، و«التهذيب» (٩ / ٣٨٥)، و«التقريب» (٢ / ١٩٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٣٩)، و«التهذيب» (٩ / ٣٩٨)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٠).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٤٢)، و«التهذيب» (٩ / ٤٠٩)، و«التقريب» (٢ / ٢٠١).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٤٩)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٢٨٣)، و«التهذيب» (٩ / ٤٢٥)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٤).

(٥) راجع: «الإرشاد» (٢ / ٥١٧).

ومئتين[1].

١٨١ ــ محمد بن مسكين بن نُمَيْلَة، أبو الحسن اليمامي، نزل البصرة، ثقة[2].

١٨٢ ــ محمد بن معاذ بن عباد العَنْبري البصري، ابن أخي معاذ بن معاذ، صدوق يهم، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين[3].

١٨٣ ــ محمد بن مَعْمَر بن ربعي، أبو عبد الله البَحْراني القيسي البصري، صدوق، مات سنة خمسين ومئتين[4].

١٨٤ ــ محمد بن منهال، أبو عبد الله البصري الضرير، ثقة حافظ، مات في شعبان سنة إحدى وثلاثين ومئتين[5].

١٨٥ ــ محمد بن مهران، أبو جعفر الرازي الحمال، ثقة حافظ، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، ويقال: أول سنة تسع[6].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٤٦)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ١٩٩)، و«التهذيب» (٩ / ٤٣١)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٥).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٥٤)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣٠١)، و«التهذيب» (٩ / ٤٣٩)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٧).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٥٨)، و«التهذيب» (٩ / ٤٦٢)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٨).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٦٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٦٣)، و«التهذيب» (٩ / ٤٦٦)، و«التقريب» (٢ / ٢٠٩).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٦٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٧)، و«التهذيب» (٩ / ٤٧٦)، و«التقريب» (٣ / ٢١٠).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٨)، و«التهذيب» (٩ / ٤٧٨)، و«التقريب» (٢ / ٢١١).

١٨٦ ـ محمد بن موسى بن عمران الواسطي القطان، صدوق[١].

١٨٧ ـ محمد بن وليد بن عبد الحميد، أبو عبد الله القرشي البُسْري البصري، من ولد بُسْر بن أبي أرطأة، ثقة، مات سنة خمسين ومئتين[٢].

١٨٨ ـ محمد بن يحيى بن أبي حَزْم مهران، أبو عبد الله القُطَعي البصري، صدوق، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين[٣].

١٨٩ ـ محمد بن يحيى بن عبد العزيز، أبو علي اليشْكُري المَرْوزي الصَّائغ، ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٤].

١٩٠ ـ محمد بن يحيى بن أبي عمر، أبو عبد الله العَدَني، صدوق، مات بمكة بعد الصَّدَر سنة ثلاث ـ ويقال: سنة أربع ـ وأربعين ومئتين[٥].

١٩١ ـ محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام الرفاعي الكوفي، قاضي بغداد، ليس بالقوي، مات آخر يوم من شعبان سنة ثمان وأربعين ومئتين[٦].

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٦٩)، و«تاريخ واسط» (٢٧٩)، و«التهذيب» (٩ / ٣٨٠)، و«التقريب» (٢ / ٢١١).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٨٢)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣٢٩)، و«التهذيب» (٩ / ٥٠٣)، و«التقريب» (٢ / ٢١٦).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٩٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٨)، و«التهذيب» (٩ / ٥٠٨)، و«التقريب» (٢ / ٢١٧).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٦٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٩٦)، و«التهذيب» (٩ / ٥١٦)، و«التقريب» (٢ / ٢١٧).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٩٩٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١٠)، و«التهذيب» (٩ / ٥١٨)، و«التقريب» (٢ / ٢١٨).

(٦) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٧٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٠٤)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣٧٥)، و«التهذيب» (٩ / ٥٢٦)، و«التقريب» (٢ / ٢١٩).

١٩٢ ـ محمود بن غيلان، أبو أحمد المَرْوَزي العَدَوي مولاهم، ثقة، مات في شهر رمضان سنة تسع وثلاثين ومئتين(١).

١٩٣ ـ مخلد بن خالد بن يزيد، أبو محمد الشَّعيري البغدادي، سكن طرسوس، ثقة(٢).

١٩٤ ـ منجاب بن الحارث، أبو محمد التميمي الكوفي، ثقة، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين(٣).

١٩٥ ـ منصور بن أبي مزاحم، واسم أبي مزاحم: بشير، أبو نصر التركي البغدادي، مولى الأزد، ثقة، مات يوم الاثنين لست ليالٍ بقين من ذي القعدة سنة خمس وثلاثين ومئتين(٤).

١٩٦ ـ موسى بن قريش بن نافع التميمي البخاري، مقبول، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين(٥).

١٩٧ ـ نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبان بن أُبَيّ، أبو عمرو

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٠٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٣١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٧٥)، و«التهذيب» (١٠ / ٦٤)، و«التقريب» (٣ / ٢٣٣).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٠٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٣٤)، و«التهذيب» (١٠ / ٧٣)، و«التقريب» (٢ / ٢٣٥).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٢٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٦٠)، و«التهذيب» (١٠ / ٢٩٧)، و«التقريب» (٢ / ٢٧٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٩٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٦٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ٨٠)، و«التهذيب» (١٠ / ٣١١)، و«التقريب» (٢ / ٢٧٦).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٤٨٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٦١٤)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣١٥)، و«التهذيب» (١٠ / ٣٦٦)، و«التقريب» (٢ / ٢٨٧).

الأزدي الجَهْضَمي البصري، ثقة ثبت، مات في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومئتين، ويقال: سنة إحدى وخمسين[1].

١٩٨ ــ هارون بن سعيد بن الهيثم بن محمد بن الهيثم بن فيروز، أبو جعفر الإيلي، مولى بني سعد بن بكر، ثقة فاضل، مات يوم الأحد لست خلون من ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومئتين[2].

١٩٩ ــ هارون بن عبد الله بن مروان، أبو موسى البغدادي البزّاز، ويعرف بـ «الحمال»، ثقة، ولد سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وسبعين ومئة، ومات في شوال سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وقيل: لعشر مضين من شوال سنة تسع وأربعين، والأوّل أصحّ[3].

٢٠٠ ــ هارون بن معروف، أبو علي المروزي الخزاز، سكن بغداد، ثقة، مات في شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين[4].

٢٠١ ــ هَدَّاب ـ ويقال: هُدْبة ـ بن خالد بن الأسود بن هدبة، أبو خالد الأزدي، ويقال: أبو عبد الله القيسي البصري، ثقة عابد، مات سنة خمس

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٣١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٨٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥١٩)، و«التهذيب» (١٠ / ٤٣٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٠٠).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٠٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٨)، و«التهذيب» (١١ / ٧)، و«التقريب» (٢ / ٣١٢).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٠٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٧٨)، و«تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٢)، و«التهذيب» (١١ / ٨)، و«التقريب» (٢ / ٣١٢).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٠٧)، و«السير» (٨ / ٣٤)، و«تاريخ بغداد» (١٤ / ١٤)، و«التهذيب» (١١ / ١١)، و«التقريب» (٢ / ٣١٢).

ـ ويقال: سنة ست ـ وثلاثين ومئتين[1].

٢٠٢ ـ هُرَيم بن عبد الأعلى بن الفرات، أبو حمزة الأسدي البصري، ثقة، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين بالبصرة[2].

٢٠٣ ـ هنّاد بن السَّرِي بن مصعب، أبو السَّرِي التميمي الدارمي الكوفي الورّاق، ثقة، مات يوم الثلاثاء ليومين بقيا من ربيع الآخر ـ ويقال: ليلة الأربعاء غرة جمادى الأولى ـ سنة ثلاث وأربعين ومئتين[3].

٢٠٤ ـ واصل بن عبد الأعلى بن هلال، أبو القاسم الأسَدي الكوفي، ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومئتين[4].

٢٠٥ ـ الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس، أبو همام بن أبي بدر السكوني الكوفي، نزيل بغداد، ثقة، مات في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويقال: سنة اثنتين[5].

٢٠٦ ـ وهب بن بقيّة بن عثمان ـ أو عبيد ـ بن سابور بن عُبيد بن آدم بن ضَبُع بن قيس بن عبادة، أبو محمد الواسطي، يعرف بـ (وهبان)، ثقة، ولد سنة

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٦)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١١١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٦٥)، و«التهذيب» (١١ / ٢٤)، و«التقريب» (٢ / ٣١٥).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١١٣)، و«التهذيب» (١١ / ٣٠)، و«التقريب» (٢ / ٣١٧).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٧)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٢٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٧)، و«التهذيب» (١١ / ٧٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٢٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٤٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٩٠)، و«التهذيب» (١١ / ١٠٤)، و«التقريب» (٢ / ٣٢٨).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٣٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٩١)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ٤٧٣)، و«التهذيب» (١١ / ١٣٥)، و«التقريب» (٢ / ٣٩٣).

خمس وخمسين ومئة، ومات في شهر ربَيع الآخر سنة تسع وثلاثين ومئتين[1].

٢٠٧ ــ يحيى بن أيوب، أبو زكريا البغدادي المَقَابري الزَّاهد، ثقة، ولد سنة سبع وخمسين ومئة، ومات يوم الأحد لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة ثلاث ـ ويقال: سنة أربع ـ وثلاثين ومئتين[2].

٢٠٨ ــ يحيى بن بشر بن كثير، أبو زكريا الكوفي الحريري الأسدي، صدوق، مات سنة سبع ـ ويقال: سنة تسع ـ وعشرين ومئتين[3].

٢٠٩ ــ يحيى بن حبيب بن عربي، أبو زكريا الحارثي البصري، ثقة، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين بالبصرة[4].

٢١٠ ــ يحيى بن خَلَف، أبو سلمة الباهلي الجُوْباري البصري، صدوق، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين[5].

٢١١ ــ يحيى بن محمد بن معاوية، أبو زكريا اللؤلؤي المروزي، يروي

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٤٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١٠٩٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ٤٨٧)، و«تاريخ واسط» (٢١٨)، و«السير» (٨ / ١٢٣)، و«التهذيب» (١١ / ١٦٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٣٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٦٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٣٥)، و«تاريخ بغداد» (١٤ / ١٨٩)، و«التهذيب» (١١ / ١٨٨)، و«التقريب» (٢ / ٣٤٣).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٥٨)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤٢)، و«السير» (١٠ / ٦٤٧)، و«التهذيب» (١١ / ١٨٩)، و«التقريب» (٢ / ٣٤٣).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٤٩٢)، و«التهذيب» (١١ / ١٩٥)، و«التقريب» (٢ / ٣٤٥).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٧٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٤٣)، و«التهذيب» (١١ / ٢٠٤)، و«التقريب» (٢ / ٣٤٦).

عن النضر بن شُميل، مقبول، مات سنة سبع وخمسين ومئتين[1].

٢١٢ ـ يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمٰن، وقيل: معين بن غياث بن زياد بن عون بن بسطام، أبو زكريا البغدادي أصله من الأنبار، ثقة حافظ مشهور، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين ومئتين[2].

٢١٣ ـ يحيى بن يحيى بن بكر ـ وقيل: بُكير ـ بن عبد الرحمٰن، أبو زكريا النيسابوري التميمي، من ولد قيس بن عاصم، ويقال: مولى لبني مِنْقَر، ثقة إمام ثبت، مات يوم الأربعاء سَلْخ صفر ـ ويقال: أول ربيع الأول ـ سنة ست وعشرين ومئتين، ويقال: سنة خمس وعشرين[3].

٢١٤ ـ يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم، أبو يوسف العَبْدي النُّكْري الدورقي، أخو أحمد البغدادي، ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين[4].

٢١٥ ـ يوسف بن حماد، أبو يعقوب المَعْني البصري، ثقة، مات سنة

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٧٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٥٩)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٥١٧)، و«التهذيب» (١١ / ٢٧٥)، و«التقريب» (٢ / ٣٥٧).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٦٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٦٢)، و«تاريخ بغداد» (١٤ / ١٧٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٢٩)، و«التهذيب» (١١ / ٢٨٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٥٨).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٦٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٦٥)، و«الإرشاد» (٢ / ٨٠٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤١٥)، و«التهذيب» (١١ / ٢٩٦)، و«التقريب» (٢ / ٣٦٠).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٨٩)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٧٦)، و«تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٧٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠٥)، و«التهذيب» (١١ / ٣٨١)، و«التقريب» (٢ / ٣٧٤).

خمس وأربعين ومئتين[1].

٢١٦ ــ يوسف بن عيسى بن عبد الله، أبو يعقوب المَرْوَزي، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين[2].

٢١٧ ــ يوسف بن يعقوب، أبو يعقوب الكوفي الصفّار الأموي مولاهم، ثقة، مات يوم الأضحى من سنة إحدى وثلاثين ومئتين[3].

٢١٨ ــ يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حَيَّان، أبو موسى الصَّدَفي المصري الفقيه، ثقة، دَعْوَتُه في الصدف وليس منهم ولا من مواليهم، مات يوم الثلاثاء ليومين بقيا من شهر ربيع الآخر، سنة أربع وستين ومئتين[4].

٢١٩ ــ أبو بكر بن أبي النَّضر هاشم بن القاسم، ذكر في أصحاب الكنى، وسمّاه بعضهم محمدًا، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومئتين[5].

وعدّتهم مئتان وتسعة عشر رجلاً[6] أخرج عنهم في «الصحيح»، وهٰذا

---

(١) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٨٣)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٨٢)، و«التهذيب» (١١ / ٤١٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٨٠).

(٢) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٨٢)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٨٧)، و«التاريخ الصغير» (٢٤٧)، و«التهذيب» (١١ / ٤٢٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٨٢).

(٣) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٨١)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٩١)، و«التهذيب» (١١ / ٤٣٢)، و«التقريب» (٢ / ٣٨٤).

(٤) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٨٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٩٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٧)، و«التهذيب» (١١ / ٤٤٠)، و«التقريب» (٢ / ٣٨٥).

(٥) له ترجمة في: «الجمع» (٢ / ٥٩٤)، و«المعجم المشتمل» (رقم ١١٩٦)، و«التهذيب» (١٢ / ٤٢)، و«التقريب» (٢ / ٤٠٠).

(٦) وهذا خلاف ما ذكره الذهبي في أن عدتهم (٢٢٠) شيخاً! إلا أن يكون الموفي للعشرين =

عدد كبير، قلَّ أن يتسنّى لأحدٍ من فحول المحدّثين وجلّة العلماء، وكثرة هٰذا العدد من الشيوخ جعلنا مضطرين إلى الاختصار عند ذكرهم والحديث عنهم؛ إذ لو أردنا التفصيل في بيان حالهم لاحتاجوا منا إلى ما يصلح أن يكون بحثًا مستقلًّا، ولذٰلك فقد أوجزنا، ومع هٰذا الإيجاز حرصنا على الأمور الآتية لأهميتها:

أولاً: بيان أسمائهم بما يميزهم عن غيرهم ويحددهم بدقّة.

ثانيًا: بيان بلدتهم التي ينتسبون إليها، لما لها من الدلالة على رحلة الإمام مسلم إليه، أو التقائه به في بلد آخر.

ثالثًا: بيان سني وفياتهم لمعرفة طبقة كل منهم لما في ذٰلك من دلالة على علو سند الإمام مسلم.

رابعًا: ملخص حكم العلماء عليهم من حيث التوثيق والتجريح.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن مسلمًا قد سلك سبيل الاختصار لأسماء شيوخه في «صحيحه» ـ وليس معنى ذٰلك أنه لا يسمّيهم ـ؛ فهو يسمّيهم أحيانًا، ولٰكنه لكثرة تكرارهم يختصر أسماءهم، وله في ذٰلك مسالك، منها:

١ ــ أن يذكرهم بكناهم؛ كأبي كريب الهمداني، وأبي غسان المسمعي، وأبي الربيع الزهراني.

٢ ــ أن ينسبهم إلى آبائهم؛ كابن بشار، وابن المثنى، وابن مسهر.

٣ ــ أن ينسب الراوي إلى جده؛ كابن نمير عوضًا عن محمد بن عبد الله

= والمئتين (محمد بن المسيب الأرغيناني)، وقد روى عنه في «الصحيح» في رواية الجلودي، انظر الحديث التاسع من «غرر الفوائد المجموعة»، وخلاف ما ذكره السخاوي في «عمدة المحتج» (ق ١ / ب) أيضاً أن عدتهم (٢٢٧) شيخاً.

ابن نمير.

٤ ـ أن يذكرهم بألقابهم؛ كبندار، أي: محمد بن بشار.

٥ ـ أن يذكر الاسم الأول مع الشهرة؛ كعمرو الناقد، بدلاً من عمرو بن محمد الناقد، وإضافة إلى ما في هٰذا من الاختصار؛ فإنّه يحرك ذهن الطالب، وينشطه، ويشدّ انتباهه، ويبعده عن السَّآمة والملل؛ لما فيه من التنويع والتغيير»[١].

وقد أبهم مسلم أسماء من حدثوه في بعض الأحاديث، واختلف في تعيينهم، مثل قوله: «حدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عوف. . .»[٢].

وممن سمعه من عمرو بن عون محمد بن عيسى بن أبي قَمَاش[٣]، وقوله: «وحُدْثت عن أبي أُسامة ـ وممن روى ذٰلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري ـ حدثنا أبو أُسامة»[٤]، قال أبو عوانة في «مستخرجه»: «روى مسلم عن إبراهيم ابن سعيد الجوهري عن أبي أُسامة»، وتعقبه ابن حجر؛ فقال: «ولم أقف في شيء من نُسخ مسلم على ما قال، بل جزم بعضهم بأنه ما سمعه من إبراهيم ابن سعيد، بل إنما سمعه من محمد بن المسيَّب»[٥].

وعليه؛ فإن محمد بن المسيَّب من شيوخه، وهو ممن لم يرد له ذكر فيما مضى، وكذا يحتمل أن يكون محمد بن عيسى بن أبي قِماش، ولم أقف على من ذكره فيهم، والله أعلم.

---

(١) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (١٦٣).

(٢) «صحيح مسلم» (رقم ١٦٠٥ / رقم ١٣٠).

(٣) راجع: «النكت الظراف» (٨ / ٤٦٧)، و«سنن البيهقي» (٦ / ٣٠).

(٤) «صحيح مسلم» (٢٢٨٨) (٢٤)، وانظر: «رجال صحيح مسلم» (١ / ٣٩).

(٥) «النكت الظراف» (٦ / ٤٤٦).

وقد ذكر بعض مترجميه أنه روى عن غير هٰؤلاء في صلب «صحيحه»! من مثل:

من عد في شيوخ الإمام مسلم خطأً ووهمًا

١ ــ حجاج بن المنهال، أبو محمد البُرْساني ـ ويقال: السلمي ـ البصري الأنماطي.

ذكره ابن عساكر[١]، وصرح بأن مسلمًا روى عنه! والصواب أنه روى عن رجل عنه؛ كما قال ضياء الدين المقدسي، ونص عبارته: «قال: روى عنه مسلم. قلت: وإنما روى مسلم عن رجل عنه»[٢].

٢ ــ حرمي بن حفص بن عمر، أبو علي العَتَكي القَسملي البصري.

ذكره ابن عساكر[٣] ضمن شيوخ الإمام مسلم، وصرح بأنه روى عنه! والصواب أنه روى عن رجل عنه؛ كما قال المقدسي، ونص عبارته: «حرمي بن حفص القسملي كذٰلك روى مسلم عن رجل عنه، وقد ذكره في مشايخه»[٤]، وأورده ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين» في أفراد البخاري[٥]، ولم يرد له ذكر عند ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم».

٣ ــ حماد بن الحسن بن عنبسة، أبو عبيد الله النَّهْشلي البصري الوراق، نزيل سامراء.

---

(١) في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النّبل» (رقم ٢٣٠).

(٢) «الأوهام في المشايخ النبل» (لوحة ٣).

وانظر: «رجال صحيح مسلم» (١ / ١٥٥ / رقم ٣١١).

(٣) في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ٢٣٢).

(٤) «الأوهام في المشايخ النبل» (لوحة ٣).

(٥) انظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» (١ / ١١٤).

ذكره ابن عساكر[1] ضمن شيوخ مسلم، وصرح بأنه روى عنه! وكذٰلك فعل اللالكائي، قال ابن حجر: «عنه مسلم فيما ذكر اللالكائي. قال المزي: ولم أقف عليه»[2].

قلت: لم يورده الذهبي في قائمة شيوخه، ولا ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين»، ولا ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم».

٤ ــ محمد بن عمر بن عبيد الله، أبو عبد الله الرومي.

ذكره ابن عساكر[3] وصاحب «الكمال» ضمن شيوخ مسلم، والصواب غير ذٰلك، وأنه روى عن عبد الله بن عمر بن الرومي لا عن هٰذا، وقد تقدم برقم (**٩٧**)، قال ابن حجر:

«ذكر صاحب «الكمال» أن مسلمًا روى عن محمد بن عمر بن عبيد الله، وهو وهم، إنما روى مسلم عن عبد الله بن عمر بن الرومي، وقد مر»[4]، ولذا لم يذكره ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم»، وكذا ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين».

٥ ــ محمد بن النَّضر بن مَساور المَرْوزي.

ذكره الذهبي[5] وابن عساكر[6] والمزي[7] ضمن شيوخ مسلم، قال ابن

---

(١) في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ٣٠١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣ / ٦).

(٣) في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ٩١٩).

(٤) راجع: «التهذيب» (٩ / ٣٦٠).

(٥) في: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٠).

(٦) في: «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ٩٧٨).

(٧) في «تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٥).

حجر: «ذكره ابن عساكر في شيوخ مسلم. قال المزي: لم أجد له رواية عنه»[1]، ولم يذكره ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين»، وكذا ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم».

٦ ـ محمد بن يونس الجمّال.

ذكره ابن عساكر[2] وصاحب «الكمال» في شيوخ الإمام مسلم، قال ابن حجر: «روى عنه مسلم فيما ذكر صاحب «الكمال»، قال المزي: ولم أقف على ذلك»[3]. قلت: لم يذكره ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم»، ولا ابن طاهر في «الجمع»، ولا الذهبي في «السير».

٧ ـ الهيثم بن خارجة، أبو أحمد ـ ويقال: أبو يحيى ـ الخراساني المَروذي، سكن بغداد.

ذكره ابن عساكر[4] والذهبي[5] والمزِّي[6] في شيوخ مسلم، وعدّ محمد بن عبد الواحد المقدسي ذلك وهمًا؛ فقال: «الهيثم بن خارجة ذكر أنّ مسلمًا روى عنه وما أرى مسلمًا روى عنه»[7].

قلت: ويتأيد ذلك بما أورده ابن طاهر في «الجمع بين الصحيحين»؛ إذ ترجم له ضمن أفراد البخاري[8]، ولم يذكر ابن حجر رواية مسلم عنه، ولم يذكره

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٩١).

(٢) في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ١٠١٤).

(٣) راجع: «تهذيب التهذيب» (٩ / ٥٤٤).

(٤) في: «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ١١٢٧).

(٥) في: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦١).

(٦) في: «تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٥).

(٧) «الأوهام في المشايخ النبل» (لوحة ٦).

(٨) راجع: «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢ / ٥٥٥).

ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم».

٨ ــ الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي.

ذكره ابن عساكر[١] في شيوخ مسلم الذين سمع منهم بدمشق! وهٰذا وهم كما بيّناهُ آنفًا[٢]، وإنما روى عنه في «الصحيح» وخارجه بواسطة عن زهير بن حرب وغيره عنه[٣]، وعن محمد بن خالد السكسكي خارج «الصحيح» عنه[٤].

٩ ــ عباس بن رزمة.

ذكره المزّي[٥] وابن عساكر، وقال: «روى عنه مسلم في الحكايات في مقدمة الكتاب»[٦].

قلت: لم يروِ عنه مباشرة، إنما روى عن محمد بن عبد الله عنه، وتوفي ابن رِزمة هٰذا سنة ست ومئتين، وهٰذا دليل آخر على أنه لم يأخذ عنه مسلم إلا بواسطة، وهٰذا المثبت في «صحيحه»[٧]، ووقع اسمه في بعض الأصول: ابن أبي رِزمة، قال النووي: «وكلاهما مشكل، ولم يذكر البخاري في «تاريخه» وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال: العباس بن رِزمة، ولا العباس بن أبي رِزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رِزمة، أبا محمد المروزي، سمع عبد الله

(١) في «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨)، وتابعه على هٰذا الأستاذ محمود الفاخوري في كتابه «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٤٣).

(٢) راجع ما قدمناه في (صفحة ٣٤).

(٣) كما في «التمييز» (ص ١٢٦ / رقم ٢)، وراجع: «رجال صحيح مسلم» (٢ / ٣٠٢ / رقم ١٧٤٨).

(٤) راجع: «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٤٤).

(٥) في «تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٤).

(٦) «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ٤٥٠).

(٧) راجع: «مقدمة صحيح مسلم» (ص ١٥).

ابن المبارك، ومات في المحرم سنة ست ومئتين، واسم أبي رِزمة غزوان، والله أعلم»[1].

وفات المقدسيَّ التّنبيه على وهم ابن عساكر هٰذا، وهو على شرطه.

١٠ ــ مَخْلَد بن الحُسَين.

ذكره ابن عساكر في شيوخ مسلم، وقال: «روى عنه في الحكايات في مقدمة الكتاب»[2]، قلت: إنْ صح هٰذا فقد روى عنه بواسطة؛ إذ مات المترجم في سنة إحدى وتسعين ومئة على ما قاله البخاري في التاريخين: «الكبير» و«الأوسط»، وقال ابن سعد: مات سنة إحدى، وكذا أرّخه ابنُ حبّان[3]، أي مات قبل أن يولد مسلم بخمس عشرة سنة تقريبًا.

قلت: ثم استقرأتُ مقدمة «صحيح مسلم»؛ فوجدت له فيها ذكر، ووقع في سياق سند نشأ عنه هٰذا الخطأ، ذٰلك أن مسلمًا قال:

«حدثنا حسن بن الربيع حدثنا حماد بن زيد عن أيوب وهشام عن محمد وحدثنا فُضَيل عن هشام؛ قال: وحدثنا مخلد بن حُسَين عن هشام عن محمد ابن سيرين...»[4]، وقد كان مسلم لَهِجًا ببيان اختلاف الألفاظ، ويحرص على تمييزها في السند والمتن كثيرًا، والقائل: «وحدثنا فُضيل» و«حدثنا مخلد بن

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٨٨).

وراجع: «التهذيب» (٥ / ١١٧)، و«التقريب» (١ / ٥٠٩).

(٢) «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ١٠٣٣).

(٣) راجع: «التهذيب» (١٠ / ٧٢)، و«التاريخ الكبير» (٧ / ٤٣٧)، و«طبقات ابن سعد» (٧ / ٤٨٩)، و«ثقات ابن حبان» (٩ / ١٨٥)، و«السير» (٩ / ٢٣٦)، وفيه: «وله شيء في مقدمة «صحيح مسلم»».

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (١٤).

حسين» هو حسن بن الربيع، والفضيلَ هو ابن عياض الولي الجليل رحمه الله[1]، فظن ابن عساكر أن القائل: «وحدثنا مخلد» هو الإمام مسلم؛ فعدّ المذكور ضمن شيوخه!! وهو خطأ كما قدمنا.

١١ ــ وهب بن زَمعة، أبو عبد الله التَّميمي المَرْوزي.

ذكره ابن عساكر في شيوخ مسلم؛ فقال: «روى عنه حكاية في مقدمة الكتاب»[2].

قلت: إنما روى عنه بواسطة، قال ابن حجر: «وروى له مسلم والترمذي والنسائي بواسطة»[3] إنما روى مسلم عن محمد بن عبد الله بن مَهزاد عنه، كما هو مثبت في مقدمة «الصحيح»[4].

١٢ ــ عبد الله بن الزُّبير، أبو بكر الحميدي.

روى عنه مسلم بواسطة، وسقطت هٰذه الواسطة في بعض النسخ؛ فأوهمت أن الحميدي شيخ للإمام مسلم روى عنه، والحق أن بينهما (سلمة بن شبيب) كما هو مثبت في أكثر من موضع في «الصحيح»[5]، قال النووي رحمه الله تعالى:

«قال أبو علي الغسّاني الجيّاني[6]: سقط ذكرُ سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي عند ابن ماهان، والصواب رواية الجلودي بإثباته؛ فإنّ مسلمًا لم يلق

(١) «فتح الملهم» (١ / ١٢٩).
(٢) «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (رقم ١٠٩٧).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١١ / ١٦٣).
(٤) راجع: «مقدمة صحيح مسلم» (١٨، ١٩).
(٥) راجع ـ مثلاً ـ: «مقدمة صحيح مسلم» (٢٠، ٢١، ٢٣).
(٦) وهذا كلام المازري في «المعلم» (١ / ١٨٤ ـ ١٨٥) رقم (٦) أيضاً.

الحميدي، قال أبو عبد الله بن الحذّاء ـ أحد رواة كتاب مسلم ـ: سألت عبد الغني بن سعيد: هل روى مسلم عن الحميدي؟ فقال: لم أره إلا في هٰذا الموضع، وما أبعد ذٰلك! أو يكون سقط قبل الحميدي رجل، قال القاضي عياض وعبد الغني: إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان؛ فلذٰلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودي دخلت مصر، قال: وقد ذكر مسلم قبل هٰذا: حدثنا سلمة حدثنا الجلودي في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو الصواب هنا إن شاء الله تعالى»[1]. وما أدقّ ما قاله الذهبي في ترجمة (الحميدي): «له رواية في مقدمة «صحيح مسلم»»[2].

١٣ ــ مالك بن إسماعيل النَّهْدي، أبو غسّان الكوفي.

ذكره الحاكم وابن عساكر[3] في شيوخ مسلم! قال الذهبي: «وقد ذكر الحاكمُ في شيوخ مسلم أبا غسّان مالكًا النَّهْدي، وإنما يروي عن رجل عنه ولا أدْركه؛ فإنه مات في سنة تسع عشرة ومئتين»[4].

١٤ ــ إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي البغدادي.

قيل: إن مسلمًا روى عنه في «مقدمة صحيحه»، وإنما روى عن إبراهيم ابن خالد اليشكري وهو آخر إن شاء الله[5].

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠٣)، و«الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ل ٢٣ / أ).

(٢) «السير» (١٠ / ٦١٨).

(٣) في «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦١).

وانظر: «رجال صحيح مسلم» (٢ / ٢٢٢ / رقم ١٥٤٧).

(٥) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٧٣)، وقد ذكر ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» (١ / ٤٤) أن الحاكم وأبا القاسم الدمشقي ذكرا أن مسلماً روى عنه!!

١٥ ــ عبد الله بن الجرّاح، أبو مَحمد القُهُسْتاني.

قال الخليلي: «روى عنه بخراسان مسلم بن الحجاج وأدخله في «الصحيح»»[1]، وهٰذا وهم منه، لم يذكره ابن منجويه ولا ابن طاهر ولا صاحب «الكمال»، ومختصراته ضمن رجال مسلم، وإنما أخرج له أبو داود والنسائي في «حديث مالك» وابن ماجه.

١٦ ــ إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، أبو إسحاق.

عدّ من شيوخ مسلم في روايةٍ عند ابن ماهان؛ وقال: «عن مسلم نا عبد الله بن مسلمة وابن أبي الوزير وأبو مصعب ومنصور وقتيبة قالوا حدثنا مالك»!! وصوابه ما في رواية الجلودوي والكسائي: «حدثنا عبد الله بن مسلمة ابن قعنب وإسماعيل بن أبي أويس وأبو مصعب ومنصور وقتيبة قالوا: حدثنا مالك»[2].

قال بعضهم: لم يدرك مسلم ابن أبي الوزير، ولا أعلم لمسلمٍ عنه رواية[3].

١٧ ــ شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية.

عدّ من شيوخ مسلم في نسخة ابن الحذاء؛ ففيها: «نا شيبان بن عبد الرحمن نا سليمان»، وهو خطأ فاحش، وصوابه: شيبان بن فروخ، وهو الأبلي، من شيوخ مسلم، وأما شيبان بن عبد الرحمن؛ فهو النّحوي، وليس هو في طبقة من يروي عنه مسلم، هو أعلى من ذلك[4].

---

(١) «الإرشاد» (٢ / ٧٤٨).

(٢) «صحيح مسلم» (٣ / ١٥٢٦).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٣ / ٤٠) رقم (٩٠٥).

(٤) «المعلم بفوائد مسلم» (٣ / ٢٠٨) رقم (١٢٨٤).

شيوخ آخرون أخذ وروى عنهم خارج «الصحيح»:

للإمام مسلم شيوخ سوى المذكورين، لم يُخرج عنهم في «صحيحه» و«من الصعب والتطويل إحصاء شيوخه وأساتذته»[1] لا سيما مع فقدان كثير من تصانيفه المسندة، ولٰكن سنعمل ـ جاهدين ـ على تجميع هٰؤلاء الشيوخ من المصادر التي ترجمت له.

١ ـ إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو إسحاق القرشي المُطَّلبي المكي، ابن عمّ الإمام الشافعي[2]، صدوق، «روى عنه مسلم في غير «صحيحه»»[3].

٢ ـ أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط، أبو الأزهر العبدي النيسابوري[4]، صدوق، «قيل روى عنه مسلم»[5]، وذٰلك خارج «الصحيح»؛ إذ لم يذكره ابن طاهر ولا ابن منجويه ولا ابن عساكر فيمن أخرج عنهم في «الصحيح».

٣ ـ أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد، أبو علي النيسابوري[6]، صدوق، روى عنه «مسلم خارج «الصحيح»»[7].

(١) «سيرة الإمام البخاري» (٣٩٣)، وترجم فيه للإمام مسلم ضمن تلاميذه.

(٢) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٢٩)، و«طبقات الشافعية» (٢ / ٨٠)، و«العقد الثمين» (٣ / ٢٥٦)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٨٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ١٦٦).

(٤) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢ / ٤١)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ٣٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٤٥)، و«الميزان» (١ / ٨٢) و«السير» (١٢ / ٣٦٣).

(٥) «السير» (١٢ / ٣٦٤).

(٦) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢ / ٤٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣١)، و«الوافي بالوفيات» (٦ / ٣٦٠)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٣٧).

(٧) «السير» (١٢ / ٣٨٤).

٤ ــ أحمد بن منصور بن راشد المروزي[١]، المعروف بـ «زاج»، صدوق، «روى عنه مسلم فيما ذكر صاحب «الكمال» وكأنه وهم، قال المزي: لم يذكره أحد ممن صنف في رجال مسلم»[٢]، قال ابن حجر: «قلت: جزم الذهبي بأن مسلمًا روى عنه»[٣]. قلت: ونص عبارة الذهبي: «ومسلم في غير الصحيح»[٤].

٥ ــ الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ[٥]، والد الإمام مسلم، لم يرو عنه في «الصحيح»، أخذ عنه في بداية الطلب[٦].

٦ ــ حميد بن زنجويه[٧]، ثقة ثبت، «روى عنه مسلم وعامة الخراسانيين»[٨]، «وما وقع له شيء في «الصحيح»»[٩] و «كان ذلك في غير «الصحيح»»[١٠].

٧ ــ صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم، أبو علي

---

(١) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢ / ٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ١٥٠).

(٢) «التهذيب» (١ / ٧١).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «السير» (١٢ / ٣٨٩).

(٥) «مختصر تاريخ نيسابور» (ورقة ١١ / أ).

(٦) انظر ما قدمناه (صفحة ٢٧).

(٧) له ترجمة في: «طبقات الحنابلة» (١ / ١٥٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ١٦٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥٠)، و«السير» (٨ / ١٩)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٠)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٢٤).

(٨) «طبقات الحنابلة» (١ / ١٥٠)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ١٦٠)، و«تاريخ دمشق» (٣ / ق ١٧).

(٩) «السير» (١٢ / ٢٠).

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٣ / ٤٨).

البغدادي[1]، نزيل بخارى، الإمام الحافظ العلامة، شيخ ما وراء النهر، يعرف بـ(جَزَرَة)، حدث عنه مسلم في غير «الصحيح»، وهو أكبر منه بقليل[2].

٨ ـ علي بن الجعد الجوهري[3]، ثقة ثبت، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئتين، لم يرو عنه في «الصحيح» شيئًا، وأكثر عنه خارجه[4].

٩ ـ علي بن الحسن بن أبي عيسى، أبو الحسن الهلالي الخراساني الدَّرَابجرْدِيّ[5]، ثقة، «حدث عنه مسلم في غير «الصحيح»»[6].

١٠ ـ علي بن عبد الله السَّعدي، ابن المديني[7]، ثقة ثبت إمام، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين، لم يخرج عنه في «الصحيح»[8].

١١ ـ قَطَنَ بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم القشيري، أبو سعيد النيسابوري[9]، صدوق يخطىء، مات سنة إحدى وستين ومئتين، لم يرو عنه

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٢٢)، و«المنتظم» (٦ / ٦٢)، و«السير» (١٤ / ٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٤١)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٠٢)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١٦١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢١٦).

(٢) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٢٤).

(٣) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٦٠)، و«السير» (١٠ / ٤٥٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٣٩٩).

(٤) راجع: «السير» (١٢ / ٥٥٨، ٥٦١)، و«التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٥) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٦ / ١٨١)، و«الحلية» (١٠ / ١٤٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٩)، و«المنتظم» (٥ / ٦٠).

(٦) «السير» (١٢ / ٥٢٧)، و«الإرشاد» (٢ / ٨١٧).

(٧) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١ / ٤٥٨)، و«السير» (١١ / ٤١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٦ / ١٩٣).

(٨) راجع: «السير» (١٢ / ٥٦١).

(٩) له ترجمة في «التهذيب» (٨ / ٣٣٩)، و«التقريب» (٢ / ١٢٦).

في «الصحيح»[1]، وكتب عنه جملة من الأحاديث، ثم تركه لعلّةٍ ظهرت منه، كما سيأتي قريبًا.

١٢ ــ محمد بن أبان، أبو بكر البَلْخي، يعرف بـ(حَمْدَويه)[2]، مُسْتملي وكيع، ثقة حافظ، «حدث عنه مسلم في غير «الصحيح»»[3].

١٣ ــ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثّقفي مولاهم، أبو العباس السرَّاج النّيسابوري[4]، الإمام الحافظ، شيخ خراسان، «عنه مسلم في غير «الصحيح»»[5]، وهو أحد تلامذته، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٤ ــ محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السُّلَميّ النيسابوري[6]، الحافظ الثبت، إمام الأئمة، شيخ الإسلام، «عنه مسلم خارج «الصحيح»»[7]،

---

(١) ولا يبعد أن مسلمًا روى عنه في «العلل» أو في «الانتفاع بأهَب السّباع»، وما سيرد عنه قريبًا يدلّ عليه.

(٢) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٠٠)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٧٨)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٢٨٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٩٨)، و«السير» (١١ / ١١٥)، و«الكاشف» (٣ / ١٤)، و«طبقات القراء» (٢ / ٤٣)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٠٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ١١٦)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ١٦٨).

(٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٦)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٢٤٨)، و«المنتظم» (٦ / ١٩٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٣١)، و«السير» (١٤ / ٣٨٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٥٣)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢١٤)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٦٨).

(٥) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٤٧)، وفي «السير» (١٤ / ٣٨٩): «حدّث عنه مسلم بشيء يسير خارج «الصحيح»».

(٦) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٦)، و«تاريخ جرجان» (٤٥٦)، و«المنتظم» (٦ / ١٨٤)، و«السير» (١٤ / ٣٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٢٠)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٤٩)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٦٢).

(٧) «طبقات علماء الحديث»(٢/٤٤٢)، و«أعلام النبلاء»(١٤/٣٦٦). (استدراك ١).

وهو أحد تلامذته؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٥ ــ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث[١]، مات سنة ست وخمسين ومئتين في شوال وله اثنتان وستون سنة، روى عنه خارج الصحيح[٢]، وكانت بينه وبين تلميذه مسلم علاقة قوية؛ حتى قال محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي»[٣].

١٦ ــ محمد بن خالد السكسكي[٤]، لم يرو عنه في «الصحيح»، وروى عنه بدمشق على قول ابن عساكر[٥]، أو في موسم الحج على قول الذهبي[٦].

١٧ ــ محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العَبْدي، أبو أحمد الفرّاء النيسابوري، يعرف بـ «حَمَك»[٧]، ثقة، من شيوخه والآخذين عنه أيضًا؛ إلا أن مسلمًا «ما أخرج عنه في «صحيحه»»[٨] و«انتقى عليه»[٩]، حدث عنه «في

---

(١) ستأتي ترجمته وعلاقته مع الإمام مسلم بشيء من إيجاز.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» (٣ / ١١٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٩٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٩)، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ تفصيل هذه العلاقة.

(٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٤٤).

(٥) راجع: «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٦) راجع: «السير» (١٢ / ٥٦٢).

(٧) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٨ / ١٣)، و«تهذيب الكمال» (١٢٣٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٩٩)، و«السير» (١٢ / ٦٠٦)، و«طبقات الحفاظ» (٢٦٢)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٦٣)، و«الإرشاد» (٢ / ٨٠٤)، وفيه: «وأخرجه في «الصحيح»، وهو خطأ؛ إلا أن يكون في بعض النسخ، وانظر مبحث نسخ «صحيح مسلم» من الفصل الثالث.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٩٩).

(٩) «السير» (١٢ / ٦٠٧).

بعض تصانيفه، ووثّقه»[1]، وكان هٰذا الشيخ يمدح تلميذه مسلمًا كما تقدم، بل روى عنه كما سيأتي.

١٨ ــ محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي[2]، صدوق، روى عنه في «التمييز»[3]، ولم يرو عنه في «الصحيح».

١٩ ــ محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي، المعروف بـ (ابن وَارَة)[4]، ثقة حافظ، مات سنة سبعين ومئتين، وقيل قبلها، التقى به في الرّي، وعاتب مسلمًا على كتابة «صحيحه»؛ فردّ عليه ردًّا لطيفًا، وقَبِلَ عُذْره، وحدّثه[5].

٢٠ ــ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهلي[6]، ثقة حافظ جليل، مات سنة تسع وخمسين ومئتين، لم يرو عنه في «الصحيح»، وروى عنه خارجه وأكثر، ثم فسد ما بينهما، فامتنع من الرواية عنه؛ فما ضرّه ذٰلك عند الله[7].

٢١ ــ مصعب بن عبد الله بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله القرشي الأسدي[8]، المدني، نزيل بغداد، صدوق، «روى عنه مسلم

(١) «السير» (١٢ / ٦٠٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٩٩).

(٢) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٨ / ٢٨).

(٣) راجع: «التمييز» (ص ١٦٨ / رقم ٩٦)، و«التنكيل» (١ / ٤٦٢ - ٤٦٣).

(٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٨ / ٧٩)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٢٥٦)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٢٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٧٥)، و«السير» (١٣ / ٢٨).

(٥) راجع: «السير» (١٢ / ٥٧١)، وصفحة (٣٢، ٤٢٦) من هٰذا الكتاب.

(٦) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣ / ٤١٥)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٢٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٠)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣١)، و«السير» (١٢ / ٢٧٣).

(٧) راجع: «السير» (١٢ / ٢٧٥، ٥٦١)، وما سيأتي في (صفحة ١٥٤).

(٨) له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧ / ٣٤٤)، و«التاريخ الكبير» (٧ / ٣٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٨ / ٣٠٩)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٧٢)، و«البداية والنهاية» (١٠ / ٣١٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٨٦).

في غير كتابه»[1]؛ أي: «صحيحه».

٢٢ ـ الحجاج بن حمزة، أبو يوسف الرازي، ثقة، سمع منه مسلم بن الحجاج؛ كما قال الخليلي في «الإرشاد» (٢ / ٦٧٢)، ولا رواية له عنه في «الصحيح»، ولم يذكره ابن طاهر ولا ابن منجويه ولا صاحب «الكمال»، ومختصراته في رجال مسلم.

٢٣ ـ علي بن سعيد، أبو الحسن النَّسوي: «روى عنه مسلم بن الحجاج أحاديث»؛ كما قال الخليلي في «الإرشاد» (٢ / ٨٢٤)، ولم يذكره أحد من رجال «الصحيح».

٢٤ ـ علي بن مسلم بن سعيد، أبو الحسن الطوسي، ثم البغدادي، سمع منه مسلم بن الحجاج؛ كما قال الخليلي في «الإرشاد» (٣ / ٨٦٤)، ولم يذكره أحد من رجال «الصحيح».

٢٥ ـ إسحاق بن محمد الكوسج المروزي، روى عنه مسلم أحاديث؛ كما قال الخليلي في «الإرشاد» (٣ / ٩١٢)، ولم يذكره أحد من رجال «الصحيح»؛ إلا أن يكون المذكور خطأ، وصوابه: «ابن منصور».

٢٦ ـ مظهّر بن الحكم، أبو عبد الله البيِّع الأنقُلْقاني، قال ياقوت في «معجم البلدان» (١ /٢٧٢): «روى عنه مسلم بن الحجاج».

نتائج وملاحظات:

المتمعن في ترجمة شيوخ الإمام مسلم، والمدقق في أحوالهم وعلاقته معهم؛ يخرج بنتائج عديدة، منها:

أولاً: أنه روى عن بعضهم فأكثر؛ فروى ـ مثلاً ـ عن عبد الله بن محمد

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٣١).

ابن أبي شيبة ألفًا وخمس مئة وأربعين حَديثًا[1]، وروى عن زهير بن حرب ألف حديث ومئتين وواحدًا وثمانين حديثًا[2]، وروى عن محمد بن المثنى سبع مئة واثنين وسبعين حديثًا[3]، وروى عن قتيبة بن سعيد ستّ مئة وثمانية وستين حديثًا[4]، وروى عن محمد بن عبد الله بن نمير خمس مئة وثلاثة وسبعين حديثًا[5]، وروى عن محمد بن العلاء الهمداني خمس مئة وستة وخمسين حديثًا[6]، وروى عن محمد بن بشار أربع مئة وستين حديثًا[7]، و«حدث عن أحمد بجملةٍ وافرة، وفي «صحيحه» أحاديث ليست في المسند»[8]، بينما لم يرو عن جعفر بن حميد العبسي وعبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار إلا حديثًا واحدًا، ولا عن قطن بن نسير إلا حديثًا واحدًا في فضل ثابت بن قيس بن شماس[9].

وروى عن محمد بن إسحاق الصاغاني اثنين وثلاثين حديثًا[10]، وروى

---

(١) راجع: «التهذيب» (٦ / ٤).

(٢) المرجع نفسه: (٣ / ٣٤٤).

(٣) المرجع نفسه: (٩ / ٤٢٧).

(٤) المرجع نفسه: (٨ / ٣٦١)، وفي «السير» (١١ / ١٥): «روى عنه مسلم فأكثر».

(٥) المرجع نفسه: (٩ / ٢٨٣).

(٦) المرجع نفسه: (٩ / ٣٨٦).

(٧) المرجع نفسه: (٩ / ٧٣).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ١٨١، ٣٢٩).

(٩) «التهذيب» (٨ / ٣٤١ و٢ / ٧٥)، والحديث الذي رواه عن أبي نصر التمام في «صحيحه» برقم (٢٨٦٢).

وراجع: «السير» (١٠ / ٥٧٣)، وعن جعفر القيسي في كتابه «التوبة» كما في «التهذيب» (٢ / ٧٥).

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٦ ـ ٣٧).

عن محمد بن رافع النيسابوري ثلاث مئة واثنين وستين حديثًا، وعن محمد بن حاتم ثلاث مئة حديث، وعن علي بن حجر مئة وثمانية وثمانين حديثًا؛ كما في تراجمهم في «التهذيب»، وروى عن رفاعة بن الهيثم ثلاثة أحاديث[1].

ثانيًا: روى عن بعض شيوخه المذكورين في سن مبكرة، ولذا تجد أنه روى عنهم أنفسهم بواسطة أيضًا، مثل: عبد الله بن مسلمة القعنبي[2]، وعمر ابن حفص بن غياث النخعي[3]، وإسماعيل بن أبي أويس[4]، ويحيى بن معين[5]، وفي المقابل توانى في لقيّ بعض المحدّثين، وكان بإمكانه الرواية عنهم بغير واسطة؛ إلا أنه روى عن رجل عنه، كما وقع له مع موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي[6]، ومع عبد العزيز بن عبد الله الأويسي[7].

ثالثًا: إنّ شيوخه كثيرون جدًّا؛ فقد استطعنا أن نعدّ تسعة عشر ومئتين ممن روى في «الصحيح» عنهم، وستًّا وعشرين ممن روى عنهم خارج «الصحيح»، وقد وهم بعض مترجميه فذكر غيرهم، ولا يتحمّل سنُّه السماعَ منهم، واللقيا بهم، وذكروا أيضًا بعضهم على أنه روى عنهم في «الصحيح»، ولا توجد فيه روايته عنهم؛ فلعله روى عنهم خارج «الصحيح»، ولا يمكننا الجزم

---

(١) «التهذيب» (٣ / ٢٤٤).

(٢) راجع «المعجم المشتمل» (ص ١٦١ ـ ١٦٢ / رقم ٥٠٦)، و«السير» (١٠ / ٢٥٨).

(٣) المرجع نفسه (ص ٢٠٠ / رقم ٦٦٨).

(٤) راجع: «السير» (١٠ / ٣٩٢).

(٥) راجع: «التهذيب» (١١ / ٢٨٠)؛ ففيه: «روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود، ورووا هم والباقون بواسطة...»، وهذا يعني أن مسلمًا روى عنه بواسطة أيضًا.

(٦) راجع: «السير» (١٠ / ٣٦٢).

(٧) راجع: «السير» (١٠ / ٣٨٩).

بذلك إلا من خلال نص، أو العثور علىَ روايةٍ له في كتبه المسندة، واستفرغتُ الوسع في الأول، وأما الثاني فلا سبيل إليه؛ إذ أغلب كتبه المسندة من المفقود ـ كما سيأتي ـ، ونظرت في القطعة المتبقّية من كتابه «التمييز»؛ فلا يوجد فيها من مشايخه إلا وقد روى عنه في «صحيحه» باستثناء (محمد بن علي بن شقيق المروزي).

وتتضح كثرة شيوخ الإمام مسلم إذا علمتَ أنه أخذ عن بعضهم، وترك حديثه لِعِلَّةٍ بَدَتْ له، من مثل: قَطَن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم القشيري، أبو سعيد النيسابوري.

قال إبراهيم بن محمد بن سفيان: «صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملةً، وازدحم الناس عليه حتى حدّث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب ـ يعني: عن نافع عن ابن عمر في الدّباغ ـ فطالبوه بالأصل، فأخرجه وقد كتبه على الحاشية؛ فتركه مسلم»[1].

ولا عجب من كثرة شيوخه؛ إذ هٰذا شأن كبار الأئمة، من مثل البخاري، فإنه كان يقول: «كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث»[2]، و«يوجد منهم في «الصحيح» مئتان وتسعة وثمانون شيخًا»[3]، وإمامنا مسلم حذا حذو شيخه البخاري، بل شاركه في كثير من مشايخه، بل روى عن بعض المشايخ ولم يروِ عنهم البخاري في «الصحيح» إلا بواسطة، مثل: عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن حسان بن نصر بن حسان، أبو عمرو التميمي العنبري

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» (٨ / ٣٤٠).

(٢) «هدي الساري» (٤٧٩)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ١٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٢٢).

(٣) «شرح الكرماني على صحيح البخاري» (١ / ١٢).

البصري[1]، وهارون بن معروف الخزّاز[2]، وداود بن رشيد الخوارزمي[3]، وسريج بن يونس[4]، وأحمد بن منيع[5]، بل عجب بعض الحفاظ كيف أنه لم يرو عن بعض من أخرج لهم مسلم، بل روى البخاري عن بعض مَنْ أخذ عن مسلمٍ وتلمذ عليه، كما سيأتي بيانه في ترجمة (الحسين بن محمد القباني)، و (علي بن الحسن الهلالي) في مبحث تلاميذ الإمام المسلم.

رابعًا: إن كثيرًا من شيوخ الإمام مسلم من أئمة الحديث وحفاظه؛ فقد ترجم الذهبي في «تذكرة الحفاظ» لما يزيد عن ثمانين منهم[6]، وأما مراتبهم في التوثيق؛ فمنهم مئة وثلاثة وخمسون شيخًا ممن نعتوا بـ «ثقة»، وثمانية وأربعون وصفوا بـ «صدوق»، وسبعة ممن وصفوا بـ «صدوق يهم» أو «يخطىء»، وستة ممن قيل فيهم: «مقبول»، واثنان قيل فيهم: «لا بأس به»، وواحد قيل فيه: «ليس بالقوي»، هٰذا فيمن روى عنهم في «الصحيح»، أما خارجه؛ فقد روى عن أئمةٍ جهابذةٍ جبالٍ كأمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري، وعلي بن

---

(١) ذكر ابن عساكر في «المعجم المشتمل» (رقم ٥٨٩) أن البخاري ومسلمًا وأبو داود رووا عنه وأن البخاري والنسائي أيضًا عن رجل عنه، وعدّ محمد بن عبد الواحد المقدسي ذٰلك وهمًا؛ فقال في «الأوهام في المشايخ النبل» (لوحة ٤): «عبيد الله بن معاذ العنبري، ذكر أن البخاري روى عنه. قلت: وإنما روى في «الصحيح» عن رجلٍ عنه».

(٢) راجع: «السير» (١١ / ١٢٩).

(٣) راجع: «السير» (١١ / ١٣٤).

(٤) راجع: «السير» (١١ / ١٤٦).

(٥) راجع: «السير» (١١ / ٤٨٣).

(٦) هٰذا عدا مَنْ فاته منهم مثل محمد بن رُمْح ـ شيخ مسلم ـ، قال في ترجمته في «السير» (١١ / ٤٩٩): «قلت: لم يتّفق لي أن أورد ابن رُمْح في كتاب «تذكرة الحفاظ»؛ فذكرتُه هنا لجلالته، وأنا أتعجّب من البخاري كيف لم يروِ عنه! فهو أهلٌ لذٰلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد رحمهما الله».

المديني، وغيرهم، وما أرى أن إعراضَه عن الرواية لهم في «الصحيح» لضعف فيهم، حاشاهم؛ فهناك ثقات آخرون، بل وصحابة ليست لهم رواية في «صحيح مسلم»، ووقع ذلك (اتفاقًا لا اجتنابًا) كما وقع للشيخين مع الإمام الشافعي[1] رحمهم الله تعالى، وسمع أيضًا من رواةٍ كُذّبوا واتُّهموا، ولعله بيَّن شذوذهم وأخطاءهم في كتبه الأخرى، لا سيما «العلل».

خامسًا: تأرجحت وفيات شيوخه الذين روى عنهم في «الصحيح» بين سنة عشرين ومئتين وبعدها بيسير، مثل الحسن بن الربيع بن سليمان البجلي الكوفي البوراني، وعبد الله بن مسلمة العقنبي، وبين سنة مئتين وأربع وستين

(١) انظر ـ غير مأمور ـ في تفصيل سبب عدم رواية الشيخين عن الإمام الشافعي: «مسألة الاحتجاج بالشافعي» للخطيب البغدادي (٦٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٩٥، ٩٦)، و«أسباب الجرح في راوي الحديث» (٢٧) للدكتور يوسف صديق.

ثم ظفرتُ بجواب للشيخ ولي الدين العراقي، أجاب فيه على سؤال هذا نصه:

«الإمام الشافعي لم يُخْرج واحد من الشيخين حديثه في «الصحيح» ـ مع جلالته ـ فلأيِّ معنى ذلك»؟ فقال في كتابه «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية» (ص ١١٠ ـ ١١١) ما نصُّه:

«إن الشيخين لم يسمعا منه، أما مسلم فلم يدركه أصلاً وأما البخاري فأدركه ولكن لم يلقه، وكان صغيراً مع أنهما أدركا من هو أقدم منه، وأعلى رواية، فلو أخرجا حديثه لأخرجاه بواسطة بينهما وبينه، مع أن تلك الأحاديث قد سمعاها ممن هو في درجته، فروايتها عن غيره أعلى بدرجة أو أكثر، والعلو أمر مقصود عند المحدثين.

قال أحمد بن حنبل: «الإسناد العالي سنة عمن سلف». وقال محمد بن أسلم الطوسي: «قُرْبُ الإسناد قربة إلى الله تعالى». وقال يحيى بن معين: «الإسناد النازل قرحة في الوجه». وقال علي بن المديني: «النزول شؤم».

وإنما لم يَعْلُ إسنادُ الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ جدًا لتقدُّم وفاته، وقلة تعميره، فتأخر جماعة يساوونه في الإسناد بعده بنحو أربعين سنة وأعلى ما عند الشافعي روايتُه عن مالك، وآخر الرواة عن مالك من الثقات أحمد بن إسماعيل السهمي، مات سنة تسع وخمسين ومائتين، بعد الشافعي بنحو خمس وخمسين سنة».

وقبلها بيسير، مثل: أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب بن مسلم، وأحمد بن يوسف ابن خالد بن سالم بن راذيويه، ويونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصَّدَفي.

وقد روى عن قوم في عداد طلبته والآخذين عنه، سمع منهم للفائدة، وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع؛ قال: «لا يكون الرجل عالمًا حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه»[1]، وعن البخاري شيخه؛ أنه قال: «لا يكون المحدّث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه»[2].

سادسًا: إن شيوخ الإمام مسلم من بلاد شتَّى، وأصقاع مختلفة؛ فقد روى عن أكثر من خمسين شيخًا ممن سكنوا بغداد، وعن أكثر من ستين ممن سكنوا البصرة، وعن حوالي ثلاثين ممن سكنوا الكوفة، وعن أكثر من ثلاثين ممن سكنوا خراسان، وعن عشرين تقريبًا ممن سكنوا مرو، وعن عشرة تقريبًا ممن سكنوا مكة، وعن مثلهم ممن سكن واسط، وعن خمسة تقريبًا ممن سكن المدينة[3].

سابعًا: لم تنحصر رواية الإمام مسلم عن المذكورين فيما رواه في «صحيحه» فقط، وإنما ما ذكر فيه هو اختيار منه لبعض مرويّاتهم، وقد روى كثيرًا عنهم غير ما في «الصحيح»؛ فمثلاً: روى أبو حامد بن الشرقي (تلميذ مسلم) عن عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم (شيخ مسلم المتقدم برقم ١٠٨) بسنده حديث صلاة التسابيح، وقال أبو حامد عقبه: «سمعتُ مسلم بن الحجاج

(١) «هدي الساري» (٤٧٩).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ليست الأرقام المذكورة للتحديد وإنما للتقريب، فاقتضى التنويه.

ـ وكتب معي هٰذا عن عبد الرحمٰن ـ يقول: لا يُروى في هٰذا الحديث إسناد أحسن من هٰذا»[1]، ومن المعلوم أن حديث صلاة التسابيح لم يخرجه مسلم في «صحيحه» على الرغم من روايته عن شيخه عبد الرحمٰن بن بشر فيه.

ثامنًا: «ولا بُدّ ـ أخيرًا ـ أن أُشير إلى أنّ كثرة الشيوخ، وشدّة مخالطتهم له فوائد عديدة، من الناحية العلمية والتربوية؛ إذ الأخذ عنهم، والجثو بين أيديهم، يبعد الطالب عن الوهم والوقوع في الخطأ، بخلاف من يتعلّم من الكتاب مباشرة، وقد كان إمامنا أبو الحسين يؤكد على هٰذه المنهجيّة، وينتقد الأخذ مباشرة من الكتب من غير سماع على الشيوخ، من ذٰلك قوله في نقد ابن لهيعة: «. . . وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هٰذه الرواية، أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدّث أو عرض عليه، فإذا كان أخذ هٰذين ـ السماع أو العرض ـ؛ فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذٰلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله»[2].

وإذ التعلّم على أيديهم من أسباب اتّساع ثقافة المتعلِّم ومعرفته، ذٰلك لأن لكل شيخ ثقافته وخبرته، ويوجد عند هٰذا ما لا يوجد عند ذاك؛ فهٰذا بارع في العربية، وآخر بارع في القرآن، وثالث بارع في الحديث، وذاك بارع في الفقه، فعندما ينتقل المتعلِّم بين يدي هٰؤلاء الشيوخ أصحاب النبوغ في المجالات المتعددة؛ فلا شك أن تلك المجالات تتمكّن عنده وترسخ، ما دامت قد أُخذت من أهلها، وهٰذا ما حصل مع إمامنا مسلم، فقد أخذ العلم عن شيوخ متبايني المعرفة؛ فأخذ عن جماعة من الفقهاء، كأبي ثور (إبراهيم بن خالد)، وأبي

---

(١) «الإرشاد» (١ / ٣٢٧)، و«الترجيح لحديث صلاة التسابيح» (٤٠).

(٢) «التمييز» (ص ١٤٠).

الطاهر المصري الفقيه (أحمد بن عمرو)، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وحرملة بن يحيى التُّجيبي المصري، وأبو مصعب القرشي الزهري (أحمد بن أبي بكر بن الحارث)، وأبو موسى الصدفي (يونس بن عبد الأعلى)، وعن جماعة من القضاة، مثل: أبي مصعب الزهري قاضي المدينة، وأبي موسى الأنصاري الخطمي (إسحاق بن موسى) قاضي سامراء، وأبي عبد الرحمن الثقفي (حامد بن عمر) قاضي كرمان، وأبي يحيى القضاعي (زكريا بن يحيى)، وصلت بن مسعود قاضي سامراء، ومحمد بن يزيد قاضي بغداد، وعن بعض المفسرين، مثل: محمد بن حاتم بن ميمون المروزي ثم البغدادي السَّمِين، وعن بعض الأدباء واللغويين، مثل: سليمان بن معبد المروزي السِّنْجي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، وعن بعض المقرئين، مثل: خلف بن هشام بن ثعلب البَزّار، وأحمد بن عمر أبو جعفر الكندي الجلّاب الضرير، وعن كثير من الحفاظ وأئمة الحديث؛ فهؤلاء ـ وغيرهم ـ أوقفوا الإمام مسلمًا على خبايا العلم، وأرشدوه إلى الصالح منه، وخليق بواحد منهم أن يقول فيه الإمام أحمد ابن حنبل موصيًا تلميذًا من تلامذته: «ارحل إلى أحمد بن عبد الله بن يونس؛ فإنه شيخ الإسلام»(١)؛ فكيف إذا كان الإمام أحمد نفسه شيخًا من مشايخ الإمام مسلم؟! فله ولغيره من الأساتذة أثر هام على أبي الحسين، ذلك من خلال شمائلهم الحميدة، ومناقبهم العديدة، وأحوالهم الطيبة؛ فأخذ الإمام مسلم علمهم المليح، وخُلُقهم وفعلهم الحسن، وهذا ما ورثهُ أيضًا عن مشايخه؛ فها هو شيخه أحمد بن عبد الله بن يونس يقول: «كنتُ إذا رجعتُ من عند الثوري أحدّث نفسي بخير ما علمت، وإذا أتيتُ شريكًا رجعت بعقلٍ تام، وإذا أتيتُ مالك بن مغول تحفَّظْتُ من لساني، وإذا أتيتُ مندل بن علي أهمّتني نفسي من

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤٠١).

حسن صلاته»[1].

فتأسّى إمامنا أبو الحسين بمشايخه، وسار على دربهم، ولم يأخذ العلم منهم فحسب، بل استفاد من شمائلهم وأخلاقهم، وهٰذا شأن المتعلّمين في جميع الأمصار والأعصار؛ فهٰذا يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ) بعد أن أتمّ تعليمه على الإمام مالك أقام عنده، وقال: «أقمتُ عنده لأستفيد من شمائله»[2]، وقد استفاد فعلاً من شمائله، ولذا حثّ الأئمة على أخذها وتعلّمها منه فقالوا: «لو أنّ رجلاً جاء عامدًا ليتعلّم منه شمائله؛ كان ينبغي له أن يفعل»[3].

ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من مشايخ الإمام مسلم وصفوا بـ «العابد» و «الزاهد» و «الصالح»، مثل: سريج بن يونس وصف بـ «العابد»، وعبد الله بن عون الخراز وصف بـ «من عباد الله الصالحين»، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وصف بـ«العابد»، ومحمد بن رافع القشيري نعت بـ «الزاهد»، وهدّاب ـ أو هدبة ـ بن خالد وصف بـ «العابد»، ويحيى بن أيوب المقابري نعت بـ«الزاهد».

ولا شك أن مشايخه جميعًا كان لهم الأثر البارز، والفضل العميم في توجيهه وإرشاده واختصار الطّريق عليه، وكان هو ـ رحمه الله تعالى ـ راغبًا في العلم وتحصيله، باحثًا عنه في مظانّه، محبًّا لأهله، وملازمًا لهم، مع التوقير والتبجيل لشيوخه وأساتيذه، وقد كان عنده لبعضٍ منهم منزلة لا تعلوها منزلة، وفي مقدّمتهم:

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤٠١)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٤٥٨).

(٢) «الرحلة في طلب الحديث» (٢٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١١ / ٢٦).

التعريف بسبعة من مشاهير شيوخه
وبيان صلته وعلاقته معهم

أولاً: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري:

كنيته: أبو عبد الله، ولقبه: إمام المحدثين، أو أمير المؤمنين في الحديث.

كان والده من كبار المحدثين، من تلاميذ وأصحاب الإمام مالك، ترجمه ابن حبان بقوله: «إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون»[1]، وصحب عبد الله بن المبارك وبقي في تربيته، تتلمذ عليه أحمد بن حفص ونصر بن الحسين وغيرهما، وكان رجلاً تقيًّا ورعًا، يذكر أحيد بن حفص: «دخلتُ على إسماعيل والد أبي عبد الله عند موته؛ فقال: لا أعلم من مالي درهمًا من حرام، ولا درهمًا من شبهة». قال ابن حفص: «فتصاغرت إليَّ نفسي عند ذٰلك»[2].

وكانت والدته عابدةً صاحبة الكرامات، وقد رزقت حظًّا وافرًا من الابتهال إلى الله والدعاء إليه، وكان الإمام البخاري قد ضاع بصره في صغره، وفقد نوره، وعجز الأطباء عن العلاج؛ فرأت أمه في المنام إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول لها: «يا هٰذه! قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك»[3]، قالت: إنها قامت من ليلتها التي رأت فيها الرؤيا، وإذا ببصر ولدي محمد قد

---

(١) «ثقات ابن حبان» (٨ / ٩٨)، وترجم له ابنه الإمام أبو عبد الله في «التاريخ الكبير» (١ / ٣٤٢ - ٣٤٣).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١٣)، و«هدي الساري» (٤٧٩)، و«إرشاد الساري» (١ / ٢٦).

(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (١ / ٢٦)، ومقدمة «فتح الباري»: «هدي الساري» (٤٧٨).

رجع، وعاد فيه نوره[1].

مع الأسف لم نعرف تفاصيل ذهاب بصره ولا أسبابه؛ إلا أنه عاد إليه، وبلغ من القوّة حيث إنه استطاع أن يؤلّف مُسَوّدة «التاريخ الكبير» في الليالي المقمرة[2].

ولد الإمام البخاري في مدينة (بخـار) ـ وهي مدينة معروفة في خراسان، تقع على أرض مستوية سهلة على بُعد يومين من جيحون، ويمتد سورها في ستة وثـلاثين ميلاً، وعلى بُعد فرسخين منها تقع مدينة (بِيكَنْد)، وعلى بعد سبعة وثلاثين فرسخًا من مدينة سمرقند ـ.

وكان مولده في (١٣ شوال سنة ١٩٤) بعد صلاة الجمعة، وذكر البخاري أنه وجد تاريخ ميلاده مكتوبًا بخط والده[3].

أما عن نشأته وتعلمه؛ فقد توفّي والده إسماعيل، وكان البخاري صغيرًا، فعادت كفالته إلى أمه، ولما بلغ رشده مال قلبه إلى حفظ الأحاديث وتحقيقها، كيف لا وقد ورثه من والده العظيم؟!

وقد نقل القسطلاني قولاً جامعًا لأحد المحدثين في نشأته؛ فقال:

«فقد ربي في حجر العلم حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل؛ فكان فطامه

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢ / ١٠)، و«هدي الساري» (٤٧٨).

(٢) يتبيّن مما حققه الإمام السبكي أن الإمام البخاري فَقَد بصره مرتين، **الأولى** في صغره، وهو ما يذكر المؤرّخون عادة في مناقب والدته، **والثانية**: أيام رحلاته العلمية إذ كان يقطع المسافات الشاسعة في وهج الشمس، وحرِّ القيظ، وذلك في خراسان، فنصحه رجل أن يحلق رأسه ويغلّفه بالخطمى؛ فنجحت هذه الوصفة، وعاد إليه بصره.

راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١٦).

(٣) «هدي الساري» (٤٧٧).

على هٰذا اللبا»[1].

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: «سمعت البخاري يقول: ألهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب. قال الوراق: قلتُ: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل»[2].

ومن هٰذه السِنّ المبكّرة بدأ يشترك في حلقات المدرسين، وقد حدث في بداية طلبه أن العلامة الداخلي ـ الذي كان من كبار المحدثين في (بخارا) في ذٰلك العصر ـ وكانت له حلقة رائعة مشهورة، كان يدرّس ذات مرة حسب عادته، وكان البخاري أيضًا يسمع؛ فقال الداخلي في إسناد حديث: «سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم»! فقال البخاري: «إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم»، وكان يريد أن ينبّهه على خطئه في هٰذا السند، ولٰكن الداخلي دهش لما سمع هٰذا الصوت وانتهره، ولٰكن البخاري قال بكل هدوء: «ارجع إلى الأصل إنْ كان عندك». فدخل الداخلي، وراجع الأصل؛ فاعترف بصحّة قول البخاري، وانتبه لخطئه؛ إلا أنه أجّل تصحيح السند، وترك من باب الإنصاف ـ أو بإرادة الاختبار ـ تصحيحه إلى الإمام البخاري، فلما خرج قال له: «كيف هو يا غلام؟!»، فأجاب البخاري مرتجلاً: «هو هٰكذا «الزبير ـ وهو ابن عدي ـ عن إبراهيم»»، فأخذ القلم، وصحّح كتابه، وقال: «صدقت».

قال: فقال له إنسان: ابن كم حين رددت عليه؟

فقال: «ابن إحدى عشرة سنة»[3].

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري» (١ / ٢٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢ / ٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١٦).

(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (١ / ٢٧)، و«هدي الساري» (٤٧٨).

ومن التطويل والصعب ـ في هٰذا المقام ـ أن أذكر كل ما يخص الإمام البخاري، ولما له من الشهرة؛ فلا أجدني بحاجة إلى أن أفصّل في شيوخه ورحلاته ومنزلته ومصنّفاته وثناء العلماء عليه، ومدحهم له [1]«فأخباره أكثر من أن يتعرض لها»[2]، وسأقتصر على علاقة إمامنا أبي الحسين مسلم بن الحجاج به.

صلة الإمام مسلم بشيخه البخاري وأثرها وسبب عدم روايته عنه في «الصحيح»:

كان مسلم تلميذًا للبخاري، قال ابن حجر: «ومن الكبار الآخذين عن البخاري من الحفاظ» وسرد جماعة، منهم «مسلم بن الحجاج»[3]، وقال أيضًا: «وإن مسلمًا كان يتعلّم منه ـ أي البخاري ـ، ويشهد له بالتقدّم والتفرد بمعرفة ذٰلك ـ أي الحديث ـ في عصره»[4].

وقال ابن الصلاح: «ومسلم مع أنه أَخذ عن البخاري، واستفاد منه يشاركه

---

(١) وأحيل القارىء إلى أشهر مصادر ترجمته، وهي: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩١)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٢٧١)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٤، ٣٣)، و«جامع الأصول» (١ / ١٨٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١٢)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٢٤)، و«السير» (١٢ / ٣٩١)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥٥)، و«الوافي بالوفيات» (٢ / ٢٠٦)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٥)، وإلى أشهر من أفرده بتأليف مستقل، وهم: عبد السلام المباركفوري في كتابه «سيرة الإمام البخاري»، والحسيني في كتاب «الإمام البخاري محدّثًا وفقيهًا»، وعبد الغني عبد الخالق في «الإمام البخاري وصحيحه»، والقاسمي في «حياة البخاري».

(٢) من تعريف لابن قطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى»، نقله أبو عبد الرحمٰن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام» (١ / ١٧٩).

(٣) «هدي الساري» (٤٩٢).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٨٦).

في كثير من شيوخه»[1]، وقال العجلوني في مبحث شيوخ البخاري: «من أجلّهم الإمام مسلم بن الحجاج؛ فيروي عنه لكن في غير «صحيحه» و«جامعه»»[2]، وقال علي القاري: «ولم يزل مسلم يستفيد العلوم من البخاري، ويتبع آثاره في تقريره وتحريره، ويتردد إليه، ويقبّل يديه لوصول فوائده، وحصول عوائده»[3]، وقال الميانجي: «فكان مسلم من أصحاب البخاري، ولم يثبت في المحنة التي امتحن بها سواه»[4].

فمسلم مع إمامته وجلالته «وحذقه ومشاركته للبخاري في كثير من شيوخه؛ كان أحد المستفيدين منه، والمقرّين له بالأستاذية»[5] لا سيما في علم «العلل».

قال أحمد بن حمدون القصَّار: جاء مسلم بن الحجاج إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبَّل بين عينيه، وقال: «دعني حتى أُقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين! وسيّد المحدثين! وطبيب الحديث في علله»[6].

وكان من شدّة إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلّقه به أنه لازمه ملازمة تامة، بل انقطع إليه بالكليّة عندما ورد نيسابور في المرة الأخيرة.

قال الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلم طريق البخاري، فنظر في

---

(١) «علوم الحديث» (١٤).

(٢) «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» (لوحة ٦ / أ).

(٣) «شرح شرح النخبة» (٦٥ ـ ٦٦).

(٤) «ما لا يسع المحدث جهله» (٢٧).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٦٧).

(٦) «السير» (١٢ / ٤٣٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٢)، و«معرفة علوم الحديث» (١١٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٧٠)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠).

علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره؛ لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه»[1].

ولا عجب من ذلك؛ فإن البخاري له اليد الطولى في معرفة علل الحديث، قال الحافظ أحمد بن حمدون: «رأيتُ البخاري في جنازة (عثمان ابن أبي سعيد بن مروان)، ومحمد بن يحيى الذّهلي يسأله عن الأسماء والعلل، والبخاري يمرّ فيه مثل السّهم كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾»[2].

وعلم العلل «نوع من النقد الموضوعي العميق، الذي يحتاج إلى معرفةٍ واسعة؛ فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكليّة للصّحة، فيتوهّم الناظر إليه أنه صحيح، ولكنه إذا عرضه على المختصّ الخبير يردّه ولا يقبله لوجود علّةٍ فيه؛ فقد يكون الراوي حدّث بالحديث في بلد غير بلده، والمعروف أنه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبُعده عنها، وقد يكون الراوي حدّث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه؛ حيث تبدأ الذّاكرة بالتخليط، وتشتبك الحقيقة بالخيال، وقد يكون الراوي ممارسًا متقنًا لأحاديث شيوخه، إلا واحدًا منهم لم يتمكّن من إتقانه وممارسته، وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم ينتبه إلى عيب في نطقه ولسانه؛ فغيّر الحرف أو الكلمة، وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث؛ فيغيّر حقائقه وهو لا يشعر، كل هذه القضايا ـ وغيرها كثير ـ لا تظهر على الشاشة المرئية، ولا تقع تحت الظروف الشكليّة المعروفة، وإنما يدركها من كان الحديث عنده كالهواء والطعام والشراب؛ يملأ وجدانه، ويشغل جنانه، ويمارسه في أحيانه كلها»[3]،

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٢)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠).

(٢) «هدي الساري» (٤٨٨)، ومقدمة «إرشاد الساري» (١ / ٣٠٠).

(٣) «الفكر المنهجي عند المحدّثين» (١٠٥، ١٠٢ ـ ١٠٣) مع تصرف يسير.

وهٰكذا كان الإمام البخاري، ونحى نحوه هٰذا، وسلك منهجه تلميذه مسلم، وأدام الاختلاف إليه يسأله عن علل الأحاديث، ودقائقه ومشكلاته، و «كان ذٰلك سنة خمسين ومئتين، عندما قدم البخاري نيسابور، وحدّث بها مدّة من الزّمن [1]، أي: بعد أن تجاوز الإمام مسلم العقد الرابع من عمره، هٰذا إذا لم يكن قد التقى به قبل هٰذه المرّة خلال رحلاته إلى الأمصار الإسلامية، وهو الذي يطمئن إليه من تتبع أخبار هٰذين الإمامين» [2].

وكان من شدّة تعلّق الإمام مسلم بشيخه البخاري يجثو بين يديه، ويسأله بأدب جم، مع توقير وتبجيل عظيمين، حتى قال محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي» [3]؛ أي: يتكلّم معه، وهو محب له، محترم إياه، حتى كان يقبّل بين عينيه، ويقول له: «دعني أقبّل رجليك» وينعته بـ «أستاذ الأستاذين» و «سيّد المحدّثين»، و «طبيب الحديث في علله» كما مضى.

وكان إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلّقه به منذ أول قدومه إلى نيسابور، قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول:

«لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيتُ واليًا ولا عالمًا فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به؛ استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث» [4]، ولعل أبا الحسين كان من جملة العلماء الذين استقبلوه، إذ يحدّث بهٰذا الخبر على أنه رآه وشاهده، ولٰكن ازداد إعجابه به عندما تكشفت له عبقريته، ورسوخ قدمه في

---

(١) كما يستنبط من «هدي الساري» (٤٩١).

(٢) «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٤٨) بتصرف.

(٣) «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٩)، و «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٧٠).

(٤) «هدي الساري» (٤٩٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٥٨).

علم العلل، وهٰذه القصة شاهد على ذٰلك:

قال أبو حامد الأعمش[1]: «كنا يومًا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبو عبيدة. . . الحديث بطوله.

والحديث قد ذكره السائل معلّقًا؛ فحذف الرواة الذين هم قبل عبيد الله ابن عمر التابعي، فكأنه يريد أن يختبر الإمام البخاري: هل يعرف هٰذا الحديث أم لا؟ وإن كان يعرف؛ فعنده سند أم لا؟ وإن كان عنده السند؛ فكيف هو أمعلّل أم صحيح؟ وإنْ كان معللاً؛ فهل هو يعرف علّته أم لا؟ ولٰكن الإمام البخاري قرأ الحديث بتمامه في تلك اللحظة بسندٍ متصل؛ فقال: «حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن عبيد الله؛ فذكر الحديث بتمامه»[2].

وفي المجلس نفسه قرأ عليه إنسان حديثًا:

«حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال:

«كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إلٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

فقال له مسلم: «في الدنيا أحسنُ من هٰذا الحديث؟ ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح، تعرف بهٰذا الإسنادِ حديثًا؟».

---

(١) له ترجمة ضمن تلاميذ الإمام مسلم.

(٢) «الإرشاد» (٣ / ٩٥٩ - ٩٦٠)، و«السنن الأبين» (١٢٤)، و«هدي الساري» (٤٨٨)، و«إرشاد الساري» (١ / ٣٠)، و«سيرة الإمام البخاري» (٦٣).

فقال له البخاري: «إلا أنه معلول».

فقال مسلم: «لا إلٰه إلا الله، وارتعد! أخبرني به».

فقال البخاري: «استر ما ستر الله، هٰذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج».

فألحّ عليه مسلم، وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي؛ فقال: اكتب إنْ كان ولا بُدّ، ثم روى هٰذا الحديث بسنده السالم من العلّة هٰكذا:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون ابن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة المجلس...».

ولما سمع مسلم هٰذا الإسناد؛ قال: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»(1).

وزاد فيه أحمد بن حمدون القصار (وهو أبو حامد الأعمش) يقول:

سمعت مسلم بن الحجاج لما ذكر هٰذا الحديث ساقه من طريقين:

١ ـ محمد بن سلام حدثنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج... إلخ.

٢ ـ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج... إلخ.

ثم قال البخاري: «هٰذا حديث مليح، ولا أعلم بهٰذا الإسناد في الدنيا

---

(1) «الإرشاد» (٣ / ٩٦٠ ـ ٩٦١)، و«السنن الأبين» (١٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، و«معرفة علوم الحديث» (١٤٢)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ٢٩)، و«أدب الإملاء والاستملاء» (١٣٦)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٧١٧ ـ ٧٢٠)، و«هدي الساري» (٤٨٨)، و«سيرة الإمام البخاري» (٦٣ ـ ٦٤).

حديثًا غير هٰذا[1]، إلا أنه معلول».

ولما ألحّ عليه مسلم، وطلب منه بيان علّته؛ سكت عليه، ولٰكنه لما رأى شدّة حرصه وشوقه، وقد بالغ في الإلحاح والطلب، فذكر له علّة هٰذا الحديث؛ فقال:

«لا يذكر لموسى بن عقبة مسندًا عن سهيل».

أي: إنما أخطأ فيه؛ فأسنده، والحديث الوارد بهٰذا السند هو موقوف، ثم بيّن وقفه بسندٍ آخر:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله» أي: إنّ الصحيح الثابت أن سهيلاً إنما روى قول عون بن عبد الله؛ فوهم فيه بعض الرواة، ورفعه إلى النبي ﷺ»[2].

وبهٰـذه المنـاسبة أشير إلى أنّ عادة المحدّثين أنهم لم يكونوا يخبرون بدقائق علوم الحديث بسهولة؛ إلا إذا بلغ الطالب ذروة الشوق والولع، ولا سيما

---

(1) نقل الحاكم هٰذه القصة في «معرفة علوم الحديث» (١١٤)، وفيها: «ولا أعلم في الدنيا في هٰذا الباب غير هٰذا الحديث؛ إلا أنه معلول»!! ولم يقل البخاري ذٰلك وإنما قال ما أثبتناه، ولا يتصوّر وقوع هٰذا من البخاري مع معرفته بما في الباب من الأحاديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قالـه الحافظ في «هدي الساري» (٤٨٩)، وقد ردها العراقي في «التقييد والإيضاح» (٩٧)، من أجل قول الحاكم؛ فقال: «والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصـار راويها عن مسلم؛ فقد تكلّم فيه»، ثم استبعد أن يكون البخاري قد قال العبارة التي نقلها عنه الحاكم، ورد عليه ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٧١٥ ـ ٦١٦)؛ فقال: «الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم على الصحة من غير نكارة»، وبيّن أن قول الحاكم السابق فيها منكر، وقال: «والحق أن البخاري لم يعبر بهٰذه العبارة».

(2) «هدي الساري» (٤٨٨)، و«إرشاد الساري» (١ / ٣٠)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠ ـ ٤٧١).

إذا أرادوا اختبار حرص الطالب، كما فعل البخاري مع تلميذه مسلم، وذات مرة حدّث محدّثٌ حديثًا لطالبه؛ فقال: خذه، لقد أعطيتك بسهولة، ونصه:

قال عامر لتلميذه صالح بن حيان: «أعطيناكها بغير شيء، قد كان يركب فيما دونها إلى المدينة»[1].

ومثله: قال الشّعبي لتلميذه الخراساني: «خذ هٰذا الحديث بغير شيء؛ فقد كان الرجل يرحل فيما دون هٰذا إلى المدينة»[2].

وقد صنف الحافظ أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السرّاج «جزء أحاديث البَيْتُوتة» لأنه ما كان يقرؤها إلا لمن ينام على باب داره ليلة واحدة، وهي من العوالي، كان يقصد بذٰلك إعزاز الحديث[3].

والمتأمل في قصة مسلم مع شيخه البخاري يجد فيها حرص التلميذ على الاستفادة من الشيخ؛ حتى إنه عندما أبدى له الشيخ ترددًا في الإجابة عن سؤاله، قام إليه: «وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي» من شدة الحرص على الانتفاع به، وتصوّر لنا هٰذه القصة طالبًا يسأل أُستاذه، وبعد أَن أَجابه؛ أثنى الطالب عليه، وشهد له بالعلم، وعرّض بخصمه، فقال: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك».

ولا يوجد إعجاب بعد هٰذا الإعجاب، ومن شدّة ملازمة مسلم للإمام البخاري، وحرصه على الأخذ منه، والتتلمذ على يديه، قال الإمام الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[4]، وفي هٰذا إشارة إلى شدّة انتفاع التلميذ

(١) «صحيح البخاري» (١ / ١٩٠).

(٢) «صحيح مسلم» (١ / ١٣٥).

(٣) «جزء البيتوتة» (ص ٩).

(٤) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، و«جامع الأصول» (١ / ١١٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣ =

بالأستاذ، وأنه صُبِغَ بصبغته، وتأثّر بمنهَجه[1]؛ حتى إنه «قفا طريقه، ونظر في علمه، وحذا حذوه» وكان ـ رحمه الله ـ يتبيّن منه العلل التي كانت تخفى عليه، قال السخاوي بعد أن ذكر القصة المذكورة آنفًا، التي تكلم فيها البخاري عن علّة حديث كفارة المجلس، ما نصه: «على أن هٰذه العلّة قد خفيت على مسلمٍ، حتى بيّنها له إمامه»[2].

وكان من أثر هٰذا الإعجاب أن وقف مسلم مع شيخه البخاري في «أعصب الظروف التي مرّ بها ـ حين وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي ما وقع ـ ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هُجر، وسافر من نيسابور؛ فقطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلّف عن زيارته، وأدام الاختلاف إليه، وكان يناضل عنه حتى أوحش ما بينه وبين الذّهلي بسببه»[3].

بين الإمامين البخاري والذهلي وموقف تلميذهما مسلم منهما:

كان الإمام محمد بن يحيى الذّهلي ذا مكانةٍ كبيرة في نيسابور، وكان من أساتذة الإمام مسلم، ومن كبار المحدّثين، وكان من معاصري الإمام البخاري وزملائه في الدّرس، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: «رفقاؤه في الطلب وممن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذّهلي»[4].

وقد أعلن الإمام الذّهلي ذات يوم في درسه بأننا سنروح غدًا لمقابلة الإمام

= / ١٠٢)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠).

(١) قال علي القاري في «شرح شرح النخبة» (٦٦) مفسّرًا عبارة الدارقطني السابقة: «أي: ما ظهر في هٰذا الفن، ولم يضع فيه القدم بناءً على أن الفضل لمن تقدم، والله أعلم».

(٢) «فتح المغيث» (١ / ٢٢٧).

(٣) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٣٣).

(٤) «هدي الساري» (٤٧٩).

البخاري، فمن أراد أن يمشي فليذهب معي، وكأنه خطر في باله أن مجلسي قد فقدت بهاءه، وقد تأثر منه تلامذتي أيضًا، فخاف أن يسأله أحد تلامذته سؤالاً يؤدّي إلى سوء الفهم بينه وبين البخاري، فيجد الآخرون فرصة للشّماتة باختلاف أهل السنّة، ولذلك أكّد على أصحابه أن لا يسأل أحد عن المسائل التي اختلف فيها.

وفي اليوم الثاني وصل الإمام الذّهلي مع جماعة من أصحابه إلى الإمام البخاري، وقد حدث ما كان يخافه ويحذر منه؛ فقد قام رجل وسأله:

يا أبا عبد الله! هل ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟ وكان نصُّه هٰكذا:

«يا أبا عبد الله! ما تقول في اللفظ بالقرآن؛ مخلوق هو أو غير مخلوق؟».

فأعرض البخاري، ولم يجبه ثلاثًا.

فألحّ عليه؛ فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة»(١).

والحقيقة أنّ الإمام البخاري قد حكم في القضية بكلماتٍ موجزة، ولا شك في أنه إنْ كان المراد من القرآن هو كلام؛ فالكلام صفة من صفات الله، وصفة الله لا يمكن أن تكون مخلوقة، وإنْ كان المراد الألفاظ التي تخرج من ألسنتنا الحادثة، فهو فعل صدر من مخلوق؛ فلا جدال في كونه مخلوقًا.

إلا أن عوام الناس لم يستطيعوا أن يفهموا هٰذا الجواب الدقيق، فبالغوا في القصّة وأذاعوها، حتى خفَّت منزلته في قلوب الناس؛ وزادت النار ضرامًا مما

---

(١) «هدي الساري» (٤٩٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٢٨)، و«سيرة الإمام البخاري» (٢٨٢ - ٢٨٣).

كان يجد الإمام الذهلي في قلبه[1]، وكان الإمام الذهلي من المتطرفين في هٰذه المسألة، فكان يرى أن من لا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ فلا يستحق أن يقابله ويجالسه[2].

وأما أهل العقل؛ فقد عرفوا حقيقة جوابه، وعلموا حقه، فأصبحوا يعظّمونه أكثر من ذي قبل، حتى إن الإمام مسلمًا لما عرف أن الإمام الذّهلي قد أصبح من مخالفي البخاري بسبب هٰذه المسألة، وأنه أعلن في مجلسه: أن من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ـ أو قال: لا يشترك في مجلسنا ـ؛ فغضب الإمام مسلم، وأخذ كل ما كان كتبه عن الذهلي، وحمله على البعير، وأرسله إليه، وابتعد أهل البلد كلهم عن الإمام البخاري ما عدا الإمام مسلم وأحمد بن سلمة[3].

وقد أجمل البيهقي مذهب الذهلي والبخاري ومسلم في هٰذه المسألة؛ فقال: «إن البخاري كان يفرق بين التلاوة والمتلو، ومحمد بن يحيى كان ينكر

---

(١) قرر السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٢٨ ـ ٢٣٠) أن سبب موقف الذهلي هو حسده للبخاري؛ فقال: «ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد، التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة، وقد سأل بعضُهم البخاريَّ عما بينه وبين محمد بن يحيى؛ فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسدُ في العلم، والعلمُ رِزْقُ الله، يُعطيه من يشاء»، وفي «هدي الساري» (٤٩٠) ما يدلّ على صحة كلام السبكي؛ فراجعه.

بل يرى القاسمي في كتابه «حياة البخاري» (ص ٢٤) أن نهي الذّهلي عن سؤال البخاري عن شيء من الكلام فيه تلقين للفتنة، وتعليم لمثارها، وفتح لبابها.

وانظر ـ غير مأمور ـ: «الإمام البخاري وصحيحه» للشيخ عبد الغني عبد الخالق (ص ١٦٢ وما بعدها).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢ / ٣١ ـ ٣٢)، و«هدي الساري» (٤٩١).

(٣) راجع تفصيل ذٰلك في: «هدي الساري» (٤٩١)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٣)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، و«شذرات الذهب» (١ / ١٤٤).

التفصيل، ومسلم بن الحجاج رحمه الله كان يوافق البخاري في التفصيل»(١)، وكان «على مذهبه قديمًا وحديثًا»(٢).

وقال الذهبي في ترجمة (الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري): «قال الحاكم: سمعت أبا الوليد يقول: قال أبي: أيَّ كتاب تجمع؟ قلتُ: أخرِّج على «كتاب» البخاري. قال: عليك بـ «كتاب» مسلم؛ فإنه أكثر بركة، فإن البخاري كان يُنسبُ إلى اللفظ».

وتعقبه الذهبي بقوله: «ومسلم أيضًا منسوب إلى اللفظ، والمسألة مشكلة»(٣)، ولا إشكال في المسألة؛ لأن الحقّ كان بجانب الشيخين (البخاري ومسلم) في مسألة اللفظ، وإنْ تعصّبوا عليهما ـ وعلى كثير غيرهما من الرواة(٤)ـ، من أجل هذا ترى ابن أبي حاتم يجرح البخاري؛ فيقول في ترجمته:

«قدم عليهم الري سنة (٢٥٠)، سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: إنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»(٥).

---

(١) «الأسماء والصفات» (٢٦٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٣).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٨٩٥).

(٤) راجع تفصيل ذلك في رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتب الجرح والتعديل».

(٥) «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩١)، وعلّق تاج الدين السبكي في «قاعدة في الجرح والتعديل» (١٢) على صنيع ابن أبي حاتم هذا بقوله: «فيا لله وللمسلمين! أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاري متروك؟! وهو حامل لواء الصّناعة، ومقدّم أهل السنّة والجماعة، ثم يا لله والمسلمين! أتُجْعَلُ ممادِحُهُ مَذامّ؟! فإنّ الحق في (مسألة اللفظ) معه؛ إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في =

وغفـر الله للحافظ الذهبي إذ ذكَر الإمام البخاري في كتاب «الضعفاء والمتـروكين»؛ فقـال: «مـا سَلِم من الكلام لأجل مسألة اللفظ، تركه لأجلها الرازيان»(1)؛ أي: أبو زُرعة وأبو حاتم.

ومن أشرف على سبر هٰذه المسألة بعد محنة الإمام أحمد؛ يرى مبلغ ما اعترى الرواةَ من التشدّد في مسائل يكون الخلافُ فيها لفظيًّا، وعلى تقدير عدّه حقيقيًّا يكـون المغمزُ في جانبهم حتمًا في نظر البرهان الصحيح؛ فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنيهم، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية(2).

وقد فصَّل الإمام ابن قتيبة ـ أديب أهل السنة ـ أثر هٰذه المسألة في صفوف المحـدثين؛ فقـال: «وكـان آخِـرُ ما وقـع من الاختلاف أمرًا خُصّ بأصحاب الحديث، الذين لم يزالوا بالسُّنّة ظاهرين، وبالاتباع قاهرين، يُداجّون بكل بلد ولا يُدَاجُون، ويُستَتَرُ منهم بالنِّحَلِ ولا يستترون، ويَصدعون بحقهم الناس ولا يستغشون، لا يرتفع بالعلم إلا مَنْ رفعوا، ولا يتضع فيه إلا مَنْ وضعوا، ولا تسير الرّكبان إلا بذكر مَنْ ذكروا، **إلى أن كادهم الشّيطانُ بمسألةٍ لم يجعلها الله تعالى أصلًا في الدين ولا فرعًا، في جهلها سعة**، وفي العلم بها فضيلة.

فنمـا شرُّهـا، وعـظُم شأنُها؛ حتى فرَّقت جماعتَهم، وشتَّتت كلمتَهم، ووهَّنَتْ أمـرَهم، وأشمتت حاسـديهم، وكفَتْ عدوّهم مؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم، فهـو دائب يضحك منهم، ويستهزىء بهم، حين رأى بعضهم يكفّر

= أنّ تلفّظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها».

(1) وقال في «المغني في الضعفاء» (٢ / ٥٥٧ / رقم ٥٣١١): «ولا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجـل اللفظ؛ لأنـه مجتهد في المسألة بل ومصيب»، وقال في «السير» (١٢ / ٤٦٣): «إن تركا حديثه، أو لم يتركاه؛ البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم».

(2) راجع: التعليق على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص ٢١ ـ ٢٢).

بعضًا، وبعضَهم يلعن بعضًا، ورآهم مختلفين، وهم كالمتَّفقين، ومتباينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسه قد صار لهم سَلْمًا بعد أنْ كان حَرْبًا»[1].

ومن هٰذه اللمحات الكاشفة يتبدّى لنا سَدَادُ موقفِ الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى؛ إذ نرى كلًّا منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمن رُمي بمثل هٰذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم، وقد ساق السيوطي في «تدريب الراوي»[2] في أواسط (النوع الثالث والعشرين) تحت عنوان (فائدة) أسماء جمهرة كبيرة رُموا بأنواع من البدعة، وأخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، فبلغوا عنده (٧٨) رجلًا، وفاتَهُ عدَدُ غيرهم؛ فارجع إليه إذا شئت[3].

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما موقف الإمامين البخاري ومسلم من شيخهما الإمام الذّهلي؟ وجوابًا عليه نقول:

أخرج البخاري حديث الذّهلي في «صحيحه» في «مقدار ثلاثين موضعًا»[4] «في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير موضع»[5] مع ما جرى

(١) «الاختلاف في اللفظ» (٩ ـ ١١).

(٢) (ص ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٣) «مسألة خلق القرآن» (١٩)، وقد ذكر محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في كتابه «ثمرات النظر في علم الأثر» (لوحة ١٥ ـ ١٦) جماعة ممن رموا بالبدعة، وأخرج لهم الشيخان في «صحيحيهما»، وانظر ما كتبه محمد عبد الحكيم القاضي في ملحق وضعه عقب تحقيقه لـ «الجرح والتعديل» للقاسمي (١٠٧ ـ ١٦٦) بعنوان «مئة وأربعون رجلًا وواحد ممن اتهموا بالبدعة مروي لهم عند الستة».

(٤) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥)، وفي «التهذيب» (٩ / ٥١٦): «روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثًا».

(٥) «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» (٢ / ٦٨٨)، ونحوه في «السير» (١٢ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، و «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥).

بينهما، «فمرة يقول: حدثنا محمد لا يزيد عليه، ومرة يقول: حدثنا محمد بن عبد الله؛ فينسبه إلى جدّه، ومرّة يقول: حدثنا محمد بن خالد؛ فينسبه إلى جدّ أبيه، ولم يقل في موضع من المواضع: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي»[1] أخذًا بعلمه، ودفعًا لما يُتوهّم من أنّ شيخه محقٌّ في طعنه لو صَرَّح باسمه[2]، و«لمكان الواقع بينهما: غفر الله لهما»[3].

وأما مسلم؛ فبعث إليه جميعَ ما كان كتب عنه على ظهر حمّال لما فسد بينهما؛ «فامتنع من الرواية عنه، فما ضرّه ذٰلك عند الله»[4]، كان هٰذا بعد إتمامه «صحيحه»، وهٰذا المراد بقول من ترجم له؛ «فروى عنه وأكثر»[5]، ومن ثم ترك الرواية عنه بالكليّة.

بقي بعد هٰذا: لماذا لم يُخرج مسلم في «صحيحه» عن شيخه البخاري، مع أنه على مذهبه في المسألة التي اختلف فيها مع الذّهلي؟

قال الحافظ ابن حجر بعد أن سرد الخلاف الواقع بين البخاري والذّهلي ما نصُّه:

«قلت: وقد أنصف مسلم فلم يحدّث في كتابه عن هٰذا ولا عن هٰذا»[6].

ومفاد هٰذا أن سبب امتناع مسلم عن الرواية في «صحيحه» عن شيخه

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) «مسألة خلق القرآن» (١٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٧٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٧٥).

(٥) المرجع نفسه.

(٦) «هدي الساري» (٤٩١)، وقال الكوثري في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (٢١ ـ ٢٢) بعد أن ذكر ما جرى بين البخاري والذهلي ملخّصًا ما نصه: «ومسلم لم يُخْرج بعد ذٰلك لا عن الذُّهلي ولا عن البخاري»!!

البخاري هو عين السبب الذي جعله يترك الرواية عن الذهلي أيضًا!! وهٰذا ما صرّح به الذّهبي في كلام ٍآتٍ إنْ شاء الله تعالى.

ولعل هٰذا مجانبًا للحقيقة ومخالفًا لها، نعم امتنع مسلم عن الرواية عن شيخه البخاري في «صحيحه»؛ إلا أنه روى عنه وأكثر خارج «الصحيح»، ولعل ذلك يرجع لكون لقياه الأخير[1] وملازمته له بشكل كبير كان بعد إتمامه «صحيحه»، أو لأنه أفاد منه كثيرًا في جوانب أخرى كالعلل، وهٰذا ما يشعر به قول مسلم في القصّة المتقدمة له مع البخاري.

وأظنّ أن لو وصلنا كتاب «العلل» لمسلم؛ لوجدناه حافلاً بالرواية عنه، وقد نص المزي والذهبي على أن مسلمًا روى عن البخاري خارج «الصحيح»[2].

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّه وقع في «تدريب الراوي» (النوع الخامس والثمانون) ما يفيد أن مسلمًا روى في «صحيحه» عن البخاري!! قال: «معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه»، ثم مثل عليه بقوله:

«إن البخاري روى عن مسلم وروى عنه (مسلم)[3]؛ فشيخه مسلم بن إبراهيم بن[4] مسلم الفراديسي[5] البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج

---

(١) لا يبعد أن يكون مسلم قد التقى بالبخاري قبل هٰذه المرّة، ويشير إليه قول الخطيب: «كان ـ أي مسلم ـ على مذهبه ـ أي البخاري ـ قديمًا وحديثًا».

راجع: «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٣).

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» (٣ / ١١٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٩٧).

(٣) سقطت من المطبوع، واستدركتها من المخطوط.

(٤) كذا في المخطوط، وهو الصحيح، وبدلها في المطبوع (أبو) وهو خطأ؛ إذ كنية المذكور (أبو عمرو).

(٥) كذا في المخطوط والمطبوع وهو خطأ، والصواب (الفراهيدي) كما في مصادر ترجمته =

صاحب «الصحيح»، وروى عنه مسلم بَن الحجاج في «صحيحه» حديثًا بهٰذه الترجمة بعينها»[1].

فهٰذا خطأ لا ريب فيه؛ فقد اتفق العلماء على أن الإمام مسلمًا لم يروِ شيئًا عن شيخه البخاري في «صحيحه»، وسبب هٰذا الخطأ من الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قَفَزَ بصَرُهُ من الجملة التي ذكرها ابن حجر في «شرح النخبة» إلى الجملة الثانية، ونص عبارة ابن حجر.

«فمن أمثلته: البخاري روى عن مسلم بن إبراهيم الفراديسي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب «الصحيح»، وكذا وقع لعبد بن حميد أيضًا: روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم بن الحجاج في «حديثه» بهٰذه الترجمة بعينها»[2].

فقفز بصر السيوطي إلى الجملة الثانية المتعلّقة برواية (عبد بن حميد)؛ فهو الذي روى مسلم عنه الحديث في «صحيحه»، وكلام الحافظ ابن حجر سليمٌ قويم، وإنما الخطأ في كلام الحافظ السيوطي[3].

قال الحافظ ابن القيم إثر كلامه على غلطٍ وقع من بعض الرواة: «وسَفَر الوهم من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن واقعةٍ إلى واقعةٍ، كثيرًا ما يعْرِض للحفّاظ فمن دونهم»[4]، وهنا وقع من الحافظ السيوطي سفر الوهم من

= وكتب النَّسَب.

(١) «تدريب الراوي» (٢ / ٣٩٣)، وكذا في النسخة الخطية (لوحة ٣٥٧ / أ) المحفوظة في مكتبة الشيخ محمد مظهر الفاروقي بالمدينة تحت رقم (٣٩٨).

(٢) «شرح النخبة» (ص ١٤٠)، و«شرح شرح النخبة» (٢٤٦).

(٣) كنت أظن أن نقصًا وقع في مطبوع «التدريب»، فراجعت نسخة خطية جيدة منه؛ فجزمت بأن الخطأ من السيوطي.

(٤) «زاد المعاد» (٢ / ٤٣٣).

كتابٍ إلى كتاب، أو من سطر إلى سطر! وقد قلّد الشيخ أحمد شاكر ومحمد محيي الدين عبد الحميد[1] ـ رحمهما الله تعالى ـ الحافظ السيوطي في هٰذا الغلط، ولم يستحضرا أنه مخالفٌ لما صرَّح به العلماء من أنّ مسلمًا لم يرو عن شيخه البخاري حديثًا واحدًا في «صحيحه»، ولو حضرهما هٰذا لانتبها إلى غلط السيوطي، ورَدَّاه؛ فإنه لا يخفى عليهما مثل هٰذا، كما تابع الشيخ أحمد شاكر السيوطي في لفظ (الفراديسي) وهو خطأ، والكمال لله تعالى وحده، وهو وليُّ التوفيق[2].

وقد حمل بعضهم قول الإمام مسلم في «صحيحه»: «وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس... إلخ»[3] على أن مراده به البخاري، والحديث في «صحيحه»[4] قال: «حدثنا إسماعيل بن أبي أويس به...»، قال الإمام أبو نعيم في «المستخرج»: «ويقال: إن مسلمًا حمل هٰذا الحديث عن البخاري»، نقله عنه ابن حجر، ثم عقّب عليه بقوله: «وكلام أبي نُعيم يقتضي أنه حدَّث به أيضًا غيره، وقد رُويناه في الأول من «أمالي المحاملي» رواية الأصبهانيين عنه، قال: حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا إسماعيل»[5].

وأودّ أن أنبه على مسألة وهي: إن البخاري عندما قدم نيسابور سنة

(١) فيما علّقه أحمد شاكر على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» (ص ٢٦٢)، وفيما علقه محمد محيي الدين على «توضيح الأفكار» (٢ / ٤٨٦).

(٢) من التّعليق على «بلغة الأريب» (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧) مع تصرف وزيادة.

(٣) «صحيح مسلم» في (كتاب المساقاة، باب استحباب الوَضْع من الدَّين، رقم ١٥٥٧، ١٩).

(٤) «صحيح البخاري» (رقم ٢٧٠٥).

(٥) «النكت الظراف» (١٢ / ٤١٦)، وراجع: «شرح النووي على مسلم» (١٠ / ٢١٩).

(٢٥٠هـ) كان مسلم قد أنهى تأليف كتابه[١]، ولا شك أنه قد قرأه على الناس بعد ذٰلك، واشتهر أمره، وذاع صيتُه، وعلم به البخاري[٢]، لا سيما وأن مسلمًا أحدُ طلّابه النجباء الملازمين له ـ بل إن مسلمًا هجر مَنْ سواه لأجله ـ؛ فهل يمكن أن يخفى على أستاذه كتابًا مثل «الصحيح» الذي كان يقول عنه مسلم: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة؛ فمدارهم على هٰذا المسند»[٣]؟! فإنْ لم يخبره مسلم أخبره غيرهُ من الناس، فلو أنّ البخاري كره صنيع مسلم في عدم روايته عنه في «الصحيح»؛ لما أدناه منه، ولما أسمعه الحديث، فضلاً عن أن يجعله من المقرّبين الملازمين له ستّ سنوات، فإذا كان البخاري لم يتعصّب لنفسه ـ بل ولا عاتب مسلمًا ـ؛ فكيف نتعصّب لما لم يتعصّب له؟!

ولذا فإني أرى أن ما قاله الذهبي: «ثم إنّ مسلمًا لحدّةٍ في خلقه انحرف أيضًا عن البخاري، ولم يذكر له حديثًا، ولا سمّاه في «صحيحه»»[٤]، وما قاله بعض المعاصرين: «إلا أنه حصل بينهما جفاء في آخر أيامهما»[٥] ليس بجيّدٍ لما قدّمتُهُ من أنّ البخاري لم يتعصب لنفسه، ولم تكن المسألة مطروحة تمامًا، ولأن قول الذهبي: «ثم... انحرف أيضًا عن البخاري» يشعر أنه بعدما انحرف

---

(١) كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في (ص ٥٣٦-٥٣٧ و٥١٦-٥١٧).

(٢) جاء في هامش نسخة خطية من «علوم الحديث» (٩٠ ـ ط بنت الشاطىء) ما نصه: «... وروي أنّ البخاري نظر في كتاب مسلم؛ فعلّم على جماعةٍ عدّهم مسلم من الصحابة وهم من التابعين، وجماعة من التابعين عدّهم من الصحابة».

قلت: لاحظت هٰذا في عملي في «الطبقات» للإمام مسلم، وتبدّى لي في بعض الأحايين دقّة فائقة لمسلم في هٰذا العدّ؛ فافهم.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧٣).

(٥) «منهاج الصالحين» (١٠٠٠) لعز الدين بليق.

عن محمد بن يحيى الذُّهلي وبعث إليه ما كتبه عنه على ظهر حمّال: «انحرف أيضًا عن البخاري، ولم يذكر له حديثًا، ولا سمّاه في «صحيحه»»، فكأنّ مسلمًا ألّفه في ذٰلك الوقت! وليس الأمر كذٰلك؛ فإن هٰذه القصّة وقعت في أواخر أيّام البخاري بنيسابور وقبل خروجه منها بقليل، ثم إنّ مسلمًا لو كانت فيه حدّة لما قال له: «دعني أقبّل رجليك»، ولما أثنى عليه ذاك الثّناء العطر: «أستاذ الأستاذين» و«سيد المحدثين» و«طبيب الحديث في علله»، وقوله: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»، بل إن هٰذا لا يصدر إلا من متواضع عرف قدر نفسه وملكها؛ فألزمها حدودها، واعترف لأهل الفضل بفضلهم، مع أن مسلمًا تلميذه الأول الذي لحق بشيخه أو قاربه، وارتقى إلى ما يقرب من مرتبته، وأصبح «كتابه» قرين «كتاب» البخاري، وقيل لهما في عرف المحدثين: الشيخان»(١).

ولا يبعدنّ بك ـ أخي القارىء ـ الظّنُّ والتخمينُ، فتحسب من خلال المحبة والحفاوة من مسلم لشيخه البخاري أنّه متّبعٌ له في كل شيء، وأن شخصيته ذابت في شخصيته، فصار نسخة عنه ليس إلا، بل هو ـ باتفاق مترجميه وغيرهم من العلماء ـ إمام متفنِّنٌ بارع حافظ، بل «كان أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيان يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»(٢).

ذكر ابن عساكر بسنده إلى أبي عبد الله الحاكم النيسابوري؛ قال:

---

(١) من «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٣٤ ـ ٣٦).

وراجع: «الإمام البخاري محدثًا وفقيهًا» (١٢٠)، و«منهج النقد في علوم الحديث» (٢٥٣).

(٢) «طبقات المحدثين» (٢ / ٢٨٧)، و«طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٣٨)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

«سمعتُ أبا عمرو بن أبي جعفر يقول: سمعتُ أبا العباس بن سعيد بن عقدة وسألتُهُ عن محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري أيهما أعلم؛ فقال:

كان محمد بن إسماعيل عالمًا، ومسلم عالم، فكررتُ عليه مرارًا، وهو يجيبني بمثل هٰذا الجواب، ثم قال لي: يا أبا عمرو! قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام، وذاك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها؛ فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويتوهم أنهما اثنان، فأما مسلم؛ فقلما يقع له الغلط في العلل لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطع[1] والمراسيل»[2].

فإنْ وافق مسلمٌ شيخَه البخاري في مسألة اللفظ؛ فلا يعني ذٰلك أنه قلّده تقليدًا أعمى، بل وافقه عن علم ودليل وبرهان، ولذا «كان يُظهر القولَ باللفظ ولا يكتمه»[3]، فضلاً عن أنه قد خالفه في مسألة «ثبوت اللقيا» وجَعْلِها شرطًا لاتّصال الإسناد، وخالفه في أسماء كثيرٍ من الرواةِ ذكرها البخاريُّ ووهم فيها[4]،

---

(١) قال الذهبي في «السير» (١٢ / ٥٦٥): «عنى بالمقاطيع أقوال الصحابة والتابعين في الفقه والتفسير».

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨٩)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٢)، و«جامع الأصول» (١٣ / ١٠٢)، وفي آخر مصدرين: «لأنه كتب المقاطيع والمراسيل»! وهو خطأ.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٦٠، ٥٧٢).

(٤) ذكر جملة منها الخطيب في «الموضح» (١ / ٩ ـ ٢١٢)، وجمعها ابن أبي حاتم في كتاب مفرد مطبوع بعنوان «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه».

بينما هي عنده على الجادّة[1].

بقي بعد هٰذا كله . . . أن نجيب على السؤال الذي ذكرناه آنفًا: لماذا لم يخرج مسلم في «صحيحه» عن شيخه البخاري؟

يبدو ـ والله أعلم ـ أن مسلمًا ـ رحمه الله ـ فعل ذٰلك لأمرين:

أحدهما: الرغبة في علوّ الإسناد، وذٰلك أن مسلمًا شارك البخاري في كثير من شيوخه، فلو روى عنه ما رواه عنهم؛ لطال السند بزيادة راوٍ، لٰكنه رغبة منه في علو الإسناد، وقربه من رسول الله ﷺ؛ روى مباشرة عن هٰؤلاء الشيوخ تلك الأحاديث التي رواها البخاري عنهم.

والآخر: أن الإمام مسلمًا ـ رحمه الله ـ ساءه ما حصل من بعض العلماء من مزج الأحاديث الضعيفة بالأحاديث الصحيحة وعدم التمييز بينهما؛ فوجه عنايته في تجريد الصحيح من غيره كما أوضح ذٰلك في «مقدمة صحيحه»، وإذًا ما كان عند البخاري من الأحاديث قد كفاه مؤونته؛ لأنه قد عني بجمع الحديث الصحيح مع شدة الاحتياط وزيادة الثبت»[2].

ولعل من المناسب هنا أن أتحدّث عن شيخ آخر من شيوخ مسلم، ألا وهو:

ثانيًا: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله الذُّهْليّ.

الإمام، العلامة، الحافظ، البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق،

---

(١) وقد بيّنتُ ذٰلك بالتفصيل في قسم الدراسة التي وضعتها على كتاب «الطبقات» للإمام مسلم، وستأتي أمثلة على ذٰلك عند حديثنا على كتاب «الكنى والأسماء».

(٢) مقالة الشيخ عبد المحسن العباد: «الإمام مسلم وصحيحه» المنشورة في الجامعة الإسلامية (٣ ع، سنة ١٣٩٠ هـ، ص ٣٢).

وإمام أهل الحديث بخراسان، مولده سَنة بضع وسبعين ومئة.

سمع من جماعة، من الحَفْصَيْن: حفص بن عبد الله، وحفص بن عبد الرحمٰن، والحسين بن الوليد، ومكي بن إبراهيم، وارتحل في سنة سبع وتسعين سنة موت وكيع، وكتب بالرّي عن يحيى بن الضُّريس وطبقته.

وكتب عن عبد الرحمٰن بن مهدي بالبصرة ـ وقيل بأصبهان ـ، وأكثر عنه، وهو أقدم شيخ له وأجلُّهم، وسمع بالبصرة من: أبي داود الطيالسي، ووهب بن جرير، ومحمد بن بكر البُرْساني، وطبقتهم، وبالكوفة من: أسباط بن محمد، ومحاضِر بن المُوَرِّع وعدّة، وبواسط: يزيد بن هارون، وعلي بن عاصم، وعدّة، وسمع من خلق في بغداد والمدينة واليمن ـ وبها سمع من عبد الرزاق فأكثر ـ ومصر والجزيرة.

وكتب العالي والنّازل، وكان بحرًا لا تُكَدِّره الدّلاءُ، جَمَعَ علمَ الزُّهري، وصنَّفه، وجوَّده، من أجل ذلك يقال له: الزّهري، ويقال له: الذُّهلي. وانتهت إليه رئاسةُ العلمِ والعظمة، والسُّؤدُد ببلده، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور، من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة.

روى عنه خلائق؛ منهم: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السِّجْزي، وأبو عيسى الترمذي، وابن ماجه والنسائي في «سننهم»، وسعيد بن منصور صاحب «السنن»، وابن خزيمة، وأبو العباس السَّراج، ومكيّ بن عَبْدان، وأبو عوانة، وخلق.

مدحه كثير من العلماء وأثنوا عليه؛ فقال أبو حاتم: «ثقة»، وقال ابنه عبد الرحمٰن: «هو إمام من أئمة المسلمين»، وقال الخطيب: «كان أحد الأئمة العارفين، والحفّاظ المتقنين، صنَّف حديثَ الزّهري، وجوَّده، وكان أحمد بن حنبل يُثني عليه، ويَنْشُرُ فضله»، وقال النسائي: «ثقة مأمون»، وقال ابن أبي

داود: «حدثنا محمد بن يحيى، وكان أمير المؤمنين في الحديث».

وكان يقول له عليّ بن المديني: «أنتَ وارثُ الزُّهري».

قال السُّلَمي: «سألتُ الدَّارَقطني: مَنْ تُقَدِّم من محمد بن يحْيى وعبد الله ابن عبد الرحمٰن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى، ومَنْ أحبَّ أن ينظُر ويعرِف قصورَ علمه من علم السَّلف؛ فلينظُر في «علل حديث الزهري» لمحمد ابن يحيى».

مات في سنة ثمان وخمسين ومئتين، رحمه الله وأسكنه جنّته مع محبّيه(١).

علاقة الإمام مسلم بشيخه الذّهلي:

سبق وأن بيّنا أن الإمام مسلمًا هجر شيخه الذّهلي، وجمع ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب داره، وذلك عندما قال الذهلي: «ألا من قال باللفظ؛ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا»، وذلك لأنه «كان يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه»(٢)، وقد نقم على صنيعه هذا شيخُهُ أبو زُرعة الرّازي.

قال أبـو قريش الحافظ: «كنا عند أبي زُرعة الرّازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فَسَلّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا، فلما ذَهبَ؛ قلتُ لأبي زُرعة:

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٨ / ١٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٤١٥)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ٣٢٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٣٠)، و«السير» (١٢ / ٢٧٣)، و«العبر» (٢ / ١٧)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣١)، و«تهذيب الكمال» (ق ١٢٨٥)، و«المنتظم» (٥ / ١٥)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٩)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٣٨).

(٢) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨٩)، و«السير» (١٢ / ٥٧٣)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤).

هٰذا جمع أربعة آلاف حديث في «الصحيح»! فقال: ولِمَ ترك الباقي؟ ليس لهٰذا عقل، لو دَارى محمد بن يحيى؛ لصارَ رَجُلًا»[1].

وقد قيل في سبب ترك مسلم لحديث الذهلي شيء آخر:

روى ابن عساكر بسنده إلى طاهر بن أحمد؛ قال: «سألتُ مكيَّ بن عبدان: لم ترك مسلم حديث محمد بن يحيى؟ فقال:

وافى داودُ الأصبهاني ـ هو داود الظاهري ـ نيسابور أيام إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـ هو ابن راهويه ـ؛ فعقدوا له مجلسَ النّظر، وحضر مجلسَهُ يحيى بن محمد بن يحيى ومسلم بن الحجّاج، فجرت لهم مسألةٌ تكلّم فيها يحيى بن محمد بن يحيى، فَزَبَرَهُ داود، وقال: اسكتْ يا صبيّ، ولم يَنْصُرْهُ مسلم، فرجع إلى أبيه، وشكا إليه داود؛ فقال محمد بن يحيى ـ أبوه الذّهلي ـ: ومن كان في المجلس؟ قال: مسلم بن الحجاج، ولم ينصُرني. قال: قد رَجعتُ عن كل ما حدّثته به. قال: فبلغ مسلم قول محمد بن يحيى هٰذا؛ فجمع ما كتب عنه، وجعله في زِنْبيل، وحمله إلى داره، وقال: لا أروي عنك أبدًا».

ثم خرج إلى عبد بن حميد، هٰكذا علّقتُ[2] هٰذه الحكاية قديمًا عن طاهر، والله أعلم؛ فإن مسلم بن الحجاج قد كان يختلف بعد حديث الواقعة بينه وبين حَيْكان[3] إلى أبيه بذٰلك من غيره، وقد أخبر عن الوحشة الأخيرة،

---

(1) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧١ ـ ٤٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٨٠ ـ ٢٨١، ٥٧٠ ـ ٥٧١).

(2) القائل دون طاهر بن أحمد في سند ابن عساكر، وسنده: «قرأت على أبي القاسم الشحامي عن أحمد بن الحسين أنا محمد بن عبد الله ـ هو أبو عبد الله الحاكم ـ قال: سمعت طاهر ابن أحمد...».

(3) هو لقب ليحيى بن محمد، ابن الحافظ الذهلي.

راجع: «تذكرة الحفاظ» (٦١٧)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٤٣).

وأخبر مكي بن عبدان عن الوحشة القديمة[1].

وروى نحو القصة المذكورة أبو عبد الله الحاكم، وقال عقبها:

«علّقتُ هٰذه الحكاية عن طاهر بن أحمد، عن مكي، وقد كان مسلم يختلف بعد هٰذه الواقعة إلى محمد بن يحيى، وإنما انقطع عنه من أجل البخاري، وكان الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم أعرفَ بذلك؛ فأخبر عن الوحشة الأخيرة»[2].

قلت: استحكمت الوحشة بين مسلم وشيخه الذهلي بسبب مسألة اللفظ، ولعلها دامت، ومن أجل هٰذا كان يعاتبه أبو زرعة، ويدل على ذلك خروجه إلى عبد بن حميد فيما بعد، ولا يمنع أنه كان بينهما ـ حتى قبل ذلك ـ شيء من الخلاف والنّزاع الذي قد يقع في بعض الأحايين بين الشيخ والشيخ، أو بين الشيخ والتلميذ في بعض الأمور الذّاتيّة، والظاهر من القصّتين السابقتين أن أبا الحسين لم يرو عن الذهلي لا في «صحيحه» ولا خارجه؛ إذ بعث إليه أحاديثه في المرّة الأولى في (زِنبيل) ـ وهٰذا يدلّ على قلّتها ـ، وفي المرة الثانية (على ظهر حَمَّال) ـ وهٰذا يدل على كثرتها ـ، وقد صرح بهٰذا ابن كثير؛ فقال بعد أن أورد قول الذُّهلي: «ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن؛ فليعتزل مجلسنا» ما نصُّه:

«فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذُّهلي جميعه، وأرسله إليه، وترك الرواية عن الذُّهلي بالكليّة، فلم يروِ عنه شيئًا لا في «صحيحه» ولا في غيره، واستحكمت الوحشة بينهما»[3]، ولا شك أن مسلمًا

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧١ ـ ٥٧٢).

(٣) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٤)، ومع هٰذا؛ فإنه ذكره في كتابه «الكنى والأسماء» (١ / =

استفاد من شيخه هٰذا لا سيما في حديثهَ عن الزهري ؛ فإنه كان أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري[1]، وعلى الرغم من هٰذا؛ فقد ترك الرواية بإسناده عنه، وقد فاته بذٰلك خيرٌ كثيرٌ على رأي أبي زُرعة الرازي؛ فقال: «لو داراه لصار رجلاً»[2] بينما قال الذهبي: «فما ضرّه ذٰلك عند الله»[3]، وقد صار رجلاً وإمامًا بارعًا على الرغم من عدم روايته عنه.

ثالثًا: عبد بن حميد بن نصر الكِسّي ـ ويقال له: الكَشّي[4].

يقال: اسمه عبد الحميد، وعبد لقب له، و«كَش» بفتح الكاف: قرية بالجبل على ثلاثة فراسخ من جرجان.

ولد بعد السبعين ومئة بكِش، ونشأ بها، ثم رحل وطوف البلاد الإسلامية على رأس المئتين في شبيبته للسّماع والتلقي، يروي كثيرًا عن عبد الرزاق، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبي عاصم، وعثمان بن عمرو.

وحدّث عن علي بن عاصم الواسطي، ومحمد بن بشر العَبْدي، وابن أبي فُدَيك، ويزيد بن هارون، ويحيى بن آدم، وخلق كثير مذكورين في «تفسيره الكبير» وفي «مسنده».

= ٥١٠ / رقم ٢٠٠٩)، وختم به (باب أبو عبد الله)، وقال: «سمع ابن مهدي وعبد الرزاق» ولم يزد على ذٰلك، ولم يذكر شيخه البخاري في كتابه هٰذا!!

(١) «منهج النقد في علوم الحديث» (٢٥٥)، والملاحظ أن مسلمًا قد أكثر من بيان العلل الواقعة في حديث الزهري في كتابه «التمييز» كما يظهر من القسم الموجود والنصوص التي وقفنا عليها في بطون الكتب؛ فلعله استفاد شيئًا من ذٰلك من شيخه الذهلي، والله أعلم.

وانظر: «هدي الساري» (٣٤٥)، و«قواعد علوم الحديث» (٣٩١).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٢)، و«السير» (١٢ / ٢٨١، ٥٧١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٧٥).

(٤) بالفتح والإعجام.

حدّث عنه: الترمذي، وبكر بن المَرْزُبان، وشُريح بن أبي عبد الله النَّسَفي الزّاهد، وأبو سعيد حاتم بن حسن الشاشي، وغيرهم من أهل وراء النهر.

وزعموا أن ما أتبع البخاري في «صحيحه» حديث ابن عمر في حنين الجذع من قوله:

«وزاد عبد الحميد» أنه عبد بن حميد، ولم يقع له ذكر عند البخاري في غير هٰذا الوضع، وكان إمامًا حافظًا حجة جوّالاً، وكان ممن جمع وصنَّف، مدحه غير واحد من مترجميه؛ فقال السمعاني: «إمام جليل القدر، ممن جمع وصنّف، وكانت إليه الرحلة في أقطار الأرض»، وقال ياقوت الحموي: «صاحب المسند، وأحد أئمة الحديث»، ونقل ابن نقطة عن أبي سعد عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي قال: «كان من الأئمة المتقنين والثقات من المحدثين»، وقال الذهبي: «كان من الأئمة الثقات».

مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وحكى غنجار في «تاريخ بخارى»؛ قال: «كان يحيى بن عبد الغفار الكشي مريضًا، فعاده عبد بن حميد؛ فقال: لا أبقاني الله بعدك، فماتا جميعًا؛ مات يحيى، ومات عبد في اليوم الثاني فجأةً من غير مرض، ورفعت جنازتهما في يوم واحد، رحمهما الله تعالى»[1].

---

(١) له ترجمة في: «البداية والنهاية» (١١ / ٤)، و«تهذيب الكمال» (٨٧١)، و«العبر» (١ / ٤٥٤)، و«الكاشف» (٢ / ٢٢٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٤)، و«السير» (١٢ / ٢٣٥)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٥٧٩)، و«رجال صحيح مسلم» (٢ / ٢٩)، و«ثقات ابن حبان» (٨ / ٤٠١)، و«الأنساب» (١١ / ١٠٩)، و«اللباب» (٣ / ٩٨)، و«معجم البلدان» (٥ / ٤٦٠)، و«طبقات الحفاظ» (٢٣٤)، و«طبقات المفسرين» (١ / ٣٦٨)، و«النجوم الزاهرة» (٢ / ٣٣٠)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٢٠).

علاقة مسلم بشيخه عبد بن حميد:

روى مسلم عن شيخه عبد بن حميد في «صحيحه» و«أكثر عنه»[1]؛ فروى عنه في كتاب «الإيمان، والوضوء، والصّلاة، والصوم، والحج، والبيوع، والجهاد، والأطعمة، والفضائل، والعلم، والدّعاء، وغير ذٰلك»[2].

انقطع إليه مسلم ولازمه بعد الذي حصل بينه وبين شيخه الذهلي في الواقعة الأولى[3]، وكانت بينهما مودّةٌ أكيدة، بحيث كان يذهب مسلم إلى داره، ويروي عنه ابنه محمد بن عبد[4]، ويكتب عنده بعضَ تصانيفه، جاء في ديباجة بعض نسخ كتاب «الطبقات» للإمام مسلم ما نصه:

«حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد السماسي صبيحة يوم الخميس غرّة محرّم سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة؛ قال: سمعتُ أبا محمد داود ابن سليمان الكرماني؛ قال: ثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، يكتب عند عبد بن حميد، قال: . . .»[5].

---

(١) من تعريف لابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى»، نقله أبو عبد الرحمٰن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام» (١ / ١٧٨).

(٢) «رجال صحيح مسلم» (٢ / ٢٩، ترجمة رقم ١٠٧٠).

(٣) يستفاد ذٰلك من «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧٢).

(٤) ذكره من تلاميذه والراويين عنه: المزي في «تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٥)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٦٢ ـ ٥٦٣).

(٥) «طبقات مسلم» (لوحة ١ / أ)، نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا، في مجموع تحت رقم (٦٢٤ / ٢٦) من ورقة (٢٧٨ ـ ٢٩٨).

رابعًا: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهْرام بن عبد الصمد، أبو محمد التميمي ثم الدَّارمي السمرقندي.

الحافظ، الإمام، أحدُ الأعلام؛ طوّف الأقاليم، وصنَّف التَّصانيف.

ولد أبو محمد بسَمَرْقند سنة إحدى وثمانين ومئة في سنة موت ابن المبارك.

حدّث عن: يزيد بن هارون، ويعلى بن عُبيد، وجعفر بن عون، ووهب ابن جرير، والنَّضر بن شُميل ـ وهو أقدمهم موتًا ـ، وأبي مُسْهِر الغسّاني، وجماعة، وينزل إلى دُحيم، وخليفة بن خياط.

حدث عنه: أبو داود، والترمذي، وعبد بن حُميد ـ وهو أقدم منه ـ، وبقيّ ابن مخلد، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وصالح بن محمد جَزَرة، وعبد الله بن أحمد ابن حنبل، وجعفر الفريابي وآخرون.

مدحه جلّ معاصريه ومترجميه؛ فقال فيه الإمام أحمد: «هو ذاك السيّد»، ثم قال: «عرض عليّ الكفر فلم أقبل، وعرضت عليه الدنيا فلم يقبل»، وقال أبو حاتم الرازي: «عبد الله بن عبد الرحمٰن إمام أهل زمانه»، وقال ابن حبان: «كان الدّارمي من الحفّاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتَفَقّه، وصنّف وحَدَّث، وأظهر السنَّة ببلده، ودعا إليها، وذَبَّ عن حريمها، وقمعَ مَنْ خالفها»، وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: «كان عبد الله على غاية من العقل والدّيانة، من يُضرب به المَثَلُ في الحلم والدّراية، والحفظ والعبادة والزّهادة، أظهر علم الحديث والآثار بسَمَرْقَند، وذَبَّ عنها الكذِبَ، كان مُفَسِّرًا كاملاً، وفقيهًا عالمًا»، وقال الخطيب البغدادي: «كان أحدَ الرّحالين في الحديث، والموصوفين بحفظه وجَمْعه والإتقان له، مع الثقة والصّدق، والورع والزهد، واستُقْضِي على سمرقند، فأبى؛ فألحَّ السلطانُ عليه حتى يُقلِّده،

وقضى قضيةً واحـدة، ثـم استَعْفَى، فأعْفِي، وكـان على غايةِ العقـل، ونهايةِ الفَضْـلِ، يضـرب به المثل في الدّيانة والحِلْم والرزانة، والاجتهاد والعبادة، والزّهد والتقلّل، وصنّف «المسند» و«التفسير» و«الجامع»».

مات في سنـة خمس وخمسين ومئتين، يوم التـروية (الثـامن من ذي الحجة) بعد العصر، ودفن يوم عرفة يوم الجمعة[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه الدّارمي:

في رواية الإمام مسلم عن شيخه الدارمي دلالة على علوّ سنده؛ إذ روى عن الدارمي أيضًا جملةً من مشايخ مسلم، مثل: عبد بن حميد، ومحمد بن يحيى الـذهلي، وأبـو زرعـة الـرازي، ومحمد بن بشار؛ فمسلم ـ رحمه الله تعالى ـ يشارك مشايخه هؤلاء في الإمام الدارمي، والرواية عنه.

وقـد شارك مسلم في الرواية عن هذا الشيخ جماعةٌ من النيسابوريين، مثل: إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري، ومحمد بن النّضر الجارودي، ومحمد ابن نعيم بن عبد الله النيسابوري، ولعل في هذا إشارة إلى أن مسلمًا سمع منه بنيسابور، وتتأكد هذه الإشارة إذا علمنا أن الدارمي رحل إلى خراسان؛ كما قال الحافظ الذهبي[2].

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٥ / ٩٩)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٢٩)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٧٠٣)، و«الأنساب» (٦ / ٢٨٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٤)، و«السير» (١٢ / ٢٢٤)، و«العبر» (٢ / ٨)، و«التهذيب» (٥ / ٢٩٤)، و«شيوخ الإمام مسلم» (١ / ٣٥١ / رقم ٧٥٧)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٢)، و«طبقات الحفاظ» (٢٣٥)، و«طبقات المفسرين» (١ / ٢٣٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٣٠)، ولأستاذنا محمد عويضة «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» رسالة نال بها درجة الدكتوراه العالمية، وهي مرقومة على آلة كاتبة.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» (٥٣٤).

وقد روى مسلمٌ عن الدارمي وأكثر عنه؛ فقد تضمن كتابه «الصحيح» روايات عدّة له عن الإمام الدارمي، وقد حصرها شيخنا محمد عويضة[1] فبلغت ثلاثة وسبعين رواية؛ أي أن الإمام مسلمًا قد روى في «صحيحه» ثلاثة وسبعين حديثًا بسند الإمام الدارمي.

وهٰذه الأحاديث الثلاثة والسبعون منها ما ورد في مقدمة الإمام مسلم التي جعلها في أول كتابه «الصحيح»، وعددها ثلاثة أحاديث.

ومنها ما ورد في كتابه «الصحيح»، موزّعاً على أبوابه المختلفة.

وهٰذه الروايات التي يرويها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الدارمي، منها ما ورد موافقاً لما جاء في «مسند الدارمي» بالسند نفسه الذي في «مسند الدارمي»، ومنها ما جاء عن الدارمي بسندٍ آخر غير سنده الذي اختاره في كتابه.

ومنها أيضًا ما وقع في «مسند الدارمي»، ومنها ما ليس في «مسند الدارمي»، وإنما هو من مرويّات الدارمي التي لم يضمّنها كتابه «المسند»؛ فربما يكون قد ضمنها بعض كتبه الأخرى المفقودة، أو أنه لم يدوّنها لأنّ منهجه في كتابه «المسند» ـ أو غيره من كتبه ـ يكتفي ببعض الأحاديث في الباب دون الاستقصاء؛ طلبًا للاختصار أو غيره من الأسباب التي يأخذها المصنفون بعين الاعتبار.

ونقل فيما يلي أطراف هٰذه الأحاديث، مكتفين بالدلالة على مواضعها من الكتابين ـ إنْ كانت فيهما ـ؛ منبّهين على ما انفرد به مسلم في «صحيحه» عنه، مقسمين إياها إلى أربعة أقسام:

---

(١) في أطروحته للدكتوراه: «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» (١٣٢ ـ ١٤٢) مرقومة على آلةٍ كاتبةٍ.

القسم الأول: مرويات الإمام مَسلم عن الدارمي في «مقدمة الصحيح».

الرقم	طرف الأثر	القائل	مقدمة صحيح مسلم	مسند الدارمي	ملاحظات
١	إن كان صاحبك مليًّا	طاوس	ص ١٥ رقم ٥	٩٤/١ رقم ٤٣	سنده ومتنه متماثلان
٢	اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين	أبو إسحاق الفزاري	ص ٢٥ رقم ٧	لا يوجد	لم يرد له ذكر في "مسند الدارمي"
٣	أتراه بعث بعد الموت	أبو نعيم	ص ٢٦ رقم ٧	لا يوجد	لم يرد له ذكر في "مسند الدارمي"

القسم الثاني: ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» عن الدارمي وجاء موافقًا لما في «مسند الدارمي» سندًا ومتنًا.

الرقم	طرف الحديث	صحابيه	صحيح مسلم	مسند الدارمي
١	يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة	أبو هريرة	١٦٧/١ رقم ٣٠٠	٢٣٣/٢ رقم ٢٨٠٤
٢	كان الرسول إذا رفع رأسه من الركوع قال:	أبو سعيد الخدري	٣٤٧/١ رقم ١٤٧٧	٢٤٣/١ رقم ١٣١٩
٣	إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً	عمر بن الخطاب	٥٥٩/١ رقم ٨١٧	٣١٩/٢ رقم ٣٣٦٨
٤	قطع رسول الله في مجن قيمته ثلاثة دراهم	ابن عمر	١٣١٤/٣ رقم ١٦٨٦	٩٤/٢ رقم ٢٣٠٦
٥	إن الله كتب الإحسان على كل شيء		١٥٤٩/٣ رقم ٥٧	٣٠/٢ رقم ٢٠٦٧
٦	لا يجوع أهل بيت عندهم تمر	عائشة	١٦١٨/٤ رقم ١٦٤	٣٠/٢ رقم ٢٠٦٧
٧	نعم الإدام الخل	عائشة	١٦٢١/٤ رقم ١٦٤	٢٧/٢ رقم ٢٠٥٥
٨	إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم	صفيّة	١٧١٢/٤ رقم ٢٥	٣٥٩/١ رقم ١٧٨٧
٩	من رأى منكم رؤيا فليقصّها أعبّرها له	ابن عباس	١٧٧٨/٤ رقم ١٨	٥٣/٢ رقم ٢١٦٢
١٠	كان يجمع الصلاة فصلى الظهر والعصر جميعاً	معاذ بن جبل	١٧٨٤/٤ رقم ١٠	٢٩٤/١ رقم ١٥٢٣
١١	أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي		١٨٣٨/٤ رقم ١٢٤	٢٢٥/٢ رقم ٢٧٧٨
١٢	يا عائش هذا جبريل يقرأ عليك السلام	عائشة	١٨٩٦/٤ رقم ٩١	١٨٩/٢ رقم ٧٧٨

القسم الثالث: الأحاديث التي رواها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الإمام الدارمي مع اختلاف يسير عما في «مسند الدارمي».

الرقم	طرف الحديث	صحابيه	صحيح مسلم	مسند الدارمي
١	كلوه	أبو قتادة	٨٥٤/٢ رقم ٦٢	٣٦٩/١ رقم ١٨٣٣
٢	ضحِّ له	عقبة بن عامر الجهني	١٥٥٦/٣ رقم ١٦	٥/٢ رقم ١٥٥٩
٣	أصلح هذا اللحم		١٥٦٣/٣ رقم ٣٦	٦/٢ رقم ١٩٦٦
٤	إن هذا اتبعنا فإن شئت أن تأذن له	أبو مسعود	١٦٠٨/٣ رقم ١٣٨	٣١/٢ رقم ٢٠٧٤
٥	فأوفي بنذرك	ابن عمر	١٢٧٨/٣ رقم ٢٧	١٠٤/٢ رقم ٢٣٣٨
٦	نعم الرجل عبد الله لو كان يصلّي من الليل	ابن عمر	١٩٢٨/٤ رقم ١٤٠	٥٢/٢ رقم ٢١٥٩

فهٰذه الأحاديث الستة فيها بعض اختلاف بين مسلم والدارمي، فالخلاف بينهما في الرابع والسادس في المتن؛ فاختصر الدارمي السادس، واختلف المتن عندهما في الرابع، أما في الأحاديث المتبقية؛ فقد وردت في «مسند الدارمي» عن شيخ له غير الشيخ الذي ساقه له مسلم في «صحيحه»، أي: اختلفت طرق الحديث بينهما، مع اتفاقهما في المتن أو تشابههما فيه.

القسم الرابع: ما ورد في «صحيح مسلم» من رواية الدارمي مما ليس في «المسند».

وهي ثمانية وأربعون حديثاً، رواها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الدارمي، ولم يضمّنها الإمام الدارمي في كتابه «المسند»، وهٰذه الأحاديث لها أهمية خاصة؛ إذ تدل على أن للدارمي مرويات غير ما في «مسنده»، ولا ندري إنْ كانت هٰذه الأحاديث مما خرجها الإمام الدارمي في كتبه الأخرى المفقودة أو لم يخرجها، وهي على كل حال أحاديث صحيحة يكفي شهادة لها أن يخرجها

الإمام مسلم في «صحيحه»، وعن طريق الإمام الدارمي.

ونـظرًا لكثرة هٰذه الأحاديث، وحرصًا على عدم الإطالة؛ نكتفي بذكر أرقامها كما وردت في «صحيح مسلم»، دون تدوينها بسندها ومتنها.

ونقدّم فيما يلي جدولاً ببيان الأحاديث التي وردت في «صحيح مسلم» من روايته عن الدارمي، وليست في «مسند الدارمي»، وفي هٰذا دلالة على كثرة أخذ إمامنا أبي الحسين عن شيخه الدارمي، وملازمته له، وأثره فيه.

الرقم	اسم الكتاب من "صحيح مسلم"	رقم الباب	رقم الحديث	الجزء	الصحفة
١	الإيمان	٢١	٨٨	١	٧٣
٢	الإيمان	٢١	٨٩	١	٧٣
٣	المساجد ومواضع الصلاة	٥	٢٨	١	٣٧٩ـ٣٨٠
٤	المساجد ومواضع الصلاة	١٩	٩٠	١	٤٠١
٥	صلاة المسافرين وقصرها	٤٢	٢٥٢	١	٥٥٣
٦	صلاة المسافرين وقصرها	٥٧	٣١٢	١	٥٧٦
٧	الجمعة	٩	٢٩	٢	٥٨٨
٨	الجمعة	١٣	٥٠	٢	٥٩٥
٩	الكسوف	٥	٢٠	٢	٦٢٧
١٠	الزكاة	١٦	٥٤	٢	٦٩٨
١١	الزكاة	٣٥	١٠٨	٢	٧٢١
١٢	الصيام	٤٠	٦	٢	٨٢٦
١٣	البيوع	٢١	١٢٣	٣	١١٨٥
١٤	المساقاة	١٨	٩٦	٣	١٢١٥
١٥	الحدود	٥	١٦	٣	١٣١٨
١٦	الأقضية	٦	١٥	٣	١٣٤٢
١٧	الجهاد والسير	٤	٩	٣	١٣٦٠
١٨	الجهاد والسير	٣١	٨٦	٣	١٤٠٧
١٩	الجهاد والسير	٤٥	١٣٢	٣	١٤٣٣
٢٠	الجهاد والسير	٤٧	١٣٦	٣	١٤٣٣
٢١	الإمارة	١٣	٥٢	٣	١٤٧٦
٢٢	الإمارة	٢٠	٨٧	٣	١٤٨٨
٢٣	الإمارة	٢٩	١١١	٣	١٤٩٩
٢٤	الإمارة	٣٤	١٢٤	٣	١٥٠٣

الرقم	اسم الكتاب من "صحيح مسلم"	رقم الباب	رقم الحديث	الجزء	الصفحة
٢٥	الإمارة	٥٠	١٦٣	٣	١٥٢٠
٢٦	السلام	١٦	٤٢	٤	١٧١٩
٢٧	السلام	٢٩	٨٨	٤	١٧٣٥
٢٨	السلام	٣٣	١٠٣	٤	١٧٤٣
٢٩	السلام	٣٣	١٠٥	٤	١٧٤٤
٣٠	السلام	٣٤	١١٠	٤	١٧٤٦
٣١	الفضائل	٤	١٤	٤	١٧٨٧
٣٢	الفضائل	٣٧	١٣٦	٤	١٨٣٣
٣٣	الفضائل	٤	١٤٦	٤	١٨٣٨
٣٤	الفضائل	٤٢	١٦١	٤	١٨٤٤
٣٥	الفضائل	٤٦	١٧٢	٤	١٨٥٢
٣٦	فضائل الصحابة	١	١	٤	١٨٥٤
٣٧	فضائل الصحابة	١٥	٩٦	٤	١٩٠٣
٣٨	فضائل الصحابة	٣٤	١٥٢	٤	١٩٣٣
٣٩	فضائل الصحابة	٣٥	١٦٠	٤	١٩٤٠
٤٠	فضائل الصحابة	٥٣	٢١٧	٤	١٩٦٦
٤١	البر والصّلة والآداب	١٥	٥٥	٤	١٩٩٤
٤٢	البر والصّلة والآداب	٣٠	١٠٨	٤	٢٠١٥
٤٣	البر والصّلة والآداب	٤٦	١٤٧	٤	٢٠٢٧
٤٤	القدر	٦	٢٦	٤	٢٠٤٩
٤٥	العلم	٥	١١	٤	٢٠٥٧
٤٦	الذكر والدعاء والتوبة	٢٧	١٠٠	٤	٢١٠٠
٤٧	الفتن وأشراط الساعة	٢١	١١٢	٤	٢٢٥٦
٤٨	الزهد والرقاق	مقدمة الكتاب	٦	٤	٢٢٧٤

ولم تقتصر إفادة إمامنا مسلم من شيخه الدارمي على «الصحيح»، ولا في علم الرواية، وإنما تعدى ذلك إلى علم الرجال والكنى، ولذا تراه يصرح بالنقل عنه في هٰذا الباب، كما وقع في «كتاب الكنى والأسماء» في ترجمة (أبو ثعلبة الخشني)[1].

خامسًا: يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمٰن، أبو زكريا التميمي المِنْقَريّ النيسابوري.

شيخ الإسلام، وعالم خُراسان، الإمام الحافظ، كتب ببلده وبالحجاز والعراق والشَّام ومصر، لقي صغارًا من التابعين، منهم كثير بن سُلَيْم، وأخذ عنه، وعن عبد الله بن جعفر المَخْرَمي، ويزيد بن المقدام، وزُهير بن معاوية، ومالك، وشريكٍ القاضي، وأممٍ سواهم.

وعنه البخاري، وحُميد بن زَنجويه، وعثمان بن سعيد الدّارمي، ومحمد ابن نصر المروزي، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وخلائق.

ولد سنة اثنتين وأربعين ومئة.

أثنى عليه الأئمة والعلماء خيرًا، قال إسحاق بن راهويه: «ما رأيتُ مثل يحيى بن يحيى، ولا أحْسِبُ أنه رأى مثل نفسه»، وقال أحمد بن حنبل: «ما رأى يحيى بن يحيى مثلَ نفسه، وما رأى الناس مثله»، وقال أيضًا: «كان يحيى عندي إمامًا، ولو كانت عندي نفقةٌ؛ لرحلتُ إليه»، وقال أبو أحمد الفرَّاء: «كان إمامًا قدوةً، ونورًا للإسلام»، وقال أحمد بن سيّار: «كان خيّرًا فاضلاً، صائنًا لنفسه»، وقال النسائي: «ثقة ثبت»، وكان يقول عنه: «الثقة المأمون».

وكانت له علاقةٌ قوية، وصلةٌ أكيدة بالإمام مالك؛ فهو ـ أي: مالك ـ من

(١) راجع: «الكنى والأسماء» (١ / ١٧١ / رقم ٤٩٥).

أجلّ شيوخه الذين رحل إليهم، وسمع منه، وكان من نجباء من تلمذ على الإمام مالك، حتى إن من العلماء من فضّلَ قراءته على الإمام مالك على سماع غيره منه.

مات يحيى في أول ربيع الأول، سنة ستّ وعشرين ومئتين رحمه الله تعالى[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه يحيى بن يحيى التميمي:

لما مات هٰذا الشيخ؛ كان عمر الإمام مسلم عشرين سنة، فكان أخذُ مسلمٍ عنه مبكّرًا؛ إذ سمع منه في سنة ثمان عشرة ومئتين[2]، أي: وعمره اثنتا عشرة سنة، وكان هٰذا السماع هو أول سماع للإمام مسلم على الإطلاق[3]، ومع هٰذا فقد أكثر عنه الرواية؛ «فروى عنه في الإيمان، والوضوء، والصلاة، والرؤيا، والجنائز، والصوم، والهبة، والحج، والنكاح، والبيوع، والجهاد، والصيد، والأشربة، واللباس، والأدب، وإماطة الأذى، والعلم، وصفة الدنيا في الآخرة، وغيرها»[4]؛ فهو ابن بلدته وشيخها، وإمام عصره بلا مدافعة.

ومن جملة الطّرق التي أخذ منها مسلم «الموطأ» وأدخلها في «صحيحه» طريق يحيى بن يحيى هٰذا، بل إنه ينقل عنه من هٰذا الطريق أكثر من بقيّة الطرق

---

(١) له ترجمة في: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣١٠)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٧)، و«تهذيب الكمال» (١٥٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٤١٥)، و«العبر» (١/ ٣٩٧)، و«السير» (١٠/ ٥١٢)، و«النجوم الزاهرة» (٢/ ٢٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٩٦)، و«الكاشف» (٣/ ٢٧١)، و«رجال صحيح مسلم» (٢/ ٣٥٣)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٥٩)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٤٠٧)، وفيه: «وقيل: إنه قرأ «الموطأ» على مالك، وهو الذي يدل عليه حديثه في «صحيح مسلم»».

(٢) راجع: «السير» (١٢ / ٥٥٨).

(٣) المرجع السابق.

(٤) «رجال صحيح مسلم» (٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤) بتصرف.

الأخرى؛ كالقعنبي عن مالك، أو إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، أو خلف ابن هشام عن مالك، أو عبد الله بن وهب عن مالك:

ومن أراد العناية بـ «موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى النيسابوري هٰذا؛ فعليه بالاعتماد على «صحيح مسلم»[1].

ومن الجدير بالذكر أن يحيى بن يحيى هٰذا غير يحيى بن يحيى الليثي ـ راوية «الموطأ» المشهور، والذي طُبع «الموطأ» بروايته ـ، وقد فرق بينهما محمد حبيب الله الشنقيطي؛ فقال:

وغَيْرُ ماهِرٍ عَلَيْهِ يَلْتَبِسْ	يحيى بنُ يَحْيَى بِالتَّمِيمي المُخْتَرِسْ
شَيْخُ البُخاري ومُسْلِمٍ ذا	روى لَهُ السِّتَّةُ نِعْمَ المُحْتَذَى
وذاكَ لَمْ يَرْوِ لَهُ مِنْهُمْ أَحَدْ	وفي «المُوطَّإِ» أجَلُّ مُعْتَمَدْ
وَوَجْهُهُ ذاكَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُما	يحيى بْنُ يحيى فَتَشابَهَ السُّمَا
ثُمَّ كِلاهُما روى «المُوطَّا»	روايةً لها الإمامُ وَطّا
لٰكِنَّما الليثي الرِّوايَةَ نَشَرْ	بِمَغْرِبٍ ثُمَّ مِنْ اجْلِها اشْتَهَرْ
ومالِكٌ مَذْهَبُهُ بِهِ اشْتَهَرْ	بِمَغْرِبٍ لأَنَّهُ ثَمَّ انْتَصَرْ[2]

وقد أدرك مسلم بشيخه هٰذا جملةً من الأحاديث العوالي، بل إنه أدرك به بعض الأحاديث التي يرويها عنه، ويكون البخاري قد روى هٰذه الأحاديث بعينها بإسنادٍ نازلٍ؛ فيكون البخاريُّ كأنه سمعها من تلميذه مسلم[3]، من مثل:

---

(١) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٣٧).

(٢) «دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك» (١٢٥ ـ ١٢٦).

(٣) مع العلم بأن البخاري روى عن خمسة وثلاثين من شيوخه وروى مسلم عنهم بواسطة رجل.

راجع: «المدخل إلى الصحيح» (ل ٧٥ / أ ـ ب).

١ ــ حديث: «من حَلَف على يمين بملّةٍ غير الإسلام كاذبًا؛ فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء؛ عُذِّب به يوم القيامة، وليس على رجلٍ نَذْرٌ في شيءٍ لا يَمْلِكُهُ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه)؛ قال: «حدثنا يحيى بن يحيى ثنا معاوية بن سَلَّام بن أبي سَلَّامٍ الدّمشقي عن يحيى بن أبي كثير أن أبا قِلابة أخبره أن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه أخبره به»[١].

وأخرجه البخاري في (كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية): عن إسحاق عن يحيى بن صالح عن معاوية بن سَلّام به[٢].

فكأنه سمعه من مسلم[٣].

٢ ــ حديث: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكلُ القِثَّاءَ بالرُّطَبِ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الأشربة، باب أكل القِثّاء بالرُّطَبِ)، قال: «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وعبد الله بن عَوْن الهِلَالي ـ قال يحيى: أنا، وقال ابن عون: ثنا ـ إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما به»[٤].

وأخرجه البخاري في (كتاب الأطعمة، باب القثاء) عن إسماعيل بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد[٥]، وأخرجه أيضًا عن محمد بن مُقاتِل عن عبد الله بن

---

(١) «صحيح مسلم» (١ / ١٠٤ / رقم ١١٠).

(٢) «صحيح البخاري» (٧ / ٤٤٩ ـ مع الفتح / رقم ٤١٧١).

(٣) «عوالي مسلم» (ص ٨٤).

(٤) «صحيح مسلم» (٣ / ١٦١٦ / رقم ٢٠٤٣).

(٥) «صحيح البخاري» (٩ / ٥٧٢ ـ مع الفتح / رقم ٥٤٤٧).

المبارك عن إبراهيم به[1].

فكأنّه من هٰذا الوجه سمعه من مسلم[2].

٣ ــ حديث: «لا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ داود، شَطْرُ الدَّهْرِ، صِيامُ يومٍ، وإفْطَارُ يومٍ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الصوم، باب النهي عن صوم الدّهر لمن تضرّر به)؛ قال: «حدثنا يحيى بن يحيى أنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذَّاء عن أبي قِلابة قال: أخبرني أبو المُلَيح قال: دخلتُ مع أبيك على عبد الله بن عمرو»، وذكره[3].

وأخرجه البخاري في (كتاب الاستئذان، باب من ألقى له وسادة) عن عبد الله بن محمد عن عمرو بن عون عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذّاء به[4].

فكأنه سمعه من مسلم[5].

٤ ــ حديث: «إنّ رسول الله ﷺ قَدِمَ المدينة؛ فنزل في عُلْو المدينة، وكلامه مع بني النجار».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ابتناء مسجد النبي ﷺ)؛ قال: «حدثنا يحيى بن يحيى وشيبان بن فرّوخ كلاهما

---

(١) «صحيح البخاري» (٩ / ٥٧٣ ـ مع الفتح / رقم ٥٤٤٩).
(٢) «عوالي مسلم» (ص ٨٨).
(٣) «صحيح مسلم» (٢ / ٨١٧ / رقم ١١٥٩).
(٤) «صحيح البخاري» (١١ / ٦٨ / رقم ٦٢٧٧).
(٥) «عوالي مسلم» (ص ١٠٢).

عن عبد الوارث ـ قال يحيى: أنا عبد الوارث بن سعيد ـ عن أبي التَّيَّاح الضُّبَعي ثنا أنس بن مالك رضي الله عنه به»[1].

وأخرجه البخاري بتمامه في (كتاب مناقب الأنصار، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة)[2]، وأخرجه بعضه في (كتاب الوصايا، باب وقف الأرض للمسجد) عن إسحاق بن منصور عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسناد السابق[3].

فكأنه سمعه من مسلم[4].

٥ ـ حديث أنس بن مالك: «كُنَّا نُصَلِّي مع رسول الله ﷺ في شدّة الحرّ، فإذا لم يستطع أحدُنا أن يُمَكِّنَ جبهتَهُ على الأرض؛ بَسَطَ ثوبَهُ فَسَجَدَ عليه».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدّة الحرّ)؛ قال: «حدثنا يحيى بن يحيى ثنا بشر بن المُفَضَّل عن غالب القَطَّان عن بكر بن عبد الله المُزني عن أنس بن مالك به»[5].

وأخرجه البخاري (كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال) من طرق؛ منها: «عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك عن خالد بن

---

(١) «صحيح مسلم» (١ / ٣٧٣ / رقم ٥٢٤).
(٢) (٧ / ٢٦٥ / رقم ٣٩٣٢).
(٣) «صحيح البخاري» (٧ / ٢٦٥ / رقم ٣٩٣٢).
(٤) «عوالي مسلم» (ص ١٠٥).
(٥) «صحيح مسلم» (١ / ٤٣٣ / رقم ٦٢٠).

عبد الرحمٰن عن غالب به»[1].

فكأنَّ البخاري من حيث عددُ الرِّجالِ إلى غالب سمعه من مسلم[2].

٦ ــ حديث: «من تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، ومَنِ استجمر فَلْيُوتِرْ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الطهارة، باب الإيثار في الاستنثار والاستجمار)؛ قال: «حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأتُ على مالك عن ابن شهاب عن أبي إدْريس الخَوْلاني عن أبي هريرة به»[3].

وأخرجه البخاري في (كتاب الوضوء، باب الاستنثار في الوضوء) عن عبدان عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري به[4].

فكأنه سمعه من مسلم[5].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى هٰذا عن مالك في حديث عائشة «أنا فَتَلْت قلائِدَ هَدْيِ رسول الله بيديَّ، ثم قلَّدها رسولُ الله ﷺ بيده، ثم بعث بها مع أبي فلم يَحْرُم على رسول الله ﷺ شيءٌ أحلّه الله له حتى نُحِرَ الهَدْيُ»[6]: «عن ابن زياد»، وهٰكذا وقع في جميع نسخ «صحيح مسلم»: قال أبو علي الغساني والمازري والقاضي عياض وابن حجر وجميع المتكلمين على شرح «صحيح مسلم»: هٰذا غلط، وصوابه: «أن زياد بن أبي

---

(١) «صحيح البخاري» (٢ / ٢٢ ـ ٢٣ ـ مع الفتح / رقم ٥٤٢).

(٢) «عوالي مسلم» (ص ١٢٦).

(٣) «صحيح مسلم» (١ / ٢١٢ / رقم ٢٣٧).

(٤) «صحيح البخاري» (١ / ٢٦٢ / رقم ١٦١).

(٥) «عوالي مسلم» (ص ١٤٥).

(٦) «صحيح مسلم» (كتاب الحج، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، ٢ / ٩٥٩ / رقم ٣٦٩).

سفيان»، وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهٰكذا وقع على الصواب في «صحيح البخاري»[1]، و«موطأ مالك»[2]، وغيرها من الكتب المعتمدة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة، والظاهر أن هٰذا الخطأ من يحيى، والله أعلم[3].

سادسًا: عبد الله بن مسلمة بن قَعنب، أبو عبد الرحمٰن الحارثي القَعْنَبي.

الإمام، الثبت، القدوة، شيخ الإسلام، نزيل البصرة، ثم مكة مولده بعد سنة ثلاثين ومئة بيسير.

سمع من: أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج، والليث ابن سعد، والدَّراوردي، وحماد بن سلمة، وهشام بن سعد، وعدّة.

وسمع من الإمام مالك، وكان من أجلّ أصحابه، وعندما قيل للإمام مالك: قدم القعنبي؛ قال لأصحابه: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض»، بل قال العجلي: «قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النّصف الثاني»، وبعد هٰذه المنزلة التي تبوَّأها عند الإمام مالك ـ بحق وجدارة ـ؛ صار لا يقدّم عليه من رواة «الموطأ» أحد، كما قال ابن المديني؛ فهو من أثبت الناس في «الموطأ» كما قال نصر بن مرزوق، بل إنّ ابن معين كان لا يقدّم عليه في مالكٍ أحدًا، وكان القعنبي يقول: «اخْتلفتُ إلى مالكٍ ثلاثين سنة، ما من حديث في

---

(١) «صحيح البخاري» (كتاب الحج، باب من قلّد القلائد بيده، ٣ / ٥٤٥ / رقم ١٧٠٠).

(٢) (٢٢٤ ـ رواية يحيى الليثي، ورقم ١٠٩٦ ـ رواية أبي مصعب الزهري).

(٣) راجع: «فتح الباري» (٣ / ٥٤٥)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (٩ / ٧٢ ـ ٧٣).

«الموطأ» إلا لو شِئتُ، قلت: سمعتُهُ مَرارًا».

روى عنه: البخاري، وأبو داود، والخُريبي ـ وهو من شيوخه ـ، ومحمد ابن سَنْجَر الحافظ، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وأبو حاتم الرازي، وعبد بن حميد، وأبو زُرْعة الرازي، وعثمان بن سعيد الدَّارمي، وخلقٌ كثير.

مدحه تلاميذه والأئمة ومترجموه وأثنوا عليه خيرًا؛ فقال أبو زُرعة: «ما كتبتُ عن أحدٍ أجلّ في عيني من القَعْنَبي»، وقال أبو حاتم: «ثقة، حجة، لم أرَ أخشع منه»، وقال يحيى بن معين: «ما رأيتُ رجلاً يحدّث لله إلا وكيعًا والقَعْنبي»، وقال الفلّاس: «كان القَعْنَبيُّ مجابَ الدَّعوة»، وقال إسماعيل القاضي: «كان القعنبي من المجتهدين في العبادة»، وقال ابن سعد: «كان عابدًا فاضلاً، قرأ على مالك كتبه».

ومات في المُحَرَّم سنة إحدى وعشرين ومئتين، رحمه الله تعالى[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه القعنبي:

لم تطل مدّةُ ملازمةِ الإمام مسلم لشيخه القعنبي؛ فقد التقى به قبل وفاته بعام «وسمع منه في أيام الموسم في ذي الحجة سنة عشرين، ولم يُكْثِرْ عنه»[2]؛ فلم يروِ عنه إلا سبعين حديثًا في «الوضوء، والصلاة، والحج، والصوم، والزكاة، والنكاح، والجهاد، والأطعمة، والقدر، وهٰذه الأحاديث كلها رواها

(١) له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧ / ٣٠٢)، و«التاريخ الكبير» (٥ / ٢١٢)، و«المعارف» (٥٢٤)، و«الجرح والتعديل» (٥ / ١٨١)، و«ترتيب المدارك» (١ / ٣٩٧)، و«وفيات الأعيان» (٣ / ٤٠)، و«السير» (١٠ / ٢٥٧)، و«تذكرة الحفاظ» (١ / ٣٨٣)، و«الكاشف» (١ / ١٣١)، و«رجال صحيح مسلم» (١ / ٣٩١)، و«الديباج المذهب» (١ / ٤١١)، و«شجرة النور الزكية» (١ / ٥٧)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٢٦٤).

مسلم عن القَعْنبي نفسه، ما خلا حديث الدَّراوردي في الأطعمة؛ فإنه روي عن عبد بن حميد عن القَعْنَبي»[1]، والقعنبي «أكبر شيخ لمسلم»[2]، و«سمع منه في الحج بمكة»[3]، ولذا «روى عن رجل عنه»[4] أيضًا؛ إذ كان حجّه مبكرًا، ولم يزل أمردًا[5] وهو ابن أربعة عشر عامًا حينئذ رحمه الله تعالى، ولذا؛ فقد أدرك به أحاديث عوالي، فروى مسلم ـ مثلاً ـ قال:

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب ثنا سليمان (يعني: ابن بلال) عن عبد المجيد بن سُهيل بن عبد الرحمٰن أنه سمع سعيد بن المسيَّب يحدّث: أن أبا هريرة وأبا سعيد ـ رضي الله تعالى عنهما ـ حدّثاه: أنَّ رسولَ الله ﷺ بعث أخا بني عَدِيّ الأنصاريّ فاستعمله على خيبر فقدم بتَمْرٍ جَنِيبٍ[6]؛ فقال له رسول الله ﷺ: «أكُـلُّ تمرِ خَيْبَرَ هٰكذا؟». قال: لا والله يا رسولَ الله! إنّا لَنَشْتَري الصَّاعَ بالصَّاعَيْنِ مِنَ الجَمْعِ[7]. فقال رسول الله ﷺ: «لا تَفْعَلُوا، ولٰكن مِثْلاً بِمِثْلٍ، أو بِيعُوا هٰذا واشْتَرُوا بِثَمنه من هٰذا، وكذٰلك الميزان»[8].

هٰكـذا أخرجه مسلم، بينما أخرجه البخاري من طـرق، منها من هٰذا الوجه: عن إسماعيل بن أبي أوَيس عن أخيه أبي بكر عن سليمان بن بلال[9]،

(١) «رجال صحيح مسلم» (١ / ٣٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٢٦٤ و١٢ / ٥٥٨).

(٣) المرجع السابق (١٢ / ٥٥٨).

(٤) «المعجم المشتمل» (ص ١٦٢ / رقم ٥٠٦).

(٥) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٨).

(٦) (الجَنِيب): الجيّد من التّمر.

(٧) التمر الجمع من رديئه.

(٨) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب البيوع، باب الطعام مثلاً بمثل).

(٩) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الاعتصام، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ).

فكأنّه سمعه من مسلم[1].

وأحاديث القعنبي «من أعلى شيء في «صحيح مسلم»»[2] من مثل قول مسلم:

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب حدثنا أفلح بن حُميد عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها - زَوْجِ النبي ﷺ - قالت: «طَيَّبتُ رسولَ الله ﷺ بِيَديِ لِحُرمه حين أَحْرَمَ، ولِحِلِّه حين أَحَلَّ، قبل أن يطوف بالبيت»[3].

فهٰذا حديث من الأحاديث العزيزة الرباعيّة في «صحيح مسلم» من حيث علوُّ الإسناد.

وعلى الرغم من قصر المدّة التي أخذ فيها مسلم عن شيخه القعنبي؛ إلا أنه «استفاد من معرفته وتجاربه وحنكته في التعليم والدّرس، مما يختصر عليه الطَّريق، ويقيه العثرات، ويرسم له النَّهج السليم»[4].

سابعًا: عُبَيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، أبو زُرْعة الرَّازِيّ.

الإمام، سيّد الحفاظ، محدّث الرّي.

طلب الحديث وهو حَدَثٌ، وارتحل إلى الحجاز، والشّام، ومِصرَ، والعراق، والجزيرة، وخُراسان، وكتب ما لا يوصف كثرةً، وحدّث عن أحمد بن حنبل، ومحمد بن سابق، وأبي الوليد الطيالسي وآخرين.

---

(١) «عوالي مسلم» (ص ٨٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٢٦٤).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، ٢ / ٨٤٦ / رقم ١١٨٩ بعد ٣٢).

(٤) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٣٧).

حدّث عنه: أبو حفص الفَلاّس، وحرملة بن يحيى، وابن وَارَة، وأبو حاتم، وأبو عوانة الإسفراييني، وعبد الله بن أحمد، وأبو بكر بن أبي داود، وخلقٌ كثير.

قال الخطيب: «كان إمامًا ربّانيًا، حافظًا مُتقنًا مكثرًا»، وقال أبو حاتم عنه: «إمام»، وقال أبو يعلى الموصلي: «ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ؛ إلا كان اسمُه أكبرَ من رؤيته، إلا أبا زُرعة الرّازي؛ فإنّ مشاهدَتَه كانت أعظمَ من اسمه، وكان قد جَمَعَ حفظَ الأبواب والشُّيُوخ والتفسير، كتبنا بانتخابه بواسط ستة آلاف حديث»، وقال إسحاق بن راهويه: «كلُّ حديث لا يعرفه أبو زُرعة الرازي؛ فليس له أصل»، وعندما قدم أبو زُرعة بغداد نزل عند الإمام أحمد بن حنبل؛ فكان كثيرَ المذاكرة له، وقال: «ما صلّيتُ غيرَ الفرض، استأثرتُ بمذاكرة أبي زرعة عنها».

توفي أبو زُرعة الرّازي في آخر يوم من سنة أربع وستين ومئتين، ومولده كان في سنة مئتين، رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه أبي زُرْعة الرَّازي:

روى الإمام مسلم في «صحيحه» عن أبي زُرعة الرازي حديثاً واحداً في كتاب الدّعاء[2]؛ فلم يكثر عنه، إلا أنه أفاد منه كثيراً، فكانت له معه مجالس للمذاكرة، قال أبو قريش الحافظ: «كنتُ عند أبي زُرعة الرّازي، فجاء مسلم بن

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (١ / ٣٢٨ و٥ / ٣٢٤)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٢٦)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ١٩٩)، و«المنتظم» (٥ / ٤٧)، و«تهذيب الكمال» (٨٨٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥٧)، و«السير» (١٣ / ٦٥)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٧)، وأفرد حياته بدراسة وافية الدكتور سعدي الهاشمي طبعت بعنوان: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبويّة».

(٢) هو برقم: (٢٧٣٩)، وراجع: «رجال صحيح مسلم» (٢ / ١٤).

الحجاج فسلّم عليه، وجلس ساعةَ، وتذاكرا»[1]، وكان مسلم يحدّث بحضرة شيخه أبي زرعة، وكان العلماء يطمئنون للأثر أو الخبر بمجرد إقرار أبي زُرعة له؛ فقد أورد ابن الصلاح في «علوم الحديث» خبرًا يتعلّق بتحديد مفهوم الصحبة والصحابي، ثم قال: «إسناده جيد، حدّث به مسلم بحضرة أبي زُرْعة»[2].

ويرجع الفضل إلى أبي زُرعة في خلو «صحيح مسلم» من الأحاديث المنتقدة، يقول ابن الصلاح: «ومما جاء في فضل «صحيح مسلم» ما بلغنا عن مكي بن عَبْدان أحد حفاظ نيسابور؛ أنه قال: سمعتُ مسلمًا يقول: عرضتُ كتابي هٰذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أنّ له علّةً تركتُه، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علّة خرّجتهُ»[3].

فهٰذا يدل على مدى إفادة مسلم من أبي زُرعة، وعلى مكانته عنده، «وله الفضل في خلو «صحيح مسلم» من الأحاديث المنتقدة والمعلّلة، ويدل وبوضوح لا لبس فيه إقرار أبي زُرعة في صحة منهج الإمام مسلم في «صحيحه» ورضاه عنه»[4]، ولذا؛ فلا عجب أن يقول أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[5].

(١) راجع: «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧١ - ٤٧٢)، و«السير» (١٢ / ٢٨٠ - ٢٨١، ٥٧٠ - ٥٧١)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٢١).

(٢) راجع: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩٩).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (٦٨، ٩٨)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٥، ٢٦)، وقد تكلّم أبو زرعة في صنيع مسلم بكلام سيأتي نصُّه والردّ عليه إن شاء الله تعالى.

(٤) «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» (٣ / ١٠١٠).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥)، و«طبقات المحدثين» (٢ / ٣٣٨)، وزاد بعضهم عليه: «في معرفة الحديث».

راجع: «صيانة صحيح مسلم» (٦٣)، و«شرح النووي على مسلم» (١ / ١٠).

تلاميذ الامام مسلم بن الحجاج

بيَّنا فيما سبق شيوخ الإمام مسلم، وفيما يلي نبيِّن إن شاء الله تعالى طائفة من تلاميذه، والإمام مسلم على الرغم من شهرته، إلا أن التعرف على كل تلاميذه وحصرهم يعتبر أمراً عسيراً؛ لأنَّ يد الحدثين أتت على معظم كتبه المسندة، فضاعت وضاع معها نقلتها ورواتها، وفي هٰذا العصر الذي نحن فيه يزداد الأمر صعوبة بعد أن انتهى عهد الرواية بالمشافهة، وأصبح الأخذ عن الكتب هو القاعدة السائدة.

وقد ساعدنا في جمع شيوخه، مصنَّفه المسند الباقي، وهو «صحيحه» المشهور، فاستنبطنا منه شيوخه، وتعرَّفنا على أسمائهم وأحوالهم، أما تلاميذه فيتعذر علينا جمعهم وحصرهم.

ولٰكننا تمكَّنا من خلال البحث في كتب الرجال، والتراجم، والبرامج، والأثبات، ومن خلال كتب السنَّة التي روى أصحابها عن الإمام مسلم، أو من طريقه، تمكنا من جمع طائفة ليست بقليلة من تلاميذه، ولٰكنها قليلة جدّاً بالنسبة إلى باقي تلاميذه الذين لم نتمكن من الوصول إليهم، هٰذا إذا أخذنا بعين الاعتبار شهرة هٰذا الإمام، وتجواله، وإمامته، وحفظه وإتقانه، وتثبّته الذي اشتهر به.

وسنثبت فيما يلي قائمة بأسماء من عرفنا من تلاميذه، مرتبين على حروف المعجم، مع التعريف اليسير بحال كل منهم:

ثبت بأسماء تلاميذ الإمام مسلم[1]:

١ ــ إبراهيم بن إسحاق الصّيرفي، كذا ذكره ابن عساكر[2]، والنمري[3]، والذهبي[4]، وعدّوه ضمن تلاميذ مسلم والراويين عنه، ولعله الحافظ الثَّبت، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق النّيسابوري، الأنماطي، نسبة إلى بيع الأنماط ـ وهي الفُرُش التي تبسط ـ، مصنف «التفسير الكبير»، رحل وسمع: إسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وطبقتهم، وعنه ابنُ الشَّرْقي، وأبو عبد الله بن الأخْرَم، وغيرهم، مات سنة ثلاثٍ وثلاث مئة[5].

٢ ــ إبراهيم بن أبي طالب، ذكره ضمن تلاميذ مسلم والرواة عنه: المزي[6]، والذهبي، وقال: «رفيقُهُ»[7]، وابن عبد الهادي[8]، وابن عساكر[9]،

---

(١) ذكر جلَّهم المزي في «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٦٢)، وقسماً منهم العجلوني في «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «السير» (١٢ / ٥٦٢).

(٥) له ترجمة في: «السير» (١٤ / ١٩٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٠١)، و«العبر» (٢ / ١٢٥)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٢٢)، و«طبقات الحفاظ» (٣٠٤)، و«طبقات المفسرين» للداودي (١ / ٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٤٢)، و«هدية العارفين» (١ / ٥).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٧) «السير» (١٢ / ٥٦٢).

(٨) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٩) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

والنـووي [1]، وابن الصـلاح [2]، والعَجلوني [3]، وهو الإمام الحافظ المجوّد الزَّاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدِّثين في زمانه: أبو إسحاق بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد النيسابوري المُزَكي.

سمع: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن أبان البلخي، ومحمد بن مهران، وداود بن رُشيد، وطبقتهم، وعنه: ابنُ خزيمة، وأبو الوليد حسان بن محمد، وأهل بلده.

قال الحاكم: كان إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل، ودخل على أحمد بن حنبل، وذاكره، وعلّق عنه.

مات في رجب سنة خمس وتسعين ومئتين [4].

٣ ــ إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النَّيْسابوري، ذكره جماعة وعدّوه من تلاميذ مسلم، كما سيأتي، هو الإمـام القُدوة، الفقيه، العلاّمة، المحدِّث الثِّقة، من تلامذة أيوب بن الحسن الزَّاهد الحنفي، وكان من أئمة الحديث.

سمع من سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبد الله الأوْدي، وعدَّة بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرَّازي، وموسى بن نصر بالرّي، ومن محمد بن أبي

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩ ـ ٦٠).

(٣) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٤) له ترجمة في «المنتظم» (٧٦١٦)، و«السير» (١٣ / ٥٤٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٣٨)، و«العبر» (٢ / ١٠٠)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٤)، و«الوافي بالوفيات» (٦ / ١٢٨)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١٦٣)، و«طبقات الحفاظ» (٢٧٩)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢١٨).

عبد الرحمٰن المقرىء وأقرانه بمكَّة، ومن محمد بن رافع، ومحمد بن أسلم الطّوسي ببلده.

حدَّث عنه: أحمد بن هارون الفقيه، والقاضي عبد الحميد بن عبد الرحمٰن، ومحمد بن أحمد بن شعيب، ومحمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي، وآخرون.

قال ابن شعيب: ما كان في مشايخنا أزهدُ ولا أعبد من ابن سفيان، توفِّي ابن سفيان عشية الاثنين، ودفن يومئذ، في رجب سنة ثمان وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[1].

كان أبو إسحاق من مشاهير تلاميذ مسلم، حتى قال الحاكم فيه:

«كان من العبّاد المجتهدين الملازمين لمسلم»[2]، وقال الذَّهبي: «لازم مسلماً مدَّة، وبرع في علم الأثر»[3]، وقال النووي: «وأما شيخ إبراهيم بن محمد ابن سفيان، فهو الإمام مسلم»[4]، ونُقل عن إبراهيم نفسه قوله: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[5]، فهو إذاً من رواة «الصحيح» لشيخه، قال العجلوني، وهو يتحدث عن تلاميذ مسلم والرواة عنه:

---

(١) له ترجمة في: «الكامل في التاريخ» (٨ / ١٢٨)، و«السير» (١٤ / ٣١١)، و«العبر» (٢ / ١٣٦)، و«الوافي بالوفيات» (٦ / ١٣٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٣١)، و«التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (١ / ٢١٨)، و«صيانة صحيح مسلم» (١٠٣ - ١٠٤)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٥٢).

(٢) «التقييد» (١ / ٢١٨) و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠)، و«السير» (١٤ / ٣١٢)، و«صيانة صحيح مسلم» (١٠٤).

(٣) «السير» (١٤ / ٣١٢).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٥) المرجع السابق و«صيانة صحيح مسلم» (١٠٤).

«وإبـراهيم بن محمد بن سفيان الفقيهَ الزاهد، وهو راوية صحيح مسلم»[1]، ووصفـه التجيبي بقـولـه: «صـاحب مسلم»[2]، وقال الذهبي وابن العماد في ترجمته: «راوي صحيح مسلم»[3]، بل قال ابن الصلاح في «صحيح مسلم»: «هٰـذا الكتاب مع شهرته التامة، صارت روايته بإسناد متصل بمسلمٍ مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان»[4].

وذكر أبا إسحاق في عداد تلاميذ مسلم والراويين عنه جماعة، منهم: ابن عسـاكـر[5]، والمـزي[6]، والذهبي[7]، وابن خير الإشبيلي[8]، وابن عطية[9]، والقـاضي عياض[10]، وابن نقـطة[11]، وابن عبـد الهادي[12]، والنووي[13]، وابن الأثير[14]، وابن باطيش[15]، والتبريزي[16]، وروى ابن الجوزي حديثاً بسنده من

(١) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٢) «مستفاد الرحلة والاغتراب» (٢٩).

(٣) «العبر» (٢ / ١٣٦)، و«السير» (١٢ / ٥٦٢)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٥٢).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٣).

(٥) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٠).

(٨) انظر: «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (٩٨ ـ ١٠٠).

(٩) انظر: «فهرس ابن عطية» (٦٨، ١٢٢، ١٣٠).

(١٠) راجع: «الغنية» (٣٥).

(١١) «التقييد» (١ / ٢١٨).

(١٢) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(١٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(١٤) «جامع الأصول» (١ / ١٨٧).

(١٥) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(١٦) «الإكمال في أسماء الرجال» (٨٠١)، ملحق آخر «مشكاة المصابيح» الطبعة الأولى.

طريقه عن مسلم، فقال: «... ثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج»[1].

وكذلك فعل ابن عساكر[2]، وروى التجيبي في «رحلته» بسنده إليه عن مسلم تسعة أحاديث[3].

وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام مفصّلاً عن سماعه لـ «الصحيح»، ومن رواه عنه، في مبحث «رواة الصحيح».

٤ ـ أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رُستم، أبو حامد الأعمشي، لُقِّب ببغداد بالأعمشي لحفظه حديث الأعمش، واعتنائه به.

الإمام الحافظ الثَّبتُ المصنِّف، سمع: محمد بن رافع، وعلي بن خشرم، وأبا زُرعة الرَّازي، وطبقتهم.

روى عنه: أبو الوليد الفقيه، وأبو علي الحافظ، وأبو إسحاق المُزكي، وأبو سهل الصُّعلوكي، وأبو أحمد الحاكم.

قال الحاكم أبو عبد الله: سمعتُ أبا أحمد الحافظ يقول: حضرتُ ابنَ خزيمة يسأل أبا حامد الأعمشي: كم روى الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد؟ وأبو حامد يسرد التَّرجمة حتى فرغ منها، وابن خزيمة يتعجَّب.

مات الأعمشي في ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، رحمه الله

---

(١) «مشيخة ابن الجوزي» (١٩١).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(٣) راجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب» (٦٨، ٢٦١، ٢٨٢، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٧٣، ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

تعالى[1].

عدَّه ضمن تلاميذ مسلم والراويين عنه: ابن عساكر[2]، والمـزي[3]، والذهبي[4]، وابن عبد الهادي[5]، والنووي[6]، والعجلوني[7]، ويشهد لهٰذا ما رواه الخطيب بسنده إلى أبي نصر أحمد بن محمد الوراق؛ قال: «سمعتُ أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعتُ مسلم بن الحجاج»[8].

٥ ــ أحمد بن سلمة بـن عبد الله، أبو الفضل النيسابوري البَزَّار.

الحافظ، الحجة، العدل، المأمون، المجوِّد.

روى عن قتيبـة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن معاوية، وأبي كُريب، وعثمان بن أبي شيبة، وطبقتهم.

حدَّث عنه: ابن وَارة، وأبو زُرعة ـ وهما من شيوخه ـ، وأبو حاتم ـ وهو من صغار شيوخه ـ، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وغيرهم.

---

(١) له ترجمـة في: «السير» (١٤ / ٥٥٣)، و«العبر» (٢ / ١٨٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٠٥)، و«الميزان» (١ / ٩٤)، و«الوافي بالوفيات» (٦ / ٣٦١)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٥١٤)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٤١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٢٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٥) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٧) «إضاءة البدرين» (١٦ ب).

(٨) «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٢)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٤).

مات في جمادى الآخر سنة ست وثمانين ومئتين رحمه الله تعالى[1].

ذكره في عداد تلاميذ مسلم، والراويين عنه: ابن عساكر[2]، والنووي[3]، وابن الصلاح[4]، والمزي[5]، والذهبي[6]، وغيرهم.

وهو رفيق مسلم في رحلتيه إلى بلخ والبصرة كما تقدم، ولعل سبب الرحلة إلى بلخ كان هو، قال أحمد بن سَلَمة: عمل أبي طعاماً، ودعا إسحاق، ثم قال: إنَّ ابني هٰذا قد ألَحَّ عليَّ في الخروج إلى قتيبة، فما ترى؟ فنظر إليَّ، وقال: هٰذا قد أكثر عني، وهو يجلس بالقرب مني، وأبو رجاء عنده ما ليس عندنا، فأرى أن تأذن له عسى أن ينْتفع[7].

وكانت علاقته مع شيخه مسلم قويَّةً جدّاً، وهٰذا أثر مبارك من آثار الرحلة في طلب العلم، فكان يمشي في تزويج أخت امرأة مسلم بن الحجاج[8]، بل كان لأحمد «صحيح» يشاركه مسلم في تصنيفه، وينتقي له شرطه فيه، قال مسدّد بن قَطَن: لما تُوفي محمد بن يحيى؛ عقد مسلم مجلساً لخالي عبد الرحمٰن بن بشر، فكان يحضر أحمد بن سلمة، وينتقي له مسلم شرطه في

---

(١) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢ / ٥٤)، و«ذكر أخبار أصبهان» (١ / ٩٩)، و«تاريخ بغداد» (٤ / ١٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٣٧٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٣٧) و«العبر» (٢ / ٧٦)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٢)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٩٢).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٢٠ ـ ٢١)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٣).

(٨) راجع: «السير» (١٢ / ٣٤٣)، وقد تقدم الخبر بتمامه في (صفحة ٢٠).

«الصحيح»، فيمليه عبد الرحمٰن، ولم يكن له مجلسُ إملاءٍ قبلها[1].

ولهٰذا مدح الأئمة «صحيحه»، حتى قال أبو القاسم النَّصْرآباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النَّوْم، وهو يقول: عليك «بصحيح» أحمد بن سلمة[2]»، وكان أحمد بن سلمة ينقل مدح شيخيه أبي زرعة وأبي حاتم لمسلم، ويقول: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»، كما سبق ذكره.

وكان يرجع ابن سلمة إلى شيخه مسلم في المشكلات والمعضلات، روى ابن نقطة بسنده إليه، قال: «قلت لمسلم بن الحجاج: إن أبا كريب ثنا عن ابن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه؛ أن النبي ﷺ نهى عن جلود السِّباع؟ فقال مسلم: هٰكذا أبو كريب فاستر عليه»[3].

وكان ينقل عنه فوائد فريدة، من مثل ما رواه البيهقي، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا محمد بن صالح بن هانىء ثنا أحمد بن سلمة؛ قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم، فإنه حدث بهٰذا الحديث عن الزهري عن سالم عن أبيه بالبصرة، وقد تفرد عنه البصريون، فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة؛ صار الحديث حديثاً، وإلا فالإرسال أولى»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣)، وفي هٰذا الخبر بيان قوَّة علاقة مسلم مع شيوخه وتلاميذه، إذ هو الذي عقد المجلس لشيخه للتحديث، في وقتٍ عصيبٍ (راجع: «السير» (١٣ / ٢٤٦)) حدَّث فيه بعض المغفَّلين (راجع: «السير» (١٤ / ٢٧)).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٣٧٣)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٣).

(٣) «التقييد» (٢ / ٢٥٢)، وعقب عليه بقوله: «قلت: قول مسلم: «هٰكذا رواه أبو كريب فاستر عليه»؛ لأنه رواه عن ابن المبارك عن شعبة، وإنما رواه ابن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة».

(٤) «السنن الكبرى» (٧ / ١٨٢).

ومن مثل ما رواه أيضاً بسنده إلى أحمد بن سلمة؛ قال: «سمعت مسلم ابن الحجاج يقول، وذاكرته بحديث مخرمة هذا، فقال: هذا أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة»[1].

٦ ــ أحمد بن علي بن الحسين بن المغيرة بن عبد الرحمن، أبو محمد القلانسي[2]، راوي «الصحيح» عن مسلم، ووقعت روايته عند المغاربة[3]، وسيأتي تفصيل ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ عند الكلام على (رواة الصحيح)، وأخرج ابن حزم بسنده إليه؛ قال: «حدثنا مسلم بن الحجاج» وذكر حديثًا موجودًا في «صحيحه»[4].

٧ ــ أحمد بن المبارك، أبو عمرو المُسْتَمْلي، النّيسابوري، عُرف بـ (حمكويه).

الحافظ، القدوة، الزّاهد، المجاب الدّعوة.

سمع: يزيد بن صالح الفرّاء، وأحمد بن حنبل، وقُتيبة بن سعيد، وسُريج ابن يونس، وإسحاق بن راهويه، وطبقتهم، ومن بعدهم.

حدث عنه: أبو حامد بن الشَّرْقي، وزَنْجويه بن محمد، وأبو عبد الله بن الأخْرم، وغيرهم.

كتب كثيرًا، وكان من علماء الحديث، استملى من سنة ثمانٍ وعشرين

---

(١) «السنن الكبرى» (٢ / ٢٥٠)، و«الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ق ١٠٤ / ب).

(٢) له ترجمة في: «تقييد المهمل» (ورقة ١٤٧ / ب)، و«صيانة صحيح مسلم» (١٠٩).

(٣) راجع: «فهرست ابن خير» (١٠١)، و«فهرس ابن عطية» (٨٥، ١٢٢، ١٣٠)، و«الغنية» (٣٦).

(٤) «المحلى» (٢ / ٤).

إلى آخر أيامه، كان يصوم النهار، ويحيي الليل، مات في جمادى الآخرة سنة أربع وثمانين ومئتين[1].

ذكره في عداد تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والنووي[4]، وابن الصلاح[5]، والذهبي[6]، والعجلوني[7].

٨ ــ أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد النّيسابوريّ، ابن الشّرقي.

الإمام، العلامة، الحافظ، الثبت، الثقة.

سمع: محمد بن يحيى الذُّهلي، وأحمد بن الأزهر، وعبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم، وطبقتهم ببلده، وارتحل وسمع من عدّة.

حدث عنه: ابن عُقْدة، والعَسَّال، وابن عَديّ، وأبو علي الحافظ، وأبو بكر الجَوْزَقي، وغيرهم.

حج مرات، وصنَّف «الصحيح»، قال الخطيب عنه: «كان ثقةً، ثبتًا، متقنًا، حافظًا».

ولد سنة أربعين ومئتين، ومات في شهر رمضان سنة خمس وعشرين

---

(١) له ترجمة في «المنتظم» (٥ / ١٧٣)، و«السير» (١٣ / ٣٧٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٤٤)، و«العبر» (٢ / ٧٣)، و«الوافي بالوفيات» (٧ / ٣٠٢)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٧٧)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١١٥)، و«طبقات الحفاظ» (٢٨٣)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٨٦).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٧) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

وثلاث مئة[1].

ذكره ضمن تلاميذ مسلمٍ جماعةً، منهم: أبو أحمد الحاكم[2]، وأبو عبد الله الحاكم؛ فقال في ترجمته: «كان واحد عصره في المعرفة، وصاحب «الصحيح»، وتلميذ مسلم بن الحجاج»[3]، والخليلي، وابن عساكر[4]، والذهبي[5]، والمزي[6]، وابن عبد الهادي[7]، وابن نقطة[8]، وروى بسنده حديثًا من طريقه قال: «ثنا مسلم بن الحجاج»، والنووي[9]، وابن باطيش[10]، وابن الصلاح[11]، وياقوت[12]، والعجلوني[13].

---

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤ / ٤٢٦)، و«المنتظم» (٦ / ٢٨٩)، و«السير» (١٥ / ٣٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ٤١)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٨٨)، و«الوافي بالوفيات» (٧ / ٣٧٩)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٦١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٠٦).

(٢) في «الكنى والأسماء» (٣ / ٣٨٩).

(٣) «التقييد» (١ / ١٨٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٣ / ٩).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢، ١٥ / ٣٧).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٧) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧ و٣ / ٩).

(٨) «التقييد» (١ / ١٨٧ و٢ / ٢٥٠).

(٩) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(١٠) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧)، وتصحف فيه إلى ابن الصدقي؛ فليصحح.

(١١) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(١٢) في «معجم البلدان» (٣ / ٣٣٧) وفيه «أبو حامد محمد بن الحسن الشرقي النيسابوري الحافظ تلميذ مسلم بن الحجاج، وسقط (ابن) بعد (حامد)!

(١٣) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

وكان أبو حامد يكتب مع شيخه مسلم عن بعض الشيوخ وهو في جانبه، وكان مسلم يعلّق على بعض مرويات شيوخه عند سماعها، كما حصل له عند سماعه إسناد حديث صلاة التسابيح من شيخه عبد الرحمٰن بن بشر؛ فقال: «لا يروى في هٰذا الحديث إسناد أحسن من هٰذا»[1]، وكان أبو حامد يحفظ أمثال هٰذه الفوائد ويدوّنها ويرويها[2]، وهٰذا من وفائه لشيخه، وتقديره له، وكان سماعه منه بنيسابور؛ كما قال الخليلي[3].

٩ ـ أحمد بن نصر بن إبراهيم، أبو عمرو النَّيْسابوري، المعروف بـ (الخَفَّاف).

الإمام، الحافظ الكبير، القدوة، شيخ الإسلام.

سمع: إسحاق بن راهويه، وأبا مصعب الزُّهري، ويعقوب بن كاسِب، وأبا كُرَيب، وطبقَتهم، فأكثر.

حدّث عنه: أبو حامد بن الشَّرقي، وأبو بكر الصِّبغي، وأحمد بن أبي بكر الحِيري، وخلائق.

مدحه جمع من الأئمة، قال أبو عبد الله الحاكم: كان نسيج وحدِه جلالةً، ورِئاسةً، وزُهدًا وعبادة، وسخاءَ نفس.

جمع، وصنَّف، وبرع في هٰذا الشأن، مات في شهر شعبان، سنة تسع وتسعين ومئتين، من أبناء الثمانين[4].

---

(١) راجع: «الإرشاد» (١ / ٣٢٧)، و«الترجيح لحديث صلاة التسابيح» (٤٠).

(٢) وانظر منها ـ على سبيل المثال ـ: ما رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / ١٥٤) عن أبي حامد بن الشرقي عن مسلم.

(٣) راجع: «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).

(٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢ / ٧٩)، و«الأنساب» (٥ / ١٥٧)، و«المنتظم» =

ذكره ضمن الراوين عن مسلم وتلاميذه: ابن عساكر[1]، والمزي[2]، والذّهبي[3].

١٠ ـ حاتم بن أحمد بن محمود الكندي، أبو سعيد البخاري[4].

ذكره في تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[5]، والنووي[6]، والمزي[7]، والذّهبي[8]، والعجلوني[9].

١١ ـ الحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني، أبو علي النيسابوري.

الإمام، الحافظ، الثقة، أحد أركان الحديث بنيسابور.

سمع: إسحاق بن سهل بن عثمان، وإبراهيم بن المنذر، ومنصور بن أبي مُزَاحم، وأبا مصعب، وابنَ أبي شيبة، وطبقَتهم.

وعنه: محمد بن إسماعيل البخاري، ودَعْلج السِّجزي، ومحمد بن يعقوب الأخرم، ويحيى بن محمد العَنْبري، وخلق.

= (٦ / ١١٠)، و«السير» (١٣ / ٥٦٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٥٤)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١١٧)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١٧٨)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٦٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٣١).

(١) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).
(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).
(٤) لم أظفر له بترجمة.
(٥) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).
(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).
(٧) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).
(٩) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

رحل، وصنَّف، وأكثر السّماع، وصنَّف المسند والأبواب و«التاريخ» و«الكُنى»، ودوّنت في الدنيا، مدحه تلميذه ابن الأخرم؛ فقال: «كان أبو علي مَجْمَع أهل الحديث بعد مسلم بن الحجاج».

وكان أبو علي القَبَّاني قد سمع «مسند» أحمد بن منيع منه، وكان ملازمًا للبخاري في إقامته بنيسابور، «وقد عاش بعد البخاري ثلاثًا وثلاثين سنة، وكان من أقران مسلم؛ فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر»[1]؛ فهو راوٍ عن مسلمٍ، وتلميذٍ له، ومع ذلك؛ فقد روى عنه البخاري، وهو في عداد شيوخه، ولعل أبا علي سمع من أبي الحسين مسلم وهما عند البخاري.

مات سنة تسع وثمانين ومئتين[2].

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[3]، والنووي[4]، وابن الصلاح[5]، والمزي[6]، والذهبي[7]، والعجلوني[8].

١٢ ــ داود بن سليمان الكرماني، أبو محمد[9].

---

(١) «فتح الباري» (١٠ / ١٣٧)، ونحوه في «هدي الساري» (٢٣١).

(٢) له ترجمة في: «السير» (١٣ / ٤٩٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٨٠)، و«العبر» (٢ / ٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٦ / ٤٧٦)، و«التهذيب» (٢ / ٣٦٨)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٩٨)، و«طبقات الحفاظ» (٢٩٦)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٠١)، و«هدية العارفين» (١ / ٣٠٤).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٨) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٩) لم أظفر له بترجمة، إلا أن يكون بدل (الكرماني): (الكُرَيزي)؛ فيكون مترجمًا في =

جاء في ديباجة بعض نسخ «الطبقات» للإمام مسلم: «حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد السماسي صبيحة يوم الخميس، غرة محرم، سنة ثمانٍ وخمسين وثلاث مئة؛ قال: سمعتُ أبا محمد داود بن سليمان الكرماني، قال: ثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري»[1].

فهو إذًا راوية لبعض كتب مسلم، وصرح بأنه سمعها منه، وهٰذا يدل على أنه تلميذ له.

١٣ ــ زكريا بن داود بن بكر النيسابوري، أبو يحيى الخَفَّاف.

الحافظ الكبير، المقدَّم في عصره، صاحب «التفسير الكبير».

سمع: يحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح الفَرَّاء، وعلي بن الجعد، وأبا مصعب الزُّهري، وأبا بكر بن أبي شيبة، وطبقتهم.

وعنه: أبو حامد بن الشَّرْقي، والحسن بن يعقوب، ومحمد بن صالح بن هانىء، وعلي بن عيسى، وطائفة.

مات في سنة ست وثمانين ومئتين، رحمه الله تعالى[2].

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[3]، والمزي[4]،

= «تبصير المنتبه» (٣ / ١٢١٤) وهو بعيد، أو سقط اسمه الأول، وهو (الحسين)؛ فيكون المترجم في «الإرشاد» (٣ / ٩٧٢).

(١) «الطبقات» (لوحة ١ / أ).

(٢) له ترجمة في «الأنساب» (٥ / ١٥٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٧٦)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٩٣)، و«طبقات المفسرين» (١ / ١٧٥)، و«هدية العارفين» (١ / ٣٧٣).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

والذهبي[1]، والنووي[2].

١٤ ـ سعيد بن عمرو بن عمَّار الأزدي، أبو عثمان البَرْذَعي.

الإمام، الحافظ، النَاقد، رحَّال، جوَّال، مصنِّف، وبَرْذَعة: بلدٌ من أعمال أذْرَبِيجان.

سمع: أبا كُريب، وعبدَة بن عبد الله الصفَّار، والفَلّاس، وبُنْدَارًا، وخلائق، وصحب أبا زُرعة الرّازي وتخرّج به.

حدّث عنه: حفص بن عمر الأرْدُبِيلي، وأحمد بن طاهر الميانَجي، والحسن بن علي بن عياش، وآخرون.

توفّي سنة اثنتين وتسعين ومئتين[3].

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[4]، والمزي[5]، والذهبي[6]، وابن الصلاح[7].

وقد كان أبو عثمان البرذعي من المكثرين في الأخذ عن الإمام مسلم،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٣) له ترجمة في: «السير» (١٤ / ٧٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٤٣)، و«الوافي بالوفيات» (١٣ / ١٤٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٥٩)، و«معجم البلدان» (١ / ٣٨٠)، و«تهذيب تاريخ دمشق» (٦ / ١٦٦)، و«طبقات الحفاظ» (٣١٣)، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٥٨).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٧) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠).

ولعله حصل له ذلك في الحلقات التي كان يجلس فيها مسلم مع أبي زُرعة للمذاكرة في الحديث، قال الذهبي في ترجمته: «سمع. . . وأبا زُرعة، ولازمه، وفقُه به، وبمسلم بن الحجاج، وابن وَارة»(١).

وقد حفظ لنا أبو عثمان في «أسئلته لأبي زُرعة الرازي» مجموعةً من الفوائد الحديثية، نقلها عن شيخه مسلم، هي؛ قال:

«حدثني مسلم بن الحجاج ثنا الحسن بن علي الحلواني؛ قال: سمعتُ أبا عوانة يقول: ما بلغني عن الحسن حديث إلا أتيتُ به أبان بن أبي عياش؛ فقرأه عليّ»(٢)، وقال:

«حدثني مسلم بن الحجاج عن يحيى بن معين؛ قال: قال لي هشام بن يوسف: مطرف بن مازن سمع مني كتاب ابن جريج هو يحدّث به اليوم، قال يحيى: فذهبتُ، فاستعرتُ نسخةَ كتابه، فعارضتُهُ بكتاب هشام؛ فإذا هو مستوٍ على التأليف»(٣)، وقال:

«حدثني مسلم بن الحجاج؛ قال: سمعتُ إسحاق بن راهويه؛ قال: أتيتُ أبا داود سليمان بن عمرو، فقلتُ في نفسي: لأسألنَّه عن شيء لا أعرف فيه من قول المتقدّمين شيئًا، فقلتُ له: يا أبا داود! ما عندك في التوقيت بين دمي المرأة من أقلّه وأكثره؟ فقال: أنا أبو طوالة عن أنس ويحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيَّب، وفلان عن فلان، عن معاذ بن جبل، قالوا: أقل الحيض ثلاث، وأكثره عشرة، وما بين دمي المرأة خمسة عشر. فقلتُ في نفسي:

---

(١) المرجع السابق (١٤ / ٧٧).

(٢) «أجوبة أبي زُرعة الرازي على أسئلة البَرْذَعي» (٢ / ٤٨١)، مطبوع ضمن كتاب (أبو زُرعة الرازي وجهوده في السنّة النبويّة).

(٣) المرجع السابق (٢ / ٤٢٣).

اذهب؛ فليس في الدنيا أكذب منك»[1].

وقال: «وحدثني مسلم بن الحجاج؛ قال: سمعتُ أبا خيثمة يذكر أن أبا داود سليمان بن عمرو حدّثهم يومًا، فقال: حدثنا يزيد بن أبي حبيب؛ فقال بعض الناس: يا أبا داود! إنك لم تدخل مصر، فمن أين لك يزيد بن أبي حبيب؟ قال: يا مُغَفَّل! أين قلتُها، حتى لم أعدّ لها جوابًا، لقيتُه بباب الأبواب»[2].

قال أبو عثمان عند هٰذا الخبر: «وهٰذا لفظ مسلم».

وقال أيضًا: «حدثني مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ثنا يحيى بن آدم ثنا ابن إدريس؛ قال: كنتُ عند مالك بن أنس، فقال له رجل: يا أبا عبد الله! إني كنتُ بالرّي عند أبي عبيد الله (وزير المهدي)، وعنده محمد ابن إسحاق، فسمعتُه يقول: اعرضوا عليّ علم مالك، فإني بيطارُهُ، فغضب مالك، وقال: انظروا إلى دجّال من الدّجاجلة، يقول: اعرضوا عليّ علم مالك!!»[3].

١٥ ــ صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب، أبو علي، الأسدي مولاهم البغدادي، نزيل بخارى، الملقّب بـ (جَزَرَة) بجيم وزاي.

---

(١) المرجع السابق (٢ / ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٢) المرجع السابق (٢ / ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

(٣) المرجع السابق (٢ / ٥٩١ ـ ٥٩٢)، وأخرجه الخليلي في «الإرشاد» (١ / ٢٩٢) من طريق عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن مسلم نحوه.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ١٩٣)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٢١٤)، و«السير» (٧ / ٥٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١٧٣)، و«الميزان» (٣ / ٤٦٩)، ومقدمة «عيون الأثر» (١ / ١٢)، و«الروض الأنف» (١ / ٣٩)، و«التهذيب» (٩ / ٤٣).

الإمام، الحافظ الكبير، العلاّمة، محدّث المَشْرِق، شيخ ما وراء النهر، ولد سنة خمس ومئتين ببغداد.

سمع: سعيد بن سُليمان سَعدويه، وخالد بن خِداش، وعليّ بن الجعد، وأبا نصر التمار، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وطبقتهم بالحجاز، والشام، ومصر، وخُراسان.

استوطن بخارى من سنة ست وستين ومئتين، وملكه أميرُها بالإحسان والاحترام.

حدّث عنه: أبو النَّضْر محمد بن محمد الفقيه، وخلف بن محمد الخيام، ومحمد بن محمد بن صابر، وخلقٌ.

مات في ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين ومئتين، رحمه الله تعالى[١].

ذكره من تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[٢]، وابن الصلاح[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن كثير[٦]، وقد روى عنه مسلم أيضًا في خارج «الصحيح» ـ كما قدّمنا ـ فهما قد أخذا عن بعضهما بعضًا، ومسلم أكبر منه بقليل، رحمهما الله تعالى.

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٢٢)، و«المنتظم» (٦ / ٦٢)، و«السير» (١٤ / ٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٤١)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٠٢)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٤٨)، و«تهذيب ابن عساكر» (٦ / ٣٨١)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١٦١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢١٦).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٦) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

١٦ ــ عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النَّيسابوري، أبو محمد الخَفَّاف، نزيل مصر.

الحافظ، العالم، الثّقة، حدث عن أحمد بن سعيد الرِّباطي، ومحمد بن رافع، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وطبقتهم، ولازم البخاري.

حدث عنه: أبو عبد الرحمٰن النسائي في كتاب «الكنى» ـ وهو أسند منه ـ، ومحمد بن أبيض، وأبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي، وأبو محمد عبد الله بن الورد، وآخرون.

توفي بمصر في شهر ربيع الآخر، سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان من البُصراء بهٰذا الشَّأن، رحمه الله تعالى[١].

ذكره من تلاميذ مسلم والراوين عنه: المزي[٢]، والذهبي[٣]، ودليل ذٰلك أنه من رواة كتاب «الطبقات» للإمام مسلم، قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: «حدثني عبد الله بن جعفر بن الوَرْد قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخَفَّاف النيسابوري؛ قال: سمعتُ أبا الحسين مسلم بن الحجاج يقول. . .»[٤].

١٧ ــ عبد الله بن محمد بن الحسن، أبو محمد بن الشَّرْقي.

المحدّث، المُعَمَّر، شقيق أبي حامد أحمد بن الشّرْقي، تلميذ مسلم أيضًا، وقد تقدّم، وهٰذا أسنُّ منه.

---

(١) له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٨٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) راجع: «الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله النيسابوري» (٦٧ ـ ٦٨، ٨٨، ١٤٠ / بتحقيقنا)، ومقدمة تحقيقنا لكتاب «الطبقات» للإمام مسلم (١٨ ـ ١٩).

سمع الذُّهلي، وعبد الله بن هاشم، وعبد الرحمٰن بن بشر، وأحمد بن الأزهر، وعدّة.

روى عنه: أبو بكر بن إسحاق الصِّبْغي، وأبو علي الحافظ، ويحيى بن إسماعيل الحَرْبي، وآخرون.

ذكر الحاكم أنه رآه، وهو شيخ طُوال أسمر، وكان أوحدَ وقته في علم الطب، نقموا عليه لإدمانه شرب المُسْكر، ولعله كان يشرب النّبيذ الذي أباحه الكوفيون، لا الخمر المتفق على تحريمه، مات سنة ثمانٍ وعشرين وثلاث مئة[1].

عدّهُ من تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والنووي[4]، والذهبي[5]، والعجلوني[6].

١٨ ــ عبد الله بن محمد بن علي، أبو علي البَلْخي.

الإمام الكبير، الحافظ، محدّث بَلْخ.

سمع: قتيبة بن سعيد، وإبراهيم بن يوسف، وعلي بن حُجْر، وغيرهم.

وعنه: ابن قانع، والجعابي، وأبو حامد بن الشَّرْقي، وأبو بكر الشافعي،

---

(١) له ترجمة في: «الأنساب» (٧ / ٣١٩)، و«السير» (١٥ / ٤٠)، و«العبر» (٢ / ٢١٢)، و«الميزان» (٢ / ٢٩٤)، و«اللسان» (٣ / ٣٤١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣١٣).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٦) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

والبغادِدَة، وعدّة.

جمع وصنّف كتاب «العلل» وكتاب «التاريخ»، قال الخطيب: «كان أحد أئمة الحديث حفظًا وإتقانًا، وثِقةً وإكثارًا».

مات على يد القرامطة في سنة أربعٍ وتسعين ومئتين رحمه الله تعالى[1].

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: المزي[2]، والذهبي[3].

١٩ ــ عبد الله بن يحيى بن موسى السَّرْخَسِيّ القاضي.

ولي قضاء جرجان قديمًا، ثم قضاء طبرستان بعد ذلك، وحدّث بأحاديث لم يتابعوه عليها، لَقِيه أبو أحمد بن عدي، واتّهمه بالكذب في روايته عن علي ابن حُجْر، وقال: «كان دخل الشام ومصر، فكتب بمصر، أقدم من لحقه: يونس ابن عبد الأعلى، ومَنْ كان في طبقته، وكتب بالشام، أقدم مَنْ لَحِق بها عباس ابن الوليد ونظراؤه، وكان يُتّهمُ في شيوخ من شيوخ خراسان، كعلي بن حُجْر وغيرِه».

وكان بقي إلى بعد الثلاث مئة[4].

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٠ / ٩٣)، و«المنتظم» (٦ / ٧٩)، و«السير» (١٣ / ٥٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٩٠)، و«العبر» (٢ / ١٠٢)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٠٩)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢١٩)، و«هدية العارفين» (١ / ٤٤٢)، و«مشايخ بلخ من الحنفية» (١ / ١٠٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) له ترجمة في: «الكامل في الضعفاء» (٤ / ١٥٨٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٢٤)، و«لسان الميزان» (٣ / ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، و«المغني في الضعفاء» (١ / ٣٦٢ / رقم ٣٤٢١)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢ / ١٤٦ / رقم ٢١٣٩).

عدّه من تلاميذ مسلم والـراوين عنـه: ابن عسـاكـر[1]، والمـزي[2]، والذهبي[3].

٢٠ ــ عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، أبو محمد التميمي، الرّازي.

الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام.

سمع: أبا سعيد الأشج، وعلي بن المنذر الطَّريقي، والحسن بن عرفة، ويونس بن عبد الأعلى، وابن وَارة، وأبا زُرعة، وخلقًا كثيرًا، ولم يرحل إلى خُراسان.

روى عنـه: حُسَيْنَـك التميمي، وأبـو الشيخ الأصبهـاني، وأبـو أحمد الحاكم، وخَلْقٌ.

له تصانيف كثيرة، منها: «التفسير»، و«الجرح والتعديل»، و«الردّ على الجهمية».

مات في المحرَّم سنة سبعٍ وعشرين وثلاث مئة[4].

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) له ترجمة في: «طبقات الحنابلة» (٢ / ٥٥)، و«الأنساب» (٤ / ٢٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢٩)، و«العبر» (٢ / ٢٠٨)، و«فوات الوفيات» (٢ / ٢٨٧)، و«مرآة الجنان» (٢ / ٢٨٩)، و«طبقات علماء الحديث» (٣ / ١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ٣٢٤)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (١ / ٤١٦)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٩١)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٦٥)، و«طبقات المفسرين» (١٧) للسيوطي، و«طبقات الحفاظ» (٣٤٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٠٨).

صرّح باستفادته من الإمام مسلم، والتتلمذ عليه؛ فقال: «كتبتُ عنه بالرّيّ»[1]، وصرح جماعه بأنه من تلاميذه والمستفيدين منه، والراوين عنه، منهم: المزي[2]، والذهبي[3]، وابن عبد الهادي[4]، وابن كثير[5]، وابن نقطة[6]، والخليلي[7]، وابن باطيش[8].

وقد روى عن مسلم بعض الفوائد[9] والأحاديث[10].

٢١ ــ علي بن إسماعيل بن يونس بن السكن بن صغير، أبو القاسم الصفّار.

كان ينزل (قنطرة البردان).

سمع: إسحاق بن إبراهيم الصفار، وعنبس بن إسماعيل القزاز، ومحمد ابن علي بن خلف العطار، وعدّة.

روى عنه: ابن لؤلؤ الوراق وغيره.

قال الخطيب: «وكان ثقة»، مات في رجب سنة سبع وثلاث مئة[11].

(١) «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٢).
(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٦٥).
(٤) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).
(٥) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣).
(٦) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).
(٧) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).
(٨) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).
(٩) راجع: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٣)، و«الإرشاد» (١ / ٢٩٢).
(١٠) راجع: «الإرشاد» (٢ / ٥١٦).
(١١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والـراوين عنه: ابن عساكر[1]، والمزي[2]، والذهبي[3].

٢٢ ــ علي بن الحسن بن أبي عيسى موسى بن ميسـرة، أبـو الحسن الهلالي الخُراساني الدَّرَابْجِرْدِي.

الإمام، القدوة، المحدّث، المأمون.

سمع: حَرَمِيَّ بن عُمارة، ويَعْلى بن عُبيد، وأبا عاصم النَّبيلِ، وخلقًا كثيرًا.

حدث عنه: أبو داود، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وإبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، والبخاري في غير «صحيحه»، وآخرون.

قال الحاكم عنه: «كان من أكابر علماء المسلمين، وابن عالِمهم، طلب الحديث بالحجاز، واليمن، والعراق، وخراسان».

مات سنة سبعٍ وستين ومئتين، رحمه الله تعالى[4].

كان أبو الحسن أسنّ من مسلم، قال المزي والذهبي: «هو أكبر مِنه»[5]، وقد استفاد كلٌّ منهما من الآخر؛ فروى عنه مسلم في خارج «صحيحه» كما سبق وأنْ بيَّناهُ، وكان مسلم يحبّه ويحترمه ويبجّله؛ فيقول عنه في أيام حياته: «ذاك

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) له ترجمـة في: «الجـرح والتعـديل» (٦ / ١٨١)، و«الحلية» (١٠ / ١٤٣)، و«الأنساب» (٥ / ٢٩٢)، و«السير» (١٢ / ٥٢٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٢٩)، و«المنتظم» (٥ / ٦٠)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٩٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

الطّيّبُ ابنُ الطّيِّب»[1]، ومع هذا؛ فقد ذكره: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والذهبي[4]، والعجلوني[5] في عداد من روى عن مسلم، وأخذ عنه.

٢٣ ــ علي بن الحُسين بن الجُنَيد، أبو الحسن الرّازي النَّخْعِي، ويُعرف في بلده بـ (المالكي)؛ لكونه جمع حديث الإمام مالك.

الإمام، الحافظ، الثَّبت، الحُجَّة.

سمع: أبا جعفر النُّفيلي، والمعافَى بن سليمان، وصفوان بن صالح، وهشام بن عمار، وأحمد بن صالح المصري، وخلائق.

حدّث عنه: ابنُ أبي حاتم، وأبو حامد بن الشَّرْقي، ودعْلج السِّجْزي، وأبو أحمد العسَّال، وأبو جعفر العُقَيلي، وآخرون.

مات في آخر سنة إحدى وتسعين ومئتين، رحمه الله تعالى[6].

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[7]، والنووي[8]،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٧ / ٣٠٠)، و«الإرشاد» (٢ / ٨١٧).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٥) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٦) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٦ / ١٧٩)، و«السير» (١٤ / ١٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٧١)، و«العبر» (٢ / ٨٩)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧)، و«طبقات الحفاظ» (٢٩٢)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٠٨).

(٧) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٨) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

والمزي[1]، والذهبي[2]، والعجلوني[3].

٢٤ ـ الفضل بن محمد بن علي البَلْخي[4].

ذكره في عداد تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[5]، والمزي[6]، والذهبي[7].

٢٥ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن الوليد، أبو عبد الله الأصبهاني، نزيل سَمَرْقَند.

الحافظ، ذكره الحافظ يحيى بن مَنْده في «تاريخ أهل أصبهان»؛ فقال: «كان من أئمة الحديث، والمعتمد عليه في معرفة الصَّحابة والعِلل، جالس أبا حاتم الرَّازي، وأبا زُرْعة، ومسلم بن الحجاج، وصالح بن محمد جَزَرَة، وأخذ عنهم، سكن سَمَرْقَند مدّة طويلة».

قال الذهبي: «لم أظفر له بتاريخ وفاة»، وقال أبو نعيم: «حدّث بهَرَاة سنة تسع وثمانين ومئتين»[8].

٢٦ ـ محمد بن أحمد بن زهير الطوسي، روى عن مسلم بعض مصنّفاته

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٣) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٤) لم أظفر له بترجمة، ولعله أخو المتقدم برقم (١٨).

(٥) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٨) له ترجمة في: «ذكر أخبار أصبهان» (٢ / ٢١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٨٥)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٩٥)، و«طبقات الحفاظ» (٣٢٩).

وكتبه[1].

٢٧ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلميّ، أبو بكر النّيسابوري.

الحافظ، الثّبت، إمام الأئمّة، شيخ الإسلام، ولد سنة ثلاثٍ وعشرين ومئتين، وعُني بهٰذا الشّأن في صغره.

وسمع من: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن حُميد، ولم يحدِّث عنهما لصغره وقت السَّماع.

وروى عن: علي بن حُجْر، وأحمد بن منيع، وبشر بن معاذ، وأبي كُرَيب، وعبد الجبّار بن العلاء، وطبقتهم.

وعنه: أحمد بن المبارك المُسْتملي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو علي النيسابوري، وإسحاق بن سعد النّسوي، وخلائق.

مدحه جمع من الحفاظ والأئمة، فقال ابن حبان: «ما رأيتُ على وجه الأرض من يحسن صناعة السُّنن، ويحفظ ألفاظها الصِّحاح وزياداتها حتى كأنَّ السنن كلّها بين عَيْنَيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط»، وقال الدارقطني: «كان ابن خزيمة إمامًا، ثبتًا، معدوم النَّظير»، ومناقبه كثيرة قد استوعبها الحاكم؛ فقال: «فضائل ابن خزيمة مجموعةٌ عندي في أوراق كثيرة، ومصنَّفاته تزيد على مئة وأربعين كتابًا سوى المسائل، والمسائل المصنَّفة أكثر من مئة جزء».

توفي في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، وله ثمان وثمانون سنة، رحمه الله تعالى[2].

---

(١) راجع: «فهرست ابن خير الإشبيلي» (٢١٣).

(٢) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٦)، و«تاريخ جرجان» (٤٥٦)، =

كان ابن خزيمة من المستفيدين والمفيدين للإمام مسلم؛ فروى عنه مسلم في غير «الصحيح»، واستفاد ابن خزيمة منه، ونقل عنه بعض الفوائد[1]، ولذا عدّه أبو أحمد الحاكم[2]، وابن عساكر[3]، والمزي[4]، والذهبي[5]، وابن كثير[6]، وابن عبد الهادي[7]، والنووي[8]، وابن الصلاح[9]، والتبريزي[10] من تلاميذه والراوين عنه.

قال الخليلي: «وروى عنه ـ أي: عن مسلم ـ ابنُ خزيمة أحاديث و«صحيحه» بنيسابور، ما أدركنا من يرويه عاليًا»[11].

وقد نظرتُ في القسم المطبوع من «صحيح ابن خزيمة»؛ فلم أظفر له فيه برواية عن مسلم، ووجدتُ فيه قوله: «وسمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: سألنا

= و«المنتظم» (٦ / ١٨٤)، و«السير» (١٤ / ٣٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٢٠)، و«العبر» (٢ / ١٤٩)، و«الوافي بالوفيات» (٢ / ١٩٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ١٠٩)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٤٩)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٠٩)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٤١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٦٢).

(١) راجع: (ص ١١٥).

(٢) في «الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦١).

(٦) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣).

(٧) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٨) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٩) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(١٠) «الإكمال في أسماء الرجال» (٨٠١)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

(١١) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).

يحيى بن معين، فقلنا: عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك أم عاصم بن عبيد الله؟ قال: لستُ أحبُّ واحدًا منهما»[1].

٢٨ ـ ّ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْران، أبو العبّاس الثّقفي مولاهم، النّيسابوري، السَّرَّاج.

الإمام الحافظ، شيخ خراسان، صاحب «المسند» و«التاريخ»، ولد سنة ستّ عشرة ومئتين.

سمع: قتيبة، وابن راهويه، ومحمد بن بكّار الريّان، وداود بن رُشيد، وزُنَيْجًا، وخلقًا.

وعنه: البخاري في غير «الصحيح»، وأبو حاتم، وابن أبي الدنيا، وأبو إسحاق المزكي، وخلقٌ.

قال الخطيب: «كان من الثّقات الأثبات، عُني بالحديث، وصنّف كتبًا كثيرةً، وهي معروفة»، وقال أبو سَهل الصُّعلوكي: «حدّثنا أبو العباس السرّاج، الأوحدُ في فنّه، الأكملُ في وَزْنه».

مات السراج في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[2].

روى الإمام مسلم عنه شيئًا يسيرًا خارج «الصحيح» كما قدّمناه، ومع

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٣ / ٢٤٨)، وعنه: ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٢٨) به، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / ١٥٤) عن أبي حامد بن الشرقي عنه به.

(٢) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٦)، و«تاريخ بغداد» (١ / ٢٤٨)، و«المنتظم» (٦ / ١٩٩)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٤٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ١٠٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٥٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٣١)، و«السير» (١٤ / ٣٨٨)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٦٨).

هٰذا؛ فقد أخذ عن مسلم واستفاد منه، وعدّه ضمن الراوين عنه وتلاميذه جماعةٌ، منهم: أبو أحمد الحاكم[1]، وابن عساكر[2]، والمزي[3]، وابن عبد الهادي[4]، وابن الصلاح[5]، والنووي[6]، والذهبي[7]، والعجلوني[8].

وكان السرَّاج معجبًا بشيخه مسلم، وكتب تخريجًا على «صحيحه»، قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم: «استعان بي السرَّاج في تخريجه على «صحيح مسلم»؛ فكنتُ أتحيّر من كثرة حديثه، وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبرَ عاليًا؛ يقول: لا بُدّ أن نكتبه، فأقول: ليس من شرط صاحبنا، فيقول: فشَفِّعني فيه»[9].

٢٩ ــ محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله السَّرَخْسي، أبو العباس الدَّغُولي.

الإمام، العلاّمة، الحافظ، المجوّد، شيخ خراسان.

قال الحاكم في كتاب «مزكي الأخبار»: «كان أبو العباس أحد أئمّة عصره بخُراسان في اللُّغة، والفقه، والرِّواية، أقام بنَيْسَابور مستفيدًا على محمد بن يحيى الذُّهلي وعبد الرحمٰن بن بشر وأقرانِهما سنين، وكتب بالعراق والحجاز عن

---

(١) في «الأسامي والكنى» (٣ / ٣٨٩).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠).

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

(٨) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٩) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٩٤).

محمد بن إسماعيل الأحْمَسي وأقرانه».

حدّث عنه: أبو حاتم بن حبان، وأبو أحمد بن عَدِي، وأبو الوليد الفقيه، وأبـو علي النيسـابـوري، وآخـرون، ولـه كتـاب «الآداب»، وكتـاب «فضائل الصّحابة»، وأشياء.

مات في سنة خمس وعشرين وثلاث مئة، رحمه الله تعالى(١).

لم أر من ذكره ضمن تلاميذ مسلم إلا إشارة ذكرها الذهبي؛ فقال عقب قول الحاكم السابق: «قلت: روى عن...» وذكر جماعةً منهم «ومسلم بن الحجاج»(٢).

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقدر «صحيح» شيخه حقَّ قدره، قال الحاكم: «سمعتُ يحيى بن عمرو البُستي يقول: سمعتُ أبا العبَّاس الدَّغُولي يقول لأبي الحسين الحجَّاجي: أيش حال أبي علي الحافظ؟ وما الذي يُصنِّفُه الآن؟ قال: هو ذا يَرُدُّ على مسلم بن الحجاج؛ فأنشأ يقول:

يُقَضَّى للحُطَيْئَةِ أَلْفُ بَيْتٍ كذاكَ الحَيُّ يَغْلِبُ كُلَّ مَيْتِ
كذلِكَ دِعْبِلٌ يرجو سَفاهًا وحُمْقًا أنْ يَنالَ مَدى الكُمَيْتِ
إذا ما الحيُّ ناقَضَ حَشْوَ قَبْرٍ فذالِكُمُ ابنُ زانِيَةٍ بزيْتِ(٣)

٣٠ ـ محمد بن عبد الوهاب بن حَبيب بن مهران، أبو أحمد العبدي

---

(١) له ترجمة في: «الأنساب» (٥ / ٣٢٢)، و«السير» (١٤ / ٥٥٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٣ / ١٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢٣)، و«الوافي بالوفيات» (٣ / ٢٢٦)، و«طبقات الحفاظ» (٣٤٣)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٠٧)، و«الرسالة المستطرفة» (١٣٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥٥٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥٥٩).

الفَرَّاء النّيسابوري، ويعرف أيضًا بـ «حَمَك».

الإمام، العلامة، الحافظ، الأديب، كان وجه مشايخ نيسابور عقلاً وعلمًا وجلالةً وحِشْمةً، ولد بعد الثمانين ومئة.

سمع: جعفر بن عون، ويعلى بن عُبيد، والواقديَّ، وخلْقًا كثيرًا.

وأخذ الأدب عن: الأصمعي، وأبي عبيد، وطائفة، وعلمَ الحديث عن علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والفقه عن أبيه، وعليّ بن عَثَّام.

حدّث عنه: الذَّهلي، وأحمد بن الأزهر، والنّسائي في «سننه»، وإبراهيم ابن أبي طالب، وابن خزيمة، وأبو العباس السرّاج، وابن الأخْرَم، والحسن بن يعقوب، وآخرون.

مات عن نيِّفٍ وتسعين سنة في أواخر سنة اثنتين وسبعين ومئتين، وقيل: عاش خمسًا وتسعين سنة، رحمه الله تعالى[1].

كان أبو أحمد الفرّاء من الذين يرجع إليه في علومٍ شتَّى، ولم يفت شيخنا أبو الحسين من الأخذ والرواية في بعض تصانيفه غير «الصحيح» عنه، بل إنه انتقى عليه، وكان يوثّقه[2]، ومع هذا؛ فقد عدّه ابن عساكر[3]، والمزي[4]،

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٨ / ١٣)، و«الأنساب» (٩ / ٢٤٥)، و«السير» (١٢ / ٦٠٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٩٩)، و«العبر» (٢ / ٥٠)، و«تهذيب الكمال» (١٢٣٥)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٩٨)، و«الوافي بالوفيات» (٤ / ٧٤)، و«التهذيب» (٩ / ٣١٩)، و«الكاشف» (٣ / ٦٤)، و«طبقات الحفاظ» (٢٦٢)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٦٣).

(٢) راجع: (ص ١١٦).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

والنووي[1]، والذهبي[2]، وابن الصلاح[3]، والعجلوني[4] من الراوين عن مسلم، وقال الذهبي: «شيخه، ولكن ما أخرج عنه في «صحيحه»»، وقال المزي: «هو أكبر منه».

٣١ ــ محمد بن عبد بن حميد، ابن الحافظ الكبير.

لعله سمع من مسلم عند تردده على أبيه الحافظ عبد بن حميد، وعدّه من الراوين عن مسلم والآخذين عنه: المزي[5]، والذهبي[6].

٣٢ ــ محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلَمي الضَّرير، أبو عيسى الترمذي.

الإمام، الحافظ، العَلَم، البارع، مُصنِّف «الجامع» و«العلل»، وغير ذلك.

اختلف فيه، فقيل: وُلد أعمى، والصحيح أنه أضر في كِبَرِه، بعد رحلته وكتابتِهِ العلم، ولد في حدود سنة عَشْر ومئتين.

سمع: قتيبة بن سعيد، وأبا مصعب، وإسحاق بن راهويه، وسُويد بن نصر، وعلي بن حُجْر، وطبقتهم، وتفقّه في الحديث بالبخاري.

روى عنه: مكحول بن الفضل، وحمّاد بن شاكر، والهيثم بن كُلَيْب الشّاشي، وأبو العباس المحبوبي، وخلق.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(٤) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٢ / ٥٦٢ ـ ٥٦٣).

قال ابن حبان: «كان أبو عيسى ممّن جمع، وصنّف، وحفظ، وذاكر»، وقال أبو سعد الإدريسي: «كان أبو عيسى يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ»، و«جامعه» قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخَّصُ في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ.

مات في ثالث عشر رجب، سنة تسعٍ وسبعين ومئتين بِتِرْمِذْ، رحمه الله تعالى[1].

استفاد الترمذي من الإمام مسلمٍ كثيرًا؛ فقد أنهى كتابه «الجامع» المشهور «في يوم الأضحى من سنة سبعين ومئتين»[2]، وكان في ذلك الوقت قد سُبِق بـ «الصحيحين»؛ فجمع فوائدهما في كتابه، وأضاف من مجهوده ما جعل لعلمه صبغته الخاصّة به، التي تميّز بها عن غيره[3].

ولم يكثر الترمذي الرواية عن شيخه مسلم في «جامعه»؛ فلم يروِ عنه إلا حديثًا واحدًا، قال: «حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحْصُوا هِلاَلَ شعبانَ لِرَمضانَ»»[4].

---

(١) له ترجمة في: «الأنساب» (٢ / ٣٣٥، ٣ / ٤٥)، و«التقييد» (٢ / ٩٢)، و«وفيات الأعيان» (٤ / ٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٢٥٤)، و«السير» (١٣ / ٢٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٧٨)، و«العبر» (٢ / ٦٢)، و«الكاشف» (٣ / ٧٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٣٨)، و«الوافي بالوفيات» (٤ / ٢٩٤)، و«نكت الهميان» (٢٦٤)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٦٦)، و«شذرات الذهب» (٢ / ١٧٤).

(٢) «التقييد» (٢ / ٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٤٥).

(٣) «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (٤٩).

(٤) «جامع الترمذي» (أبواب الصوم، باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان، ٣ / ٧١ / رقم ٦٨٧).

قال العراقي ـ كما نقله صاحب «تحفة الأحوذي» ـ: «لم يرو المصنف ـ أي: الترمذي ـ في كتابه شيئًا عن مسلم صاحب «الصحيح» إلا هٰذا الحديث، وهو من رواية الأقران، فإنهما اشتركا في كثير من شيوخهما، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» وقال: «ما له في «جامع الترمذي» غيره»، وقال الخزرجي في «خلاصة تهذيب الكمال»: «وعنه الترمذي فرد حديث».

وقد رمز في «تهذيب الكمال» ومختصراته: «التهذيب» و «الكاشف» و «التقريب» و «خلاصة تذهيب الكمال» عند الترجمة لمسلم لكونه من رجال الترمذي، وذٰلك من أجل هٰذا الحديث الواحد الذي أخرجه عنه.

ولم تقتصر إفادة الترمذي من شيخه مسلم على رواية الحديث، وإنما استفاد منه في كتبه الأخرى، فها هو ينقل في «جامعه»: أبواب الأضاحي: باب ما جاء في الأضحية عن الميت: (٤/ ٨٥) أثر حديث رقم (١٤٩٥) عن كتاب الإمام مسلم: «الكنى والأسماء» (رقم ٩٦١).

وقد ذكر الترمذي ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه، جماعةٌ من أهل العلم، منهم: ابن نقطة[1]، والمزي[2]، والذهبي[3]، وابن عبد الهادي[4]، وابن كثير[5]، وابن حجر[6]، والنووي[7]، والتبريزي[8].

---

(١) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٤) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٥) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٤)، وكذا تلميذه السخاوي في «الغنية» (ص٤٠).

(٧) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠)، و «شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٨) «الإكمال في أسماء الرجال» (٨٠١).

٣٣ ــ محمد بن محمد بن موسى بن حامد بن موسى بن محمود، المعروف بـ (أبي سعيد البلخي)، راوٍ عن مسلم بعض كتبه، كما ذكر بعض أهل العلم[١].

٣٤ ــ محمد بن مَخْلَد بن حفص، أبو عبد الله الدُّوري ثم البغدادي العَطّار الخطيب.

الإمام، الحافظ، الثقة، القُدوة، مُسنِد بغداد.

سمع: أبا حُذَافة السَّهْمي، والحسن بن عرفة، ويعقوب الدَّوْرَقي، ومحمد بن الوليد البُسْري، والزُّبير بن بكّار، وغيرهم.

وعنه: ابن عُقْدَة، والآجرّي، والجِعَابي، والدَّارَقُطْني، وأبو عمر بن مهدي، وآخرون.

كان معروفًا بالاجتهاد في الطّلب، موصوفًا بالعلم والصلاح والصدق، طال عمره، واشتهر اسمُهُ، وانتهى إليه العُلوُّ مع القاضي المَحَاملي ببغداد.

توفي في شهر جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة، وله ثمان وتسعون سنة[٢].

سمع ابنَ مَخْلَد من مسلم في رحلة الأخير إلى بغداد، كما نصص عليه غير واحد من مترجميه[٣]، وذكره جمع في عداد تلاميذه، منهم: المزي[٤]،

---

(١) راجع: «فهرست ابن خير الإشبيلي» (ص ٢٢٥).

(٢) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٠)، و«طبقات الحنابلة» (٢ / ٧٣)، و«المنتظم» (٦ / ٣٣٤)، و«السير» (١٥ / ٢٥٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٢٠٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٣ / ١٦)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٣١).

(٣) راجع: (ص ٣١).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

والنووي[1]، وابن نقطة[2]، وابن باطيشَ[3]، والذهبي[4]، وابن عبد الهادي[5]، والعجلوني[6].

وروى ابن عساكر حديثًا بسنده إلى ابن مخلد؛ قال: «ثنا مسلم بن الحجاج...»[7]، وروى الدارقطني فائدة؛ فقال: «حدثنا محمد بن مَخْلد حدثنا مسلم بن الحجاج...»[8].

٣٥ ــ محمد بن النَّضْر بن سلمة بن الجَارود بن يزيد، أبو بكر الجارودي النَّيْسابوري.

الإمام الأوحد، الحافظ، المتقن، الأمجد، الفقيه، الحنفي.

سمع: ابن رَاهويه، وسُويد بن سعيد، وأبا كُريب، وخلقًا كثيرًا.

حدث عنه: ابن خزيمة، وأبو حامد بن الشّرْقي، ويحيى بن منصور القاضي وآخرون.

قال الحاكم: «كان شيخُ وقته حفظًا وكمالاً ورئاسةً، وأبوه وأهل بيته حنفيُّون».

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٢) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).

(٣) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢ و١٥ / ٢٥٦).

(٥) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧ و٣ / ١٦).

(٦) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

(٧) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٩).

(٨) «المؤتلف والمختلف» (٣ / ١٤٣٧).

مات في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين ومئتين، رحمه الله تعالى[1].

عدّه من تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والذهبي[4]، والنووي[5]، وقال ابن عبد الهادي: «وقيل: كان رفيقَ مسلم في الرّحلة»[6].

قلت: جزم بذلك أبو عبد الله الحاكم بلديُّ مسلم؛ فهو أدرى به وبأحواله؛ فقال: «كان رحلتُهُ مع مسلم، يتبجَّحُ بذلك، ويَعتمدهُ في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم»[7]، وهذا يدل على قوّة الصّلة والعلاقة بين هذا التّلميذ وشيخه؛ حتى إنه كان يفخر بأنه رفيق له في الرحلة، ويتبجّح بذلك على أقرانه، وأبناء عصره، رحمهما الله تعالى.

٣٦ ـ مكِيّ بن عَبْدان بن بكر بن مسلم بن راشد، أبو حاتم التَّميمي النّيسابوري.

المحدّث، الثّقة، المتقن.

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٨ / ١١١)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٢٨١)، و«السير» (١٣ / ٥٤١)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٧٣)، و«الجواهر المضية» (٢ / ١٣٨)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٨٩)، و«طبقات الحفاظ» (٢٩٣)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٠٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢ و١٣ / ٥٤٢).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٦) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٩٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٥٤٢).

سمع: عبد الله بن هاشم، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وعمار بن رجاء، وجماعة.

حدّث عنه: أبو علي بن الصّوّاف، وأبو أحمد الحاكم، وعلي بن عمر الحربي، وأبو بكر الجَوْزَقي.

قال أبو علي النيسابوري: «ثقة، مأمون، مقدّم على أقرانه من المشايخ»، مات في جمادى الآخرة، سنة خمس وعشرين وثلاث مئة، وصلّى عليه أبو حامد بن الشَّرْقي، وعاش بضعًا وثمانين سنة، رحمه الله تعالى[1].

عده من تلاميذ مسلم والراوين عنه جماعة، منهم: ابن نقطة[2]، وابن عساكر[3]، والمزي[4]، وابن عبد الهادي[5]، والنووي[6]، وابن الصلاح[7]، والذهبي[8]، وياقوت الحموي[9]، والعجلوني[10]، بل إنه من تلاميذه المتميزين؛ «فقد لازمه ملازمة تامة، واستفاد من شيخه، وروى عنه معظم كتبه التي

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٣ / ١١٩)، و«التقييد» (٢ / ٢٥٤)، و«السير» (١٥ / ٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢٢)، و«طبقات الشافعية» (٣ / ١٨٣)، و«العبر» (٢ / ٢٠٥)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٠٧).

(٢) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٥) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٧) «صيانة صحيح مسلم» (٥٩).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٣ و١٥ / ٧١).

(٩) في «معجم البلدان» (٥ / ٣٠٣).

(١٠) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

ألّفها»[1]، مثل: «الجامع الصحيح»[2]، و«الأسماء والكنى»[3]، و«الطبقات»[4]، و«الوحدان»[5]، و«التمييز»[6]، و«رجال عروة بن الزبير»[7]، وكتاب «الإخوة والأخوات»[8]، وغيرها. ونستطيع القول بأنه عن طريق هٰذا التلميذ قد انتشرت مؤلّفات الإمام مسلم ـ عدا «الصحيح» على الرغم من روايته له ـ، ووصلت إلينا محفوظة، كما سمعت من مؤلّفها رحمه الله تعالى.

قال الخليلي في ترجمة (مكي): «وأخذ العلم في هٰذا الشأن عن البخاري ومسلم، وروى تصانيف مسلم عنه»[9].

وقد روى ابن نقطة حديثًا وفائدتين عن بعض الرواة، من طريق مكي عن مسلم[10]، وروى ابن أبي يعلى فائدتين حديثيتين بسنده من طريق مكي عن مسلم[11].

٣٧ ــ نصر بن أحمد بن نصر، أبو محمد الكِنْدي البغدادي، نَصْرَك، نزيل بخارى.

(١) مقدمة «الكنى والأسماء» (١ / ١٨) للقشقري.
(٢) راجع: «المعجم المفهرس» (لوحة ٣ / أ).
(٣) راجع: مقدمة «الكنى والأسماء» (١ / ٢٨)، و«فهرست ابن خير» (٢١٢ ـ ٢١٣).
(٤) راجع: مقدمة «الطبقات» (١٠) بقلمنا.
(٥) راجع: «فهرست ابن خير» (٢١٢)، وديباجة «الوحدان».
(٦) راجع: مقدمة «التمييز» (١١١) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، و«فهرست ابن خير» (٢١٢ ـ ٢١٣).
(٧) راجع: مقدمة «رجال عروة بن الزبير» (١١١) لسكينة الشهابي.
(٨) «المعجم المفهرس» (لوحة ٦٩ / أ).
(٩) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).
(١٠) راجع: «التقييد» (٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦).
(١١) راجع: «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٨).

الحافظ، المجوّد، الماهر، الرّحَّال.

سمع: محمد بن بكَّار بن الريَّان، وعبد الأعلى بن حماد النّرسي، وعُبيد الله القواريري، وطبقَتهم.

وعنه: ابن عُقْدَة، وخلف بن محمد الخيّام، وغيرهما.

صنَّف «المسند»، وكان من أئمة هٰذا العلم، وبرع في هٰذا الشأن، توفي سنة ثلاثٍ وتسعين ومئتين، رحمه الله تعالى[1].

عدّه من تلاميذ الإمام مسلم جماعةٌ، منهم: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والذهبي[4]، والنووي[5]، وابن الصلاح[6].

٣٨ ـ يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، مولى أبي جعفر المنصور، أبو محمد الهاشمي ببغداد.

الإمام، الحافظ، الثقة، المجوّد، محدث العراق، رحَّال جوَّال، عالمٌ بالعلل والرِّجال.

سمع: لُوينًا، وأحمد بن منيع، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وخلقًا كثيرًا، وجمع، وصنّف، وأملى.

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٩٣)، و«المنتظم» (٦ / ٥٩)، و«السير» (١٣ / ٥٣٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٧٦)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٣٩٠)، و«طبقات الحفاظ» (٢٩٥)، و«هدية العارفين» (٢ / ٤٩٠).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٦٣).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٦) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠).

مات في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[1].

سمع من مسلم ببغداد عندما ارتحل مسلم إليها[2]، وعدّه من تلاميذه جماعة، منهم: الخليلي[3]، وابن باطيش[4]، والمزي[5]، والذهبي[6]، وابن عبد الهادي[7]، وابن كثير[8]، والنووي[9]، والعجلوني[10].

٣٩ ـ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل، أبو عوانة الإسفراييني.

الإمام، الحافظ، الكبير، الجوَّال، رحل وطوّف، مولده بعد الثلاثين ومئتين.

سمع: يونس بن عبد الأعلى، والذُّهلي، وعمر بن شبة، وأحمد بن الأزهر، وخلقًا.

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٣١)، و«المنتظم» (٦ / ٢٣٥)، و«السير» (١٤ / ٥٠١)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٧٦)، و«العبر» (٢ / ١٧٣)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٨٩)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٦٦)، و«مرآة الجنان» (٢ / ٢٧٧)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٨٠).

(٢) راجع: ما قدمناه (ص ٣١).

(٣) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).

(٤) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٣).

(٧) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٨) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

(٩) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(١٠) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

حدث عنه: ابن عدي، والطَبراني، والإسماعيلي، وأبو علي النيسابوري، وطائفة.

مات سنة ست عشرة وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[(١)].

عده من تلاميذ الإمام مسلم جماعة، على رأسهم: الحاكم، وعبارته في «تاريخه»: «سمع محمد بن يحيى، ومسلم بن الحجاج»[(٢)]، وابن نقطة[(٣)]، وابن عبد الهادي[(٤)]، والمزي[(٥)]، والذهبي[(٦)]، وابن كثير[(٧)]، وابن الصلاح[(٨)]، والنووي[(٩)]، وياقوت[(١٠)]، والعجلوني[(١١)].

ملاحظات ونتائج وتنبيهات:

بعد أن أثبتنا ـ فيما سبق ـ هٰذا العدد من تلاميذ الإمام مسلم، ممن استطعنا التوصل إليهم من تلاميذه الكثر؛ نرى أنه لا بُد من إبداء الملاحظات

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ جرجان» (٤٩٠)، و«وفيات الأعيان» (٦ / ٣٩٣)، و«السير» (١٤ / ٤١٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٧٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ٤٨٧)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١٥٩)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٤٩١)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٧٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٤٢٠).

(٣) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).

(٤) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٣).

(٧) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣).

(٨) «صيانة صحيح مسلم» (٦٠)، وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠).

(٩) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(١٠) في «معجم البلدان» (١ / ١٧٨).

(١١) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

التالية حولهم:

أولاً: ليس المذكورون هم جميع تلاميذ الإمام مسلم، وإنما هنالك جماعة آخرون ممن تتلمذوا عليه، والملاحظ أنه لم يقصد أحد ممن ترجم له ذكرهم على الاستيعاب إلا المزي وتبعه الذهبي، ومع هذا؛ فقد فاتهما جماعةً منهم يبلغ عددهم اثني عشر نفسًا، ذكرناهم في الثبت السابق، وفيما يأتي بعد قليل، بل نصص الذهبي في بعض التراجم أنه روى عن مسلم، ولم يذكره ضمن تلاميذه والراوين عنه، مثل: (محمد بن عبد الرحمن السَّرْخَسيّ)، ولذا كثر عند مترجميه ذكر العبارات العامة عند ذكر التلاميذ؛ فسرد ابن نقطة أسماء ثمانية منهم، وقال: «وغيرهم»[1]، وقال النووي بعد أن سرد أسماء واحد وعشرين منهم: «وخلائق»[2]، وقال أيضًا في «شرح صحيح مسلم» بعد أن سرد أسماء سبعة منهم: «وآخرون لا يحصون»[3]، وقال ابن كثير: «روى عنه جماعة كثيرون»[4]، وذكر ستًا منهم، بينما قال ابن الأثير والخطيب التبريزي: «روى عنه خلق كثير»[5]، ولم يذكرا إلا واحدًا، وسرد ابن عبد الهادي أسماء ثلاثة عشر نفسًا، وقال: «وخلق»[6]، وقال العجلوني: «وأما من روى عن مسلم فكثيرون جدًّا»، وسرد أسماء خمسة عشر منهم، وقال: «وغيرهم»[7].

ثانيًا: قد ذكر جماعةٌ من العلماء غيرَ المذكورين على أنهم تلاميذ للإمام

---

(١) «التقييد» (٢ / ٢٥٠).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩٠).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٤) «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣).

(٥) «جامع الأصول» (١ / ١٨٧)، و«الإكمال في أسماء الرجال» (٨٠١).

(٦) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٧).

(٧) «إضاءة البدرين» (لوحة ١١ / ب).

مسلم، وأنهم من الـراوين عنه؛ فذكرَ ابنُ الصلاح: (أبا حاتم الرازي، وموسى ابن هارون)، وعدّهم من الرواة الأكابر عنه، فقال: «روى عنه من الأكابر: أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون»[1]، وعـد أبا حاتم من تلاميذ مسلم والـراوين عنـه جماعة، منهم: الخليلي (المتوفى سنة ٤٤٦هـ)؛ فقال: «سمع منه أبو حاتم مع جلالته حين قدم الري»[2]، وابن باطيش[3]، والنووي[4]، وذكر بعضهم من ضمنهم الفـربـري[5] راوي «صحيح البخـاري»، وذكـر ابن عسـاكـر[6]، والمـزي[7]، وتبعـه الـذهبي[8]، منهم: (أبا حامد أحمد بن علي بن حَسْنَويه المقرىء) أحدَ الضُّعفاء، إلا أن الذهبي ترجم له في «الميزان»، وقال: بعد أن ذكر أنه شيخ لأبي عبد الله الحاكم، وأن الخطيب قال فيه: «لم يكن بثقة»، قال ما نصُّه: «قلت: قيل: حدّث عمن لم يُدْركه كمسلمٍ والقدماء، قال الحاكم: لو اقتصر على سماعاته الصحيحة كان أولى به. حدّث عن جماعة أشْهَد بالله أنه لم يسمع منهم، ولا أعلم له حديثًا وضعه، ولا إسنادًا ركّبه»[9]، ومع هٰذا؛ فقد روى ابن أبي يعلى بسنده من طريق ابن حسنويه عن مسلم بسنده حديثًا،

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (٥٨ ـ ٥٩)، كذا في «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠)، وفي «غنية المحتاج» (ص ٤٠) للسخاوي.

(٢) «الإرشاد» (٢ / ٨٢٦).

(٣) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٥) انظر: (ص ٣٧٢).

(٦) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٧) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(٩) «ميزان الاعتـدال» (١ / ١٢١)، له ترجمة في: «مختصر تاريخ نيسابور» (٩٥)، و«الإرشاد» (٣ / ٨٤٠)، و«لسان الميزان» (١ / ٢٢٣)، و«المغني في الضعفاء» (١ / ٨٤).

وفيه: «. . . أخبرنا أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء حدثنا مسلم بن الحجاج. . .»[1].

وذكر ابنُ نقطة[2] من بين مَنْ حَدَّث عن مسلم: «عبد الله بن محمد بن ياسين»، وزاد ابن باطيش سادسًا فقال: «روى عنه: . . . وأبو عبد الله محمد ابن يعقوب الأخرم»[3]، وذكر الذهبي أن عبد الله بن محمد بن حمدويه (والد الحاكم النيسابوري) كان قد رأى مسلمًا[4]، ولذا قد عده بعض المعاصرين من تلاميذه؛ فقال: «روى عنه»[5]، وقال: «ويزداد الأب (والد الحاكم) شغفًا بابنه، وحبًّا له؛ فيغريه بإسماعه مروياته عن الإمام مسلم بن الحجاج»[6]، وزاد ابن عساكر آخر؛ فقال: «روى عنه. . . وأبو عبد الله الإسفراييني»[7]، وذكر المزي[8] وتبعه الذهبي[9] فيهم «إبراهيم بن محمد بن حمزة»، وزاد بعض العلماء[10]: «محمد بن إسحاق الفاكهي».

---

(١) «طبقات الحنابلة» (٢/٣٣٨)، وفي «غنية المحتاج» (ص ٤٠) أنه آخر أصحابه وفاة، وقال: «ووقع في «صحيحه» حديثان من جهته».

(٢) «التقييد» (٢ / ٢٥٠)، ولعل (ياسين) مصحفة من (الحسن) أو (علي)، ويكون المتقدم إما برقم (١٧) أو (١٨).

(٣) «التمييز والفصل» (١ / ٣٣٧).

(٤) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٦٣).

(٥) راجع: «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين» (٢٩)، مضروبة على آلة كاتبة، أطروحة دكتوراة للشيخ محمود ميرة.

(٦) المرجع السابق (ص ٣٠).

(٧) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٨) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٩) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٢).

(١٠) مثل السخاوي في «الغنية» (ص ٤٠)، وذكره صاحب «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٥٤)، وقال عن الفاكهي: «لم أقف له على ترجمة»! وكذا قال عن أربعة آخرين!! وهم مشهورون معروفون؛ فالفاكهي هٰذا صاحب «تاريخ مكة» له ترجمة في «الأعلام» للزِّركلي (٦/٢٨)!!

قلت: ويتأكّد ذلك بما رواه الفاكهي في كتابه «أخبار مكة»، قال: «حدثنا مسلم بن الحجاج»، وسرد أثرين، أحدهما في مناقب ابن الزبير[1]، والآخر عن أبي الطفيل[2]، وأزيد: «محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن مَاسَرْجِس النيسابوريّ، والد صاحب «المسند الكبير»»[3].

فيكون عدد جميعهم خمسين نفساً؛ إلا أني أخشى أن يكون ما عند ابن عساكر تصحيف[4] وصوابه: «وأبو عوانة»، ويؤيّد هٰذا أنه لم يذكر أبا عوانة فيهم مع شهرته، وأن ما عند المزي والذهبي خطأ؛ إذ ترجم جماعةٌ لـ (إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عُمارة الأصبهاني)، وهو أحد الأعلام، حافظ، إمام، حجّة، بارع، وذكروا أنه ولد سنة بضع وسبعين ومئتين، وممن ذكر هٰذا الذهبي نفسه[5]!! وسنّه لا تحتمل الأخذ عن مسلم والسماع منه؛ فإنه ولد بعد وفاة مسلم بنحو عشر سنين، وأن ذكر الفربري فيهم خطأ محقق، كما سيأتي التنبيه عليه.

ثالثًا: لقد بلغ شأن إمامنا مسلم في الحفظ والمعرفة والفهم، في الحديث ورجاله وعلله، وقد بلغ ذيوع صيته في كل ذلك وغيره حدًّا جعل غير واحدٍ من شيوخه وأقرانه الذين روى عنهم وأخذ عنهم الحديث وعلومه، يتتلمذون عليه،

(١) راجع: «أخبار مكة» (١ / ٢٥١ / رقم ٤٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٢ / ١٤٧ / رقم ١٣٣٠).

(٣) وذلك لقول الماسَرْجِسيّ ـ ابن المذكور ـ: «سمعتُ أبي يقول: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول...». راجع: «طبقات علماء الحديث» (٢ / ١٤٦).

(٤) ويكون الموفي للخمسين حينئذ (أحمد بن هارون البرذعي) فقد ظفرتُ برواية له عن مسلم في «طبقات الأسماء المفردة» (ص ١٢٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٨٤)، وللمذكور ترجمة في «ذكر أخبار أصبهان» (١ / ١٩٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٣ / ٩١٠)، و«العبر» (٢ / ٢٩٦)، و«الوافي بالوفيات» (٦ / ١١٧)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ٣٣٧)، و«طبقات علماء الحديث» (٣ / ١٠٤)، و«طبقات الحفاظ» (٣٧١)، و«شذرات الذهب» (٣ / ١٢).

ويأخذون ويروون عنه، والإمام مسلم، وإنْ سمع من شيوخه وأخذ عنهم؛ إلا أنه جمع ما عند شيوخه، وطاف بالأقاليم، وجمع من هنا وهناك، مما جعل بعض شيوخه وأقرانه يتوجّهون إليه، ليسمعوا ما عنده، ويرووا عنه، بعد أن كان قد أخذ عنهم، وتخرج على أيديهم، واستفاد منهم.

وهٰذه رتبة عظيمة، ومكانة رفيعة، يتبوؤها أبو الحسين، تعدّ شهادةً صريحة من شيوخه وأقرانه واعتراف له بالسّبق، والفضل، وعلوّ الهمّة.

ومن هٰؤلاء الذين رووا عن مسلم:

١ ــ محمد بن عبد الوهاب الفرّاء (شيخه، ما أخرج عنه في «صحيحه»).

٢ ــ صالح بن محمد الأسدي (جَزَرة).

٣ ــ علي بن الحسن الدَّرَابْجِرْدِي.

٤ ــ محمد بن إسحاق بن خزيمة.

٥ ــ محمد بن إسحاق، أبو العباس السرَّاج.

وكانت رواية مسلم عن هٰؤلاء جميعًا خارج «الصحيح»، وأغلبهم من أقرانه وفيهم من هو أسنُّ منه؛ فروى عنه: علي بن الحسين بن أبي عيسى الهلالي (المتوفى سنة ٢٦٧هـ)، وهو أكبر منه، كما قال الذهبي(١)، والمزي(٢).

وقال النووي: «روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفّاظه، وفيهم جماعات في درجته»(٣)، وقد ترجم الذهبي لنحو ثلاثين منهم في كتابه «تذكرة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٢٦٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣ / ق ١٣٢٥).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠)، ونحوه في «الغنية» (ص ٤٠).

الحفاظ»، وهٰذا يدل على عظم آثار مسلم ـ رحمه الله ـ، وعلى جلالة جهوده في السنة وفي خدمتها.

رابعًا: ويلاحظ أيضًا أن الأئمة الذين رووا عن مسلم ينتسبون إلى مواطن شتى، وهٰذا بفضل ما عرف عن مسلم من رحلةٍ وتطواف، زيادة على رحلة تلاميذه، ونحن إذا تأملنا في مواطن تلاميذ مسلم، وتعرفنا عليها؛ نرى بُعْدَ الأثر الذي خَلّفه مسلم في البلاد المتباعدة، فروى عنه جماعة من أهل بغداد، مثل: محمد بن مَخْلد، ويحيى بن صاعد[1]، وبعض أهل بخارى، مثل: حاتم بن أحمد الكندي، وصالح بن محمد (جَزَرة)، ونصر بن أحمد، وبعض أهل مصر، مثل: (عبد الله بن أحمد بن عبد السلام)، وبعض أهل الرّي، مثل: أبي حاتم الرازي، وابنه، وبعض أهل بلخ، مثل: عبد الله بن محمد بن علي، وأخيه الفضل، وبعض أهل سَمَرْقَند، مثل: محمد بن إبراهيم بن محمد، وكثير من أهل نيسابور.

خامسًا: إن معظم من ذكرناهم من تلاميذ الإمام مسلم، معظمهم لهم مصنّفات في مختلف جوانب العلوم الحديثية؛ في الرجال، والعلل، وغير ذٰلك، فضلاً عن مصنّفاتهم في الرواية، وهٰذه المصنّفات تعتبر من أهمّ ما صنّف في هٰذه العلوم، ولا تزال مراجع أساسية فيها.

وإذا عرفنا ذٰلك، نعرف المكانة التي بلغها إمامنا مسلم، ونعرف آثاره على علوم الحديث؛ فرحمه الله، ونضّر وجهه لما بذل من جهود لخدمة السنّة النبوية.

إن تلاميذ الإمام مسلم، وكما عرفنا كلهم من الأعلام، وخاصة: أبو عيسى الترمذي، صاحب «الجامع» المشهور، أحد الكتب المعتمدة الستة،

---

(١) راجع ما قدمناه: (ص ٣١).

وأبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمٰن صاحب «الجرح والتعديل»، وأبو عوانة صاحب «المسند»، وابن خزيمة صاحب «الصحيح» وغيره، وغيرهم كثير؛ فهم كلهم من الأعلام بحيث لا يحتاجون إلى تعريف، لأن شهرتهم طبقت الآفاق، وهم أشهر من أن يعرّفوا، وتراجمهم مستوفاة في مظانّها من كتب الرجال والتراجم والتاريخ وغيرها، وهم كذلك أعلام بحيث يصعب اختيار أشهرهم للتعريف بهم باعتبارهم خيرة تلاميذ مسلم، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض المذكورين له علاقة قوية مع مسلم؛ فهم ـ بلا شك ـ على طبقات عدّة، وكان لبعضهم أثر عظيم في المحافظة على تراث الإمام مسلم، مثل: مكي بن عبدان ـ راوية معظم كتبه ـ، وإبراهيم بن محمد بن سفيان ـ راوية «صحيحه» ـ، ومن أكثر تلاميذه ملازمة له واستفادةً منه: أحمد بن سلمة، وسعيد بن عمرو البَرْذَعي، رحمهما الله تعالى.

●●●●●

مؤلفات الإمام مسلم

الإمام مسلم من المكثرين في التّصنيف في الحديث ـ روايةً ودرايةً ـ، وفي علومه المختلفة؛ كأوهام المحدثين، وأسمائهم، وطبقاتهم، وكناهم، والمنفردات والوحدان، والمخضرمين، والإخوة والأخوات، وفي العلل، وغير ذلك؛ فتنوعت مجالات البحث عند الإمام مسلم، وشملت من فنون الحديث أبدعها، وكلها تدل على ما كان لدى الإمام مسلم من تمكن ودراية وفهم.

وسأعمل على سرد مؤلفاته أوّلاً، ثم أقوم بالتعريف بالمطبوع منها، ومنهجه فيها؛ مقارنًا إيَّاها بالكتب التي صُنِّفت في بابها، ثم أتكلّم ـ إن شاء الله تعالى ـ على منهجه في «صحيحه»، وسماته والجهود التي قامت حوله، وما إلى ذلك.

مسرد عام لمؤلّفات الإمام مسلم:

لم يصلنا من مؤلّفات مسلم إلا النّذر اليسير، وإليك قائمة تجمع ما تناثر في المراجع وكتب الأثبات والبرامج المتنوّعة، مراعيًا فيها الأمور التالية:

أولاً: بدأت بالمطبوع فالمفقود[1].

---

(١) ولا أعلم له كتابًا مخطوطًا لم يطبع، ولكن الأيام حبالى، ولا ندري بما تجود، والمكتبات زاخرة بآلاف المخطوطات، ولم يطلع عليها جل الباحثين، لا سيما غير المفهرسة منها.

ثانيًا: رتّبتُها على حروف المعجم لكل قسم.

ثالثًا: ذكرتُ الكتب المكررة، فلو ورد كتاب بأكثر من اسم في المصادر؛ كررتُه بأرقام مختلفة، وأشرتُ إلى ما ترجح لدي في الموطن الأخير منها.

الكتب المطبوعة:

١ ــ «الأسامي والكنى».

كذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والذهبي في «السير» (٥٧٩/١٢)، والسخاوي في «الغنية» (ص ٦٤)، وقال: «وهو كتاب نفيس مفيد»، وغيرهم.

٢ ــ «أسماء الرجال».

كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤ / ٦٤) الآتي برقم (٩).

٣ ــ «الأسماء والكنى».

كذا ذكره ابن النديم في «الفهرست» (٢٨٦)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (٩٥٠)، وابن الأبّار في «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (٢٦٨)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٢٦١)، وغيرهم.

٤ ــ «الكنى والأسماء».

كذا المثبت على طرة نسخة الظاهرية المخطوطة، وكذا ذكره الرُّعيني في «برنامج شيوخه» (٤٤)، ونشر بهذا الاسم مرتين، الأولى عن دار الفكر بسوريا، مصورًا عن مخطوطة الظاهرية، سنة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، قدم له الأستاذ مطاع الطرابيشي، والثانية عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة عن المجلس

العلمي لإحياء التراث الإسلامي بهـا، سنـة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) بتحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، وحققه ونال به درجة الماجستير.

والكتب المتقـدم - عدا رقم (٢) - كتـاب واحـد، وقد اقتصرت بعض المصادر على تسميته بـ «الكنى» فقط، مثلما فعل السمعاني في «التحبير» (٢ / ٢٠١)، والنـووي في «شـرح مسلم» (٤ / ٦٤)، والكتـاني في «الـرسالة المستطرفة» (١٢١)، وغيرهم.

٥ ــ «التمييز».

ذكره السمعاني في «التحبير» (٢ / ٢٨٣)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، وابن خير في «فهرسته» (٢١٢)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و «تـذكـرة الحفـاظ» (٢ / ٥٩٠)، والصـدفي في «الـوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٦٤)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٤٨٥، ١٤٠٥)، وغيرهم كثير، وهو كتاب «أوهام المحدثين»، كما سيأتي.

وقد وصلنا الجزء الأول منه، وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية[1] في مجمـوع (١١ / من ١ ب - ١٥ أ)، وقد ضاعت من المخطوطة الأصلية الورقة الأولى، وأوراق من الأخير لا نعلم قدرها؛ إلا أن المتبقي منه - فيما يبدو من نقل العلماء - كبير. وصدر ضمن مطبوعات جامعة الرياض بتحقيق الدكتور محمد مصـطفى الأعـظمي سنـة (١٣٩٥هـ)، وصـدّره بمقدّمة طويلة في النّقد عند المحدثين، ثم ضمّنه في كتابه «منهج النقد عند المحدثين» نشر مكتبة الكوثر.

---

(١) انـظر: «فهـرس مخـطوطـات الـظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث» (٤٠٨) للألباني، و «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٢٢) لسزكين.

٦ ــ «الجامع».

كذا سماه الفيروزآبادي فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة» (٦٧)، وابن حجر في «التهذيب» (١٠ / ١٢٧)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٥٥٥)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣٢)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٤١)، والديوبندي في «فتح الملهم» (١ / ١٠٥).

وهو مطبوع، وانظر رقم (٨ و١٢).

٧ ــ «رجال عروة بن الزّبير وجماعة من التابعين وغيرهم».

توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية، في مجموع (٥٥ / من ١٤٠ ـ ١٤٧)، بخط الخطيب البغدادي[1]، وهو خط نفيس صحيح الإعجام والشكل، وقد سمع الخطيب هٰذه النسخة بسنده إلى مصنّفها، وكتبها، ورواها أيضًا، وحواشيها حافلةٌ بخطّ واحدٍ مخالفٍ لخطّ الأصل، فيها فوائد وزوائد، وقد فرغ جماعة من طلبة العلم على تحقيقها كلٌّ على حدة، منهم الأستاذ أسعد تيم، والدكتور أحمد سير المباركي.

وقد نشر هٰذا الكتاب ـ دون تحقيق ـ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلد (٥٤، عدد ١ ـ ٢، سنة ١٩٧٩م)، وقدم له وضبط نصه الأستاذة سكينة الشهابي.

٨ ــ «الصحيح».

كذا سمّاه ابن الأثير في «اللباب» (٣ / ٣٨)، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٨٩)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، وابن خلّكان

---

(١) المرجعان السابقان.

في «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٥)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٥٨، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٣)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، واليافعي في «مرآة الجنان» (٢ / ١٧٤)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (١ / ١٤٤)، والكتاب مشهور جدًّا بهذا الاسم في المشارق والمغارب، بين الخاصة فضلاً عن العامة؛ حتى قال السمعاني: «المشهور كتابه «الصحيح» في الشرق والغرب» وهذا هو المثبت على طبعاته.

ومخطوطاته مبثوثة في خزائن المخطوطات والمكتبات في العالم، وهو مطبوع عدة طبعات، وله شروح كثيرة جدًّا، وهو المتقدم برقم (٥)، والآتي برقم (١٢)، وسيأتي الكلام عليه مفصّلاً.

٩ ـ «الطبقات».

هذا هو العنوان المثبت على بعض نسخه الخطية، وكذا سماه ابن النديم في «الفهرست» (٢٨٦)، والخطيب في «الموضح» (١ / ١٤٨)، وابن خير في «الفهرسة» (٢٢٥)، وعياض في «الغنية» (٤٠٠)، والرُّعيني في «برنامجه» (٤٤)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (٢ / ٧٦)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٩٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣ / ١٠)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، وابن حجر في «التهذيب» (٦ / ١٢٧، ١٠ / ٢٣٤، ٣٥٨)، و«تعجيل المنفعة» (١٢٦)، وكذا جاء اسمه في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، و«الإعلان بالتوبيخ» (٦٨٤)، و«شرح نخبة الفكر» (٢٣٢)، و«الرسالة المستطرفة» (١٣٨)، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٣٦٩)، و«الأعلام» (٧ / ٢٢١).

وقد فرغتُ من تحقيقه، وطبع عن دار الهجرة ـ الدمام، في مجلدين ضخمين. (استدراك ٢).

١٠ ــ «طبقات التابعين».

كذا ذكره ابن الصلاح في «الصيانة» (٦١)، والنووي في «التهذيب» (٢ / ٩١)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والنيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (لوحة ١٧ / أ)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٦٤)، وصديق حسن خان في «الحطة» (٤٤٨)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ / ٢٣٢).

١١ ــ «طبقات الرواة».

كذا ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٠٩٩)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، وكذا جاء اسمه على طرة بعض نسخه الخطية.

والكتب الثلاثة المتقدمة مع الكتاب المتقدم برقم (٢) كتاب واحد، وإن كانت التسميات مختلفة، ولعل العنوانين الأخيرين يوحيان بمضمون يختلف عما في مادة الكتاب، وما سنثبته في التعريف بموضوعه عند الكلام عليه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

وذكر الأستاذ محمد عبد الرحمٰن الأحمد[١] كتاب «الطبقات»، وذكر له نسختين خطيتين، ثم ذكر في القسم المفقود من كتب الإمام مسلم: «طبقات التابعين» و«طبقات الرواة»، ثم قال: «وهٰذا العنوان يختلف عن الذي قبله؛ فهٰذا عام، وذاك خاص، فلعلَّ مسلمًا أفردهما بالتَّصنيف، ويمكن أن يكون كتاب «طبقات الرواة» هو عين كتاب «الطبقات» المتقدّم، ويمكن أن يكون كتابًا مستقلًا، فالرواة أعم من الصحابة والتابعين؛ فليتأمل».

---

(١) في أطروحته للماجستير: «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (٧٠، ٧٤).

قلت: كذا عدّهم ثلاثة كتب! والصواب أنها واحد، ولٰكن اختُلف في التسمية، يظهر هٰذا جليًّا من خلال دراسة التراجم، ونقل العلماء، وذكر الأستاذ محمد عبد الرحمٰن[1] في القسم المفقود أيضًا كتابًا للإمام مسلم بعنوان «أسماء الرجال»!! ـ المتقدم برقم (٢) ـ معتمدًا على الإمام النووي في «شرحه على صحيح مسلم»؛ فإنه ذكر (أبا الجُهَيْم) ثم قال بعد أن ضبط اسمه بقوله: «بضم الجيم، وفتح الهاء، وزيادة ياء» ما نصه: «هٰذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه «أسماء الرجال». . . »[2].

قلت: ومقصود النووي في قوله: «أسماء الرجال» كتاب «الطبقات»، فإنه ذكره بموضوعه، وهٰذا أمرٌ مشهور بين أهل العلم، ولأبي جُهَيْم المذكور ترجمة فيه[3].

ويؤيِّد هٰذا عدم ذكر كتب التراجم والأثبات والبرامج والفهارس ـ على كثرتها واعتنائها بآثار الإمام مسلم ـ هٰذا الكتاب له[4].

١٢ ـ «المُسْنَد الصَّحيح».

كذا سمّاه الإمام مسلم ـ خارج «صحيحه» ـ؛ فقال ـ كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، والتجيبي في «برنامجه» (٩٣)، وابن العماد في «الشذرات» (١ / ١٤٤) ـ ما نصُّهُ:

«صنَّفتُ هٰذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة».

---

(١) في أطروحته للماجستير: «الإمام مسلم ومنهجه في «صحيحه» (٧٠).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤ / ٦٤).

(٣) برقم (٦٠ ـ بتحقيقنا).

(٤) راجع تقديمنا لكتاب: «الطبقات» (٢٣ ـ ٢٦).

وربما اختصر الإمام مسلم الاسم السابق مكتفيًا بالمقطع الأول منه؛ فقال ـ كما نقله عنه جماعة ـ[1]: «ما وضعتُ شيئًا في هٰذا «المسند» إلا بحجّة»، وقال: «عرضت كتابي هٰذا «المسند» على أبي زرعة»[2]، وقال أيضًا: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هٰذا «المسند»»[3].

ووردت هٰذه التسمية بتمامها في «رجال صحيح مسلم» (١/٢٩) لابن مَنْجُويه، و«طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٣٧)، و«برنامج الوادي آشي» (١٩٢)، و«ثبت البلوي» (٢١٨، ٢٥٢)، و«فهرس ابن عطية» (٨٤، ١٣٠)، و«المنتظم» (٥ / ٣٢)، و«المختصر من أخبار البشر» (٢ / ٥١)، و«المنهج الأحمد» (١ / ٢٢١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، وفي الأخير نقل عن الحاكم أنه سمّاه بهٰذا الاسم أيضًا.

قلت: ووجدت تسميته له بذٰلك في «المستدرك» (١ / ١٩). وفي كتابه «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص٣٥).

وربما زاد بعضهم على هٰذه التسمية بعض الزيادات، مثل ما وقع للقاضي عياض في «الغنية» (٣٥)، وابن خير في «الفهرست» (٩٨)؛ فإنهما زادا عليها: «المختصر من السنن»! وسقطت «من السنن» عند القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/١٠)، وزاد التجيبي في «برنامجه» (٨٣) على هٰذه الزيادة أيضًا؛ فقال: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العَدْل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»!! وعند ابن خير مثله، إلا أن في آخره «عن رسول الله ﷺ».

---

(١) منهم: ابن الصلاح في «الصيانة» (٦٨)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٨٠)، و«التذكرة» (٥٩٠)، وغيرها.

(٢) انظر: «فهرسة ابن خير» (١٠٢)، و«الصيانة» (٦٨)، وغيرها.

(٣) انظر: «فهرسة ابن خير» (١٠٢).

ووقـع اسمه في «فهرس ابن عطية» (٦٧)، و «إثارة الفوائد المجموعة» (ورقة ١٨ / ب) للعلائي هٰكذا: «المُسْنَد الصحيح بنَقْل العدل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ»!!

والراجح من هٰذه التّسميات: «المسند الصحيح» كما سمّاه به صاحبُهُ، وأراد من زاد «بنقل العدل عن العدل...» تفسير المسند بالمعنى العام الذي هو رواية الحديث بإسناده، ولكون الكتاب اشتهر بـ «صحيح مسلم» ـ وهو ما أثبت على غلاف مطبوعاته ـ؛ فاستحسن إنْ طُبع الكتاب في المستقبل أن يجمع بين هٰذه التسمية والتسمية المتقدمة برقم (٨)، فيكتب مثلاً: «المسند الصحيح» وتحته: «المشهور بـ «صحيح مسلم»»؛ فيجمع بين المشهور وأصالة التّسمية.

والكتاب هٰذا هو عين المتقدم برقمي (٦ و٨)، وهو أعظم مؤلفات الإمام مسلم، وله منهج فريد دقيق فيه[1].

١٣ ــ «المنفردات والوحدان».

طبـع بهٰذا الاسم في (حيدر آباد) بالهند سنة (١٣٢٥هـ)، وفي (أكرا) بالهند أيضًا سنة (١٣٢٣هـ)، وكلاهما طبعة حجر.

وذكره هٰكذا سزكين في «تاريخ التراث» (١ / ٢٢٢)، وأشار إلى وجود نسختين منه:

الأولى: في بانكيبور بالهند برقم (٦٩١)، في ستٍّ وعشرين ورقة.

والأخيرة: في السعيدية بحيدر آباد برقم (حديث ٣٥٢ / من ٦٦ ب ـ ٧٩ ب).

ولم يشر سزكين ما هو المثبت على طرة هاتين المخطوطتين، ويغلب على

---

(١) سيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

الـظّنّ أن العنـوان المثبت عليهمـا ليس كذلك، وإنما تابع الكتاب المطبوع لمـطابقـة محتـواها محتواه، ولم أر من ذكره من المترجمين بهذا الاسم؛ إلا العـراقي في «التبصـرة والتذكرة» (٣ / ١٠٤)، وإبراهيم اللقاني في «البهجة السَّنية في حل الإشارات السُّنِّيَّة» (ل ٢٩ / ب)، وإنما ذكروه باسم آخر، هو:

١٤ ــ «مَنْ ليس له إلا راوٍ واحد».

هكـذا ذكـره الـذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«تـذكـرة الحفاظ» (٥٩٠)، وابن الصـــلاح في «الصيانـــة» (٦١)، وابن خير في «الفهـــرست» (٢١٢)، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٢٢١).

واختلف الباحثون: هل الكتابان السابقان والكتاب الآتي كتاب واحد أم كتب ثلاثة؟

١٥ ــ «الوحدان».

فإن كانت الأرقام (١٣ و١٤ و١٥) كتب ثلاثة؛ فَلْيُنْقَلْ الكتابان الأخيران إلى قائمة الكتب المخطوطة!! ولكني أستبعد ذلك، وأرى أنها كتاب واحد، وإنْ فَصَلَ بينها بعضُ الأقدمين، وأدلتي على ذلك كثيرة، منها:

أولاً: إن الكتاب طبع يحمل اسمًا لم يذكره أحد ممن ترجم لمسلم به!

ثانيًا: جاء في ديباجة الكتاب (ص ٢) ما نصه:

«تسمية من روى عنه رجل أو امرأة حفظ أو حفظت عن رسول الله ـ ﷺ ـ شيئًا من قول أو فعل، ولا يروي عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ».

فموضوع هذه الديباجة يصلح أن يطلق عليها: «الوحدان»، و«من ليس

له إلا راوٍ واحد»، و «المنفردات والوحدان».

ثالثًا: ذكر هٰذا الكتاب جماعة، وسموه بغير هٰذه الأسماء؛ فورد ـ مثلاً ـ عند ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ) هٰكذا:

«ذكر من ليس له إلا راوٍ واحد من رواة الحديث».

فلا يصح لأحدٍ أن يعدّ هٰذا غير الكتاب الوارد برقم (١٤)؛ فكذٰلك سائر التسميات فهي لكتاب واحد اختلف الناس في تسميته! فقد ورد أيضًا بعنوان: «الأفراد»، كما عند ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، وورد أيضًا عند ابن النديم في «الفهرست» (٢٨٦) بعنوان «المفرد»! وبعنوان «الأوحاد»! أيضًا على أنهما كتابان!!

رابعًا: يقطع هٰذا الاختلاف بوجه نهائي ما ورد عند ابن خير في «فهرسته» (ص ٢١٢): «وكتاب الأفراد في ذكر جماعة من الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات».

فالإشكال إذن يكمن فيمن ذكر الكتاب بموضوعه أو اختصره، فلو أنه بسط الموضوع، أو حدد الاسم العلمي للكتاب الذي أطلقه عليه مصنِّفُهُ؛ لما وقع هٰذا الاختلاف.

ومن كلام ابن خير السابق يُعلمُ بُعد كلام الأستاذ محمد عبد الرحمٰن الأحمد في التعريف بكتاب «الأفراد»؛ فإنه قال:

«قلت: لعل هٰذا الكتاب في الأسماء والكنى المفردة، كأوسط وعجيان، وأبو العشراء، وأبو المدلّة، أو في الأفراد من الأحاديث التي تقترن بالغرائب»[1]!!

خامسًا: ومن نظر بإنعام في نقل العلماء عن هٰذا الكتاب؛ يجد أنهم سمّوه ببعض الأسماء السابقة، فمثلاً في «تهذيب التهذيب» (١ / ٢٥٥) في ترجمة (إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي) ما نصه: «وقال مسلم في «الوحدان» تفرد عن جماعةٍ، وسردهم».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان» (ص ١٥)، وفي «التهذيب» أيضًا (٥ / ٣٠١) في ترجمة (عبد الله بن عَمِيرة الكوفي) ما نصه: «قال مسلم في «الوحدان»، تفرد سِمَاك بالرواية عنه».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان» (ص ١٤).

سادسًا: وأخيرًا، رجح بعض العلماء ما ذكرتُه؛ فقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «فيا ترى؛ هل هٰذه ثلاثة كتب: كتاب الوحدان، وكتاب الأفراد، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، أو هما كتابان، أو هو كتاب واحد اختلف الناس في تسميته؟ والأخير هو الأرجح عندي»[2]. (استدراك ٣).

الكتب المفقودة:

١ ــ «الإخوة والأخوات».

ذكره المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق» (ص ١٠٤

(١) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص ٧١).

(٢) مقدمة كتاب «التمييز» (ص ١٠٩ ــ ١١٠)، ويؤيد ما ذهبتُ إليه أن الإمام النووي ذكر في «الإرشاد» (٢ / ٦٤٣) في النوع السبعين والأربعين: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، وقال: «ولمسلم فيه كتاب» ولم يُسمّه.

/ رقم ٢٥٩)، ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٨٧) باسم: «كتاب الإخوة»، ورتّبه العشّ في علوم الأدب، وليس كذٰلك، بل هٰذا نوع من أنواع الحديث، ونسبه له السخاوي في «الغنية» (٦٤).

٢ ــ «أفراد الشاميين».

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٢٧٩)، و«التذكرة» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وزاد عليه: «من الحديث»، وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (ل ١٧ / أ)، وزاد عليه؛ فوقع عنده هٰكذا:

«أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ».

٣ ــ «الأقران».

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، والسخاوي في «الغنية» (ص ٦٤).

٤ ــ «انتخاب مسلم على أبي أحمد الفرّاء»[1].

ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته» (١١٣ / أ).

---

(١) أبو أحمد الفراء هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي الحافظ النيسابوري (ت ٢٧٢هـ)، روى عنه مسلم في غير «صحيحه»، له ترجمة في: «التهذيب» (٩ / ٣١٩)، ومعنى الانتخاب: الانتقاء والاختيار.

٥ ــ «الانتفاع بأهُب السّباع».

هٰكذا سمّاه ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ١٧٥)، وأعاده في موطن آخر: (٢ / ١٣٩٩) وسماه: «الانتفاع بجلود السباع»، وكذا ذكره ابن حجر في «التهذيب» (١٠ / ١٢٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، والسخاوي في «الغنية» (ص ٦٤).

٦ ــ «أولاد الصَّحابة».

ذكره الذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، والسخاوي في «الغنية» (ص ٦٤).

وذكره ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، وزادا: «ومن بعدهم من المحدّثين».

٧ ــ «أوهام المحدّثين».

ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن الصلاح في «الصيانة» (٥ / ٦١)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٢٢١)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٢٠٢)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١).

وأضاف بعض المذكورين كلمة«ذكر» في أوّله. (استدراك ٤).

٨ ـ «التاريخ».

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (٢٨٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١).

٩ ـ «تفضيل السنن».

ذكره له ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢) هٰكذا: «تفضيل سنن»!! ووقع عند الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ) هٰكذا: «تفضيل السنيين»!! والصواب حذف ياء ما بين النونين، وإبقاء أخرى بدليل ما نقله الحسيني في «مجمع الأخبار» (٢٣٦ / ب) عن الحاكم أنه عزى له كتاب «تفضيل الحديث عن رسول الله ﷺ».

١٠ ـ «الجامع الكبير على الأبواب».

قال أبو عبدالله الحاكم فيما نقله عنه ابن عبدالهادي والذهبي: «رأيتُ بعضَهُ بخطّه». وجعل السخاوي في «الغنية» ص٦٣ هٰذه العبارة للذهبي!!

وكذا سماه ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن الصّلاح في «الصّيانة» (٦١)، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧/أ)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١/٢٢١)، والسخاوي في «الغنية» (ص ٦١) وقال: «لم نره، بل لم نقف على كلام من نقل شيئاً منه»، وسماه ابن عبدالهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢/٢٨٨)، والذهبي في «السير» (١٢/٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤/١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢/٤٣١) هٰكذا: «الجامع على الأبواب» بإسقاط كلمة «الكبير».

١١ ـ «ذكر أولاد الحسين».

ذكره له الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، وأخشى أن يكون قسمًا من الكتاب المتقدم برقم (٦).

١٢ ـ «رواة الاعتبار».

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (٥٨٩)، والديوبندي في «فتح الملهم» (١ / ١٠٠)، وعرفه بقوله: «ولمسلم في الجرح والتعديل كتاب مستقل سماه «رواة الاعتبار»، وموضوعه ظاهر من اسمه»، وتابعهما الدكتور أكرم العمري في «بحوث في تاريخ السنة» (١٠٦)؛ فوضعه تحت عنوان «مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء».

وهنالك نقول مبثوثة في كتب التراجم منه، سنعمل ـ إن شاء الله تعالى ـ على جمعها في كتاب، وضمّها إلى كلام الإمام مسلم المبثوث في كتبه المطبوعة، تحت عنوان «معلمة الإمام مسلم في الرجال والرواة» يسر الله لنا ذلك.

هذا، وقد شكك الأستاذ مطاع الطرابيشي في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مسلم؛ فقال:

«والظاهر أنّ السَّخاويَّ قد وهم! بدليل اضطرابه في النسبة، قال: «ولمسلم «رواة الاعتبار»، وللنسائي «التمييز»؛ فجعل «التمييز» للنسائي مع أنه لمسلم لا غير»[1].

قلت: لم يضطرب السخاوي؛ فقد نسب كلّ كتاب لصاحبه، نعم، للإمام مسلم كتاب «التمييز» كما قدمنا، ولكن للنسائي أيضًا كتاب يحمل

---

(١) مقدمة كتاب «الكنى والأسماء» (ص ٢٥).

العنوان نفسه، نقل منه جماعة، منهم: ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في مواضع عدة، منها: (١ / ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١١، ٣٥٢، ٣٩٦)، وفي «لسان الميزان» في مواضع، منها (٣ / ٣٦١)، والسخاوي في «فتح المغيث» أيضًا (٣ / ٣١٥)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢ / ٣٦٤).

١٣ ـ «سؤالاته أحمد بن حنبل».

هكذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، و «السير» (١٢ / ٥٧٩)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦).

وذكره البغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١) هكذا: «السؤالات عن أحمد بن حنبل»، والخليفة في «مختصر نيسابور» (١٧ / أ) هكذا: «سؤالات أحمد بن حنبل»، ولعل المذكور في «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٨) لابن أبي يعلى منه؛ فإن فيه سؤالاً موجهًا من مسلم لأحمد حول «سيار أبو الحكم» و «سيار أبو حمزة»، وذكره له السخاوي في «الغنية» (ص ٦٤).

١٤ ـ «العلل».

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن الصلاح في «الصيانة» (٦١)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، و «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٢٢١)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، و «السير» (١٢ / ٥٧٩)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، وصديق حسن خان في «الحطة» (٢٤٨)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١٤٧)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١).

وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١١٦٠)؛ فسمّاه: «علل الحديث». (استدراك ٥).

١٥ ــ «كتاب عمرو بن شعيب».

كذا ذكره الصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩٠)، وزاد في الموطن الأخير: «حديث» بعد كلمة (كتاب)، وكذا ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، وزاد ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ) على المذكور: «يذكر فيه من لم يحتج بحديثه، وما أخطأ فيه». وذكره ابن حجر في «فهرست مروياته» (١١٤ / ب) بعنوان «جزء فيه ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب لمسلم بن الحجاج». (استدراك ٦).

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق» (١١٠): «كتاب مسلم في عمرو بن شعيب».

وله ذكر في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١) أيضًا.

١٦ ــ «المخضرمون».

نقله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٤٤ ـ ٤٥)؛ فقال:

«قرأتُ بخطّ الإمام مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ ذكر من أدرك الجاهلية، ولم يلْقَ النبي ﷺ ولٰكنه صحب الصحابة بعد النبي ﷺ، منهم: . . . وسرد أسماءهم، ثم قال:

«فبلغ عدد من ذكرهم مسلم ـ رحمه الله ـ من المخضرمين عشرين رجلًا».

ونقل بعضهم ابن الصلاح في «عَلومه» (٢٧٣ ـ ط العتر)، وتممهم إلى العشـرين العـراقي في «التقييد والإيضـاح» (٢٨١ ـ ٢٨٢)، والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (٤٥٢)، وسبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلَّم فيمن يقال إنه مخضرم»[1].

وذكـره له ابن الجـوزي في «المنتـظم» (٥ / ٣٢)، وابن الصلاح في «الصيانة» (٦١)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، والنـووي في «شرح مسلم» (١ / ١٠) و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩) و«التذكرة» (٢ / ٥٩٠)، والعليمي في «المنهج الأحمـد» (١ / ٢٢١)، والصفـدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٤ / ٢٩١)، والسخاوي في «الغاية» (١ / ٣٩٤)، وصديق خان في «الحطة» (٢٤٨)، والبغدادي في «الهدية» (٢ / ٤٣١).

١٧ ــ «مسند حديث مالك».

ذكـره ابن حجر[2] في «التهذيب» (١٠ / ١٢٧)؛ فقال: «و«مسند حديث مالك»، وذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطرادًا».

قلت: ونصّ عبارة الحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٥٢) ما يلي: «وعندي حديث مالك، جمع مسلم بن الحجاج، بدأ بهٰذا الحديث من شيوخ مالك».

فدلّ هٰذا على أنه المذكور عند ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وابن عبـد الهـادي في «طبقـات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«التـذكرة» (٢ / ٥٩٠)، والخليفة النيسابوري في

---

(١) بتحقيقنا وانظر ترجيحاً قويًا للسخاوي في «الغاية» (١ / ٣٩٤) بمراد مسلم من الـجـاهـلية.

(٢) وكذا السخاوي في «الغنية» (ص ٦٤).

«مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٢٦١) بعنوان «مشايخ مالك».

١٨ ــ «المسند الكبير على الرجال».

قال الحاكم ـ فيما نقله عنه ابن عبد الهادي والذهبي ـ: «وما أرى أنه سمعه منه أحد»، وقال نحوه ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، وقال ابن حجر في «التهذيب» (١٠ / ١٢٧): «وقيل إنه صنّف مسندًا كبيرًا على الصحابة لم يتم»، وفي الحاشية: «لم يُنْشَر». (استدراك ٧).

وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ / ٩١) و«شرح صحيح مسلم» (١ / ١٠)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١ / ٢٢١) بعنوان: «المسند الكبير على أسماء الرجال».

وسمّاه كما ذكرناه: ابن الصلاح في «الصيانة» (٦١)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«التذكرة» (٢ / ٥٩٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٦١).

١٩ ــ «مشايخ الثوري».

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٩)، والذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«التذكرة» (٢ / ٥٩٠)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١).

ونقل منه ابن حجر في «التهذيب» (٢ / ١٥)؛ فقال: «وقال مسلم بن الحجاج في «شيوخ الثوري»: ثابت بن هرمز، ويقال: هريمز».

٢٠ ــ «مشايخ شعبة».

ذكره الذهبي في «السير» (١٢ / ٥٧٩)، و«التذكرة» (٢ / ٥٩٠)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢)، والصفدي في «الوافي» (٢٤ / ١٤٦)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٤٣١).

٢١ ــ «مشايخ مالك».

ذكره ابن الجوزي وابن عبد الهادي والذهبي والخليفة النيسابوري والصفدي والبغدادي والسيوطي؛ كما قدمناه برقم (١٧).

وقد جعل ابن خير الكتب الثلاثة السابقة (رقم ١٩، ٢٠، ٢١) كتابًا واحدًا سماه في «فهرسه» (٢١٣): «كتاب تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة»، وبيَّن أنه يرويه عن طريق محمد بن أحمد بن زهير الطوسي؛ فهل وقعت له هٰذه الكتب بإسنادٍ واحدٍ، فجمع بينها، فظهر كأنها عنده كتاب واحد؟ وتابعه على ذٰلك المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق» (١١٠)؛ فقال: «معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة»، وتابعهما الزِّركلي في «الأعلام» (٧ / ٢٢١)، وسماه «تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة».

والذي يظهر أنها كتب ثلاثة؛ قال الأستاذ محمد عبد الرحمٰن الأحمد:

«والذي أراه أنها ثلاثة كتب مستقلّة؛ لأن الحاكم ذكرها هٰكذا، وهو قريب عهد من الإمام مسلم، وعن الحاكم أخذ الخليفة النيسابوري والذهبي، ولعل الذهبي أخذ من «تاريخ نيسابور» كما فعل الخليفة النيسابوري؛ فقد اختصر الذهبي «تاريخ نيسابور»، وهو على كل حال نقل كل المصنَّفات التي ذكرها عن

الحاكم، وذكرها مستقلّة ابن الجوزي، وهو متقدّم أيضًا»[1].

٢٢ ـ «معرفة رواة الأخبار».

هٰكذا ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته» (١٢٤ / أ)، وأورده ابن الجوزي في «المنتظم» (٥ / ٣٢) مختصرًا هٰكذا: «كتاب معرفة»، ولعل سقطًا وقع فيه! وورد عند الحسيني في «مجمع الأخبار» (٢٣٦ / ب) مختصرًا أيضًا ولٰكن بالتعريف؛ ففيه: «كتاب المعرفة».

٢٣ ـ «كتاب المعْمَر».

هٰكذا ذكره الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور» (١٧ / أ)، وزاد: «في ذكر ما أخطأ فيه معمر».

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق» (ص ١١٠ / رقم ٤١٨): «كتاب مسلم بن الحجاج في معمر». (استدراك ٨).

هٰذه هي كتب الإمام مسلم[2] التي استطعتُ أن أجمعها، وهي ذات قيمة علمية غالية، ولذا توافرت وتداعت هِمَمُ العلماء قديمًا من الاستفادة منها، والنّقل عنها، والأمثلة على هٰذا أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن ترصد.

● ● ● ● ●

(١) ولعل الأرجح أنهما كتابان؛ فقد ظفرتُ بأن السخاوي في «الغنية» (ص ٦٢) نقل عن بعض الحفاظ أن لمسلم كتاب «إغراب شعبة على سفيان، وسفيان على شعبة»؛ فلعله المراد بـ «مشايخ سفيان» و«مشايخ شعبة»؛ فيكونان كتاباً واحداً، والآخر «مشايخ مالك»، والله أعلم.

(٢) والعجب من الشيخ عبد السلام المباركفوري؛ فإنه قال في «سيرة الإمام البخاري» (٣٩٣ ـ ٣٩٤) عند ترجمته لمسلم ـ ضمن تلاميذ البخاري ـ سرد أسماء كثير من كتبه، وقال: «كل هٰذه في مؤلفات الإمام مسلم المشهورة، وأكثرها مطبوعة معروفة»!!

جهود الامام مسلم في علم الحديث
وتعريف عام بمؤلفاته المطبوعة فيه

لقد حملت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتب الإمام مسلم، وشهادات العلماء الفحول له بالتقدّم وعلوّ الشأن في فنّ الحديث؛ سندًا ومتنًا، درايةً وروايةً، وآثاره في هٰذا كثيرة كما قدمنا في الفصل السابق؛ فهي لم تقتصر على الرواية والتصنيف فيها، بل شملت أيضًا معرفته بالرجال، وأسمائهم، وأوطانهم، وكناهم، وطبقاتهم وأحوالهم، وتفرداتهم.

معرفته بعلم الرجال وآثاره فيه:

علم الرجال من أهم علوم الدراية؛ لأن سلامة السند هي أساس سلامة المتن، ومعرفة الرجال من حيث تمييزهم هي أساس لمعرفة أحوالهم من حيث القوّة والضعف، والتوثيق والتجريح، وهي الغاية من معرفة الرجال.

والإمام مسلم عالم بالرجال، يسعفه في ذٰلك ما أوتي من حفظ وتثبت وإتقان، وإنه مشهود له بذٰلك، وحجة فيما يقول، يشهد بذٰلك أئمة هٰذا الفن، كما قدمنا عنهم.

وإن معرفة الإمام مسلم بالرجال تجلَّتْ في طريقتين:

الأولى: من خلال «صحيحه» و«مقدمته» له، وإنه يعرف بالرجال فيه بأسلوبين إجمالًا؛ إما أن يعرف من خلال السند فيقول بعد ذكر الراوي (هو

فلان، أو ابن فلان) ونحو ذٰلك، وإما أن يعرف الرواة فينقل أقوال العلماء السابقين فيهم وينسب القول إلى قائله[1]، وهٰذا النوع بقسميه كثير جدًّا في «صحيحه»، ويغلب النوع الأول في صلب «الصحيح»، وقلّ أن تخلو صفحة من صفحاته منه، أو إنْ شئتَ فقل: قلّ أن يخلو منه سند، والنوع الثاني كثير في مقدمة «الصحيح».

والثانية: من خلال كتبه المطبوعة المفردة في علم الرجال؛ مثل: «الكنى والأسماء»، و«الطبقات»، و«رجال عروة بن الزبير»، و«المنفردات والوحدان»، وهاك تعريفًا بهٰذه الكتب:

تعريف عام بكتاب «الكنى والأسماء»:

سبق وأن أشرنا في الفصل السابق إلى اختلاف العلماء في تسمية هٰذا الكتاب، والذي يهمّنا في هٰذا الفصل مجموعة أمور، هي:

أولاً: موضوعه ومنهجه في ترتيب المواد وطريقة عرضه لها.

يبحث هٰذا الكتاب في رجال الحديث وكناهم وأسمائهم ونسبتهم، وأهم شيوخهم وتلامذتهم، ويذكر جرحهم، وهٰذا نادر إذا ما قورن بضخامة الكتاب، وعدد الرواة المترجم لهم، ولم يبيّن الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ منهجه الذي يسير عليه، وقد وضع محققه الدكتور عبد الرحيم القشقري ـ من خلال دراسته لنصوصه ـ المنهج الذي سار عليه المؤلّف في كتابه، ولخّصه بما يلي[2]:

---

(١) ومن بديع تصرفه في ذٰلك عدوله عن وهم الرواة إلى الصواب؛ كما حصل له ذٰلك عند حديث: «مات جاهدًا مجاهدًا...».

وانظر: «غرر الفوائد المجموعة» (رقم ١٣ ـ بتحقيقنا).

(٢) راجع: مقدمة «الكنى والأسماء» (١ / ٢٣ ـ ٢٤) للقشقري، ومقدمة «الكنى والأسماء» (٣٠) للطرابيشي.

أ ــ يذكر كنى الصحابة ثم يردفهم بالتابعين[1]، وهٰكذا.

ب ــ إذا كان للراوي كنيتان، إحداهما أشهر من الأخرى؛ قدّم الأشهر، واستفاض في المعلومات، وعند ورود كنيته الأخرى يشير إلى كنيته الأولى للدلالة على أنه قد تقدّم ذكره، ونادرًا ما يشير إلى أنه تقدم[2].

ج ــ لم يرتبه حسب حروف المعجم في كل حرف؛ فهو يقول ـ مثلاً ـ: «حرف الألف» ثم يذكر من كنيته «أبو إسحاق»، ثم «أبو إبراهيم»، وهٰكذا حتى نهاية الكتاب، ولذٰلك فالكشف عن الكنى على هٰذه الطريقة فيه نوع تعب، قال السخاوي: «ولم يراعوا ترتيبها في كل حرف؛ بحيث يبدؤون في الهمزة ـ مثلاً ـ بأبي إبراهيم قبل أبي إسحاق، ثم بأبي إسحاق قبل أبي أسلم، جريًا منهم على عادة المتقدّمين غالبًا؛ فالكشف عنها لذٰلك متعب»[3].

د ــ لم يذكر الإمام مسلم في كتابه هٰذا إلا كنية من عرف اسمه غالبًا، وبذٰلك يأتي في الصف المقابل لكتاب البخاري في الكنى؛ إذ كان معظمه في كنى من لم تُعرف أسماؤهم، قال العراقي:

«وكتاب مسلم والنسائي لم يذكر فيهما إلا من عرف اسمه غالبًا»[4].

وعرّف الدكتور أكرم العمري عند كلامه في موارد الخطيب من كتب الكنى موضوع هٰذا الكتاب ضمنًا؛ فقال: «وتتناول المقتطفات رجال الحديث؛ كناهم، وأسماءهم، ونسبتهم، وجرحهم، وتعديلهم، وتثبت المقارنة أن بعضها

---

(١) ولم يلتزم ذٰلك؛ فإنه قد يذكر تبع الأتباع، ثم يذكر التابعين.

(٢) راجع: «الكنى والأسماء» (٢ / ٩٣٦).

(٣) «فتح المغيث» (٣ / ٢٠١).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (٣ / ١١٦).

من كتاب «الكنى والأسماء»[1].

قلت: لم أقف على تعديل مسلم للرواة، وعدد الذين تناولهم بالجرح ثمانية وتسعون راويًا[2].

هـ ـ بنى مسلم الكتاب بعامة على الكنى والأسماء: يبدأ الترجمة بذكر الكنية، وغالبًا ما أردفها بذكر الاسم، وقد يكتفي بذٰلك، وكثيرًا ما يزيد، يُضيف أحيانًا النسبة، وتارة يذكر موضع إقامة المترجَم أو لقبه، وأحيانًا يذكر تعريفًا موجزًا به، مثل: «صاحب العربية»، و«صاحب الرأي»، و«صاحب السحر»، و«مولى فلان»، و«شهد كذا»، وغالبًا ما يزيد «سمع» أو «عن»، وقد يلحق بآخر الترجمة حكمًا نقديًا، وكل هٰذه الأحكام ـ كما قدمنا ـ في الجرح خاصة، والتزم على تمييز الصحابة بالنّص من سائر المترجمين بعبارة: «له صحبة» أو «صاحب رسول الله ﷺ»، وقد يشير إلى طبقاتهم بالعبارات الآتية: «شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ»، أو «كاتب رسول الله ﷺ»، أو «مولى النبي ﷺ»، أو «سمع النبي ﷺ»، أو «رأى النبي ﷺ»، أو «قال ـ يعني: الصحابي ـ: جاءنا كتاب النبي ﷺ».

و ـ التزم مسلم فيما يظهر من تصفح الكتاب بحدٍّ أقصى للترجمة لا يزيد عليه، وهو عشرون كلمة في الغالب ـ بعد حذف «ابن وأبو» ـ، وبصورة أوضح نستطيع أن نقول: إنه التزم في جمهرة الترجمات بسطرٍ واحد، وقد تنقص الترجمة عن السطر، وتبقى مع ذٰلك ـ في معظم الأحايين ـ في سطر واحد، وقد تزيد عليه قليلاً.

ز ـ لم يلتزم مسلم في كتابه هٰذا بذكر طبقة معيّنة من المحدثين، وإنما

(١) «موارد الخطيب البغدادي» (ص ٣٩٨).

(٢) مقدمة «الكنى والأسماء» للقشقري (١ / ٢٨).

تراوحت أعمارهم بين الصحابة إلى طبقة شيوخه رحمهم الله تعالى.

ثانيًا: موارده وصلة ما بينه وبين «التاريخ الكبير» للبخاري.

قال أبو أحمد الحاكم في كتابه «الكنى»: «عبد الله بن الدَّيلمي أبو بُسْر، وقال البخاري ومسلم فيه: أبو بِشْر ـ بشين معجمة ـ، قال الحاكم: وكلاهما أخطأ في علمي، إنما هو أبو بُسْر، وخليقٌ أن يكون محمد بن إسماعيل ـ مع جلالته ومعرفته بالحديث ـ اشتبه عليه، فلما نقله مسلم من كتابه؛ تابعه على زلّته»، ثم قال:

«ومَنْ تأمَّل كتاب مسلم في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة؛ حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهلُ عَدُّهُ، وتجلّد في نقله حقَّ الجَلادة إذ لم ينسبه إلى قائله.

وكتاب محمد بن إسماعيل في «التاريخ» كتاب لم يُسبق إليه، ومن ألّف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستغنِ عنه؛ فمنهم من نسبه إلى نفسه، مثل: أبي زُرعة وأبي حاتم ومُسْلم، ومنهم من حكاه عنه؛ فالله يرحمه فإنه الذي أصَّل الأصول»(١).

لا بُدّ قبل مناقشة هٰذا القول، ودفع هٰذا الاتهام عن الإمام مسلم أن نبيّن أن الحاكم أبا أحمد عنى بكلامه أن كتاب «الكنى» لمسلم منقول من كتاب «التاريخ الكبير»، وليس كما فهمه بعض الأفاضل الباحثين المدققين ـ حفظه الله تعالى ـ عندما قال: «ويرى أبو أحمد الحاكم أنه ـ أي: «كنى» مسلم ـ

(١) «الكنى» (١ / لوحة ٣٧ / أ)، ونقله عنه: السبكي في «طبقات الشافعية» (٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٥ / ٣٥٨)، والمعلّمي اليماني في تعليقه على «التاريخ الكبير» (٥ / ٨٠ ـ ٨١)، و«الكنى» للبخاري (٩٦).

منقول من كتاب «الكنى» للبخاري[1]! ولعل السبب في هٰذا الوهم هو الاعتماد في نقل العبارة السابقة على «تهذيب» ابن حجر، وقد وردت فيه مختصرة؛ فإنّ القسم الأخير من كلام الحاكم صريح الدّلالة على أن المقصود بكتاب البخاري هو «التاريخ» كله، ليس «الكنى» فحسب، بل إن عبد الله بن الدّيلمي هٰذا مذكور في «التاريخ»[2]، ولا ذكر له في جزء «الكنى» بآخر «التاريخ»، ولعل من المناسب هنا أن ننقل تعليق المعلِّمي اليماني ـ رحمه الله ـ على كلام الحاكم أبي أحمد، قال رحمه الله تعالى:

«أراد بكتاب البخاري «التاريخ» مع هٰذا الجزء من «الكنى» نقل مسلم كنى مَنْ عُرفتِ أسماؤهم من التاريخ، وكنى من لم تعرف أسماؤهم من هٰذا الجزء»[3].

بعد هٰذا التنبيه العارض ننتقل لمناقشة ما ورد على لسان الحاكم أبي أحمد من اتّهام؛ فنقول:

يفهم من كلامه ـ عفا الله عنا وعنه ـ أن مسلمًا جاء بكتاب «التاريخ» للإمام البخاري، ونقل مادته، ونسبه إلى نفسه!! وهٰذا القول فيه نظر من عدة وجوه[4]:

أولاً: اتفاق جل مترجمي الإمام مسلم على صحة نسبة هٰذا الكتاب له، دون التعرض لهٰذه القضية، ولو كان منحولاً؛ لبيّنوا ذٰلك ولم يسكتوا عليه.

---

(١) «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (١٣٣).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥ / ٨٠).

(٣) «الكنى» (٩ / ٩٦ ـ الهامش) للبخاري.

(٤) ذكر جلها الأستاذان مطاع الطرابيشي وعبد الرحيم القشقري في تقديمهما لكتاب «الكنى والأسماء» للإمام مسلم.

ثانيًا: الاستقراء العددي يدل على مدى التباين بين الكتابين؛ فكتاب «التاريخ» للإمام البخاري حوى ثلاثة عشر ألفًا ومئتين وخمس تراجم، بينما كتاب مسلم يعدل ثلث كتاب «التاريخ»؛ إذ حوى على ثلاثة آلاف ونيف وثمان مئة من التراجم، وقول أبي أحمد الحاكم ـ رحمه الله ـ يدل على أن مسلمًا زاد على البخاري، وهو قول بعيد بعد هٰذا الاستقراء، من حيث الجملة، وإلا؛ فيوجد عند مسلم تراجم في كتابه لم تذكر في «التاريخ الكبير».

ثالثًا: تدل المقارنة بين النصوص الواردة في الكتابين على التباين الكبير بينهما؛ فمثلاً: أورد مسلم في (باب أبو إسحاق): «سلمة بن صالح الأحمر الجعفي» وقال: «قاضي واسط، عن حماد بن أبي سليمان، ضعيف الحديث»[1]، بينما قال البخاري في «تاريخه»: «سلمة بن صالح، أبو إسحاق الأحمر الجُعْفي، قاضي واسط، غلّطوه في حماد بن أبي سليمان، قاله علي بن حُجْر»[2].

وقال مسلم في (باب أبو الحجاج): «رشدين بن سعد المهري، عن يونس بن يزيد، ضعيف الحديث»[3]، بينما قال البخاري: «رشدين بن سعد، أبو الحجاج المهري، عن عقيل ويونس، قاله قتيبة، كان لا يبالي ما دفع إليه، فيقرأه، قال أحمد: مات سنة ثمان وثمانين ومئة، هو المصري»[4]، ووقع اختلاف بينهما في ذكر نسب (مسدد بن مسرهد)[5].

---

(١) «الكنى والأسماء» (١ / ٣٩ / رقم ٢١) لمسلم.

(٢) «التاريخ الكبير» (٤ / ٨٤).

(٣) «الكنى والأسماء» (٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ / رقم ٩٠٢).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣ / ٣٣٧).

(٥) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٥٩٥).

ومن الجدير بالذكر أن الأئمة ـ لا سيما المبرزين منهم في الرجال ـ ينقلون رأي مسلم =

ولو كانت المسألة كما ذكر أبو أحمد الحاكم ـ رحمه الله ـ للزم تطابق النصوص؛ لأنه قال: «حذو القُذَّة بالقُذَّة»، وليس الأمر كذٰلك، بل نرى الإمام مسلمًا ذكر أشياء لم يتطرق إليها البخاري، والعكس صحيح، والأمثلة على ذٰلك كثيرة.

فإن قيل: إنَّ مراد أبي أحمد أن مادة الكتابين متطابقة؛ من حيث ذكر المترجمين، وليس من حيث المادة التي احتوتها!!

قلت: عبارته لا تدل على ذٰلك؛ فإن فيها اتهامًا صريحًا لمسلم هو بريء منه عند كل منصفٍ وباحث مدقق محرر، ونزيد هٰذا الأمر وضوحًا؛ فنقول:

رابعًا: من تأمّل ـ بإنعام نظر ـ كتاب مسلم في «الكنى»، وقارنه بـ «تاريخ البخاري» مقارنةً دقيقة، وجد بحقٍّ أن مسلمًا لم يحذُ في كتابه هٰذا حذو البخاري في «تاريخه»، ذٰلك لأنه جمع الشتات، ورتّب المواد، وتصرّف في عبارة البخاري بالحذف والإضافة، بل ليس من اليسير رصد كلّ ما قام به مسلم من إضافةٍ أو حذفٍ أو ترتيب في المواد المنقولة؛ حتى استحال بعضها جديدًا لكثرة التغيير فيه.

خامسًا: عند المقارنة بين كتابَي الشيخين في الكنى؛ يظهر بوضوح أن كتاب مسلم أيسرُ تناولاً، وأكثر تنظيمًا من سَلَفِهِ كتاب البخاري، ذٰلك لأن البخاري فرَّق ذكر الكنى بين أجزاء «التاريخ» وكتاب «الكنى» بآخر «التاريخ»، وكرر ذكر الرجل الواحد أحيانًا في غير ما موضع، يُضاف إلى ذٰلك اضطراب

= ويحتجون به ويفردونه عن البخاري، فلو كان كلام الحاكم صحيحاً لما كان لهٰذا داع، ويدل على هٰذا نقل الذهبي السابق، وقول ابن حجر في «التهذيب» (١ / ٢٩٣): «وجزم البخاري ومسلم في «الكنى» وابن سعد والنسائي وغيرهم بأنه ـ أي: إسماعيل بن موسى الفزاري ـ ابن بنت السدي، والله أعلم».

التبويب في كتاب «الكنى» بخاصّةٍ؛ إذ خلط بين الحرف عنوان الباب وزُمر الكنى المبدوءة به؛ فسمّى الكلَّ بابًا، مثلًا: باب الميم، تحته عدّة أبواب (مثلًا: أبو محمد، أبو مالك، أبو مسلم، أبو مريم، أبو معاذ)، بل خصَّ في بعض الأحيان كلَّ ترجمة ببابٍ مفرد مع اتفاق الكنية (مثلًا: باب أبو ماجد الحنفي، باب أبو ماجد الزيادي)، ولم يلتزم فيما سمّاه «باب الواحد» بنظامٍ معين، يذكره مرةً، ويتركه أخرى، ثم ختم الجزء بأسماء «مَنْ كان الغالب على اسمه كنيته وله اسم»؛ فذكر تحت هٰذا العنوان نحوًا من مئتي ترجمة بلا ترتيب، وبذٰلك صعبت المراجعة في هٰذا الكتاب.

على حين جمع مسلم الكنى في صعيدٍ واحد، ورتبها على حروف المعجم: الحرف هو العنوان، وتحته جملة أبواب، في كل باب مجموعة من الترجمات مبدوءة بكنية واحدة أوّلها الحرف المذكور، وأصغرُ بابٍ فيه ترجمتان، أما الآحاد؛ فقد ألحقها بآخر كل حرف تحت عنوان «باب كنى شتى»، وبذٰلك استقام له المنهج، وخلص من الاضطراب.

سادسًا: يبدو جليًا من الزيادات الملحوظة في عبارة مسلم ومادته على ما ورد في «تاريخ البخاري» وكناه، أن ثمة موارد أخرى قد دخلت في كتاب مسلم، وقد يحتاج الكشف عن تلك الموارد إلى تتبّع دقيقٍ، وبحثٍ متّسع؛ غير أنّ المقارنة بين ما ورد في «تاريخ أبي زُرعة الدّمشقي» من كلامٍ في الكنى منسوبٍ إلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وبين ما ورد في «كنى» مسلم من المادة نفسها ـ مما لم يُذكر في «تاريخ البخاري» ـ تُظهر تشابهًا قريبًا مما وقع بين عبارتي البخاري ومسلم في الكنى الأخرى؛ فهٰذا ما يدعو إلى الظنّ بإفادته منهما.

يُضاف إلى ذٰلك: ما ورد في «كنى» مسلم في ترجمة أبي ثعلبة الخشني،

من قول الدارمي في اسم أبي ثعلبة[1]، ففيه إشارة إلى مورد آخر.

سابعًا: نستطيع أن نقرر من خلال تجوال النظر في كتابي الشيخين أن كتاب مسلم في «الكنى» اختلف عن كتاب شيخه فيه، في ثلاث نواح: في عدم روايته شيئًا في أثناء الترجمة، ثم فيما سمّيناه التزامًا بالسطر الواحد في الترجمة[2]، ثم في تنظيم مادة الكتاب، وهو ما تحدثنا عنه في النقطة الخامسة.

ثامنًا: ويؤكّد عدم اعتماد مسلم على كتاب البخاري بالكليّة؛ أنه وردت بعض التراجم في الكتابين ولم يقع بينهما تطابق، بل وقع الخطأ في أحدهما؛ فمثلاً من الأخطاء التي وقع فيها البخاري في كتابه «التاريخ» وسلم منها مسلم:

ـ عدّ البخاريُّ أبا محمد الحكم بن عتيبة، والحكم بن عتيبة بن النهّاس واحدًا، والصواب التفرقة بينهما[3].

ـ سمى البخاري في «التاريخ» في ترجمة (سعد بن عمارة): سعد الخير[4]، وتعقّبه ابن أبي حاتم؛ فقال: إنما «هو أبو سعد الخير»[5]، وكذا ذكره مسلم في «الكنى»[6]، وسمّاه البخاري في «الكنى»[7]، وكذا وقع فيه مرة أخرى

---

(١) راجع: «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (١ / ١٧١ / ٤٩٥).

(٢) راجع ما قدمناه (ص ٢٥٨).

(٣) راجع: «الكنى» للإمام مسلم (رقم ٢٩٤٢ و١٨٢٥)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٨٨)، و«المؤتلف والمختلف» (٣ / ١٦١٠) للدّارقطني، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٥٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٣٧٤)، و«الطبقات» للإمام مسلم (رقم ١٥٩٦)، وتعليقنا عليه.

(٤) راجع: «التاريخ الكبير» (٤ / ٤٥).

(٥) «بيان خطأ البخاري» (رقم ١٧٧).

(٦) (لوحة ٤٩ / النسخة الظاهرية).

(٧) (ص ٣٥ / رقم ٣١٠).

في «تـاريخـه»[1] ـ فاضـطرب به ـ، وجعله مع (أبي سعيد الـزُّرقي) واحـدًا، والصواب أنهما اثنان[2]، وأنه (أبو سعد) من غير ياء، كما وقع عند مسلم، وقال ابن ماكولا: «من قال فيه بزيادة ياء؛ فقد غلط»[3].

ثالثًا: أوهام أخِذَت على مسلم فيه:

وهنـالك أخطاء أخذت على مسلمٍ في كتابه هٰذا، وشاركه في بعضها البخاري، ولٰكن ليس على نفس الوجه، وإنما على وجهٍ آخر، ومع هٰذا فقد أخذت عليهما معًا، وهٰذا يؤكّد نفي مقولة أبي أحمد الحاكم السابقة، مثل: كنى مسلم في كتابه (عَسْعَس بن سلامة): (أبا صُغَيرة)[4] ـ بالغين المعجمة ـ، وكناه البخاري في «تاريخه»: (أبا صخرة)[5] ـ بالخاء ـ، وإنما هو (أبو صُفْرة) ـ بالفاء ـ؛ كما جزم بذٰلك أبو حاتم[6]، وابنه عبد الرحمٰن[7]، والإمام أحمد[8]، ويحيى بن معين[9]، وخليفة[10]، وابن سعد[11]، وابن حبان[12]، والذهبي[13].

---

(١) راجع: «التاريخ الكبير» (٧ / ١٣٨).

(٢) كما بيّناه في تعليقنا على كتاب «الطبقات» للإمام مسلم (رقم ٤٣٨).

(٣) راجع: «الإكمال» (٧ / ٥٧).

(٤) راجع: «الكنى والأسماء» لمسلم (رقم ١٧٠٥).

(٥) راجع: «التاريخ الكبير» (٧ / ٩١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٤١)، و«بيان خطأ البخاري» (رقم ٤٥٠١).

(٧) المرجعان السابقان.

(٨) «علل أحمد» (رقم ٢٤٥٤).

(٩) «تاريخ يحيى بن معين» (٢ / ٤٠٢ ـ رواية الدوري).

(١٠) «طبقات خليفة» (١٩٥).

(١١) «طبقات ابن سعد» (٧ / ١٥٣).

(١٢) «ثقات ابن حبان» (٥ / ٢٨٧).

(١٣) «المقتنى في الكنى» (لوحة ٤٤ / أ).

وذكر مسلم في ترجمة المذكور في «الكنى»: «عن النبي ﷺ، روى عنه الحسن، والأزرق بن قيس»[1]؛ فكأنه عدّه صحابيًّا! والصواب أنه تابعي، قال ابن منده: «ذُكر في الصحابة ولا يثبت»[2]، وقال ابن عبد البر: «يقولون: إنّ حديثه مرسل، وبذٰلك جزم العسكري، وابن حبان»[3]، ولم يفصح البخاري بشيء، بل رسم الترجمة وقال: نسبه شعبة عن الأزرق[4]، وقد صرّح مسلم في كتابه «الطبقات» أنه من التابعين؛ إذ نظمه في سلك (الطبقة الأولى من التابعين من أهل البصرة)[5]، وهٰذا المثال يؤكّد خطأ مقولة أبي أحمد الحاكم السابقة أيضًا.

وكنى مسلم (حوشب بن مسلم): (أبا بكر)[6]، بينما كناه البخاري (أبا بشر)[7]، وهو الصواب[8]، وهٰذا أيضًا رد على أبي أحمد الحاكم.

ووقعت لهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ أخطاءً على الوجه نفسه، مثل:

كنيا جميعًا (جُنَيْد بن العلاء بن أبي دَهـرَة الكوفي): (أبا حَازم)[9]، بالحاء، قال الدارقطني: «كناه البخاري ومسلم جميعًا في كتابيهما: أبا حازم؛

(١) «الكنى والأسماء» (رقم ١٧٠٥).

(٢) «الإصابة» (٢ / ٤٨٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) «الطبقات» (رقم ١٦٨٧ ـ بتحقيقنا).

(٦) «الكنى والأسماء» (رقم ٣١٤).

(٧) «التاريخ الكبير» (٣ / ١٠٠).

(٨) راجع: «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٢٨١)، و«الميزان» (١ / ٦٢٢)، وتعليق محقق «الكنى» (١ / ١٢٢).

(٩) راجع: «التاريخ الكبير» (١ / ٢ / ٢٣٥)، و«الكنى والأسماء» (لوحة ٢٦).

بالحاء، والمحفوظ أنه: أبو خازم، كناه أبو أسامة في روايته عنه»[1].

وقال ابن حجر في ترجمة (سيار أبو الحكم العنزي): «وتبع البخاري أيضًا في أنه يروي عن طارق: مسلم في «الكنى»، والنسائي، والدولابي، وغير واحد، وهو وهم؛ كما قال الدارقطني»[2]، وكذا وقع لهما[3] في تكنية (ميمون الكردي)؛ فقالا: (أبو نُصير) بالنون، وإنما هو (أبو بصير) بالباء، قال ابن ماكولا: «صحف فيه مسلم»[4]، وكذا قال الدارقطني[5]، وابن ناصر الدين[6].

وذكر مسلم في باب الحاء (أبا حازم عبد الرحمٰن بن حازم)، قال الدارقطني: «وهٰذا القول وهم، والصحيح أبو خَازِم بالخاء»[7].

وذكر مسلم في (باب أبو زرعة): (رَوح بن زِنْباع الجُذَامي) وقال: «له صحبة»[8]، وتعقبه الذهبي بقوله: «وهِم مسلم، وقال: له صحبة، وإنما الصحبة لأبيه»[9].

وكنى مسلم (غُنَيم بن قيس): (أبا العَنْبَس)[10] وهو خطأ، قال الدارقطني (أبو العَنْبَس غُنَيم بن قيس، وذكره مسلم بن الحجاج في «الكنى» في باب

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (٢ / ٦٥٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٥٧).

(٣) راجع: «التاريخ الكبير» (٤ / ١ / ٣٤٠)، و«الكنى والأسماء» (لوحة ١١٢).

(٤) راجع: «الإكمال» (١ / ٣١٩)، و«التهذيب» (١٠ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥).

(٥) راجع: «المؤتلف والمختلف» (٤ / ٢٢٤١ ـ ٢٢٤٢).

(٦) راجع: «توضيح المشتبه» (٣ / ق ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٧) «المؤتلف والمختلف» (٢ / ٦٥٧).

(٨) «الكنى والأسماء» (رقم ١٢٣٩).

(٩) «سير أعلام النبلاء» (٤ / ٢٥١).

(١٠) «الكنى والأسماء» (لوحة ٨٤).

العَنْبَس، وذٰلك وهم، وإنما هو أبو العَنْبر[1]، وما ذكره الدارقطني هو الموافق لما عند البخاري[2]، وابن أبي حاتم[3]، وابن معين[4]، وغيرهم.

وكنى مسلم (عبد الله بن الديلمي)[5]: (أبا بشر) بالشين المعجمة، والصواب (أبو بسر) بالمهملة، وكذا وقع عند البخاري[6] وغيره.

وقد وقعت للإمام مسلم في كتابه هٰذا أخطاء في سياق بعض التراجم؛ فجمع بين متفرقين، مثل قوله تحت (باب أبو العالية): «عبد الله بن مسلمة الهَمْدَاني، سمع عليًّا، وعبد الله، روى عنه أبو إسحاق، وعمرو بن مرّة»[7]، وتعقّبه الحافظ ابن حجر؛ فقال: «وقد وقع الخطأ فيه لمسلمٍ وغيره»[8].

وكلام الحافظ ابن حجر صحيح؛ إذ تفرّد عمرو بن مرّة بالرواية عن عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي، والذي يروي عنه أبو إسحاق هو الهمداني أبو العالية، وقد فرّق بينهما: الخطيب البغدادي[9]، وابن ماكولا[10]، والبخاري[11]،

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (٣ / ١٥٣٨ ـ ١٥٣٩).

(٢) «التاريخ الكبير» (٤ / ١ / ١١٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٥٨).

(٤) «تاريخ يحيى بن معين» (٤ / ٣٣٦).

(٥) راجع: «الكنى والأسماء» (رقم ٣٨١).

(٦) راجع: «التاريخ الكبير» (٣ / ١ / ٨٠ ـ ٨١).

(٧) «الكنى والأسماء» (رقم ٢٥٤٢).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٥ / ٢١٤).

(٩) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٣٣٢ ـ ٣٣٥)، و«تلخيص المتشابه» (١ / ١٠ ـ ١٢).

(١٠) «الإكمال» (٤ / ٣٣٦).

(١١) «التاريخ الكبير» (٥ / ٩٩).

وابن عساكر[1]، والدارقطني[2]، ويحيى بن معين[3]، وفرّق بينهما ـ أيضًا ـ وبيّنه بيانًا شافيًا في كتابه «الكنى»[4]، وسبط ابن العجمي[5]، وبناء على التفرقة المذكورة نصّ جهابذة الحفاظ على تفرُّد عمرو بن مرة بالرواية عن عبد الله بن سلمة المرادي، مثل: النسائي[6]، ومن قبله شعبة[7].

ومثل قوله رحمه الله في «الكنى والأسماء» تحت (باب أبو حسان):

«أسماء بن خارجة الفزاري؛ سمع عليًّا، روى عنه علي بن ربيعة»[8].

قلت: قوله: «ابن خارجة» وهم، والصواب: (ابن الحكم).

وأسماء بن خارجة آخر، فرق بينهما البخاري[9]، وصوّبه ابن حجر، وعدّ المذكور آنفًا من أوهام الإمام مسلم[10].

وخلط مسلم أيضًا بين (حرب بن ميمون أبي الخطاب)، و(حرب بن ميمون أبي عبد الرحمن)[11]، وفرق بينهما البخاري[12]، وأبو الفضل

---

(١) «تاريخ دمشق» (٩ / ٤٦٠).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (٣ / ١١٩٨).

(٣) «تاريخ يحيى بن معين» (١ / ٣٨١ ـ رواية الدوري).

(٤) راجع: «التهذيب» (٥ / ٢١٣).

(٥) راجع: «تذكرة الطالب المعلّم بمن يقال إنه مخضرم» (رقم ٦٨، ٦٩ ـ بتحقيقنا).

(٦) في «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» (رقم ٢٠ ـ بتحقيقي).

(٧) كما قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ١٨٨).

(٨) راجع: «الكنى والأسماء» (رقم ٨٧٣).

(٩) راجع: «التاريخ الكبير» (٣ / ٥٤، ٥٥).

(١٠) راجع: «تهذيب التهذيب» (١ / ٢٣٥).

(١١) راجع: «الكنى والأسماء» (رقم ١٠١١ و٢٠٤٨).

(١٢) راجع ـ لزامًا ـ: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» (٢٢٤ ـ ٢٢٥).

الهروي[1]، وابن حبان[2]، وجماعة[3]، وهو الصواب.

هٰذه الأمثلة وغيرها كثير تدحض مقولة أبي أحمد الحاكم، وتبيّن أن مسلمًا لم ينقل كتاب شيخه البخاري حذو القُذّة بالقُذّة!! وإنما نه اجتهاده الخاصُّ به، مع اعترافنا بأن آثار «التاريخ الكبير» للبخاري شاملة لمسلم ولغيره من العلماء والحفاظ، وفي مقولة أبي أحمد نفسه الآتية دليل على هٰذا، قال:

«كنتُ بالرَّيّ وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب «الجرح والتعديل»؛ فقلتُ لابن عبدويه الورّاق: هٰذه ضحكة، أراكم تقرؤون كتاب «التاريخ» للبخاري على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زُرعة وأبي حاتم! فقال: يا أبا أحمد! إنّ أبا زُرعة وأبا حاتم لما حُمل إليهما «تاريخ البخاري»؛ قالا: هٰذا علمٌ لا يُستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمٰن يسألهما عن رجلٍ بعد رجل، وزادا فيه ونَقَصا»[4].

والكلام نفسه يصدق على الترمذي في بعض كتبه، فقد تحدّث الحافظ ابن رجب عن مصادر الترمذي في كتاب «العلل»؛ فقال: «وأما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذٰلك؛ فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب «تاريخ البخاري»، وهو كتاب جليل لم يُسْبق إلى مثله، رحمه الله ورضي عنه، وهو جامع لذٰلك كله»[5].

بل إنّ أبا أحمد الحاكم نفسه لم يُفلت من أثر التبعيّة لـ «تاريخ

---

(١) راجع: «المعجم المشتبه في أسامي المحدثين» (رقم ١٤٤ و١٤٥ ـ بتحقيقي).

(٢) راجع: «الثقات» (٨ / ٢١٣).

(٣) راجع: «الإعلام» لابن ناصر الدين (٢٢٥) والتعليق عليه.

(٤) «تذكرة الحفاظ» (٩٧٨).

(٥) «شرح علل الترمذي» (٥٩ ـ ط صبحي السامرائي).

البخاري»، بل ومن أثر التبعية لكتاب مسلم هٰذا، كما سنتحدث عنه قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأخيرًا... ربما وقع اسم المترجم صوابًا، وإنما المعلومة التي نقلها مسلم وقعت على وجه انتقد فيه، مثل قوله في ترجمة (رَوْح بن زِنْباع): «له صحبة»، وتعقب الذهبي له ـ كما ذكرنا آنفًا ـ، ومثل قوله في ترجمة (أبو حمزة طلحة بن يزيد مولى الأنصار): «روى عنه شعبة»[1]، وإنما روى شعبة عن عمرو ابن مرة عنه[2]، ووقع في ترجمة (أبو أنيس الضحاك بن قيس الفهري): «شهد بدرًا»[3]، وتعقبه ابن عساكر بقوله: «هٰذا وهم من مسلم»[4]، بل قال ابن حجر فيه: «وهو وهم فظيع نبّه عليه ابن عساكر»[5].

ولا يفوتنا ـ أخيرًا ـ إلى أن نشير أن الهنات التي أخذت على مسلمٍ في كتابه هٰذا قليلة[6]، ولا تقلل من شأنه؛ فهو مرجع أصيل في بابه، وسنرى أن كبار العلماء يعوّلون على ما جاء فيه، وأنّ هممهم وأوقاتهم وجهودهم قد صرفت تجاهه؛ اختصارًا وتهذيبًا، وتنقيحًا وتحقيقًا، وروايةً ونسخًا.

---

(١) راجع: «الكنى والأسماء» (رقم ٨٢٥).

(٢) كذا جاء في هامش النسخة الخطية عند ترجمته، راجع: «الكنى والأسماء» (لوحة ٢٧).

(٣) راجع: «الكنى والأسماء» (رقم ٢٥٣).

(٤) راجع: «تاريخ دمشق» (٨ / ق ٤١٣).

(٥) راجع: «الإصابة» (٢ / ٢٠٧).

(٦) ما ذكرناه على سبيل المثال لا الحصر، وقد اعتنى بكشفها الخطيب في «الموضح»، وقد فاته بعض الأمور المذكورة هنا، وكذا ما ذكره عبد الغني بن سعيد الأزدي في «الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم» (ص ١٤١ ـ بتحقيقنا).

رابعًا: الجهود التي قامت حول هٰذا الكتاب وأثره فيما بعده ونسخه الخطية ورواته.

تبدو الجهود التي قامت حول هٰذا الكتاب وأثره فيما بعده من الكتب في عدة نواحٍ، نحصرها فيما يلي:

أولاً: رتّب هشام بن أحمد الوَقَّشي (المتوفى سنة ٤٨٩هـ) كتاب مسلم هٰذا على الأسماء، وهذّبه، وشرح مواضع منه، وبيَّن وهمه في مواضع منه، في كتاب أسماه «عكس الرتبة وقلب المعنى في الأسماء والكنى»[١].

وقد امتدحه القاضي عياض؛ فقال: «كان غايةً في الضّبط والإتقان، وله تنبيهات وردود على كبار التصانيف التاريخية والأدبية، تنبىء عن كثرة اطّلاعه وحفظه وإتقانه، وله كتاب «تهذيب الكنى» لمسلم، ناهيك به»[٢].

ثانيًا: روى هٰذا الكتاب عن مسلم راويةُ أغلبِ كتبه: مكيّ بن عبدان[٣] (المتوفى سنة ٣٢٥هـ)، ورواه عنه أربعة من العلماء المعروفين، هم: إبراهيم ابن محمد بن يحيى أبو إسحاق المُزَكِّي النيسابوري[٤] (المتوفى سنة ٣٦٢)،

---

(١) كذا جاء على طرة النسخة الخطية من كتاب «الكنى» لمسلم المحفوظة في المكتبة الظاهرية (لوحة ١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«لسان الميزان» (٦ / ١٩٣ ـ ١٩٤)، وقال الأستاذ القشقري في مقدمة تحقيقه لـ «الكنى» (١ / ٢٤):

«وقد بذلت جهدًا في البحث عن هٰذا «التهذيب» الذي ذكره القاضي عياض؛ إلا أنني لم أقف عليه»، وأفاد ياقوت في «معجم البلدان» (٥ / ٣٨١) أن كلام القاضي عياض السابق في «مشيخة القاضي ابن فيروز».

(٣) تقدمت ترجمته في تلاميذ الإمام مسلم.

(٤) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦ / ١٦٨)، و«العبر» (٢ / ٣٢٧)، و«شذرات الذهب» (٣ / ٤٠)، و«معجم المؤلفين» (١ / ١١٠).

وأبو محمد بن أبي حامد الشيباني النيسابوري[1] (المتوفى سنة ٣٧٢هـ)، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني الجَوْزَقي النيسابوري[2] (المتوفى سنة ٣٨٨هـ)، ـ وقد قرأ هٰذا الكتاب على شيخه مكي في مسجده في رجب سنة (٣٢٣هـ)، كما ذكر ابن خير ـ، وأبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون النيسابوري[3] (المتوفى سنة ٣٩٠هـ).

وقد رواه جمع من العلماء والحفاظ بأسانيدهم إلى هٰؤلاء ـ أو بعضهم ـ عن مكي عن مصنّفه، مثل: الخطيب البغدادي[4] (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، وابن عساكر[5] (المتوفى سنة ٥٧١هـ)، والسمعاني[6] (المتوفى سنة ٥٦٢هـ)، والدارقطني[7] (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، وابن خير الإشبيلي[8] (المتوفى سنة ٥٧٥هـ)، وابن حجر العسقلاني[9] (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، والروداني[10]

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٩١).

(٢) له ترجمة في: «الوافي بالوفيات» (٣ / ٣١٦)، و«طبقات الشافعية» (٢ / ١٦٩)، و«الأعلام» (٦ / ٢٢٦)، و«معجم المؤلفين» (١٠ / ٢٤٠).

(٣) له ترجمة في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ١٧٩)، و«طبقات الإسنوي» (٢ / ٤٨٦).

(٤) راجع: «تاريخ بغداد» (١ / ٢١٦)، و«موارد الخطيب البغدادي» (٣٩٧).

(٥) انظر: فهرس الكتب والأسماء في المجلدات المطبوعة منه.

(٦) راجع: «الأنساب» (٧ / ٣٦١).

(٧) راجع: «المؤتلف والمختلف» (٢ / ٦٤٨، ٦٥٧، ٧٢٧، ٨٨٨، و٣ / ١٢٥٨، ١٣٨٢، ١٥٣٨، و٤ / ١٩٢٦، ٢٢٢٤) صرح في جميع هٰذه المواطن أنه أخبره به أبو إسحاق المزكي عن مكي به.

(٨) راجع: «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (٢١٢).

(٩) راجع: «فهرس مرويات ابن حجر» (لوحة ١٢١ / ب)، وكان عنده أكثر من نسخةٍ منه، منها نسخة بخط الدارقطني، صرح بذٰلك في «فتح الباري» (١٣ / ٣١٩).

(١٠) راجع: «صلة الخلف بموصول السلف» (لوحة ١١٧ / ب).

(المتوفى سنة ١٠٩٤هـ)، وهٰذا شاهد على اتصال نَفَس هٰذا الكتاب عبر القرون المختلفة.

ثالثًا: الناظر في كتب الرجال والمتمعن فيها يرى أن أثر هٰذا الكتاب فيها عظيم، حتى أمكن القول بأنّه لم يخل كتاب من كتب الرجال أو تاريخ البلدان إلا ونقلت من كتابنا هٰذا، لا سيما الكتب التي كتبت في بابه؛ فمثلاً كتب أبو أحمد الحاكم كتابًا في «الكنى»، وبقي لنا قطعة منه، وقد قام بعض الباحثين بحصر المواضع التي اعتمدها في القطعة الباقية من كتابه ـ والتي تعادل أقلّ من نصف الكتاب ـ؛ فوجدها اثنتين وعشرين ترجمة، نقلها من كتاب مسلم حذو القُذّة بالقُذّة[1].

ونودّ أن نخصّ مجموعة موسوعات في علم الرجال بالذكر، اقتبست من كتاب الإمام مسلم هٰذا في مواضع عديدة، وعلى وجه ملحوظ، منها: «تاريخ دمشق» لابن عساكر[2]، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني[3]، و«تاريخ بغداد»[4] و«موضح أوهام الجمع والتفريق»[5] للخطيب البغدادي، و«تهذيب

---

(١) راجع: مقدمة «الكنى والأسماء» للقشقري (١ / ٢٨).

(٢) انظر فهارس الأسانيد في المجلدات المطبوعة منه (في حرف العين خاصة).

(٣) اقتبس منه كثيرًا، وصرح بإسناده في تسعة مواطن مضت، ونقل منه ولم يصرح باسمه ولا بإسناده في أربعة عشر موطنًا، هي: (١ / ٤٥١ و٢ / ٦٥٦، ٦٨١ و٣ / ١٢٥٢، ١٣٠٠، ١٣٢١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٤٠٢، ١٧٠٤ و٤ / ٢٠٦١، ٢١١٨، ٢٢٤٢، ٢٣٤٠)، ووهمه في ثلاثة مواطن هي: (٢ / ٦٥٦ و٣ / ١٥٣٨ و٤ / ٢٢٤٢)، وصرح باسمه مختصرًا هٰكذا: «الكنى» في موطن واحد، هو: (٤ / ٢٢٤٢)، وسائر المواطن تدل على أن النقل منه بالمطابقة، مع تصريح الدارقطني بالنقل من مسلم.

(٤) اقتبس منه في «تاريخه» في تسعة وثلاثين موضعًا، من طريق أبي حازم عمر بن أحمد العبدوي عن أبي بكر الجوزقي عن مكي به. راجع: «موارد الخطيب البغدادي» (٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٥) اقتبس منه بالسند السابق، وصرح فيه باسم الكتاب؛ كما في المواطن: (١ / ٧٨، =

التهذيب»[1] و«فتح الباري»[2]، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض أهل العلم نقل من هٰذا الكتاب فأخطأ، كما وقع لابن حجر[3] وللمقدسي في «الكمال»؛ فنقل عن مسلم في أنه كنى زياد ابن رياح ـ بالياء آخر الحروف ـ: (أبا رباح)، وإنما كنيته (أبو قيس)، وقد وقع مكنيًّا بها في «صحيح مسلم» في كتاب المغازي، وبذٰلك كناه البخاري ومسلم وابن أبي حاتم والنسائي وأبو أحمد والدارقطني وابن حبان والخطيب وابن ماكولا وغيرهم، وإنما كنى مسلم (زياد بن رباح) ـ بالباء الموحدة، وهو غير المتقدم ـ (أبا رباح)؛ فظنه المقدسي المتقدم، ونقل عن مسلمٍ خطأً[4].

وربما حصل دمج عند بعضهم بين هٰذا الكتاب وكتاب مسلم «الطبقات» الآتي قريبًا مثلما حصل للدمياطي؛ فنقل ابن حجر عنه أنه سمى (أبا قيس مولى عمرو بن العاص): (سعدًا)، وقال: «وعزاه لمسلمٍ في «الكنى»»، وتعقبه بقوله: «وقد راجعتُ نسخًا من «الكنى» لمسلمٍ؛ فلم أر ذٰلك فيها، منها نسخة

= ٢٠٧، ٢٨٩، ٢٩٤)، وفي مواطن دون التصريح باسم الكتاب (١ / ١٠٠ و٢ / ١٣٥، ١٩٣، ٢٤٥، ٢٩٨، ٤٣١، ٤٤٤، ٤٤٨)، واعتنى بكشف أوهام مسلم فيه.

(١) نقل منه ـ تبعًا للمزي أحيانًا ـ ولم يذكر اسمه كثيرًا، وصرح به في مواطن ليست بقليلة، مثل: (١ / ٢٣٥، ٢٩٣ و٢ / ١٠٣ و٤ / ٢٥٧).

(٢) نقل منه كثيرًا، ولم يصرح باسمه إلا في ثلاثة مواطن، هي: (٢ / ٢٩٠ و٧ / ٣١٩ و١٣ / ٣١٩).

وانظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ١٠٧٧) بقلمي.

(٣) نقل في «التهذيب» (٢ / ١٠٣) في ترجمة (جندل بن والق) أن مسلمًا قال في «الكنى» عنه: «متروك»، وهٰذا غير صحيح؛ إذ قال هٰذا مسلم في ترجمة (الحسن بن عمرو العبدي) ـ وهي تلي ترجمة (جندل) ـ في كتاب «الكنى» (١ / ٥٥٩)؛ فانتقل بصرُهُ إليها، ونقل الحكم عنه.

(٤) راجع: «تهذيب التهذيب» (٣ / ٣١٦).

بخط الدارقطني الحافظ»[1].

قلت: تسمية مسلم لأبي قيس سعدًا لم يقع في «الكنى»، وإنما وقع في «الطبقات»[2]، ودمج الدمياطي بينهما.

رابعًا: كما تجلّت جهود العلماء في هٰذا الكتاب بالتهذيب والتحرير، والنقل والاستفادة منه، ومداولته فيما بينهم؛ تجلّت بالنّسخ أيضًا، إذ هٰذا لازم ذاك؛ فعُرِف لهٰذا الكتاب حتى الآن أربع نسخ، ذكرها الأستاذ فؤاد سزكين[3]، هي:

١ ـ نسخة الظاهرية بدمشق، وصفها يوسف العش ـ رحمه الله تعالى ـ بقول: «فيه ما يُقارب أربعة آلاف رجل، مرتبة كناهم على الحروف، دون ترتيب للأسماء في الكنى المتماثلة، يذكر رواة الحديث ومع كل منهم أسماء الذين روى عنهم، ورووا عنه، أوله: أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص، في مجموع من الورقة (٤١ إلى ١٠٤)، (٢١ × ١٥ سم)، نحو (٣٠) سطرًا، مع سم واحد هامش، خط معجم مضبوط، ترد الكنية والاسم ولواحقهما على سطرٍ منفردٍ، وقد يبقى فراغ فيه، سماع سنة (٣٤٧هـ)، وسماعات أخرى بعده، على بعض المترجَمين خط أحمر تنبيهًا، مجموع ١ (٤١)»[4].

قلت: وناسخه أبو الحسن بن الفرات (المتوفى سنة ٣٨٤هـ)، كتبه في سنة (٣٤٧)، وسمعه مع ثلاثة من طلبة العلم، هم: أبو محمد بن المأمون (ت ٣٥٦هـ)، وأبو القاسم الدقاق (ت ٣٩٠هـ)، وأبو الفتح النحوي (ت ٣٥٨هـ)،

---

(١) راجع: «فتح الباري» (١٣ / ٣١٩).

(٢) انظر منه ترجمة رقم: (٢١١٣ ـ بتحقيقي).

(٣) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٢٢)، وانظر: «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٨٥).

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (التاريخ وملحقاته: ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

على أبي محمد النيسابوري ببغداد، وكان هٰذا الناسخ «يكتب الحديث من قبل سنة ثلاثين وثلاث مئة إلى أن مات»[1]، وقيل في بيان نظام عمله اليومي: «لم يكن لابن الفرات بالنّهار وقت يتّسع للنسخ؛ لأن مجالسه التي كان يقرأ فيها على الشيوخ كانت متّصلة في كل يوم غدوةً وعشيّةً، وكان يُحضر كتابه الذي قد نسخه من أصل الشيخ بعد الفراغ من تصحيحه ومقابلته، وذٰلك أنّ جاريةً له كانت تعارضه بما يكتبه؛ فلا يحتاج أن يغيّر كتابه وقت قراءته على الشيخ»[2]، ولبث على هٰذه الحال قرابة خمسة وخمسين عامًا؛ حتى قيل فيه: «جمع فأوعى، وأكثر وجوّد»[3]، وتحدث الخطيب عن الوفرة في إنتاجه؛ فقال: «كتب الكثير، وجمع ما لم يجمعه أحدٌ في وقته، وبلغني أنه كان عنده عن علي بن محمد المصري وحده ألف جزء، وأنه كتب مئة تفسير، ومئة تاريخ، ولم يخرج عنه إلا شيء يسير»، ثم نقل عن شيخه الأزهري قوله: «خلّف ابن الفرات ثمانية عشر صندوقًا مملوءةً كتبًا، أكثرها بخطّه سوى ما سرق من كتبه»[4]، فإنه رحمه الله يكاد يعدل دار نشرٍ في أثره في أيامنا هٰذه.

٢ ـ نسخة في مكتبة شهيد علي في الآستانة بتركيا تحت رقم (١٩٣٢)، في (٦٢) ورقة، وهي بخط الدارقطني؛ كما صرح به الحافظ ابن حجر في حاشية الورقة (٥٢)، ومقاسها (١٧,٥ × ١١سم)، ويوجد نقص يبدأ من أول (باب أبو الوليد) إلى آخره، وطمست بعض الحواشي منها، وأتت الأرضة على بعض الأماكن منها.

٣ ـ نسخة في مكتبة أحمد الثالث في الآستانة بتركيا، برقم (٢٩٦٩ /

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣ / ١٢٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٥ / ١٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣ / ١٢٢).

٣)، في (٦٠) ورقة، كتبت في سنة (٦٢٦هـ).

٤ ــ نسخة دار الكتب المصرية، وهي نسخة ناقصة مقدار نصفها، إذ أنها تنتهي في (باب أبو عثمان)؛ إلا أنها تمتاز بوضوح خطها، وجمال تنسيقها، وبأوراقها أكل الأرضة، في (٧٦) ورقة، ومتوسط مسطرتها (٢١) سطرًا، ومقاسها (٢٥ × ١٧سم)، والورقة الأولى بخط حديث عن خط النسخة[١].

وأشار بروكلمان[٢] والدكتور العمري[٣] إلى وجود نسخة رابعة من الكتاب في باتنة بالهند أيضًا (٢ / ٥٣٨ / رقم ٢٨٩٨).

خامسًا: ومن الجهود التي بذلت في هٰذا الكتاب: جهد اثنين من الباحثين المعاصرين.

أولهما: الأستاذ مطاع الطرابيشي؛ إذ قام بتصوير النسخة الظاهرية، وقدم لها بمقدمة ضافية نافعة، تكلم فيها عن الكنى في اللغة، وأسباب البحث في الكنى ومذاهبه، والمصنّفات فيها، ونظرة عامة إلى التصنيف فيها، وترجمة الإمام مسلم وذكر آثاره، وكتاب «الكنى» والأسماء له، ورواته، وأثر الكتاب فيما بعده، ومخطوطات الكتاب المعروفة، ووصف النسخة وتحقيق اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، والأصل الذي نقل منه الناسخ، ومنهج الناسخ وقواعد رسمه وتجزئة النسخة، والتعليقات بحواشي النسخة، وزيادات نسخة المزكي، والخطوط على النسخة، ثم ختم بالاحتجاج لنشر النسخة بالتصوير وقال: «وأما السبب في إفرادها بالنشر؛ فهو أنها قوبلت على عدّة نسخ، وفي هوامشها

---

(١) راجع: «فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية» (مصطلح الحديث: ١ / ٢٨٢).

(٢) «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٨٥).

(٣) راجع: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (١٣٢)، و«موارد الخطيب البغدادي» (٣٩٧)، وفيه: «ورابعة في باتنة بتركيا»، والصواب: «بالهند».

إشـارات إلى خلافـات بعضهـا وزيادات بعضها الآخر، وقد وُشِّيت حواشيها بتعليقاتٍ نفيسةٍ واستدراكات قيّمة، وإذن؛ فما عادت نسخةً واحدةً، بل هي أقـرب ما يكـون إلى نسخـةٍ محققّةٍ في المصطلح الشائع اليوم، ولذلك ففي خلطها بغيرها إجحافٌ بحقّها، وتضييع بعضٍ من فائدتها؛ إذ لا يستطيع من يتصدّى لنشر الكتاب إدراج كل فوائدها في حواشي النسخة التي يتولّى نشرها، وإن استطاع ذهب الاختلاط بقيمتها ومزيّتها»[1]، وقال أيضًا:

«وأما السبب في نشرها بالتصوير؛ فهو أنها وثيقة تراثيّة، قد نيّف عمرها على الألف بسبعةٍ وخمسين عامًا، وكاتبها أبو الحسن بن الفرات، قال الأزهري عنه: «وكتابه هو الحجة في صحة النقل، وجودة الضبط»[2]، وخطّه حجّة في ضبط المشتبه، احتجّ به أبو عمرو بن الصلاح في «مقدمته»[3] المشهورة، ثم إنها قُرئت أكثر من مرّة، وعلى أكثر من إمامٍ من أئمة هٰذا العلم، وعليها خطوط علماء ثقات، أمثال: ابن شافع، وابن كامل، وأبي نصر الأصبهاني، والإمام الذهبي، ولذٰلك؛ ففي طباعتها ذهاب الحجة في رسمها، هٰذا فضلاً عن أخطاء لا تنفكّ منها كافة الكتب المطبوعة»[4]، وقال أيضًا:

«وخـلاصـة القول أنها نسخةٌ محرَّرةٌ مُعَمَّرة، حُجَّةٌ في خطها، ثقةٌ في ضبطها، غنيّةٌ بفوائدها، قد تعاهدتها بالعناية أقلام علماء أثبات، أتقدم بها إلى القارىء الكريم مشفوعةً بالجهد المتواضع في خدمتها»[5].

---

(١) مقدمة «الكنى والأسماء» (ص ٧٤ ـ ٧٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣ / ١٢٣).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (١٦٣).

(٤) مقدمة «الكنى والأسماء» (٧٥).

(٥) المرجع نفسه.

وثانيهما: جهد الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري؛ إذ قام بتحقيق هٰذا الكتاب[1] تحت إشراف الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، ونال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ونشره المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي فيها، في مجلدين، في (١٠٣٤ صفحة) سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

ووقعت في هٰذه الطبعة من الكتاب مجموعة من التصحيفات والسقط، نتكلم عليها في النقطة الآتية إن شاء الله تعالى.

خامسًا: الكشف عن سقط وتصحيف وقع في مطبوع الكتاب.

نستطيع أن نقسم الأخطاء الواقعة في مطبوع الكتاب إلى قسمين رئيسين، هما:

الأول: السقط، ووقع في أثناء التراجم، والأمثلة على هٰذا كثيرة، منها:

١ - قوله في ترجمة (إبراهيم بن إسحاق بن عيسى الطالقاني) تحت (باب أبو إسحاق): «روى عنه أبو بكر بن الأسود»[2]، والصواب «ابن أبي الأسود» كما في النسخة الخطية منه[3].

٢ - قوله في ترجمة (إبراهيم بن زياد الحناط) تحت الباب نفسه: «سمع... وعدي بن عمارة»[4]، والصواب: «ابن أبي عمارة» كما في النسخة

---

(١) على النسخ الخطية المذكورة آنفًا، عدا نسخة باتنة وأحمد الثالث، وجعل نسخة الظاهرية أصلًا!!

(٢) «الكنى والأسماء» (١ / ٤٣ / رقم ٣٦).

(٣) «الكنى والأسماء» (لوحة ٣).

(٤) «الكنى والأسماء» (١ / ٤٦ / رقم ٤٨).

الخطية[1]، وكذا وقعت عند البخاري[2].

٣ ــ قوله في ترجمة (إبراهيم بن المختار الرازي) تحت (باب أبو إسماعيل): «روى عنه الأصبهاني»[3]، والصواب: «ابن الأصبهاني» كما في النسخة الخطية[4].

٤ ــ قوله في ترجمة (عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله) تحت (باب أبو إبراهيم): «روى عنه الزهري»[5]، ولم يذكر غيره، والصواب زيادة (وداود بن أبي هند) كما في النسخة الخطية[6].

٥ ــ قوله في (باب أبو أيوب): «يحيى بن سعيد بن أبان بن العاص»[7]، والصواب: «. . . بن أبان بن سعيد بن العاص» كما في النسخة الخطية[8].

٦ ــ قوله في ترجمة (ظالم بن عمرو بن سفيان الديلي) تحت (باب أبو الأسود): «روى عنه ابنه حرب»[9]، والصواب «ابنه أبو حرب» كما في النسخة الخطية[10].

٧ ــ قوله في الباب نفسه في ترجمة (مسلم بن مخراق المازني): «روى

---

(١) «الكنى والأسماء» (لوحة ٣).

(٢) «التاريخ الكبير» (٤ / ٤٦).

(٣) «الكنى والأسماء» (١ / ٥٧ / رقم ٩٠).

(٤) «الكنى والأسماء» (لوحة ٤).

(٥) «الكنى والأسماء» (١ / ٦١ / رقم ١٠١).

(٦) «الكنى والأسماء» (لوحة ٥).

(٧) «الكنى والأسماء» (١ / ٦٨ / رقم ١٢٦).

(٨) «الكنى والأسماء» (لوحة ٦).

(٩) «الكنى والأسماء» (١ / ٧٢ / رقم ١٤٠).

(١٠) «الكنى والأسماء» (لوحة ٦).

عنه سوادة»[1] سقط منه كلمة (ابنه)؛ فالصواب «ابنه سوادة» كما في النسخة الخطية[2].

٨ ــ قوله في الباب نفسه في ترجمة (بهز بن أسد العمي، سمع . . .)[3] سقط منه «البصري»، وسقط منه أيضًا: «روى عنه أبو قدامة وعبد الرحمٰن بن بشر» كما في النسخة الخطية[4].

٩ ــ قوله في (باب أبو أمية) في ترجمة (عمرو بن يحيى): «روى عنه ابن عبادة»[5]، والصواب: «روح بن عبادة» كما في النسخة الخطية[6].

١٠ ــ قوله في (باب أبو أسماء): «التيمي»[7] هٰكذا دون تسمية، والصواب: «عُطْوان التيمي» كما في النسخة الخطية[8].

١١ ــ وسقطت (ابن) بين (شهاب) و(معمر) في (باب أبو الأزهر)[9]، والصواب إثباتها كما في النسخة الخطية[10].

١٢ ــ وسقطت كلمة (الكوفي) بعد (حماد بن أسامة) في (باب أبو

---

(١) «الكنى والأسماء» (١ / ٧٣ / رقم ١٤٣).

(٢) «الكنى والأسماء» (لوحة ٦).

(٣) «الكنى والأسماء» (١ / ١٥ / رقم ١٥٢).

(٤) «الكنى والأسماء» (لوحة ٦).

(٥) «الكنى والأسماء» (١ / ٨٣ / رقم ١٧٨).

(٦) «الكنى والأسماء» (لوحة ٧).

(٧) «الكنى والأسماء» (١ / ٨٩ / رقم ١٩٨).

(٨) «الكنى والأسماء» (لوحة ١٠).

(٩) «الكنى والأسماء» (١ / ٩٦ / رقم ٢٢١).

(١٠) «الكنى والأسماء» (لوحة ٩).

أسامة)[1]، والصواب إثباتها كما في النَسخة الخطية[2].

١٣ ـ وسقطت (أبي) في اسم (عبد الله بن عبد الله بن أويس بن أبي عامر) في (باب كنى المتفرقة)[3]، والصواب إثباتها كما في النسخة الخطية[4].

١٤ ـ قوله في (باب كنى المتفرقة): «أبو أفلح نافع مولى الأنصار»[5]، والصواب: «أبو أفلح حميد بن نافع» كما في النسخة الخطية[6].

١٥ ـ جاء في ترجمة (أبو الأشرس حسان الكوفي): «روى عنه. . . وعبد الله بن حبيب بن ثابت»[7]، والصواب: «ابن أبي ثابت» كما في النسخة الخطية[8].

١٦ ـ سقط (ابن عبد الله) في ترجمة (محمد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري) في (باب أبو بكر)[9]، والصواب إثباتها كما في النسخة الخطية[10].

١٧ ـ سقطت كلمة (الأنصاري) في ترجمة (الفضل بن مبشر) في (باب

---

(١) «الكنى والأسماء» (١ / ١٠٤ / رقم ٢٤٣).

(٢) «الكنى والأسماء» (لوحة ٩).

(٣) «الكنى والأسماء» (١ / ١٠٨ / رقم ٢٥٤).

(٤) «الكنى والأسماء» (لوحة ١٠).

(٥) «الكنى والأسماء» (١ / ١٠٨ / رقم ٢٥٦).

(٦) «الكنى والأسماء» (لوحة ١٠).

(٧) «الكنى والأسماء» (١ / ١١٠ / رقم ٢٦١).

(٨) «الكنى والأسماء» (لوحة ١٠).

(٩) «الكنى والأسماء» (١ / ١١٤ / رقم ٢٨١).

(١٠) «الكنى والأسماء» (لوحة ١١).

أبو بكر)[1]، والصواب إثباتها كما في النسخة الخطية[2].

١٨ ـ سقطت كلمة (مولى) في ترجمة (أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث) في (باب أبو بكر)[3]، والصواب إثباتها كما في النسخة الخطية[4].

وأمثال هٰذا السقط كثير في الكتاب، نوجزه ـ للاختصار ـ؛ فنقول[5]:

سقطت (ابن) بين (حميد) و(الأسود) في ترجمة رقم (٣٤٩)، وسقطت (القرشي) من ترجمة رقم (٣٥٥)، وسقط من العنوان في (باب أبو بلج): (وأبو بسر وأبو بلال)، وذكر في المخطوط اثنين ممن يكنى (أبا بلج)، واثنين (أبا بسر)، واثنين (أبا بلال)، وأسقط (باب أبو بسر) من العنوان، وكنى آخر اثنين بـ (أبو بسر) والصواب (أبو بلال)؛ إذ هٰذه هي كنية (عبدالمؤمن) و(بشار بن سلمان)[6]، وسقطت (ابن) بين (عبد الرحمٰن) و(الديلمي) في (رقم ٤٤٨م)، وسقطت (ابن مالك) من ترجمة (٤٦٤م)، وسقطت (أبي) من (محمد بن أبي خالد) في ترجمة (رقم ٤٩٨)، ومن (سالم بن أبي الجعد) في ترجمة رقم (٥١١)، وسقطت (ابن حبيب) من ترجمة (عمير بن يزيد بن حبيب بن خماشة) رقم (٥٠٨)، ومن ترجمة (محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي) رقم (٥٢٣)، وسقط (العدوي) من ترجمة (٥٥٠)، و(الكوفي) من ترجمة (٥٥٧)،

---

(١) «الكنى والأسماء» (١ / ١١٩ / رقم ٣٠٣).

(٢) «الكنى والأسماء» (لوحة ١١).

(٣) «الكنى والأسماء» (١ / ١٢٨ / رقم ٣٤٠).

(٤) «الكنى والأسماء» (لوحة ١٣).

(٥) وحاولت أن أثبت جلّ ما وقفت عليه من سقط بالإشارة للإيجاز، دون تطويل، ومعذرة ـ أخي القارىء ـ؛ فليس التطويل الواقع هنا حبًّا لتسويد الصفحات!! بل لكثرة السقط، وعسى أن ينتفع بهٰذه الملاحظات طلبةُ العلم المختصّون، والله من وراء القصد.

(٦) قارن المطبوع (١ / ١٥٥ ـ ١٥٦) بالمخطوط (لوحة ١٦).

وسقط (ابن رباح) من اسم عمر في (باب أبو حفص) ترجمة رقم (٦١٩)، وسقط (الفزاري) من الباب نفسه في ترجمة (عمر بن قيس) عند قوله: «مولى منظور بن سيار الفزاري» رقم (٦٤٧)، وسقط (البصري) من ترجمة رقم (٦٤٨)، وسقط من الترجمة نفسها (والحميدي) والمترجَم روى عنه، وسقط (ابن النعمان) قبل قوله (الكندي) في ترجمة رقم (٦٦٧)، وسقط (ابن بحر) قبل (ابن كنين) في ترجمة رقم (٦٧٣)، وسقط من الترجمة التي تليها (سمع معتمرًا)، وسقط (التيمي) بعد قوله (الأعمى) من ترجمة رقم (٦٨١)، وسقط (ابن هرمز) بعد قوله (ابن مسلم) في ترجمة رقم (٦٨٨)، وسقط (ابن هانىء) بعد قوله (ابن مالك) في ترجمة رقم (٦٩٠)، وسقط (ابن عبد الحميد) قبل قوله (ابن لاحق) في ترجمة رقم (٧٥١)، وسقط (ابن) بين (صالح) و(عبد الله) في ترجمة (٧٩١)، وسقط اسم المترجم في (باب أبو حذيفة) في ترجمة (٩٠٨) وهو (سلمة)، وحذف (ابن) مرتين بين (أبو حرب) و(زيد)، وبين (عبد الله) و(الأشج) في ترجمة (٩١٨)، وسقط (وعيسى بن يونس) ممن روى عنه المترجَمُ في ترجمة رقم (٩٢٩)، وحذفت (بني) في قوله (مولى بني أمية) في ترجمة (٩٤٢)، وسقط اسم صاحب الترجمة رقم (٩٥٨) وهو (عبيد)، وجاء في ترجمة رقم (٩٦١): «أبو الحسنا عن الحسن روى عنه شريك»! وصوابه: «أبو الحسناء الحسن، عن الحكم، روى عنه شريك»، وسقط (ووكيع) ممن روى عنه صاحب الترجمة في رقم (٩٨٦)، وسقط (ويحيى بن آدم) ممن روى عنه صاحب الترجمة في رقم (١٠٢٦)، وسقط (وأبو عتاب) ممن روى عنه صاحب الترجمة في رقم (١٠٣٥)، وسقط (الكوفي) من ترجمة رقم (١٠٦٩)، وجاء في ترجمة رقم (١٠٨٠): «أبو الدلهمس نُفَيْع سعيد بن المسيَّب» والصواب إثبات (سمع) قبل (سعيد)، وسقط (العقيلي) من ترجمة (رقم ١١٥٤)، وسقط (الحمصي) من ترجمة رقم (١٢٠١)، وسقط (ابن) بين (يحيى) و(سابق) في

ترجمة رقم (١٢٠٣)، وجاء في ترجمة (١٢٣٢): «روى عنه... وعبيد الله بن عَمرو وابن عجلان ومالك وعبد الله بن أبي سعيد» وصوابه: «... وعبيد الله ابن عُمر ومحمد بن عجلان ومالك وعبد الله بن سعيد بن أبي هند»، وجاء في ترجمة (١٢٤٠): «روى عنه أبو حيان التميمي والحسين بن عبيد الله» وصوابه: «... أبو حيان التيمي وعمارة والحسن بن عبيد الله»، وسقط (والأوزاعي) في نهاية ترجمة رقم (١٢٤١)، وسقط (و) في ترجمة (١٢٥٩) عند قوله ـ كما في المطبوع: «.. ومالك الثوري»، وجاء في ترجمة رقم (١٢٧٩): «أبو سعيد خالد بن الأسود الحجري مؤذن عيسى بن بكير...»! وصوابه: «... سمع مؤذن موسى بن بكير»، وجاء في نهاية ترجمة (١٣٠٧): «وإسحاق ومنصور» وصوابه: «وإسحاق بن منصور»، وسقط (ويحيى بن يحيى) في نهاية ترجمة (١٣٢٨)، وسقط (الخزاز) بعد قوله (القرشي) في ترجمة (رقم ١٣٣٦)، وسقط (عن مكحول) قبل قوله: «ذاهب الحديث» في ترجمة (١٣٤٨)، وسقط (الليثي) قبل قوله: «روى» في ترجمة (١٤٦٩)، وسقط عنوان (باب أبو سالم) ودمجه في المطبوع (١ / ٤٠٨) مع (باب أبو سبرة)! وجاء في ترجمة (١٥٦٨): «... سمع ربعي خراش...» وصوابه «ربعي بن حراش»، وسقط (ابن) بين (مروان) و (معاوية) في ترجمة رقم (١٦٠٧)، وجاء في ترجمة (١٦٨٩): «أبو صخر بن خيار»!! وصوابه: «أبو صخر سلمة بن دينار»، جاء في ترجمة رقم (١٧٨٥): «وروى عنه أخوه يزيد وقتادة» وفي الأصل الخطي: «روى عنه أخوه يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير وقتادة وجعفر»، وجاء في ترجمة (١٨١٦): «أبو عبد الله سلمان بن الزبير»! وصوابه: «سمع ابن الزبير»، وفي ترجمة رقم (١٨٥٧): «أبو عبد الله موسى الجهني مصعب بن سعد» وصوابه: «سمع مصعب بن سعد»، وفي آخر ترجمة (١٨٦٧): «ويونس محمد ومسلم» وصوابه: «ويونس بن محمد ومسلم»، وفي ترجمته رقم (١٩٥٤): «أبو عبد الله محمد بن المتوكل

السري» وصوابه: «ابن أبي السري»، وسقط (والبويطي) في آخر ترجمة رقم (١٩٧٣)، وجاء في ترجمة رقم (٢٠٢٧): «أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن عمر ابن الخطاب. . .»! وصوابه: «عبد الله بن عبد الله بن عمر. . .»، وجاء في ترجمة (٢٠٤٨): «روى عنه حبان وحرمي بن عماة وأبو بكر بن الأسود» وصوابه: «وجرمي بن عمارة وأبو بكر بن أبي الأسود»، وسقط من ترجمة (٢٢٠٤) بعد (الطائي) قوله: «سمع محمد بن زياد»، وجاء في ترجمة رقم (٢٢٧١): «. . سمع . . . ويزيد وهارون» وصوابه: «ويزيد بن هارون»، وجاء في ترجمة (٢٣٥٠): «أبو عيسى بن أبي ليلى» وتمامه ـ كما في الأصل ـ: «عبد الرحمٰن ابن أبي ليلى»؛ فسقط منه «عبد الرحمٰن»، وسقط (التيمي) بعد (التبان) في ترجمة رقم (٢٤٢٧)، وفي ترجمة (رقم ٢٥٥٣): «وابن عيينة شعبة» والصواب: «وشعبة»، وسقط من آخر ترجمة (٢٧١٨) (وهارون بن محمد)، ووقع في آخر ترجمة رقم (٢٧٧٢): «روى عنه يحيى بن الهيثم» والصواب: «ابن أبي الهيثم»، وفي ترجمة (٢٩٩٦): «روى عنه أبي أويس» والصواب: «ابن أبي أويس»، وسقط (ابن حبيب) من اسم صاحب الترجمة قبل (ابن المهلب) في رقم (٣٠٨٥)، وفي ترجمة (٣٠٨٩م): (سمع شعبة)، وسقط بعده (وابن جريج)، وجاء في رقم (٣١٢٠): «أبو موسى بن عبد الله» والصواب: «عيسى ابن عبد الله»، وفي ترجمة (٣٢١٢): «أبو معمر بن أبي حفص» والصواب: «حفص بن أبي حفص»، وسقط (و) قبل (عبد الله بن جعفر) في ترجمة رقم (٣٢٨٣)، وسقط (ومحمد بن عمرو) قبل (روى عنه) في ترجمة رقم (٣٣٩٢)، وسقط (أبي) قبل (ثابت) في ترجمة رقم (٣٧٩٤).

ووقع فيه سقط أبشع من المذكور؛ إذ سقطت منه ست تراجم بالكليّة[١]،

---

(١) فيكون عدد التراجم التي حواها الكتاب على الصحيح (٣٨١٣) ترجمة، وليس كما =

هي:

سقط منه في (باب أبو عبد الله) ترجمة واحدة، هي:

١ ـ أبو بكر عثمان بن سعد الكاتب، عن أنس وعكرمة، روى عنه أبو عاصم[1].

وموقعها بعد ترجمة رقم (٣١٥) من المطبوع.

ووقع سقط منه في (باب أبو حمزة) في ترجمة واحدة، هي:

٢ ـ أبو حمزة مُجَمِّع بن صِمْعَان التيمي النساج الكوفي، سمع ماهان، روى عنه الثوري[2].

وموقعها بعد ترجمة (رقم ٨٢٩) من المطبوع.

ووقع سقط في (باب أبو زكريا) في ترجمتين، هما:

٣ ـ أبو زكريا يحيى بن يعلى المحاربي، سمع أباه، وزائدة بن قدامة[3].

٤ ـ أبو زكريا يحيى بن عيسى الرملي، سمع الأعمش، روى عنه محمد ابن عبد الله بن نمير[4].

وموقعهما بعد ترجمة رقم (١١٩٧) من المطبوع.

= قال المحقق في مقدمته (١ / ٢٧)، (٣٨٠٤) ترجمة، نعم، الرقم المذكور ختمت به آخر ترجمة ولكن فيه ثلاثة أرقام مكررة، هي: (٤٤٨ و٤٦٤ و٧٦٠)؛ فيكون الرقم الصحيح ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) راجع: «الكنى والأسماء» (لوحة ١٢).

(٢) «الكنى والأسماء» (لوحة ٢٧).

(٣) «الكنى والأسماء» (لوحة ٤٠).

(٤) «الكنى والأسماء» (لوحة ٤٠).

ووقع سقط في (باب أبو عُمارة) في ترجمة واحدة، هي:

٥ ــ أبو عُمارة حمزة بن حبيب الزّيات، عن الأعمش وحُمْران بن أعين، روى عنه عيسى بن يونس، ووكيع، وأبو نُعيم[1].

وموقعها بعد ترجمة رقم (٢٣٦٧) من المطبوع.

ووقع سطر في (باب أبو محمد) في ترجمةٍ واحدةٍ، هي:

٦ ــ أبو محمد إسماعيل بن يوسف بن صدقة الأزدي، سمع اليمان بن عدي، روى عنه إسحاق بن العلاء[2].

وموقعها بعد ترجمة رقم (٢٩٩٤) من المطبوع.

أما التصحيف؛ فكثير أيضًا، أشير إلى بعضه؛ فأقول:

جاء في ترجمة رقم (٢): (روى عنه... وابن عَمرو) بفتح العين والصواب بضمها: (وابن عُمَر)، وجاء اسم صاحب ترجمة رقم (٧): (عمرون) والصواب حذف الواو والنون، وجاء في ترجمة رقم (٢٤): «روى عنه عثمان بن علي» والصواب: «عَثّام بن علي»، وجاء في ترجمة رقم (٢٩ و١٩٦): «التميمي» والصواب: «التيمي»، وجاء في ترجمة رقم (٤٠): «الحنّاط» والصواب: «الخياط»، جاء في ترجمة رقم (١٣٧): «روى عنه أشبرس» الصواب: «أشرس»، وفي ترجمة رقم (١٨٨): «... وبسر بن عبد الله» والصواب بالتصغير: «ابن عُبَيْد الله»، وجاء في ترجمة (١٩٥): «مريد» الصواب: «مرثد»، وجاء في ترجمة (٢٦٠) في اسم صاحبها: «ابن حفص» الصواب: «ابن حصين»، وفي رقم (٢٧٤ و٢٨٣): (تميم) والصواب: (تيم)،

(١) «الكنى والأسماء» (لوحة ٧٧).

(٢) «الكنى والأسماء» (لوحة ٩٨).

وفي ترجمة (٣١٥): (الحجاب) والصواب: (الحبحاب)، وفي رقم (٣٢١): (رأى عليا) والصواب: (علباء) بالباء الموحدة وليس بالياء آخر الحروف، وفي رقم (٣٣٤): (الحميدي) بالدال والصواب بالراء، وفيها: (سمع . . . وعبد الله ابن عمر) والصواب: (وعُبَيْد الله) بالتصغير، وفي رقم (٣٤٧): (ابن بكر)، والصواب: (بُكَير) بالتصغير، وفي رقم (٣٦٣): (الهيثمي) والصواب: (التميمي)، وفي رقم (٣٧٠): (ابن عُمر) بضم العين والصواب بفتحها، وعكسها في رقم (٤٣٩)، وفي رقم (٤٦٤): (دريهم) والصواب: (كُدَيم)، وفي رقم (٤٦٩): (قُرَّان بن تميم) والصواب: (ابن تمام)، وفي رقم (٥٧٧): (التغلبي) والصواب: (الثّعلبي)، وفي رقم (٦٠٥): (الضبي) والصواب: (الضبعي)، وفي رقم (٨٢٢): (ابن عيينة) والصواب: (ابن عتيبة) وغيرها كثيرٌ جدًّا، تحتاج إلى (كراسة) مستقلّة حتى يتسنّى لطلبة العلم الاستفادة التامة من هٰذا الكتاب على الوجه الصحيح؛ إذ فيه أغلاط وتصحيفات، أعظمتُ أن تكون غابت عن المحقق، وأكثرتُ جوازها عليه، وجوَّزتُ أن يكون ذٰلك جرى من طابع الكتاب أو مراجعه مع أنه لا يعرى بشر من السهو والغلط. (استدراك ٩).

تعريف عام بكتاب «الطبقات»:

سبق وأن أشرنا في الفصل السابق أن لهٰذا الكتاب أربعة أسماء، وأن المعتمد منها «الطبقات»، وكذا ذكره جماعة من العلماء، وكذا جاء اسمه على أحسن نسخه الخطية، والذي يهمنا هنا مجموعة أمور، هي:

أولاً: موضوعه وحجمه.

ذكر السخاوي موضوعات هٰذا الكتاب بوجهٍ عامٍّ؛ فقال:

«واقتصر فيها - يعني: الإمام مسلم في «الطبقات» - على الصحابة والتابعين، وبدأ كل قسم منها بالمدنيين، ثم بالمكيين، ثم بالكوفيين، ثم

بالبصريين، ثم بالشاميين والمصريين وغير ذلك، ولم يترجمهم، بل اقتصر على تجريدهم»[1]، وقد خلط الكنى بالأسماء، وبدأ بالصحابة؛ فرتّبهم على مدنهم، ثم ذكر النساء على المدن أيضًا، ثم انتقل إلى طبقة التابعين؛ فرتبهم على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم.

وقال ابن خير الإشبيلي:

«كتاب «الطبقات» في جزء كبير لمسلم بن الحجاج في أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين رضي الله عنهم أجمعين»[2].

فالكتاب إذن في صحابة رسول الله ﷺ والتابعين، وليس في التابعين فقط؛ كما يوحي عنوان «طبقات التابعين»، وليس في الصحابة فقط؛ كما قال سزكين!! ونص عبارته:

«كتاب «الطبقات» يتناول فيه مسلم معاصري الرسول ﷺ، الذين رأوه ورووا عنه»[3].

وتابعه على هذا الوهم بعض المعاصرين[4]، ولعل منشأهُ ما جاء في ديباجة الإمام مسلم للقسم الأول من الكتاب عندما قال: «ذكر تسمية من رووا عن رسول الله ﷺ من الرجال الذين صحبوه، ومن رووا عنه ﷺ ممن رآه ولم يصحبه»[5].

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٦٨٤).

(٢) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢٢٥).

(٣) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣٦٩).

(٤) مثل الأستاذ محمود فاخوري في كتابه «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٥٧)، والدكتور محمد راضي بن حاج عثمان في مقدمة «معرفة الصحابة» (١ / ٦٥) لأبي نعيم، حيث ذكره تحت عنوان (مؤلَّفات خاصّة في الصحابة).

(٥) «الطبقات» (ص ١٤١).

ولم يتفطّنوا إلى ما جاء بعد طبقة الصحابة؛ إذ قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

«ذكر تابعي أصحاب رسول الله ﷺ؛ على طبقاتهم، وأزمانهم، وبلدانهم؛ فأوّل ما نبدأ بذكره منهم: مَنْ قيل إنه ولد في حياة النبي ﷺ، وبعضهم سمّاه النبي ﷺ بالاسم الذي هو اسمه، وعدادهم في . . .»[1].

قال الدكتور أكرم العمري متعقبًا سزكين بعد أن قرر أن كتاب مسلم هٰذا في طبقات الصحابة والتابعين: «وبذٰلك يتبين نقصان النسخة التي اطلع عليها أو أنه وهم»[2].

ونعت ابنُ خير الإشبيلي حجم الكتاب؛ فقال: «في جزء كبير»، ولٰكن قال ابن حجر: «مختصر»[3].

والحق أنه كبير في قيمته العلمية ـ كما سيأتي ـ وفي عدد تراجمه؛ إذ حوى ألفين ومئتين وستة وأربعين نفسًا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين، وهو مختصر بالنسبة إلى كتب الطبقات؛ كما سيأتي قريبًا، وهٰذا ما صرحت به كتبُ مصطلح الحديث؛ ففيها:

«وقد صنف في الطبقات جماعة؛ فمنهم من اختصر كخليفة بن خياط ومسلم بن الحجاج، ومن طوّل كمحمد بن سعد في «الطبقات الكبرى» . . .»[4].

---

(١) «الطبقات» (ص ٢٢٧).

(٢) «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ٨١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٠ / ١١٤).

(٤) راجع: «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٧٥)، و«خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر» (ص ١٩٠).

ثانيًا: موارده.

هناك تآليف في الطبقات أقدم من طبقات مسلم؛ إلا أن بعضًا منها لم يصلنا، كـ «طبقات أبي عبد الله بن عمر الواقدي»، ومنها ما وصلنا كـ «طبقات ابن سعد»[1]، و«طبقات خليفة»[2]، ومن معاصري ابن سعد الذين ألّفوا في الطبقات الهيثم بن عدي[3] الذي كان معاصرًا للواقدي أستاذ ابن سعد؛ فله كتاب «طبقات الفقهاء والمحدّثين»، وله أيضًا كتاب «طبقات من روى عن النبي ﷺ وأصحابه»، والاثنان من وفيات (٢٠٧هـ)؛ كما أن واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) سبقهم في التأليف في الطبقات، ويذكر ابن النديم له كتاب «طبقات أهل العلم والجهل»[4]، وقد قصد بأهل العلم المعتزلة!! وبأهل الجهل أعداءهم فيما اعتقد!!

وقد استسقى الإمام مسلم بعض معلوماته من مصادر سابقة له، ولكن ما هو حجم اعتماده على من ألّف في الطبقات قبله، وعلى أيّ الكتب ارتكز ارتكازًا كليًّا؟

---

(١) طبع مرات عديدة، ولا يزال ناقصًا، وطبع قسم متمم له حديثًا، وسجل المتبقي منه رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ولصديقنا زيد أبو الحاج دراسة انتهى منها لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب في الجامعة الأردنية، قسم التاريخ، بعنوان «ابن سعد ومنهجه في التاريخ»، بإشراف الدكتور عبد العزيز الدوري.

(٢) طبع في مجلد بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، وفي مجلدين بتحقيق الأستاذ سهيل زكار.

(٣) ولهادي حسين محمود مقال بعنوان: «هيثم بن عدي»، نُشر في مجلة «المورد العراقية» (م ٤، ج ٢، ص ٦٢ ـ ٦٦)، تكلّم فيه على كتابه «طبقات الفقهاء والمحدّثين»، وكذا لجاسم مهاوي حسين في مجلة «البلاغ» العراقية، السنة الخامسة، سنة ١٣٩٥هـ (عدد رقم ٣ / ص ٧١).

(٤) «الفهرست» (ص ١١٢).

وللجواب على هٰذا السؤال لا بد من التركيز على أن فكرة الطبقات في ظل أيّ منهج هي اختيار محض، وإن هٰذا الاختيار يعتمد على أسس ومقاييس محددة تختلف في الغالب من ناقدٍ إلى آخر، تمامًا كما هو حاصل بالنسبة للتصنيف، ومن هنا تتعدد المناهج وتختلف الآراء.

وجرّد الإمامُ مسلم في كتابه هٰذا الرواة؛ فلم يذكر إلا ما يلزم الحديثي المعتني بالأسانيد، دون التفاصيل التي ركز عليها ابن سعد وخليفة ـ وسيأتي فيما بعد مزيد بسط لذٰلك ـ، فضلاً أن أساس اختياره هو رواة الأحاديث فحسب، ولعل من سماه «طبقاة الرواة» ذكره بموضوعه.

وبهٰذا اختلف كتابنا هٰذا عن كتابي ابن سعد وخليفة اختلافًا في المادة وحجمها، ومما يؤكد هٰذا أن بعض التراجم في كتاب مسلم لا وجود لها في كتابي خليفة وابن سعد وبالعكس، ولا يعني هٰذا أنه لا تداخل في التراجم، بل وقع ذٰلك في مساحة ليست بقليلة؛ مما جعلنا نقول أن مسلمًا استقى من مصادر سابقة له، ولٰكن أساس الترتيب والتقسيم كان قائمًا على دراسة ميدانية من قبل الإمام مسلم نفسه، وقد كان حريصًا أشدّ الحرص على وضع الراوي ضمن البلدة التي أكثر الرواية فيها، بخلاف اعتبار خليفة وابن سعد، ومن هنا عدّ مسلم بعض الرواة من بلدة، وعدّه خليفة وابن سعد ضمن بلدة أخرى.

وأود أن أنبّه إلى أن هناك دلالات عديدة تؤكّد أن مسلمًا كتب كتابه هٰذا أثر دراسة ميدانية واسعة، منها: نقله عن بعض الرواة، وربما تفرّد بعضهم بقولٍ، فذكره ليظهر شذوذه وخطأه؛ فنراه يصرح بنقله عن شعبة في مواطن، وخطّأه في بعضها(١)، ونقل عن علي بن المديني(٢)، وربما ذكر الخطأ دون أن

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ: الأرقام (١١٢٣، ١٦١٦، ١٦١٩، ١٦٢٧).

(٢) انظر: (رقم ١٦٩٨).

يذكر صاحبه[1].

ومنها: أنه سرد من تفرد عنه بعض الرواة ووضعهم خلف بعضهم بعضًا[2].

وربما استفاد الإمام مسلم فيه من كتاب شيخه البخاري «التاريخ الكبير»؛ إلا أنه لم يعتمد عليه اعتمادًا كليًّا لوجود تراجم في هٰذا الكتاب ليست فيه، أو عدم تصريح الإمام البخاري ببلدان بعضهم كما هو الغالب عليه، ولوقوع الوهم والخطأ في كتاب البخاري دونه[3] أو العكس[4].

ثالثًا: أهمية الكتاب وفوائده وأثره فيما بعده.

إن لكتاب «الطبقات» للإمام مسلم بن الحجاج فوائد عدة، منها:

أولاً: فصل بين طبقات الصحابة وطبقات التابعين.

وإن التمييز بين طبقـات الصحابة والتابعين له علاقة وطيدة بنقد إسناد الحديث؛ فهي وسيلة لمعرفة ما في الحديث من إرسالٍ أو انقطاع أو عضل أو تدليس.

ثانيًا: وبمعرفة طبقات الرواة أيضًا يمكن التمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقـة؛ فقـد يتّفق اسمان في اللفظ، فيظنّ أن أحدهما الآخر، فإذا أردنا التمييز بينهما؛ فينبغي معرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقة واحدة فربما أشكل الأمر، وربما عرف ذٰلك بمن فوقه أو دونه من الرواة، فربما

---

(١) انظر: (رقم ٤٥٥).

(٢) انظر الأرقام: (١٤٣٧ ـ ١٤٦٢) وتعليقنا عليها.

(٣) انظر: «الطبقات» (رقم ١١٩٣ و١٨٢٨) وتعليقنا عليه.

(٤) انظر: «الطبقات» (رقم ٩٤٢) وتعليقنا عليه.

كان أحد المتفقين في الاسم لا يروي عمن روى عنه الآخر، فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روى عنهما؛ فالإشكال حينئذ أشدّ، وإنما يميز ذٰلك أهل الحفظ والمعرفة[1].

ثالثًا: قال السخاوي:

«طبقات الرواة من المهمات، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين؛ كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذٰلك، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة»[2].

رابعًا: كما أن معرفة أوطان الرواة ربما تفيد في التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم، فيغلب على الظن أن أحدهما هو المذكور في السند، لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده[3].

خامسًا: إن معرفة رجال كل بلدة على حدة وتقسيمهم إلى طبقات؛ يسهل علينا:

أ ــ التحقق من اللقاء بين الرواة، فإذا لم يكونا من بلد واحد، ولم يدخل أحدهما بلد الآخر، ولا التقيا في حج ونحوه، وليست للراوي إجازة بما يروي؛ فعندئذ يعرف أن في السند إرسالاً أو انقطاعًا أو عضلاً أو تدليسًا.

---

(١) انظر: «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٧٤)، و«توضيح الأفكار» (٢ / ٥٠٤)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٣٨٠ ـ ٣٨١)، و«شرح نخبة الفكر» (٢٣٢).

(٢) «فتح المغيث» (٣ / ٣٨٧).

وانظر: «شرح نخبة الفكر» (٢٣٢)، و«خلاصة الفكر» (١٩٠).

(٣) راجع: «فتح المغيث» (٣ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، و«توضيح الأفكار» (٢ / ٥٠٤ ـ ٥٠٥)، و«التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٧٩).

قال الشيخ زكريا الأنصاري:

«ربما استدلَّ بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين، إذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة»[١].

ب ـ مدى نشاط البلدة وحركتها الحديثيّة[٢].

والخلاصة... ما قاله ابن الصلاح رحمه الله تعالى:

«معرفة طبقات الرواة والعلماء، وذٰلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غيرُ واحد من المصنِّفين وغيرهم»[٣].

وقال أيضًا:

«معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وذٰلك مما يفتقر حُفاظ الحديث إلى معرفته في كثيرٍ من تصرفاتهم»[٤].

ومن أهم مظان معرفة طبقات وبلدان الرواة ـ الصحابة والتابعين ـ كتاب مسلم هٰذا، الذي ظهر أثره في كتب التراجم مبلغًا لا يحتاج معه إلى رصد؛ فإن تصفّح كتب التراجم ومعاجم الرجال كفيل بالوقوف على أثر كتابنا هٰذا فيها، ونقلها واستفادتها منه.

ونخصّ بالذكر هنا كتابَيْن؛ أحدهما للخطيب البغدادي وهو: «موضح أوهام الجمع والتفريق»، نقل من كتابنا هٰذا كثيرًا، ولم يصرّح باسمه إلا نادرًا،

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٧٩).

(٢) أجمل الكلام على ذٰلك: الذهبي في كتابه «الأمصار ذوات الآثار».

(٣) «علوم الحديث» (ص ٥٩٩).

(٤) «علوم الحديث» (ص ٦٠٧).

واكتفى بقوله في الغالب: «ذكره مسلم في الطبقة (كذا) من أهل (كذا)»[1]، والآخر: «ابن حجر العسقلاني»، نقل منه في مواطن كثيرة جدًّا تبعًا للمزي أحيانًا، وفي زياداته عليه أحيانًا أخرى[2].

ومهما يكن من أمرٍ؛ فإن كتابنا هٰذا عظيم الفائدة، جمّ النّفع، قريب المأخذ، يغني عن تقليب المجلَّدات والبحث عن بلدان الصَّحابة والتَّابعين، ويعمل على تحديد طبقة التابعين، لا سيما من لم يكن منهم من المشاهير، ولو لم يكن لكتابنا هٰذا من فضيلةٍ إلا أنه يضمّ ألفين ومئتين وستة وأربعين نفسًا من أسماء الصحابة والتابعين، التي تهمّ أصحاب الحديث والأخبار، جاءت مضبوطةً ضبطًا سليمًا متقنًا؛ لكفى بذٰلك دلالة على مكانته الهامة بين كتب الرجال؛ فكيف إذا أضيف إليها كثير من المزايا والفوائد التي سبق الحديث عنها؟!

رابعًا: منهج مسلم فيه من خلال الموازنة بينه وبين «طبقات ابن سعد» و «طبقات خليفة»[3].

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفةٍ من الصّفات[4].

---

(١) انظر منه ـ على سبيل المثال ـ: (١ / ١٤٨ ـ ١٤٩، ٢٢٦ ـ ٢٢٧، ٢٨٣، ٣٢٤)، وكان الخطيب يمتلك هٰذا الكتاب وورد به دمشق.

انظر: «تسمية ما ورد به الخطيب دمشق» (٢٥٩)، و «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» (٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٢) انظر منه ـ على سبيل المثال ـ: (١ / ١٢١، ٤١٥، ٤٤٢ و٢ / ٢٠، ٩٥، ١٢٢، ١٣٥، ٣٤٧ و٥ / ٢٣ و٦ / ١١٤ و٧ / ٢٠، ٦٠، ٦١، ٢٤٨ و١٢ / ٩٢).

(٣) استفدتُ في هٰذه الموازنة من مقدمة «طبقات خليفة» للعمري، ومقدمة «طبقات ابن سعد» لإحسان عباس، ومقدمة القسم المتمم له لزياد منصور، و «ابن سعد وطبقاته» لعز الدين عمر موسى، و «خليفة بن خياط» لفاروق عمر فوزي.

(٤) انظر معنى (الطبقة) عند اللغويين عامة والشعراء خاصة في: (مادة طبق) من «الصحاح» =

وفي اصطلاح المحدثين: القومَ المتعاصرون إذا تشابهوا في السِّنّ وفي الإسناد (أي: الأخذ عن المشايخ)؛ فهي بمعنى كلمة (جيل)، مع ملاحظة الاشتـراك في الأساتذة، وربما اكتفوا بالاشتراك في التلقي، وهو غالبًا ملازمٌ للاشتراك في السِّنّ.

والباحث النّاظر في هٰذا الفنّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومَنْ أخذوا عنه، ومَنْ أخذ عنهم.

ويختلف إلحـاق الراوي بطبقة ما باختلاف الجهة والأمر الذي تُصنّفُ الطبقة على أساسه، ولهٰذا؛ فرب شخصين يكونان من طبقةٍ واحدةٍ لتشابههما بالنّسبة إلى جهةٍ، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها؛ فأنس ابن مالـك الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة دون أبي بكر ونحوه من أكابر الصحابة بطبقات إذا نظرنا إلى تفاوتهم في السَّبق إلى الإسلام، لٰكنه يُعدُّ معهم من طبقة واحدة ـ هي عموم الصحابة ـ إذا نظرنا إلى اشتراكهم في أصل صفة الصحبـة، وعلى هٰذا؛ فالصحـابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة. . . وهٰكذا.

فبناء على اختلاف الجهة والأمر الذي تُصنّف الطبقة على أساسه؛ تباينت عدد طبقات كلّ من الصحابة والتابعين في كتب الرجال، لأن ذٰلك يتّصل بغرض وذوق واجتهاد المصنِّف فيها[1].

= (٤ / ١٥١٢)، و«لسـان العـرب» (١٢ / ٧٩)، و«ابن سلام وطبقـات الشعراء» (ص ١٤٥)، و«مفهوم الطبقات في النقد العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري» (ص ٦ وما بعدها)، ومقدمة محمود شاكر لكتاب «طبقات فحول الشعراء» (ص ٦٦)، و«تاريخ الأدب العربي» (٦٧) لشوقي ضيف.

(١) انـظر في معنى (الـطبقات) عند المحدثين وضرورة معرفتها: «مقدمة ابن الصلاح» (٥٩٩ ـ ط بنت الشاطىء)، و«محاسن الاصطلاح» (٦٠١)، و«الإرشاد» (٢ / ٧٩٧) للنووي، =

ومن أقدم ما وصلنا من كتب الطبقات كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)، وكتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، وكتاب «الطبقات» لمسلم بن الحجاج.

وتسمية هٰذه الكتب بـ «الطبقات» يدلُّ على تأصُّل نظام الطبقة في هٰذه الفترة المبكرة، يرى روزنتال أن تقسيم الطبقات إسلاميٌّ أصيل، وأنه أقدم تقسيم وجد في التفكير التاريخي الإسلامي، وأنه نتيجة طبيعة لفكرة صحابة الرسول ﷺ؛ فالتابعين... إلخ، ولا علاقة له بمؤثِّراتٍ خارجيّة[1].

وهٰذا صحيح، ويؤيّده حديث البخاري وغيره: «خير أمّتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

ويرى مرغوليوث أن نظام الطبقات أنفع المناهج للباحث التاريخي؛ إذ يوجد فيه الاستمرار الذي هو جوهر التاريخ، ويرى أيضًا أن ترتيب المسلمين طبقات الرجال بحسب الأسبقيّة في الإسلام هو أحد الأسباب التي جعلتهم يرتّبون أخبارهم في التاريخ الإسلامي ترتيبًا زمنيًّا[2].

ويحقّ لنا أن نتساءل عن مفهوم الطبقة عند خليفة وابن سعد ومسلم؛ هل للطبقة عندهم مفهوم زمني معين؟

وجوابًا على ذٰلك نقول:

= و«فتح المغيث» (٣ / ٣٨٧)، و«التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٧٤)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٣٨٠)، و«شرح نخبة الفكر» (٢٣٢)، و«خلاصة الفكر» (٢٩٠)، و«توضيح الأفكار» (٢ / ٥٠٤)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (٧٤، ١٨٠)، و«منهج النقد في علوم الحديث» (١٤٥)، و«التراجم والسير» (ص ٥٣)، ومقدمة «سير أعلام النبلاء» (١ / ٩٧ ـ ١٠٩).

(١) «علم التاريخ عند المسلمين» (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).

(٢) «دراسات عن المؤرخين العرب» (٢١، ٦١).

أولاً: إن التمحيص يدلُّ على أنهم لم يعدوا سني الوفاة أساسًا يعتمدونه في التقسيم على الطبقات؛ فالتداخل كبير بين سني وفيات تراجم الطبقة الواحدة.

إنَّ كتب هٰؤلاء الأئمة في تراجم المحدِّثين قد وضعت لخدمة علم الحديث، ومن ثَمَّ؛ فقد جاء ترتيبها ملائمًا لهٰذا الغرض، حيث استعملوا الطبقة للدّلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاء والسن، وبعبارة أدق: من حيث تقاربهم في السّنّ وفي الشيوخ الذين أخذوا عنهم.

وذِكْر التقارب في السِّنّ هنا لا يتناقض مع ما قدّمناه آنفًا ـ أن الطبقات لم تعد الوفيات[1] أساسًا للتقسيم ـ، إذ من الطبيعي أنّ من يلقى كبار الصحابة يكون متقدّمًا في السِّنّ، وتتقدّم وفاته في العادة على وفاة من يلقى صغار الصحابة، ولذٰلك نجد أن وفيات الطبقات الأولى غالبًا ما تتقدّم على وفيات الطبقات التالية.

إنّ عدم عدِّ سنيِّ الوفيات أساسًا للتقسيم على الطبقات هو الذي جعل الطبقة في فترة النّشأة لا تتَّخِذ مفهوم الوحدة الزمنية الثابتة؛ فمرة تكون حوالي العشر سنوات، وأخرى تقارب العشرين سنة، وثالثة في حدود الجيل، وربما تجاوزته.

---

(١) من المفيد أن أذكر هنا كلمة الإمام الذهبي في مقدمة كتابه «تاريخ الإسلام»، قال ـ رحمه الله ـ: «.. ولم يعتنِ القدماء بضبط الوفيات كما ينبغي، بل اتّكلوا على حفظهم، فذهبت وفياتُ خلقٍ من الأعيان من الصحابة ومن تبعهم إلى قريب زمان أبي عبد الله الشافعي؛ فكتبنا أسماءهم على (الطبقات) تقريبًا، ثم اعتنى المتأخرون بضبط وفيات العلماء وغيرهم، حتى ضبطوا جماعةً فيهم جهالةٌ بالنسبة إلى معرفتنا لهم؛ فلهٰذا حُفِظَتْ وفياتُ خلق من المجهولين، وجُهِلَت وفيات أئمة من المعروفين».

وانظر: «التراجم والسير» (ص ٨٧) لمحمد عبد الغني حسن.

ثانيًا: تباينت عدد طبقات الصحابة بين ابن سعد من جهة، وبين خليفة ومسلم من جهة أخرى؛ فابن سعد جعلهم خمس طبقات[1]، وقيل: ثلاث[2]!! وقد اعتمد في تقسيمهم السابقة في الإسلام؛ فقد جعل (البدريين) طبقة أولى، والطبقة الثانية: (من لهم إسلام قديم ولم يشهدوا بدرًا، ومن شهد أحدًا)، والطبقة الثالثة: (في الذين أسلموا قبل فتح مكة)، والطبقة الرابعة: (في مسلمة الفتح ومن أسلم بعدهم)، والطبقة الخامسة هم (الذين توفي رسول الله ﷺ وهم أحداث)[3].

بينما عدّ كلٌّ من خليفة ومسلم الصحابةَ كلَّهم طبقة واحدة؛ إذ لم ينظروا إلى شروط وأمور أخرى؛ فلم يأبَهَا إلى السابقة في الإسلام أو الفضل كما فعل

---

(١) كذا في: «فتح المغيث» (٣ / ١٢٤)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٢٢١)، و«شرح شرح النخبة» (ص ٢٣١).

(٢) انظر: «ابن سعد وطبقاته» (ص ٣٠)، و«شرح شرح النخبة» (ص ٢٣٢)، ومقدمة العمري على «طبقات خليفة» (٤٤).

(٣) حيث إن النسخة المطبوعة من «طبقات ابن سعد» غير كاملة؛ فإننا لا نستطيع منها تبيُّن طريقته من تقسيمهم إلى خمس طبقات!! غير أنه بالرجوع إلى صورة مخطوطة القسم الناقص ومقارنتها مع المطبوعة؛ اتَّضح صحة ما قاله السخاوي والسيوطي: إن ابن سعد جعلهم خمس طبقات، وقد أكَّد لي صحة هٰذا التقسيم ما ذهب إليه ابن الجوزي في كتابه «صفة الصفوة»، حيث قسم فيه الصَّحابة في الفضل والسَّابقة إلى خمس طبقات هي عين التقسيم السابق، بل اتَّفق مع ابن سعد في أسماء المترجَمين في كل طبقة؛ فمثلاً: كلاهما جعل العباس بن عبد المطّلب في الطبقة الثانية، وهو لم يسلم ـ على الرواية المشهورة ـ إلا قبيل الفتح مما يمكّننا من القول: إن ابن الجوزي أخذ هٰذا التقسيم من ابن سعد، وكانت لديه نسخة كاملة من «الطبقات»؛ فاختار من كل طبقة ما يناسب كتابه، وبعبارةٍ أخرى: فإن ابن الجوزي أخذ الهيكل العام لكتابه من ابن سعد، وتراجمه عن أبي نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»؛ فخرج معه تراجم أبي نُعيم مرتبة على (الطبقات) وفق ترتيب ابن سعد.

ابن سعد.

فبدأ مسلم بن الحجاج بذكر «مَنْ عداده في أهل المدينة، بأن اتّخذها دارًا بعد وفاة النبي ﷺ؛ فلم ينتقل عنها، أو سكن ما قربها من النواحي»، ثم ذكر: «من عداده في أهل مكة»، ومن ثم: «من يُعَدُّ في أهل الطائف وما يلي مكة من نواحيها»، و«من سكن منهم الكوفة»، و«من سكن منهم البصرة»، و«من سكن الشام» و«من سكن منهم مصر»، و«من سكن أرض اليمن»، و«من سكن الرَّقّة»، و«من سكن اليمامة»، و«مِن ساكني بلدانٍ شتى وأهل البوادي»، ومن ثم ذكر النساء؛ فقال رحمه الله تعالى: «تسمية النساء اللاتي روين عن رسول الله ﷺ من أهل المدينة»، ثم «النساء من أهل مكة»، و«النساء من أهل الكوفة»، و«مِنْ أهل البصرة»، و«مِنْ أهل الشام».

فمن أنْعم النَّظرَ فيما تقدّم؛ يجد:

ثالثًا: أن عنصر المكان[1] هو المحور الأوحد الذي تدخّل في بناء الطبقات من أوَّلها إلى آخرها، وذلك لأن غرض الإمام مسلم من كتابه هذا؛ الوقوف بطالب العلم على منابع الحديث من مراكزه المتفرقة على رقعة العالم الإسلامي، بحدوده المترامية، وذلك لحصر المصادر الأولى، وعلى وجه الخصوص الصحابة والتابعين؛ لأن مدار الإسناد عليهما وعلى حصول اللقيا بينهما، وهي قائمة على التواجد في البلد الواحد.

ولم يشذ شيء في الكتاب كلّه عن المحور المذكور؛ إلا ما ذكره الإمام أبو الحسين قبل ذكر التابعين وبعد نساء أهل الشام، فقال رحمه الله تعالى:

---

(١) لم يقتصر المحدّثون على جمع رواة كل بلدة على حدة، بل تعدّى أساس تنظيم الأقطار التي ينسب إليها الأشخاص إلى الشعراء، وأشهر أمثلته «يتيمة» الثعالبي، حيث يجمع الشعراء حسب أقطارهم، و«عيون ابن أبي أصيبعة» حيث يفعل مثل ذلك بالأطبّاء.

«وممن حُفِظ عنه الحديث عن رسول الله ﷺ مِنْ أصحابه ممن هلك قبله».

ونجد خليفة بنى طبقاته على محور المكان أيضًا؛ فذكر: (مَنْ أقام بالمدينة)، و(تسمية من نزل الكوفة)، و(من نزل البصرة)، و(مَنْ سكن مكة)، و(من أهل الطائف)، و(مِنْ أهل اليمن)، و(مِنْ أهل اليمامة)، و(مَنْ أتى مصر وشهد فتحها)، و(من أتى الشامات)، و(مِن أهل العواصم)، و(من نزل الجزيرة)، و(مِن أهل الموصل)، و(مَنْ أتى خراسان)، و(مِنْ أهل خراسان)، و(من أهل الري)، و(من أهل المدائن)، و(من أهل واسط)، و(من نزل بغداد)؛ فذكر الصحابة فالتابعين ومن بعدهم، وقسّمهم إلى طبقات يتباين عددها بين المدن، ولم يكن لبعضها حظٌّ من صحابة رسول الله ﷺ؛ فذكر فيها التابعين ومَن بعدهم، ولم يميِّز بينهم، بل ذكرهم بتعاقبٍ حتى عصره.

ويشترك خليفة مع مسلم في ذكر الصحابيات فقط، وعدم ذكر مَنْ بعدهنّ؛ إلا أن خليفة أفردهن في آخر كتابه، ورتّبهن على أنسابهن، بخلاف مسلم الذي رتّبهنَّ ونظمهنَّ على أوطانهنّ.

ومنه يظهر مقصد كل منهما في كتابه، وسيأتي مزيد بيان في ذلك.

وخصّص ابن سعد المجلد الأخير من «طبقاته» للنساء، مراعيًا النسب في ذلك كما فعل خليفة؛ فبدأ بتراجم رسول الله ﷺ، فقدّم خديجة، فبنات الرسول ﷺ، فعمّاته، فبنات عمومته، فأزواجه ـ وعلى رأسهن مرة أخرى خديجة ـ، ثم من تزوجهن ولم يجمع بهن، ومن فارق ﷺ وطلّق، ومن خطب ولم ينكح، فالمسلمات المبايعات من قريش وحلفائهم ومواليهم، فغرائب نساء العرب المهاجرات المبايعات، ثم نساء الأنصار مقدّمًا الأوس على الخزرج، وختم بأسماء النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ وروين عن أزواجهن

وغيرهم من الصحابة.

ويتّضح مما سبق أن ابن سعد رتّب النساء على صلة قرابتهن بالرسول ﷺ والرواية عنه، ولم ينظمهن في موطنٍ أو بلدٍ معيّن، وكذا فعل خليفة؛ كما سبقت الإشارة إليه.

والخلاصة: أن مسلمًا ـ رحمه الله ـ قد انفرد بذكر أوطان النساء.

أما بالنسبة لكتاب ابن سعد؛ فقد قام على محورين، وراعى في تراجمه عنصرين: عنصر الزمان، وعنصر المكان.

أما عنصر الزمان؛ فكانت السابقة إلى الإسلام هي المحور الأكبر فيه كما ذكرنا من قبل.

وأما عنصر المكان؛ فيظهر جليًّا من ترجمته للصحابة ومن بعدهم على حسب الأمصار التي نزلوها، فسمّى من كان بالمدينة، ومكة، والطائف، واليمن، واليمامة... إلخ.

رابعًا: ويلاحظ أن نصيب المدن في هٰذه الكتب يتوقّف على مكانتها العلميّة، ومدى نشاط الرواية فيها، فكلما كان عدد علمائها كثيرًا، وكانت الرواية فيها نشيطة؛ خصصوا لها نصيباً أوفر، لذٰلك كان حظ المدينة النبوية وافراً في كتاب مسلم هٰذا؛ فبلغ عدد تراجم أهل المدينة من الصحابة (١٩١)، ومن الصحابيات (٧٠)، ومن التابعين بطبقاتهم الثلاث (٤٤١)؛ فمجموع المدنيين من الصحابة والتابعين (٧٠٢)، وهٰذا العدد يقارب الثلث من مجموع الكتاب كله.

وكذٰلك كان حظ المدينة وافرًا في كتابي خليفة وابن سعد؛ فعند الأخير نجد من مجموع الستة مجلدات التي تناولت تراجم رجال الحديث، نجد ثلاثة

أجزاء تخصص للصحابة والصحابيات من أهل المدينة، ومجلدًا رابعًا أشرك فيه مع المدينة بقية مدن الحجاز الأخرى؛ إلا أن للمدينة فيه حصة أكبر، ومجلدًا خامسًا طبع على حدة، تتمة لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (من ربع الطبقة الثالثة إلى منتصف الطبقة السادسة).

وكان نصيب المدينة في كتاب خليفة أكثر من ثلث كتابه.

وتبرز هنا ملاحظات جديرة بالتدوين:

أ ــ إن المكانة العلمية والأدبية التي تمتعت بها المدينة تجعل من الصعوبة بمكان أن تتقدمها أية بلدة أخرى، ولهٰذا نجدها مقدمة عند هٰؤلاء العلماء الثلاثة(١).

ب ــ ذكر مسلم مكة بعد المدينة؛ لشرفها، ولمركزها الديني، واجتماع العلماء فيها في مواسم الحج.

بينما ذكر خليفة الصحابة من أهل المدينة، وفرق بينهم وبين تابعي أهل المدينة ـ على غير عادته ـ؛ إذ لم يفصل في كتابه بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا في الطبقة، بخلاف مسلم الذي فصل بينهم بالطبقة وفي الترتيب؛ فذكر الصحابة جميعًا ومن ثم التابعين كلًّا على بلده، وفصل بينهما؛ بالنّساء ـ واختصّ بذٰلك أيضًا ـ، بينما خليفة وابن سعد ذكرا صحابة كل بلدة ثم تابعيها. . . وهٰكذا.

ومنه تعلم أن الهيكل العام لكتاب مسلم يختلف عن الهيكل العام لكتابي

---

(١) وقدمها ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»، وذكر سبب تقديمة إياها؛ فقال (ص ٣):

«لأنها مهبط الوحي، ومعدن الرسالة، وبها نصر المصطفى ﷺ كثيرًا، ومنها انتشر الإسلام وظهر أعلام الدين، وبها قبر رسول الله ﷺ وضجيعه أبي بكر وعمر، وإياها قطن جلة الصحابة».

خليفة وابن سعد.

ونستطيع هنا ـ وبهٰذه المناسبة ـ أن نقرر أن كتاب الإمام مسلم هٰذا فريد في تبويبه، فكما أنه تفنّن في إيراد الأسانيد في «صحيحه»، وجمع بينهما في السياق، وتحرّز في الانتقال والتحوّل بينها في الحديث الواحد، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة في بابٍ واحد، وأبان عن قيمتها النقدية، وأشار إلى علل الروايات وغير ذٰلك من الدقائق والنفائس المهمة في صنعة الإسناد الذي اختصَّ «صحيحه» بالتفوُّق والامتياز فيها؛ فإنه فعل مثل ذٰلك في كتابه هٰذا، مما جعله يمتاز ويتفوَّق على كل من كتب في الطبقات، ولعل تجريد أسماء الرواة ساعده على صنيعه هٰذا.

ج ـ قدم مسلم مكة والمدينة عند ذكر الصحابة والتابعين، إلا أنه اختلف ترتيبه في التابعين عن الصحابة؛ فجاءت مدنهم كالتالي:

مكة ـ المدينة ـ أهل الطائف وما يلي مكة من النواحي ـ أهل اليمن ـ أهل الكوفة ـ أهل البصرة ـ أهل واسط ـ أهل الشام ـ أهل مصر ـ ناحية الجزيرة ـ أهل اليمامة ـ بلدان شتى لا يوقف على بلدانهم بأعيانهم.

فلم يذكر من مدن الصحابة: الرَّقة.

ولم يرد لواسط ـ وهي من مدن التابعين ـ ذكر في مدن الصحابة.

د ـ وثمة ملاحظة للمتأمل في ترتيب مدن الصحابة والتابعين عند مسلمٍ، هي: أنه لم يراعِ العامل الجغرافي كثيرًا في تسلسل المدن؛ فهو يقفز من مكان إلى آخر، متتبعًا الرواة، واضعًا نصب عينيه ذكر أهل البلدة بعضهم مع بعض دون أي اعتبار للأمور الأخرى، وكذٰلك فعل خليفة؛ إلا أنه اعتبر المكانة العلمية في ترتيب المدن، بينما رأى ابن سعد العامل الجغرافي في تسلسل المدن.

هـ ـ تظهر نشاط الرواية بصورة قوية جدًّا تكاد تضاهي المدينة في العراق، وعلى وجه التحديد في الكوفة والبصرة؛ فقد استقر فيهما عدد كبير من الصحابة، فذكر مسلم (٦١) صحابيًا و(٤) صحابيات ممن سكن البصرة، و(٨٩) صحابيًّا و(١١) صحابية ممن سكن الكوفة، بينما ذكر (٤٦١) من تابعي أهل الكوفة، و(٢٩٤) من تابعي أهل البصرة، وهٰذا يدلُّك على الحركة الحديثية لهٰذه المدن في وقت مبكر جدًّا، ولا عجب من ذٰلك؛ فرجال العلم وجدوا حيث كانت مراكز الثقافة، وقد كان أيضًا للدور السياسي الذي لعبته الكوفة في القرن الأول الهجري خاصة أثر كبير في تنشيط الرواية فيها، أما دور البصرة في الرواية؛ فهو يلي دور الكوفة، فقد نزلها صحابة لا يقل عددهم عمن نزلوا الكوفة.

ومن هنا؛ فإن حجم مادة الإمام مسلم التي أوردها يكشف عن اتجاهات الهجرة العربية في صدر الإسلام.

و ـ أهمل مسلم كثيرًا من الأماكن التي ذكرها ابن سعد وخليفة بن خياط، فلم يذكر هَمَذان ولا قم ولا الأنبار ولا البحرين ولا الأندلس ولا الموصل ولا المغرب، بل لم يذكر بغداد، والسبب في ذٰلك أن موضوع كتابه ـ كما قدمنا ـ الصحابة والتابعين فحسب، وتأخرت عمارة هٰذه المدن، وبالتالي تأخر ازدهار الرواية فيها عن المدن الأخرى؛ فظهر دورها عند ابن سعد وخليفة لاعتنائهما بمن بعد التابعين[1] بخلاف مسلم.

خامسًا: عرض الإمام مسلم رواة كل بلدة من الصحابة والتابعين ضمن

---

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥ / ٣٢١) في ترجمة ابن سعد: «وصنّف كتابًا كبيرًا في طبقات الصحابة والتابعين والخالفين»، وكذا في «وفيات الأعيان» (٣ / ٤٧٣)، وتصحفت فيها: «الخالفين» إلى «الخلفاء»!!

الطبقة الواحدة عرضًا مشعّثًا[1]؛ فليس هناك نظام أو منهج يمكن أن يهتدي به القارىء من أجل الوصول إلى الاسم الذي يبحث عنه، بينما رتّب خليفة بن خياط رواة كل بلدة على النسب، وجعله الأساس الوحيد في ترتيبه للرواة، ولم يعتبر السّابقة في الإسلام وتقدم سنة الوفاة ولا التفاضل بين الصحابة، وبهٰذا استطاع أن يعرض الرواة على أساس العشائر دون إخلال بهٰذا الأساس؛ سواء فيما كتبه عن الصحابة في المدينة، أو ما كتبه عن الصحابة في الأمصار كالكوفة والبصرة، وكذٰلك فعل عند كلامه عن الصحابة الذين نزلوا بلاد الشام.

ويستمر التقسيم على النسب ظاهرًا في «طبقات خليفة» عند كلامه على التابعين في الكوفة والبصرة والمدينة، ولا يتجاوز هٰذا الأساس إلا في موضعٍ واحدٍ فقط، عند ذكره للطبقة الثانية في المدينة؛ فقد قدم أبناء المهاجرين على غيرهم معتبرًا السابقة في الإسلام، ولٰكنه عاد بعد ذٰلك إلى الترتيب النَّسَبيّ.

وقد حافظ خليفة بن خياط على النّسق الذي اتبعه في تسلسل القبائل من بداية كتابه حتى يتلاشى عنده الترتيب على النسب بعد التابعين؛ مما يؤكد أن تسلسل القبائل عنده لم يكن مجرد ترتيب عرضي، بل هو أمر مقصود قائم على فكرة القرابة من النبي ﷺ، وهو بذٰلك يتابع كتب الأنساب.

إن الترتيب على النسب يختفي بعد طبقة التابعين، ولا يعود إلى الظهور إلا في القسم الأخير الذي خصصه للنساء.

أما ابن سعد؛ فقد مزج بين الترتيب حسب السّابقة في الإسلام وحسب

---

(١) مع ملاحظة تقديم الأفضل وصاحب المنزلة الرفيعة؛ إذ بدأ كتابه بالخلفاء الأربعة فالمبشرون بالجنة إلا عليًا، ثم ذكره في أهل الكوفة مبتدأ به، وقدّم الرجال على النساء اللواتي روين الحديث في جميع الطبقات المذكورة، وهو لم يرتب الصحابة وفق سابقتهم في الإسلام كما فعل ابن سعد، ولم يرتبهم أيضًا حسب أنسابهم ودرجة قربهم من الرسول ﷺ كما فعل خليفة.

النسب في القسم الذي خصصه للصحابة في المدينة، حيث عدّ السابقة في الإسلام الأساس الأول؛ فصنَّف البدريين طبقة أولى، وجعل من له إسلام قديم وهـاجر إلى الحبشة أو شهد أحدًا، ثم من أسلم قبل فتح مكة طبقة ثانية من الصحابة، ولم يسمِّ الطبقة الثالثة من الصحابة، وهم من أسلم بعد الفتح؛ غير أنه رتب الرجال ضمن الطبقة الواحدة على أساس النسب، فهو يبدأ في طبقة البدريين مثلاً ببني هاشم ثم بقية بطون قريش ثم مضر فالأوس فالخزرج. . .

إن اعتبار ابن سعد السابقة في الإسلام جعله يقسم الصحابة إلى خمس طبقات، ولذلك؛ فإنه لم يستطع المحافظة على الترتيب النَّسَبي بصورةٍ دقيقة كما فعل خليفة بن خياط، فبينما يمتدّ الترتيب على النسب في «طبقات خليفة» إلى الصحـابـة في الأمصـار، وإلى طبقـة التابعين؛ فإن ابن سعد يقتصر في استعمال الترتيب النَّسبي على الصحابة والصحابيات في المدينة.

سادسًا: لم يعتن مسلم في كتابه «الطبقات» بالأنساب، وإنما اعتنى بما يلزم الحديثي، وذلك من خلال الاعتناء بالكنية، والأقوال التي قيلت في اسمه وكنيته، وقرابته من بعض الرواة، وصلته بالنبي ﷺ ـ إنْ كان من الصحابة ـ، ووضعه ضمن البلدة التي كان أكثر حديثه فيها.

فكتابه هذا كان نتيجة لدراسة ميدانية مسهبة للأسانيد؛ فلم يكرر ـ إلا في النادر ـ الراوي في أكثر من بلدة، وإنْ كان قد نزل غير البلدة التي نظمه فيها، أو كان أصله من غيرها.

ذكر المصنّف برقم (٣٣٨) ترجمة (بُريدة بن حصيب الأسلمي) وجعله ممن سكن البصرة، وقال فيه:

«وغزا إلى مرو، فمات بها»؛ فتنظيم بلدان الرواة قائم على الرواية؛ لا على الوفاة، ولا على غيرها!

وذكر برقم (١١٤٦): (عبد العزيز بن رفيع) ووضعه في المكيين، وقال: «أصله مكي، وقد سكن الكوفة»، والاعتبار ـ في الظاهر ـ لروايته لا لأصله؛ إذ ذكر برقم (١٧٥٦): (أبا الشعثاء جابر بن زيد)، وقال: «وهو من أهل عُمان، سكن البصرة»[١].

وأعني بالرواية: روايته هو لا من روى عنه، وإنْ كان بينهما تلازم في الغالب[٢].

ولعل ما ورد في ديباجة الإمام مسلم يلقي ضوءً على الأساس الذي جعله ينظم التراجم ضمنها، قال رحمه الله تعالى:

«فأوّل من نبدأ بذكره ـ ممَّن وصفنا ـ مَنْ عِداده في أهل المدينة، بأن اتخذها دارًا بعد وفاة النبي ﷺ؛ فلم ينتقل عنها، أو سكن قربها من النواحي رضي الله عنهم».

وهٰذه قاعدة نفيسة جليلة، كشف عنها ابنُ حزم؛ فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ قال في رسالته «الميزان»:

«جميع المؤرخين من أئمتنا السّالفين والباقين دون محاشاة أحد، ـ بل قد تيقنّا إجماعهم على ذٰلك ـ، متّفقون على أن ينسبوا الرجل إلى مكان هجرته التي استقرّ بها، ولم يرحل عنها رحيل ترك لسكناها إلى أن مات».

ويقول أيضًا: «فمن هاجر إلينا من سائر البلاد؛ فنحن أحقُّ به، وهو منا، ومن هاجر منا إلى غيرنا؛ فلا حظّ لنا فيه، والمكان الذي اختاره أسعد به، فكما لا نَدَعُ إسماعيل بن القاسم؛ فكذٰلك لا ننازع في محمد بن هانىء سوانا،

---

(١) وانظر ـ على سبيل المثال أيضًا ـ الأرقام: (١٦٧٧، ١٦٩٨، ١٨٤٠).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (رقم ١٨٢١).

والعدل أولى ما حُرص عليه، والنَّصَفُ أفضل ما دُعي إليه»(١).

وعلى الرغم من هٰذا؛ فقد نُوزِع الإمام مسلم في عدّ بعض الرواة، حيث ذكرهم في بلدة، وذكرهم غيره في بلدة أخرى(٢).

ولم يذكر مسلم شيئًا ذا بالٍ عن حياة المترجم؛ إذ لم يكن هٰذا مقصوده، وإنما اكتفى بذكره مجرّدًا على الأغلب، وربما زاد:

«مولى النبي ﷺ، عم النبي ﷺ، الذي أري النداء بالصلاة، أخو فلان، أخو فلان لأمه، كاتب النبي ﷺ، خال فلان، ربيب رسول الله ﷺ، صاحب بدن رسول الله ﷺ، هو والد فلان ـ إنْ كان فلان هٰذا مشهورًا ـ، حليف بني فلان، زوج فلان، جد فلان، صاحب فلان، وكذا لُقِّب، وفلانة هي أمه، يقال له: كذا، مؤذن رسول الله ﷺ، وهو ابن أخي فلان، داعي رسول الله ﷺ، أم فلان أو فلانة، أخت فلان أو فلانة، جدة فلان، عمة فلان، امرأة فلان، خالة فلان، سمّاه النبي ﷺ كذا، كاتب فلان، مولى فلان، أدرك من خلافة فلان كذا، ابن عم فلان، صاحب كذا، ولد في حياة فلان، رضيع فلانة، جار فلان».

ومع ذٰلك؛ فشخصية الإمام مسلم لم تغب وراء التراجم، بل ظهرت؛ كيف لا وهو الإمام الحافظ النقاد البارع؟! فكان يذكر الخلاف في اسم الشخص وكنيته، ويذكر من أي قبيلة هو، وبعض مواصفاته؛ إذ كان همّه من الكتاب معرفة الرواة، مما اضطره ذكر ألقاب المحدثين ونعوتهم، وعمن يروي،

---

(١) «نفح الطيب» (٣ / ١٦٤).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ الأرقام: (١٤١٤، ١٥١٠، ١٥١٨، ١٦٠٨، ١٧٠٨، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٨٠٣، ٢٢١٣)، وتعليقنا عليها في القسم الذي ألحقناه بمتن كتاب «الطبقات» (قسم الدراسة).

ومن يروي عنه، وإنْ كان ذٰلك قليلاً، وذكر أيضًا: هل فلان وفلان واحد أم اثنان، وظهر في الكتاب النّقل عن شعبة، ولٰكنه خطّأه في غير موضع، وخطّأ غيره؛ فكان يقول: «يقال فيه: كذا، وهو خطأ»[1]، وقال أيضًا: «قال شعبة: كذا وهو خطأ»[2].

ومع كل ذٰلك؛ فقد التزم الإمام مسلم في جمهرة الترجمات بسطر واحد، وقد تنتقص عن السطر فتبقى ـ في بعض الأحايين ـ كلمة واحدة، بعد حذف (ابن) و (أبو)، وقد تزيد عليه قليلاً عندما يسهب في الأقوال التي قيلت فيه.

ولم يذكر الإمام مسلم في كتابه شيئًا من ألفاظ الجرح والتعديل، ولم يذكر أيضًا شيئًا من الرواية أو الأسانيد في أثناء التراجم إلا في الترجمة الأولى في سبب تسمية أبي بكر بالعتيق رضي الله عنه.

بينما يهتم ابن سعد في ترجمة الرجل بذكر نسبه لأبيه وأمه، وبتعداد أولاده من بنين وبنات، مع ذكر أمهاتهم وسرد نسبهن؛ فتجده يرجع بسلسلة النسب إلى ما قبل الإسلام، لذٰلك كان كتابه غنيًّا بعلم الأنساب؛ مما يدل على تضلُّعه بهٰذا الفن.

وإضافة إلى ذٰلك؛ فإنه غالبًا ما يذكر كنية الرجل ولقبه، كما قد يذكر المهنة التي يزاولها، وفي كثير من الأحيان يقدّم معلوماتٍ دقيقةً عن الشخص، مبيّنًا فيها بعض الجوانب المتعلقة بصفاته الخُلُقية، أو بأحواله الدالة على مكانته العلمية أو على عقيدته، وقد يستعرض الأحداث الهامة التي وقعت له، ريهتم بوصف المظهر الخارجي لصاحب الترجمة؛ ليتمكّن القارىء من تصوره قدر الإمكان، فيبيِّن نوع الخضاب الذي يَخْضِب به شعره ولحيته، ويتحدَّث عن نوع

(١) انظر: (رقم ٤٥٥).

(٢) انظر: (رقم ١١٢٣، ١٦٢٧).

ولون الثياب التي يرتديها، والعمامة التي يعتمُّ بها، وعن نوع الخاتم الذي يتختم به، وعن صيغة نقشه إن وجد، وكذٰلك يشير أحيانًا إلى الوظائف الإدارية التي كان يشغلها الرجل من ولاية أو قضاء، وقد يحدد المكان الذي سكن فيه من المدينة، أو من ضاحيتها؛ فيعطي بذٰلك معلومات مشتتة عن خطط المدينة، ثم يتتبَّع خطاه في رحلاته إلى الأمصار الأخرى، مما يجعله يكرر الترجمة في عدة مواضع من كتابه، حسب تنقل الشخص(1).

ولعله في بعض الأحيان يذكر نموذجًا من شيوخه أو تلاميذه، وكلما كان صاحب الترجمة مشهورًا بعلمه وفضله؛ برزت هٰذه التفصيلات، وطالت الترجمة، والعكس صحيح.

ومن خلال هٰذه التفصيلات التي يذكرها ابن سعد تتضح مادته الغزيرة بالأخبار التي كانت موضع اهتمام المؤرخين فيما بعد، والتي أوقفتنا على معالم الحياة العلمية والاجتماعية، كما التزم ابن سعد بذكر إسناد الروايات المختلفة التي ساقها في كتابه؛ مما يدل على أمانته العلمية، وصدق إخلاصه، وإذا أراد أن ينهي الترجمة؛ فإنه يختمها بما يظهر له من حال الرجل جرحًا أو تعديلاً، وإلا يسكت عن ذٰلك، ويشير إلى كثرة حديثه أو قلّته، وقلما يحيد عن هٰذه الطريقة.

سابعًا: ذكرنا فيما سبق أن مسلمًا رحمه الله تعالى لم يذكر إلا الصحابة والتابعين، وأنه قسم الصحابة طبقة واحدة، بينما قسم التابعين إلى ثلاث

---

(1) وثمة عامل آخر رئيس في سبب التكرار، وهو أنّ التراجم عنده ـ كما قدمنا ـ مبنيّة على عنصري الزمان والمكان؛ فقد يكون أحد الأشخاص داخلاً في غير موضع واحد في هٰذا المنهج الكبير، أي قد يكون أحد الناس بدريًا، ممن يفتي أيام الرسول ﷺ، ثم هاجر إلى مصر من الأمصار، وعلى هٰذا؛ فلا بُد له من ثلاث تراجم، غير أن ابن سعد كان على وعي بهٰذا، ولذٰلك ففي هٰذه الأحوال تجده يطيل الترجمة في موطن واحد، ويوجز في المواطن الأخرى.

طبقات؛ مراعيًا في ذٰلك ما يخدم علم رواية الحديث، فذكر في تسمية التابعين: تابعي أهل المدينة، وبدأ بذكر «من قيل: إنه ولد في حياة النبي ﷺ، وبعضهم سمّاه النبي ﷺ بالاسم الذي هو اسمه».

وقد تابع مسلمًا على ذٰلك ابن الصّلاح؛ فذكر (من ولد في حياة رسول الله ﷺ من أبناء الصحابة)، في التابعين[1]، ولٰكن البُلْقيني لم يوافقه على ذٰلك، وتعقبه بكلام طويل، قال في آخره:

«ومقتضى ما تقدم أن هٰؤلاء كلهم معدودون في الصحابة»[2].

وهٰذا التعقب يلحق الإمام مسلمًا!

ولٰكن الواقف على مقصد الإمام مسلم من كتابه، وأنه وضعه خدمة لعلم رواية الحديث؛ يعلم أن التعقّب هٰذا ليس ذا بال، إذ مَنْ رأى رسول الله ﷺ صغيرًا ولم يسمع منه شيئًا؛ لم يرو إلا عن صحابة رسول الله ﷺ، فهو - بهٰذا الاعتبار - من التابعين، وهو على حدّ تعبير الحافظ ابن حجر: «صحابي، ومن حيث الرواية: تابعي كبير»[3]، وعلى حدّ تعبير الذهبي: «صحبته عامّة لا تامّة»[4].

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (النوع الموفي أربعين، ص ٤٤٤).

(٢) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص ٤٤٦ - ٤٤٧).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١ / ٦٤)، ولم يتنبّه لهٰذا محقّق «الكنى والأسماء» الأستاذ القشقري عندما قال (١ / ٢٥): «. . . وقد حاولتُ حسب طاقتي استخراج الأوهام أثناء التحقيق؛ فبيّنْتُها في مواضعها، حيث بلغت اثنين وعشرين موضعًا، وغالبها تنحصر في عدّ بعض التابعين صحابة، وفي عدّ بعض الصحابة من التابعين» انتهى.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٣ / ٤٣٤)، وانظر من كتاب الطبقات (رقم ٢١٢٥) وتعليقنا عليه.

ثم ذكر الإمام مسلم: (تابعي أهل المدينة ممّن يشبه من سمَّينا قبلهم في العُلوِّ والدَّرجة، وبعضهم في السِّنّ أصغر من بعض)، ثم ذكر (الطبقة بعد هٰؤلاء من أهل المدينة).

ولقد عدّت بعض النسخ الخطية[1] من الكتاب جميع ما تقدم طبقة واحدة! فجاء فيها بعد ذٰلك: (الطبقة الثانية من أهل المدينة)، بينما عدّت بعضها[2] ما تقدّم طبقتين، وجاء بعدهما (الطبقة الثالثة من أهل المدينة).

وهٰذا الخلاف قديم، وقد ظهر فيما نقله العلماء السابقون من هٰذا الكتاب، وبيان ذٰلك:

ذكر الإمامُ مسلمٌ تحت عنوان (الطبقة بعد هٰؤلاء من أهل المدينة) التابعة للطبقة الأولى في بعض النسخ، والمعدودة طبقة جديدة ثانية في بعضها الآخر: بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وحفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعبيد بن رفاعة بن رافع الزّرقي، وبعجة بن عبد الله بن بدر الجهني، وجُمهان مولى الأسلميين.

ونص ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة كل واحدٍ منهم: «ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة»[3].

وأورد مسلم فيمن ذكره قبل هٰذا ـ تحت عنوان (ومن تابعي أهل المدينة ممّن يشبه من سمّينا قبلهم في العلوّ والدّرجة، وبعضهم في السِّنّ أصغر من بعض) ـ: (عُبيد بن السبَّاق)؛ فقال ابن حجر فيه: «ذكره مسلم في الطبقة

(١) هي نسخة المتحف البريطاني.

(٢) هي نسخة أحمد الثالث كما سيأتي.

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» على هٰذا الترتيب (١ / ٤٤٢ و٢ / ٧٤٣ و٧ / ٦٠ و١ / ٤١٥ و٢ / ٩٥).

الأولى من تابعي أهل المدينة»[1].

وهٰذا يؤكد ما قلناه من أن قول مسلم: «الطبقة بعد هٰؤلاء من أهل المدينة» تابع للطبقة الأولى ـ وهٰذا موافق لبعض نسخ الكتاب الخطية ـ؛ إذ جاء في آخر طبقات المدنيين: (الطبقة الثانية من أهل المدينة).

بينما عدّهم الخطيب البغدادي ثلاث طبقات، وبيان ذٰلك:

ذكر مسلم تحت عنوان: (الطبقة بعد هٰؤلاء من أهل المدينة): عطاء بن مينا، مولى ابن أبي ذُباب، وعطاء مولى ابن سِباع، وعطاء مولى أم صُبيَّة، وقال الخطيب في هٰؤلاء: «ذكرهم مسلم في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة»[2].

وعدَّهم بعضُهم أربع طبقات، وبيان ذٰلك:

أورد مسلم تحت العنوان السابق: (سالم مولى دوس)، وقال عبد الغني ابن سعيد الأزدي فيه: «ذكره مسلم في الطبقة الثالثة من أهل المدينة»[3].

وأورد أيضًا: (عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور القرشي)، وذكره المزي؛ فقال:

«وذكره مسلم في الطبقة الثالثة من أهل المدينة»[4]، ونقل عبارته ابن حجر، وسكت عليها[5]!!

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧ / ٦٠ ـ ٦١).

(٢) انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٣٢٤).

(٣) انظر: «الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري» (ص ٨٧ ـ ٨٨ ـ بتحقيقنا).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (ق ٨٧٩).

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٠).

وعلى هذا؛ فطبقات أهل المدينة أربع طبقات.

قال ملا علي القاري في تقسيم ابن سعد التابعين إلى طبقات: «جعلهم ثلاث طبقات، وكذا مسلم في كتاب «الطبقات»، وربما بلغ بهم أربع طبقات»[1].

قلت: لم يبلغ الإمام مسلم بالتابعين أربع طبقات؛ إلا تابعي أهل المدينة، على ما ذكره المزي وعبد الغني، وإلا؛ فهم ثلاث طبقات، على قول الخطيب، وطبقتان على قول ابن حجر.

وذكر مسلم ثلاث طبقات لتابعي أهل مكة، وتابعي أهل الكوفة، وتابعي أهل البصرة، وتابعي أهل الشام.

وطبقة واحدة لتابعي أهل الطائف وما يلي مكة من النواحي، ولتابعي أهل اليمن، ولتابعي أهل واسط، ولتابعي ناحية الجزيرة، ولتابعي أهل اليمامة، ولتابعي بلدانٍ شتى لا يوقف على بلدانهم بأعيانها.

وطبقتين لتابعي أهل مصر.

خامسًا: بين «الطبقات» و «الكنى والأسماء» كلاهما للإمام مسلم.

ذكر الإمام مسلم أكثر من قول في كنية بعض التراجم في كتاب «الطبقات»، بينما اقتصر على كنيةٍ واحدة له في «كتاب الكنى والأسماء»[2] وبالعكس[3]، وأهمل كنى بعض الرواة في كتاب «الطبقات»، وذكرها في

(١) انظر: «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٢٣٢).

(٢) قارن «الطبقات» (رقم ١٦) بـ «الكنى والأسماء» (رقم ٣٦٣٨).

(٣) قارن «الطبقات» الأرقام: (٤٠، ٦٨، ٢٥٢، ٢٠٠٣) بـ «الكنى والأسماء» الأرقام (٢٠١٤، ١٢٦٩، ٢٢٧٧، ٥ و١٢٧٦).

«الكنى والأسماء»[1]، وأهمل أسماء بَعض الرواة في كتابه «الكنى»، واكتفى بذكـــر كنيتهم فيه، بينمـــا ذكـــر كنيتهم واسمهم في كتـــاب «الـطبقـات»[2] وبالعكس[3]، وذكر بعض الأسماء في كتاب «الكنى» لبعض التراجم، وذكر في «الـطبقـات» غيرهـا للتـراجم نفسهـا، في حال وجود الخلاف فيها[4]، وربما اختلفت الكنية للراوي الواحد في الكتابين[5].

وعلى الغـالب؛ لم تتشـابـه المعلومـات التي أوردهـا مسلم في كتابيه «الطبقات» و «الكنى والأسماء» وإنْ كانت كثيرًا من الأسماء والكنى متطابقة في الكتـابين[6]، بل ذكر بعض التراجم في كتاب «الطبقات» على أنه صحابي، وذكره نفسه في كتاب «الكنى»، ولم يصرّح بصحبته، وبالعكس[7].

وأخيرًا؛ فإن كتاب «الكنى» غير محصور في كنى الصحابة والتابعين، بل يتعداهم إلى ما بعد ذلك بكثير؛ فيذكر فيه مسلم كنى بعض من أخذ عنه بخلاف «الطبقات»، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن غرض الإمام مسلم في كل كتاب مختلف عن غرضه في الكتاب الآخر.

سادسًا: **الجهود التي قامت حول الكتاب** (رواته ونُسَخُه).

قامت مجموعةٌ جهودٍ من قِبَل العلماء وطلبة العلم حول هذا الكتاب،

(١) قارن «الطبقات» الأرقام: (٢٦، ٤٢، ٧٦، ٨٩) بـ «الكنى والأسماء» الأرقام (٤٧٥، ٢٨٧٧، ٢٠١٨، ١٢٣٧).

(٢) قارن «الطبقات» الأرقام (٣٢، ١١١) بـ «الكنى والأسماء» الأرقام (٢٨٠٣، ٢٣٧).

(٣) قارن «الطبقات»(رقم ٦٠، ٢٢٧) بـ «الكنى والأسماء»(رقم ٥٩٨، ق ٤٠ ـ الظاهرية).

(٤) قارن «الطبقات» الأرقام (٥٧، ٣٠٣) بـ «الكنى والأسماء» الأرقام (٢٥٩٠، ١١٦٧).

(٥) قارن «الطبقات» (رقم ٢٠٠١) بـ «الكنى والأسماء» (رقم ٣٣٧٢).

(٦) قارن «الطبقات» (رقم ٥٨، ١٩١) بـ «الكنى والأسماء» (رقم ٤٢٩، ٩٣٨).

(٧) قارن «الطبقات» (رقم ١٦٨٧) بـ «الكنى والأسماء» (رقم ١٧٠٥).

تمثلت في نواح عديدة، أشهرها:

أولاً: تداول هٰذا الكتاب فيما بينهم، وأخذه عن الشيوخ، ولذا رواه جمع[1] منهم بأسانيدهم إلى تلاميذ الإمام مسلم، وقد رواه عنه أربعة، هم: مكي بن عبدان، أبو حاتم التميمي النيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٥هـ)، وعبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفّاف أبو محمد النيسابوري (المتوفى سنة ٢٩٤هـ)، ومحمد بن محمد بن موسى بن حامد بن موسى بن محمود، المعروف بأبي سعيد البلخي، وداود بن سليمان أبو محمد الكرماني[2].

ثانيًا: النقل والاستفادة منه؛ فهو مصدر عزيز في الطبقات على النحو الذي وضعه المصنّف، وقد سبق وأن ألمحنا إلى أثر هٰذا الكتاب فيما بعده.

ثالثًا: نُسَخُهُ، عُرِفَتْ لهٰذا الكتاب ثلاثُ نسخ خطيّة، هي:

أ ــ نسخة من محفوظات المتحف البريطاني تحت رقم (١٣٠٥٠) وهي في (٢٣) ورقة من الحجم الكبير جدًّا، وفي كل ورقة صفحتان ـ عدا الورقة الأخيرة؛ ففيها صفحة واحدة ـ، في كل صفحة (٢٣) سطرًا، وهي نسخة نفيسة جدًّا.

وناسخها هو الحافظ أبو البدر عبد الرحيم بن حمد[3] بن عبد الرحيم بن

---

(١) منهم: الخطيب البغدادي في «الموضح» (١ / ١٤٩، ٣٤٤)، والقاضي عياض في «الغنية» (٤٠ ـ ٤١)، وعبد الغني الأزدي في «أوهام الحاكم» (٦٧، ٦٨، ١٨٨، ١٤٠)، وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (٢٢٥)، وغيرهم كثير.

(٢) راجع تقديمنا لكتاب «الطبقات» (ص ١٠ وما بعدها).

(٣) وقع في مصادر ترجمته (أحمد)، ورأيت اسمه بخط شيخه أبي الفضل بن ناصر في إجازته له على النسخة الخطية من الكتاب (. . . بن حمد)، وهو الصواب؛ لأن الشيخ أدرى باسم تلميذه، ثم وقفت على نقل لابن ناصر الدين في «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» =

المِهْتَرّ[1]، النَّهاوندي، الشافعي، الفقيه، من أهل نهاوند، قدم بغداد، وأقام للتفقُّه على مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - سنين بالمدرسة النِّظامية، وسمع بها الحديث من جماعةٍ، منهم: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي ابن محمد الأنصاري، ومحمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي الحافظ، وغيرهم، حدّث باليسير، سمع منه: أبو الحسين أحمد بن حمزة بن علي الموازيني، وخرج عنه في «معجمه»، ومحمد بن علي بن محمد بن الهمذاني الفقيه، وغيرهما، وكتب الكثير[2].

حدّث أبو البدر في المدرسة النظامية في سنة (٥٤٩هـ)، ونسخ هٰذا الكتاب قبل ذٰلك بسنتين؛ فجاء في آخره:

«فرغ من نسخه عشية الأربعاء، خامس عشرين، شهر ربيع الآخر، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة، بمدرسة السلام، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيد المرسلين محمد النبي وآله»[3].

وبعد أن نسخ الحافظُ أبو البدر عبد الرحيم هٰذا الكتاب؛ عارض منسوخته

= (٤٧٩) يؤكّد ما صححته، قال رحمه الله متعقبًا الذهبي: «قلت: كذا نقلتُه من خط المصنف، وإنما هو عبد الرحيم بن حمد، وكذٰلك نسبه ابن نقطة، وأبو حامد بن الصابوني، وغيرهما».

قلت: تصحف في مطبوع «تكملة إكمال الإكمال» (٣١٦) لابن الصابوني، و«المشتبه»، و«التبصير» إلى «أحمد»، والصواب ما قاله ابن ناصر السلامي وابن ناصر الدين.

(١) بالكسر، ثم السكون، ومثناة، وتثقيل؛ كما في «التبصير» (٤ / ١٣٢٨)، ونحوه في «المشتبه» (٢ / ٦١٩).

(٢) لا سيما كتب شيخه السلامي ومروياته، وكان لا يثبت اسمه على بعض منسوخاته أحيانًا، كما وقع له في كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (النسخة الخطية الموجودة في ألمانيا الشرقية).

(٣) «الطبقات» (لوحة ٢٣ / أ).

بأصل شيخه الإمام الحافظ أبي الفضل بن ناصر[1]، وكان شيخه قد عارض نسخته بنسخ عدّة نفيسة، بعضها لشيوخه، ومنها نسخة الإمام مسلم نفسه، جاء في آخرها:

«عارضتُ هٰذا الكتاب بأصل شيخنا الشيخ الإمام الحافظ أبي الفضل بن ناصر ـ أطال الله بقاءه ـ، وكان قد عارضه بنسخة فيها سماعه من عبد المحسن[2]، وعلامته (ع)، وبأخرى فيها سماعه من الشيخ أبي الحسين المبارك ابن عبد الجبار الصيرفي[3]، وعلامته (ط)[4]، **وبأخرى هي بخط مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ**، وكان فيها سهوٌ كثيرًا قال: ولعلها لم يُقابل لها، وعلامته (م)، وبأخرى كانت بخط ابن الفُرات[5]، وعلامته (ف)، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلامه.

كتبه: عبد الرحيم بن المِهْتَرّ النّهاوندي، عفا الله عنه»[6].

ولم يكتفِ الناسخ بمعارضة منسوخته على أصول شيخه المشار إليه آنفًا،

---

(١) له ترجمة في: «المنتظم» (١٠ / ١٦٢)، و«الأنساب» (٧ / ٢٠٩)، و«وفيات الأعيان» (٤ / ٢٩٣)، و«السير» (٢٠ / ٢٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١٢٨٩)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (٣٨)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ٢٢٥).

(٢) له ترجمة في: «المنتظم» (٩ / ١٠٠)، و«الأنساب» (٧ / ٤٤٢)، و«البداية والنهاية» (١٢ / ١٥٣)، و«السير» (١٩ / ١٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١٢٢٧)، و«عيون التواريخ» (١٣ / ٥٥)، و«المشتبه» (٣٤٩)، و«معجم البلدان» (٢ / ٢٢٠)، و«شذرات الذهب» (٣ / ٣٩٢).

(٣) له ترجمة في «المنتظم» (٩ / ١٥٤)، و«الأنساب» (٤ / ٢٠٩)، و«عيون التواريخ» (١٣ / ١٩٤)، و«السير» (١٩ / ٢١٣)، و«العبر» (٣ / ٢٥٦)، و«شذرات الذهب» (٣ / ٤١٢).

(٤) في الهامش وعلامة الأصل (ص) عارض أيضًا به.

(٥) هو ناسخ كتاب «الكنى والأسماء» لمسلم، وتقدمت هناك ترجمته.

(٦) «الطبقات» (لوحة ٢٣ / أ).

وإنما قرأها عليه عرضًا بكتابه، وأثبت ما فيها: من إيضاحاتٍ، واستدراكاتٍ، وتعقُّباتٍ، وفروقٍ في الهوامش؛ مما أضفى عليها جودة ونفاسة قلّما تتوفّر في غيرها، جاء على طرّة العنوان، بخطّ الشيخ ابن ناصر السَّلاميّ ما نصُّهُ:

«قرأ عليّ جميعَ هٰذا الكتاب: صاحبُهُ، الشيخ، الإمام، العالم، الفقيه، أبو البدر، عبد الرحيم بن حمد بن عبد الرحيم بن المِهْتَرّ، النّهاوندي، الشافعي ـ نفعه الله بالعلم ـ، عرضًا بكتابي، بحقّ سماعي من الشيخ أبي منصور عبد المحسن بن محمد بن علي المالكي والشيخ أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي، جميعًا عن أبي محمد الخلال الحافظ[1]، وزاد أبو الحسين؛ قال: وأخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر الخريبي[2]، جميعًا عن أبي الحسين بن سهلويه[3].

وصح له سماعُه مني، وسمع معه المسمَّون في آخره، وذٰلك في شعبان من سنة سبع وأربعين وخمس مئة.

وكتبه محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي بخطّه، بمدينة السلام دام بها الإسلام، والحمد لله، وصلواته على خير خلقه محمد النبي، وعلى آله وسلم تسليمًا».

وعلى الرغم من جودة هٰذه النسخة؛ إلا أنه وقع فيها تصحيف يسيرٌ، وسَقْطٌ في بعض التراجم، استدركت أحيانًا؛ فوضعت في الهامش، ولم تستدرك في بعض الأحايين[4].

---

(١) له ترجمة في: «المنتظم» (٨ / ١٣٢)، و«الأنساب» (٥ / ٢١٨)، و«تاريخ بغداد» (٧ / ٤٢٥)، و«السير» (١٧ / ٥٩٣)، و«مرآة الجنان» (٣ / ٦٠).

(٢) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٦١).

(٣) ورواه هو عن مكي عن المصنف به، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٥٧).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: «الطبقات» (رقم ٥٦٣) وتعليقنا عليه.

وهٰذه النسخة ـ قيمة جدًّا[1] ـ تعادل مجموعة نسخ ؛ إذ قوبِلَت على أصلٍ قد قوبل على أربع نسخ محرَّرةٍ مضبوطة، بخط علماء وحفاظ مدقّقين، لا سيما أن نسخة الإمام مسلم من بينها.

ب ـ نسخة موجودة في مكتبة سراي أحمد الثالث[2] بتركيا، في مجموع تحت رقم (٦٢٤ / ٢٦) من ورقة (٢٧٨ ـ ٢٩٨)؛ فهي في (٢٠) ورقة، في كل ورقة صفحتان ـ عدا اللوحة الأخيرة؛ ففيها صفحة واحدة ـ، في كل صفحة (٢٥) سطرًا، وناسخها هو أبو بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري، جاء في اللوحة الأخيرة:

«كمل كتاب «الطبقات» من تخريج مسلم، وبه كمل جميعُ الكتاب الجامع للكتب بحمد الله ومنّه وعونه، في ثاني شهر رمضان المعظَّم، سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئة، بميدان الفتح بالقاهرة المعزيّة، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى: أبي بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري البَهْنَسِيّ الشافعي، عامله الله بلطفه في الدّارين، هو ووالديه وجميع المسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ومنه يُعلم أن تاريخ النسخ هو سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئة، وهٰذا المثبت بخلاف ما نقله سزكين[3] وبعض المعاصرين[4] من أنها كتبت سنة (٦٢٨هـ)!!

(١) ولذا جعلتُها أصلاً عندما قمتُ بتحقيق هٰذا الكتاب.

(٢) وعنها نسخة على ميكروفلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وأخرى في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، برمز (ف ٩٧٠).

وانظر: «فهرست المخطوطات المصورة» (التأريخ، ١ / ٢١٠) للطفي عبد البديع، و«بحوث في تاريخ السنة» (٨١).

(٣) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣٦٩).

(٤) مثل: الأستاذ محمود فاخوري في كتابه «الإمام مسلم»: (٥٧)، والأستاذ محمد عبد =

وهٰذه النسخة سقطت منها بعض التراجم، وفيها أيضًا نقصٌ وتصحيفٌ، ولم يذكر الناسخ أنه قابلها على أصلٍ معتمد! أو قرأها على شيخٍ له من العلماء المعروفين، جاء في ديباجتها ما نصه:

«حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد السماسي صبيحة يوم الخميس، غرة محرم، سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة؛ قال: سمعتُ أبا محمد داود بن سليمان الكرماني؛ قال: ثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري؛ يكتب عند عبد بن حُميد، قال...».

ولم يذكر الناسخ سنده إلى السماسي المذكور؛ فالظاهر أنه وجد أصلاً من هٰذا الكتاب عليه السند المذكور، فنسخه كما هو.

ج ــ ويوجد لهٰذا الكتاب نسخة خطية ثالثة، ذكرها الأستاذ مطاع الطرابيشي، قال بعد أن ذكر نسخة مكتبة سراي أحمد الثالث: «وثانية في المجمع بدمشق، بخط عبد الغني النابلسي، كتبها سنة (١٠٩٧هـ)، أطلعني عليها الصديق الأستاذ محمد مطيع الحافظ»[1].

رابعًا: طبع الكتاب من قبل، ولم يذكر هٰذا ـ فيما أعلم ـ أحدٌ من الذين اعتنوا بالإمام مسلم ومصنّفاته؛ فكلّ من ذكر مصنَّفات الإمام مسلم عدّ كتابنا هٰذا في الكتب المخطوطة له، ولم يذكر إلا نسخة سراي أحمد الثالث، وأهمل أيضًا نسخة المتحف البريطاني النّفيسة، وطبعة هٰذا الكتاب نادرة جدًّا؛ فهي في حكم النادر أو المخطوط، وهي مطبوعة قديمًا بهامش كتاب «بلوغ الأرب في معرفة بطون أنساب العرب» للشيخ علي بن سالم بن عمر العميري الحضرمي

= الرحمٰن الأحمد في دراسته «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص ٧٠)، والأستاذ مطاع الطرابيشي في مقدمة «الكنى والأسماء» (ص ٢٢).

(١) مقدمة «الكنى والأسماء» (٢٢).

الشافعي، جاءت في الهامش في بداية الكتاب المذكور (من صفحة ٥ حتى ٨٤)، وعندما انتهى كتاب «بلوغ الأرب» وما بعد (ص ٨٤ ـ ١٠٢) كمل بها كتاب «الطبقات»، وما بعد (ص ١٠٢ ـ ١٠٧) ذكر الناشر فائدة حول طبقات الصحابة، وعددهم، وتعريفهم، عن القسطلاني في «المواهب اللدنية»، والحاكم في «معرفة علوم الحديث»، وغيرهما، قال في مطلعها:

«قلت: فأسأل الله تعالى أن يثبِّتني فيما أقول، ويحفظني من مُحْبَطِ القبول، وبه أستعين، لقد نقلتُ لك أيها المطَّلع على تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري «طبقات الرواة»، وهنا نقلتُ لك من كتب بعض أهل العلم ـ جزاهم الله خير الجزاء ـ ما جمعوه فيها؛ تتميمًا للفائدة، وهي طبقات الصحابة رضي الله عنهم، وعددهم، وفي تعريفهم، قال العلامة القسطلاني . . . إلخ».

وصدرت هٰذه المطبوعة عن مطبعة الفتح الوطنيّة، بعناية صاحب كتاب «بلوغ الأرب» المذكور، جاء في آخره: «آخر كتاب «طبقات رواة الحديث» عن رسول الله ﷺ تسليمًا كثيرًا، طيبًا مباركًا، بحمد الله تعالى، قد تمَّ نقلُهُ وجمعُه في اليوم الموافق نهاية شهر محرم الحرام، سنة (١٣٥٩هـ)، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وأزكى التحية؛ فالحمد لله على ما أولى وتفضَّل، فأسألهُ أن يعمَّ به النفع، ويجمعني بمن ذكروا فيه على حوض سيد البشر خير البرية، آمين، آمين، آمين».

فهو إذًا مطبوع من أكثر من نصف قرنٍ من الزمان، ولم يذكر الناشر ولا المُعْتَني بالطبع النّسخة الخطية التي قد نشر الكتاب عنها! وهي غير نسخة المتحف ونسخة أحمد الثالث؛ إذ يوجد في المطبوعة ما لا يوجد فيهما، فانفردت هٰذه النسخة ـ مثلاً ـ بسند الحديث الذي ساقه المصنف في ترجمة

(أبي بكر الصديق)، وكذا ببعض الأمور، وقد نقلتها بعض كتب التراجم عن الإمـام مسلم، ويوجد فيها كثير من التصحيف والسقط، وربما تداخلت فيها التراجم، أو تكرّرت، أو وضعت تحت عنوان غير عنوانها.

وقـام صاحب هٰذه السطور ـ منذ أكثر من ست سنوات ـ بتحقيق هٰذا الكتاب؛ معتمـدًا على النُّسَخِ السَّابقة ـ عدا نسخة المجمع ـ، وصنعتُ له فهارس علمية، وقدمتُ له بمقدمة ضافية، وفرغتُ من ذٰلك ـ بفضل الله وعونه ـ قريبًا، وقد نُضِّدت حروفُهُ، وراجعتُ تجاربَ الطباعة، وسيكون ـ إن شاء الله تعالى ـ قريبًا بين يدي القراء الكرام في ثوبٍ زاهٍ قشيب؛ ليأخذ موقعه اللائق به بالمكتبة العربية الإسلامية التراثية، ثم طبع بمجلدين ضخمين ولله الحمد.

تعريف عام بكتاب «رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم».

سبق وأن أشرنا أن هٰذا الكتاب قد طبع، وعلى الرغم من ذٰلك فإن معرفة طلبة العلم له ضعيفة؛ لصغر حجمه، ولأنه طبع ضمن مجلة ولم يطبع على حدة، ولقلّة وضعف أثره في الكتب التي تلته، ولتخصص موضوعه؛ فهو في علم الرجال الذي لم يقبل عليه في وقتنا إلا القلّة من الطّلبة، ولذا سنعمل على التعريف به، وبيان الجهود التي قامت حوله.

أولاً: موضوعه وأهميته.

مثّل هٰذا الكتاب **المحاولة الأولى** لجمع رجال محدّث واحد في موضعٍ واحـد، وقـد ذكـر مسلم رجال عروة بن الزبير (المتوفّى سنة ٩٣هـ)، ورجال جماعة من التابعين، ومن بعدهم، هم:

رجـال علي بن الحسين، ورجـال سليمان بن يسار، ورجال عمرو بن دينار، ورجال الشّعبي، ورجال ابن شهاب الزُّهري، ورجال شعبة، ورجال قيس ابن أبي حازم، ورجال أبي عثمان النَّهْدي، ورجال مطرّف بن عبد الله، ورجال

قيس بن عباد، ورجال حُضَيْن بن المنذر الرُّقاشي، ورجال شقيق بن سلمة، ورجال سعيد بن المسيب.

وضمن كتابه هٰذا صحابيين ذكر مسلم أسماء من رووا عنهما، وهما: أبو بكر الصديق، وأبو سعيد الخدري؛ فهٰذا الكتيب في الرجال، ولٰكن عرض مسلم لمادته يخالف ما نعرفه مِنْ كُتبٍ في هٰذا الموضوع؛ فهو من جهة يكتفي بسرد أسماء الرجال فيذكر أسماءهم مجرّدة، ومن جهة ثانية لا يعتمد في هٰذا السرد على الترتيب الهجائي، ولو فعل؛ لفقد الكتاب كثيرًا من أهميته، ولما توخينا منه هٰذه الفائدة التي نتوخّاها الآن.

ولو شئنا أن نلخّص موضوع الكتاب؛ لقلنا: إنه خاص برواية بعض الرجال من كبار التابعين وغيرهم: من روى عنهم، ومن رووا عنه، ويتنوّع أسلوب عرض مسلم فيه للشيوخ والتلاميذ؛ فمرة يذكرهم على الطبقات، وأخرى على النسب، وثالثة على المدن؛ فهو ـ رحمه الله تعالى ـ يعرض رجال المذكورين وينظمهم في حلقات، كل حلقة تضم رجلاً كبيرًا من الذين عرفوا برواية الحديث، وحوله رجالُه؛ أي: شيوخه وتلامذته، يوزّعون بحسب الصُّحبة والقرابة والمدن، ففي شيوخ عروة ـ مثلاً ـ ذكر أولاً الصحابة، ثم سائر الناس، وفي تلاميذه ذكر من روى عنه من ولده ومواليه، ومن روى عنه من أهل المدينة، ثم من أهل مكة، ثم من أهل البصرة، ثم من أهل الكوفة، ثم من سائر البلدان، وفي شيوخ الزهري قسّمهم إلى الصحابة، ثم أبناء العشرة، ثم أبناء المهاجرين، ثم القرشيين ممن لآبائهم صحبة، ثم أبناء القبائل، ثم العوالي، وقد يكتفي بالذين روى عنهم التابعي، وهٰذا نجده في رجال الشّعبي؛ فهو يعرض علينا أسماء الذين روى عنهم الشعبي من الصحابة ومن التابعين، ولا يذكر أسماء الذين رووا عن الشعبي، وعلى العكس من ذٰلك يفعل في رجال شعبة؛ إذ يكتفي بالذين رووا عنه، ويقسمهم إلى عشر طبقات عدا الغرباء الذين

قسمهم بدورهم إلى أربع طبقات.

وهٰكذا خرج مسلم ـ رحمة الله عليه ـ عدّة أسس في تنظيم كتابه[1].

وإن لهٰذا الكتاب ـ على صغره ـ أهمية كبيرة؛ لأهمية موضوعه، ومكانة مؤلّفه، وغزارة معلوماته ودقّتها، مع ذكر الجامع بينها، فقلّما تجد شيوخ راوٍ ما ـ أو تلامذته ـ مجموعين جميعًا في كتاب، مع تقسيمهم إلى زمر، تجمع بينهم الطبقة، أو النسب، أو البلدة، أو غير ذٰلك.

ثانيًا: الجهود التي قامت حوله.

قامت مجموعة من الجهود حول هٰذا الكتاب، أخذت ثلاث نواح، هي:

أ ـ روايته: فلا نعرف لهٰذا الكتاب رواية غير رواية مكي بن عبدان، ورواه عنه أبو بكر الجوزقي، وعن الجوزقي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، وعن الأرموي الخطيب البغدادي.

ب ـ نُسَخُه: لا نعرف لهٰذا الكتاب نسخة خطية غير نسخة الظاهرية، وهي في ثماني ورقات، في مجموع رقم (٥٥ ـ حديث) من (١٤٠ ـ ١٤٧)، مسطرة الورقة (٢٨ سطرًا)، بخط قديم نفيس صحيح الإعجام والشكل؛ فهي بخط الإمام الخطيب البغدادي، فهو سمع هٰذه النسخة بسنده، وكتبها، ورواها.

ح ـ قامت المحققة الأستاذة سكينة الشهابي بضبط نص هٰذا الكتاب، وقدّمت له، ونشرته في مجلة «مجمع اللغة العربية» بدمشق[2].

---

(١) راجع: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (١٢٧ ـ ١٢٨)، ومقدمة سكينة الشهابي لهٰذا الكتاب (ص ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) (مجلد ٥٤، عدد ١ ـ ٢، سنة ١٩٧٩م، ص ١٠٧ ـ ١٤٥).

تعريف عام بكتاب «المنفردات والوُحدان».

سبق وأن أشرنا إلى أن كتب التراجم والبرامج والأثبات قد ذكرت هٰذا الكتاب بأكثر من اسم، وأنه طبع بعنوان «المنفردات والوحدان»، ولم تحمل أي نسخة خطية منه هٰذا العنوان، والذي يهمّنا هنا أمور، هي:

أولاً: التعريف بالكتاب وموضوعه.

من أسباب الطّعن في الرواة أن يكونوا مُقِلّي الحديث، فلا يكثر الأخذ عنهم، فلا يروي عنهم إلا واحد؛ فيبقوا مجهولي الذات، وقد صنّفوا فيه (الوُحْدان)، والمراد به: ما ألّف من الكتب في بيان من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، صحابيًّا أو غيره، لٰكن إذا كان صحابيًّا لا تضرّ جهالته لعدالتهم كلهم عند الجمهور، وقد صنّف فيه مجموعة من العلماء[1]، من بينهم الإمام مسلم.

قال النووي: «معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، ولمسلم فيه كتاب»[2].

وقال ابن كثير: «معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من صحابي وتابعي، وغيرهم، ولمسلم بن الحجاج تصنيف في ذٰلك»[3].

وقد بدأ مسلم كتابه بذكر الصحابة والصحابيّات الذين لم يرو عنهم إلا واحد، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم، جاء في ديباجة كتابه: «تسمية من روى

---

(١) منهم: النسائي في «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد»، مطبوع بتحقيقنا ضمن «ثلاث رسائل حديثية»، وأبو الفتح الأزدي، صنف في هٰذا النوع كتابًا خاصًّا بالصحابة سماه: «المخزون في علم الحديث»، يشتمل على ثلاثة وستين ومئتي اسم للصحابة، حققه محمد إقبال ومحمد إسحاق الكندي، وكذا أفرده ابن الجوزي في باب خاص في كتابه «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ٤٠٦).

(٢) «إرشاد طلاب الحقائق» (٢ / ٦٤٣).

(٣) «اختصار علوم الحديث» (٢٠٦ ـ مع الباعث الحثيث).

عنه رجل أو امرأة حفظ أو حفظت عن رسول الله ﷺ شيئًا من قول أو فعل، ولا يروي عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين، لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ»[1].

وجرّد أسماء الرواة فلم يترجمهم، إلا أنه أشار إلى فوائد هامة تتعلّق بهم، من مثل: كناهم، وبلدانهم، وأسمائهم التي غيّرها النبي ﷺ، وصلة القرابة بينهم وبين الأعلام المشهورين من الرواة، ومن أدرك الجاهلية منهم، والأقوال التي قيلت في أسمائهم، وألقابهم، وصلتهم بالنبي ﷺ إنْ كانوا من الصحابة، وصرح أحيانًا بوظائفهم؛ فقال ـ مثلاً ـ: «عامل عمر بن عبد العزيز على الرملة»، و«كان يخدم عثمان بن عفان» و«كان قاضياً بهراة»، وصرح أحياناً عند ذكره للنساء بأنها «زوجة فلان»، وذكر فيه اختلاف الحفاظ في أسماء بعض الرواة، ورجّح أحياناً؛ فقال: «فلان أحفظ عندنا»، وسكت غالباً، وهٰذا يدل على سعة معرفته بالرواة، وربما ذكر طرفاً من خبر أو أثر، وعلّقه عن بعض الرواة، من غير أن يذكر سنده.

ومن الجدير بالذكر أن الجزم بأن فلانًا لم يرو عنه إلا فلان من الأمور التي يصعب على كل عالم الجزم بها والبتّ فيها، وإنما يستطيع ذٰلك من مارس الرواية وأكثر منها، واتّسع حفظه، ودقّ فهمه، وكان حافظًا، جهبذًا، متمرّسًا، أمثال إمامنا أبي الحسين القشيري رحمه الله تعالى.

ثانيًا: أوهامٌ أخذت على مسلم فيه.

اعلم أنه قد يوجد في بعض ما ذكره الإمام مسلم في كتابه هٰذا من تفرد راو واحد عن آخر خلاف في تفرده، بل نقل بعض العلماء أقواله وتعقّبوه مما يفيد أنه لم يسلم قوله من النّقد؛ إذ وجدوا رواة آخرين رووا عنه.

---

(١) «المنفردات والوحدان» (ص ٢).

فنصّ مسلم ـ مثلاً ـ على أن عامر بن شهر الهمداني لم يروِ عنه إلا الشعبي[1]، قال العراقي: «وفيه نظر، فإن ابن عباس روى عنه قصة رواها سيف ابن عمر في «الردة»»[2].

وأفاد مسلم أنه لم يرو عن عمرو بن تغلب سوى الحسن البصري[3]، وقال ابن عبد البر: «إنه روى عنه أيضًا الحكم بن الأعرج»[4].

ثالثًا: الجهود التي قامت حوله وبذلت فيه وأثره في ما بعده.

تتمثل هٰذه الجهود في عدّة نواحٍ، نلخّصها بما يلي:

أ ــ رواية الكتاب والنقل عنه، والاستفادة والنَّهل منه: روى هٰذا الكتاب مكي بن عبدان، وعنه أبو بكر الجَوْزقي، ورواه جماعةٌ بأسانيدهم من هٰذا الطريق، مثل: ابن خير الإشبيلي[5]، وأبو علي الصدفي[6].

وقد استفاد من هٰذا الكتاب، ونقل منه جماعة من العلماء، فلا يخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث من ذكره وضرب الأمثلة منه في هٰذا النوع[7]، وكذا نقل منه كثيرٌ ممن صنّف في الرجال، نخص منهم: الحافظ ابن حجر

---

(١) «المنفردات والوحدان» (ص ٤).

(٢) راجع: «التبصرة والتذكرة» (٣ / ١٠٤)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٢٦٥).

(٣) «المنفردات والوحدان» (٤)، و«معرفة علوم الحديث» (١٥٩).

(٤) راجع: «التبصرة والتذكرة» (٣ / ١٠٥ ـ ١٠٧)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦ / ٢٢٩).

(٥) راجع: «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (٢١٢ ـ ٢١٣).

(٦) راجع: «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (١١٩).

(٧) انظر ـ على سبيل المثال ـ: «فتح المغيث» (٣ / ٢٠٥)، و«التبصرة والتذكرة» (٣ / ١٠٥، ١٠٧)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٢٦٥).

العسقلاني[1]، وكذا من صنّف في هٰذا النوع من المصطلح؛ فإن المعلومات التي أوردها أبو الفتح الأزدي، والنسائي، وابن الجوزي في هٰذا الباب لا تخرج عما ذكره مسلم في كتابه هٰذا؛ إلا زيادات يسيرة، ربما لا يُسلّم لهم بها جميعًا.

ب ـ مداولته بين العلماء القراءة والنَّسخ والزيادة: وهٰذا لازم ما قدمناه في الفقرة الماضية؛ فنسخ هٰذا الكتاب محمد بن طاهر المقدسي[2]، وتداول نسخته جماعة من الأعلام؛ فكانت عند العراقي، قال: «وعندي من نسخة بخط محمد بن طاهر المقدسي»[3]، وعند السخاوي، قال: «من أصل ابن طاهر به عندي»[4]، وكان عليها خط مُغُلطاي؛ كما قال السخاوي، ونقل عنه أنه قال: «إن عليه زوائد سيفردها»[5]، ولا أدري أفعل أم لا، ولذا فلم يكن الكتاب ضائعًا أو مفقودًا؛ كما قد يفهم من عبارة ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ)؛ فإنه ذكر تحت نوع معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد ـ: «ولمسلم فيه كتاب لم أره»[6].

بل كان الكتاب متداولاً بين أهل العلم بعد ذٰلك ـ كما بيّناه ـ، بل وفي

---

(١) نقل منه كثيرًا في «تهذيب التهذيب» تبعًا للمزي أحيانًا، ومن إضافاته أحيانًا، وصرح باسمه مرة ولم يصرح مرات، انظر ـ على سبيل المثال ـ: (١ / ٢٥٥، ٣٨٢ و٣ / ١٩٣، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٦٣، ٤١٦، ٤٢٠ و٥ / ٣، ٣٠١ و٦ / ١٨١، ٢٢٩، ٤٠٤)، ومرتين في «فتح الباري».

انظر كتابنا: «معجم المصنّفات الواردة في فتح الباري» (رقم ١٤٢٤)، وتعقّبه في بعض المواطن مثل: «التهذيب» (٦ / ٢٢٩)، ولعله أخذ كثيرًا فيه عن شيخه علي بن المديني وغيره؛ فإنه اعتنى اعتناء تامًّا بهٰذا النوع، كما بدى لي من خلال موسوعتي التي أجمعها في «الوحدان»، يسر الله إتمامها بخير.

(٢) وعنها نشر الكتاب.

(٣) «التبصرة والتذكرة» (٣ / ١٠٤).

(٤) «فتح المغيث» (٣ / ٢٠٥).

(٥) «فتح المغيث» (٣ / ٢٠٥).

(٦) «علوم الحديث» (٢٨٧).

عصر ابن الصلاح نفسه، قال ابن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٨هـ): «قال أبو عمر ابن عياد: سمعتُ الفقيه أبا محمد عبد الغني ـ هو ابن مكي الشاطبي ـ يقول: كنّا بمرسيّة نسمع الحديث على القاضي أبي علي الصَّدفي، فقرأ يومًا أبو يحيى ابن جعفر المرسي بها كتاب «الوحدان» لمسلمٍ عليه، فمرّ باسم مشكل، فسأله عنه؛ فقال له: اقرأ. ثم مر باسم آخر مشكل، فسأله عنه، فلم يعرفه؛ فأخذ الكتاب من يد القارىء فغلّقه، وقال لنا: لا يحلّ أن أرويه حتى أنظر حقيقة هٰذه الأسماء المشكلَة، ونحن في جماعة من أقطار البلاد، قد رحلنا إليه»[1].

ج ـ نُسَخُه الخطية: ومما يتفرع عن الفقرة الماضية: ذكر النُسَخ الخطية لهٰذا الكتاب.

ذكر بروكلمان أن منه نسخة في مكتبة بنكيبور (بالهند برقم ١٢ / ٦٩١)[2]، وزاد سزكين: «في ست وعشرين ورقة»[3]، وذكر نسخة أخرى منه هي: نسخة في السعيدية، بحيدر آبار برقم (حديث ٣٥٢، في مجموع من ٦٦ ب ـ ٧٩ ب)[4].

د ـ مطبوعاته: طبع بعنوان «المنفردات والوحدان» في حيدر آباد بالهند سنة (١٣٢٥هـ)، وفي (أكرا) بالهند أيضًا سنة (١٣٢٣)، وكلاهما طبعة حجر[5].

---

(١) «المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي» (١١٩ ـ ١٢٠).

(٢) «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٨٥).

(٣) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٢٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) وصفه أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (٢٠٦) بقوله: «هو جزء صغير في (٣٤) صفحة، مطبوع على الحجر ضمن مجموعة لم يذكر فيها تاريخ طبعها»، ثم طبع بتحقيق عبد الغفار البنداري عن دار الكتب العلمية في مجليد، سنة ١٤٠٨هـ.

فهٰذه بعض آثار هٰذا الإمام العَلَم رحمه الله تعالى، وكلها تدل على معرفة الإمام مسلم بالرجال؛ إذ كلها خاصة في فروع من علم معرفة الرجال، ولها أهميتها البالغة في تمييز الرواة؛ من حيث طبقاتهم، وكناهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، وإخراجهم من حال الإبهام أو الإهمال أو الجهالة، أو أنها لا تزال عالقة بهم إذ انفرد الرواة عنهم بالرواية؛ كما حصل معه في كتابه الأخير، ولاحظنا أيضًا أن الإمام مسلمًا كان من العلماء الذين سبقوا غيره في التصنيف في جمع رجال محدّث واحد في موضع واحد، وكذا في جمع من انفرد عنه الرواة، وأنّ له أحكامًا على بعض الرواة فيما يخص كل ما سبق، تشهد بصدقها ودقّتها وصحتها كتب الرجال، وعرفنا أيضًا أن للإمام مسلم آراء في الرجال، خالف فيها غيره ـ منهم شيخه البخاري، وهٰذا يدل على شخصيته المستقلّة في هٰذا العلم ـ، وكان مصيبًا في بعضها، والحق مع مخالفه في بعضها الآخر.

معرفته بالعلل والجرح والتعديل وآثاره فيه.

من لازم معرفة الإمام مسلم بالرجال معرفته بعلم الجرح والتعديل، ومن تمام معرفته بذٰلك معرفته بعلم العلل، وله في الأول كتاب مفقود «رواة الاعتبار»، وفي الثاني كتاب مطبوع «التمييز».

وإذا كان الجرح والتعديل نقدًا أوليًا ظاهرًا؛ فإن علم العلل نقد آخر خفي، ومجاله في أحاديث الثقات غير المجروحين، تكلّم الإمام مسلم عن مراتب الرواة من حيث الحفظ والإتقان؛ فقال: «فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشِيْب حفظُه بتوهمٍ يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره، ومنهم من همّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها؛ فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرّصها من بعد فيحيلها بالتّوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم، وكل ما قلنا من هٰذا في

رواة الحديث ونقّال الأخبار؛ فهو موجود مستفيض»[1].

ومن معرفة الإمام مسلم بالجرح والتعديل معرفته بتاريخ هٰذا العلم، وبيانه من تكلّم فيه، وحتى ابتدأ الكلام عليه، وضرورته، وفائدته، واختصاص هٰذه الأمة به؛ كما بسط ذٰلك في مقدمة «صحيحه».

وكانت تصدر عن الإمام مسلم ألفاظ[2] تدل على جرحٍ أو تعديل لبعض الرواة، وقف عليها بالسّبر تارة ـ خاصة عند مقارنته بين حفظ الرواة وضبطهم على شيوخهم ـ، ونقلها عن كبار وجهابذة المحدثين تارة أخرى، أمثال: «يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة»[3]؛ فإن له في هٰذا الباب عناء مشكور، وسعي مبرور، ونبّه على ضعفاء المحدّثين والمتهمين بالكذب حتى ضج ذٰلك من كان في عصره[4].

أما عن معرفة الإمام مسلم بالعلل وآثاره في هٰذا المجال؛ فإننا ننتقل إلى التعريف بأثر من آثاره الباقية في هٰذا العلم الهام، الذي هو لبّ علوم الدراية وأدقّها، وأوعرها، وهو يعتبر الشق الثاني في نقد الأخبار؛ لتحديد المقبول من غيره، بعد الشق الأول الذي هو الجرح والتعديل.

والسبيل إلى معرفة هٰذ النوع ـ كما يقول الخطيب البغدادي[5] ـ أن يجمع

---

(١) «التمييز» (١٢٤).

(٢) نعمل على جمعها، ولمِّ شتاتها، من بطون كتب الرجال، في مصنَّف مفرد، يسر الله إتمام ذٰلك.

(٣) «التمييز» (١٧٠).

(٤) كذا قال ابن السيد البطليوسي في كتابه «التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» (ص ١٧٣).

(٥) راجع: «توجيه النظر» (٢٦٥).

بين طرق الحديث، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

والمتأمل المتمعن في هٰذا الكتاب يجده قد كشف عن أنواعٍ كثيرة من العلل، تدل على تبحّر أبي الحسين فيه، وإتقانه له، وإذا كانت الحجة في علم العلل ـ كما يقول الحاكم[1] ـ هي الحفظ والفهم والمعرفة لا غير؛ فمن سيفوق مسلمًا في هٰذا العلم وقد أوتي حجته، وهو الذي قالوا فيه كما بيّنا من قبل: أنه أحد حفاظ الدنيا الأربعة ـ في زمانه ـ، وأنه أحد أئمة الدنيا، وأنه أمير من أمراء المؤمنين في الحديث؟! فالإمام مسلم إذن قد أوتي سبب هٰذا العلم وأداته وحجّته؛ فلا غرو أن يصنِّف فيه مصنّفات، فهو «الإمام المبرز، والمصنف المميز»[2] ـ على حد تعبير ابن عساكر ـ، ومن بين مصنّفاته في هٰذا الفن سَلِم لنا جزء من كتابه العظيم «التمييز»، وضاع جزء كبير من آخره[3].

تعريف عام بكتاب «التمييز»:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول من هٰذا الباب إلى أن هٰذا الكتاب مطبوع، وقد نسبه له جماعة، والذي يهمّنا منه هنا أمور، هي:

أولاً: موضوعه وسبب تأليفه.

هٰذا الكتاب من كتب العلل، وهو في بيان أوهام وقعت في رواية بعض الأحاديث النبوية، وفيها مادة في بيان أحوال الرجال، وفيه (باب ما جاء في التوقّي في حمل الحديث وأدائه والتحفّظ من الزيادة فيه والنقصان)، وهو من

---

(١) راجع: «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٣).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨).

(٣) ويظهر هٰذا أيضًا من نقل العلماء عنه؛ فقد نقل عنه بعضهم نصوصًا ليست في مطبوعه، كما سيأتي إن شاء الله سبحانه.

موضوعات كتب مصطلح الحديث[1].

وقد ألّف الإمام مسلم هٰذا الكتاب لسببٍ وجيهٍ؛ فقال: «فإنه يرحمك الله ذكرت أن قبلك قومًا ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هٰذا حديث خطأ، وهٰذا حديث صحيح، وفلان يخطىء في روايته حديث كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذٰلك من قول من قاله ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا: إنّ من ادّعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرّص بما لا علم له به، ومدّع علم غيب لا يوصل إليه»، وقال أيضًا:

«وسألتَ أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وَهِم قوم في روايتها؛ فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ، ببيانٍ شافٍ أبيّنها لك حتى يتضح لك ولغيرك ممن سبيله طلب الصواب سبيلك غلط من غلط، وصواب من أصاب منهم فيها، وسأذكر لك ـ إن شاء الله ـ من ذٰلك ما يرشدك لله، وتهجم على أكثر مما أذكره لك في كتابي، وبالله التوفيق»[2].

وقد ذكر الأستاذ محب الدين الخطيب[3] أن أول ما ألف في علم العلل هٰذا الكتاب، وهٰذا وهم منه رحمه الله؛ إذ مسلم مسبوق بهٰذا إذ ألف فيه أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري، وكلهم من طبقة شيوخ مسلم[4].

ثانيًا: نموذج منه.

قال الإمام مسلم تحت عنوان «ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن» ما نصه:

---

(١) «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» (٣٩٧).

(٢) «التمييز» (١٢٣).

(٣) في مقدمة تحقيقه لكتاب «العلل» لابن أبي حاتم.

(٤) «شرح علل الترمذي» (١ / ٨٤ ـ ٨٥) تحقيق الدكتور همام سعيد.

«حدثنا يحيى بن يحيى ثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضّأ، **ومسح على الجوربين والنّعلين**».

ثم أراد أن ينقد الرواية المذكورة بأنّ أبا قيس وهم فيها؛ فقال:

«حدثنا أبو بكر ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة؛ قال: كنتُ مع النبي ﷺ في سفرٍ...» وساقه.

قلت: وتمام الحديث في «صحيحه»: «فقال: يا مغيرة! خذ الإداوة. فأخذتُها ثم خرجتُ معه؛ فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عني، فقضى حاجته، ثم جاء وعليه جُبَّةٌ شامية ضيّقة الكمين، فذهب يخرج يده من كمها، فضاقت عليه، فأخرج يده من أسفلها، فصببتُ عليه، فتوضأ وضوءه للصلاة، **ثم مسح على خفّيه**، ثم صلّى»[1].

ثم ذكر الذين تابعوا مسروقًا في هذه الرواية (وقد بلغوا تسعة عشر راويًا)؛ فقال: (١ ــ والأسود بن هلال عن المغيرة، ٢ ــ وعلي بن ربيعة خطبنا المغيرة، ٣ ــ وإياد بن لقيط عن قبيصة بن برمة عن المغيرة بن شعبة، ٤ ــ وعن حمزة بن المغيرة عن أبيه (المغيرة)، ٥ ــ وعروة بن المغيرة عن أبيه (المغيرة)، ٦ ــ والزهري عن عباد عن عروة، ٧ ــ وبكر بن عبد الله عن ابن المغيرة عن المغيرة، ٨ ــ وسليمان التيمي عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه، ٩ ــ وشريك عن أبي السائب عن المغيرة، ١٠ ــ ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة، ١١ ــ وعروة بن المغيرة عن أبيه، ١٢-١٣ ــ وعامر وسعد بن عبيدة قالا: سمعنا المغيرة، ١٤ ــ وأبو العالية عن فضالة عن المغيرة،

(١) «صحيح مسلم» (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ١ / ٢٢٩ / رقم ٧٧).

١٥ ـ وعمرو بن وهب عن المغيرة، ١٦ ـ وابن عون عن عامر عن عروة عن المغيرة، ١٧ ـ وابن سيرين عن عمرو عن المغيرة، ١٨ ـ وقتادة عن الحسن وزرارة بن أبي أوفى عن المغيرة، ١٩ ـ وحريز بن حية الثقفي عن المغيرة».

ثم قال مسلم رحمه الله تعالى: «قد بيّنا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح، بخلاف ما روى أبو قيس عن هذيل عن المغيرة ما قد اقتصصناه، وهم من التابعين وأجلّتهم مثل مسروق؛ فكل هٰؤلاء قد اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هذيل، ومن خالف خلاف بعض هٰؤلاء بيّن لأهل الفهم من الحفظ في نقل الخبر وتحمل ذٰلك، والحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهذيل؛ لأن أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارًا غير هٰذا الخبر».

ثم قال: «أخبرني محمد بن عبد الله بن قهزاد عن علي بن الحسن بن شقيق قال: قال عبد الله بن المبارك: عرضتُ هٰذا الحديث ـ يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس ـ على الثوري؛ فقال: لم يجيء به غيره؛ فعسى أن يكون وهمًا»(١).

في هٰذا المثال لاحظنا أن الإمام مسلمًا سرد أولاً الرواية التي أراد نقد راويها، ثم جاء بالرواية الصحيحة على وجه الاختصار، ومن ثم ذكر المتابعات لها، وخرج بنتيجة: أن أبا قيس وهم في الرواية التي رواها عن هذيل عن المغيرة في قوله: «ومسح على الجوربين والنعلين»، وأن الصواب «مسح على خفيه»، ولا يكاد يلمح القارىء غير المتخصص هٰذا؛ إلا إذا تمعن في العنوان، وراجع متنَ الخبر الذي اختصره، واكتفى بسياق إسناده، ولا عجب من هٰذا؛ فإن هٰذا الفن لا يلزم إلا الحديثي، ولا ينظر في كتبه إلا من تمرس فيه، فيقف على مراد مصنّفيه، وإنْ ذكروا ما ذكروا ولو بالإشارة أو التلميح.

---

(١) «التمييز» (١٥٤ ـ ١٥٦).

ولو أردنا استقصاء مظان المتابعات التي ساقها الإمام مسلم من دواوين السنّة؛ لاستوعبت «صحيح البخاري»، و«السنن الأربعة» و«مسند أحمد» و«مصنف ابن أبي شيبة»، وغير ذلك؛ إذ ما من طريق من طرق حديث المغيرة إلا وقد أشار إليه مسلم، ولم يفته ما في هذه الكتب، وهذا يدلل على سعة اطلاعه، وموسوعيته، وكثرة الطرق التي وقف عليها للأحاديث، ودقّة منهجه.

ومن الجدير بالذكر هنا أن مسلمًا ـ وغيره من الحفاظ ـ تمكنوا بهذا السبر والاعتبار من الوقوف على أحوال الرواة وأخبارهم ودرجتهم من الضبط والإتقان؛ إذ يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتُبر حديثه بحديثهم، فإنْ وافقهم في روايتهم غالبًا ـ ولو من حيث المعنى ـ فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإنْ كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة؛ اختلّ ضبطه، ولم يحتج بحديثه، وقديمًا قال أيوب السِّختياني (المتوفّى سنة ١٣١هـ) ـ وهو من صغار التابعين ـ: «إذا أردت أن تعرف خطأ معلّمك؛ فجالس غيره»(١)، وقال أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تَجمع طرُقَه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا»(٢)، ومعنى هذا الكلام: أنك إذا أردت أن تقف على علّة الحديث من جهة سوء حفظ الراوي، أو غفلته، أو تساهله، أو عدم ضبطه لكتابه؛ فقارن بين طرقه المتعددة فسيظهر لك الصحيح من الدخيل، وهذا ما حصل مع إمام الدنيا أبي الحسين ـ رحمة الله عليه ـ في المثال الذي سقناه آنفًا.

ثالثًا: أهميته.

يعد هذا الكتاب مرجعًا أصيلاً في علم العلل، ولذا نهل منه العلماء،

---

(١) «سنن الدارمي» (١ / ١٥٣).

(٢) «الجامع لآداب الراوي» (٢٧٠) للخطيب.

وتلقّوه بالقبول، واعتمدوا عليه في العويصات والمشكلات، والأهمّ من ذٰلك أنه تضمّن بيان صحيح الأحاديث من غيرها، وترجيح الروايات وطرق الأخبار، وتضمّن أيضًا اعتراض مسلم على بعض الرواة، وبيّن منشأ أوهامهم؛ فتراه مثلاً يروي حديثًا، فيقول: «حدثنا الحسن بن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمٰن بن المسيب أن النبي ﷺ قال: يا بلال! قم فأذّن، إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن».

وينقل عن شيخه وشيخ شيخه فائدة حول (عبد الرحمٰن بن المسيّب)، قال:

«قال الحلواني: قلت ليعقوب بن إبراهيم: من عبد الرحمٰن بن المسيب هٰذا؟ قال: كان لسعيد بن المسيب أخ اسمه عبد الرحمٰن، وكان رجل من بني كنانة يقال له: عبد الرحمٰن بن المسيب؛ فأظن أن هٰذا هو الكناني».

وتعقّبهما مسلم بكلام دقيق؛ فقال: «وليس ما قال يعقوب بشيء، وإنما سقط من هٰذا الإسناد واو واحدة؛ ففحش خطؤه، وإنما هو عن الزهري عن عبد الرحمٰن وابن المسيب؛ فعبد الرحمٰن هو ابن عبد الله بن كعب، وابن المسيَّب هو سعيد، وقد حدث به عن الزهري كذٰلك ابن أخيه، وموسى بن عقبة، ويونس ابن يزيد، والله أعلم»[1]، «فهو يتعامل مع بعض الرواة على أنهم حُمَّال آثار، ونُقّال أخبار، ولم يصفهم بالحفظ ولا بالإتقان، وهٰؤلاء الحُمال والنُقال يشبه حالُهم حالَ من يحمل على ظهر دابّته سلعًا كثيرة لا يميّز جيّدها من رديئها، فإذا

(١) «فتح الباري» (٧ / ٤٧٤)، و«هدي الساري» (٣٧٠)، و«عمدة القاريء» (١٧ / ٢٤٠ - ٢٤١)، و«تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٢٥٠ - ٢٥١ / القسم المطبوع بعنوان «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين - قسم البخاري»)، ولم يرد ذكر لما سبق في مطبوع «التمييز»؛ فهو ضمن الأوراق المفقودة من آخر النسخة المخطوطة الفريدة، والله أعلم.

وقعت هٰذه الأحمال في يد التاجر الماهر، أو الصانع العارف؛ فإنه يلتقط جيّدها، ويدع رديئها، ويكون على خبرةٍ بها أكثر من صاحبها؛ فالإمام مسلم هو النّاقد البصير، الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسهم، ومثل مسلم لا يتعامل مع الروايات باعتبارها جديدة عليه، بل يكون حَفِظها، وجمع طرقها، وقارن بينها، وميّز بين ألفاظها وأسانيدها، وهو يستطيع تخيّر ما يشاء منها؛ وفق منطق كتابه، ومقتضيات منهجه»[١].

رابعًا: أثره في الكتب التي بعده والجهود التي قامت حوله.

نقل كثير من الأئمة والحفاظ والعلماء من هٰذا الكتاب، وهٰذه النقول تبيّن مدى اعتماد هٰؤلاء الأعلام عليه؛ إذ لم يتعقّبوه بشيء، ومدى مبلغ علم الإمام مسلم في علم العلل، الذي هو لب علوم دراية الحديث، كما أشرنا إليه آنفًا.

وممن نقل عنه من العلماء الأجلّاء: الغساني[٢]، والعراقي[٣]، والمزي[٤]، وابن رجب[٥]، وابن حجر[٦] وغيرهم.

وحفظ لنا هٰذا الكتاب راويةُ كتبِ مسلم، وهو: مكي بن عبدان، ورواه

---

(١) «الفكر المنهجي عند المحدّثين» (١٣٤).

(٢) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٢٥٠ - ٢٥١ / القسم المطبوع).

(٣) «التقييد والإيضاح» (٨٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (ل ١٧٩ / أ).

(٥) «شرح علل الترمذي» (٢/٦٤٢، ٦٧١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٨، ٧٨٠، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٩٣ - تحقيق د. همام).

(٦) «فتح الباري» (٢/١١٨ و٣/٣٢، ٣٦٨، ٣٧٢ و٧/٤٧٤)، وانظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٣٤٣)، ونقل نصًا منه أيضاً ابن عبدالبر في «جامعه» (رقم ١٩١٩)، ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من هٰذه النقول لا وجود لها في القسم المطبوع؛ فهي من المفقود.

عنه بإسناده إليه: السمعاني[1]، وابن خير[2].

وقد وصلنا الجزء الأول منه، وهو من محفوظات الظاهرية، وطبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي[3]، واختصره ابن عبد البر، وهو في عداد الكتب المفقودة[4].

وقبل أن نختم هٰذا المبحث في بيان معرفة الإمام مسلم بالعلل؛ لا بد من القول بأن «صحيحه» كتاب يدل على طول باع صاحبه في هٰذا العلم، إذ كل حديث، بل كل إسناد فيه يدل على هٰذا، ومن تتبع علل الرجال، وسماع بعضهم من بعض، وفي أوثق من يروي عن هٰذا الشيخ، ومن في روايته عنه وهم واضطراب، وما شاكل ذٰلك؛ يجد أن الإمام مسلمًا قد أخذ في اعتباره ذٰلك كله، فيأخذ عن الشيخ من أثبت الرواة عنه، وإن اضطر إلى غيره، فروى عمن في روايته عنه مقال؛ إما أن يبيّنه ـ وهٰذا نادر ـ، وإما أن يذكره في المتابعات والشواهد، وهٰذا ما سنتحدث عنه ـ إن شاء الله ـ في المباحث القادمة.

● ● ● ● ●

---

(١) راجع: «التمييز» (٢ / ٢٨٣).

(٢) راجع: «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (٢١٢).

(٣) راجع ما قدمناه (ص ٢٣٥).

(٤) راجع: مقدمة «الكافي في فقه أهل المدينة المالكي» (١ / ٨٣)، ومقدمة «بهجة المجالس» (١ / ٢٦).

التعريف بصحيح مسلم ومنهجه فيه والجهود التي قامت حوله

الأثر الهام من تراث الإمام مسلم هو «صحيحه»، الذي عرفه كل فرد من أفـراد المسلمين، وطبقت شهرته الآفاق، وسار ذكره في الأمصار؛ حتى كانوا يعرفون الإمام مسلمًا به، فيقولون بعد ذكر اسمه: «صاحب الصحيح»[1]، ولم تظهر مكانة الإمام مسلم الحقيقية إلا بعد تأليفه له؛ فبه عُرِفَ واشتُهِرَ، «وأبقى له به ذكرًا جميلاً وثناءً حسنًا إلى يوم الدين»[2].

مقدمة صحيح مسلم:

موضوعاتها:

لقد كتب الإمام مسلم مقدّمة لمؤلّفه المبارك «الصحيح»، وقد ذكر في هٰذه المقدمة سبب تأليف كتابه، وتعرّض لكثير من الفوائد والأصول المتعلّقة بالرواية؛ كتقسيم الرواة، وبيان توضيح مراتبهم المختلفة (وهي دقيقة جدًّا)، فإنْ كان هناك جرح صحيح في الراوي؛ فينبغي أن يذكر بدون تردد، وهو أمر جائز ومشروع، والإسناد من الدين؛ فيجب أن تؤخذ بكل شدّة في الرواية، والمنع

---

(١) انظر: «الإرشاد» (٣ / ٨٢٥)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٣)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٦٨)، وغيرها كثير.

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

من قبول الرواية بلا تحقيق، ووجوب الاحتياط في قبول رواية الضعفاء، وتقبل العنعنة بشرط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، ولا يشترط ثبوت اللقاء، والكلام في الرواية بالمعنى.

كل هٰذه القواعد والأصول تعرّض لها الإمام مسلم، وبيّنها بالتفصيل مقرونًا بالأدلّة والحجج، ورد على بعض تلك القواعد التي كان يخالفها.

جاء في «الموسوعة البريطانية» عند الكلام على «صحيح مسلم»: «. . . والذي صدّره صاحبُه وافتتحه بمناقشة لمعايير قياس صحّة الأحاديث، والمناقشة بأكملها تؤكّد ما سبقه إليه معاصروه»(1).

أسلوبه فيها وشروحها:

لما كانت القواعد المذكورة التي بحثها مسلم في مقدمة «صحيحه» من الأهمية بمكان، وفي نفس الوقت كانت عبارة هٰذه المقدمة غامضة صعبة الفهم، وقد عرف بإغلاقه، وذٰلك لأنّ الإمام قد ذكر هٰذه القواعد بدون تكلّف على طريقة المتقدّمين، بدون تهذيب وتحرير؛ فعبّر عن أفكاره (بطريقة عفوية)؛ فلم يبال بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحيانًا يذكر المبتدأ ثم يأتي بجملة معترضة طويلة ثم يذكر الخبر، وأحيانًا يقدّم ويؤخّر الصلات والمتعلّقات، والمختصر أنه عبر أفكاره بدون تحبير ولا تنسيق، ونظرًا إلى هٰذا الإغلاق والمسائل الأصولية المهمة اعتنى أهل العلم على مر العصور بشرح هٰذه المقدمة؛ فقام بشرحها كثير من العلماء، مثل:

١ ــ محمد بن أحمد التجيبي (المتوفى سنة ٥٢٩هـ) له «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم»(2).

(1) «الموسوعة البريطانية» (٨ / ٥٣٧).

(2) راجع: «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (١٩٦، ٢١٦).

٢ ـ محمد بن يحيى بن أبيّ بكر بن خلف بن صاف المراكشي، المعروف بـ (ابن المواق) (ت ٤٦٢هـ)، له «شرح مقدمة صحيح مسلم»[١].

٣ ـ أحمد بن محمد القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣هـ)، له «شرح خطبة مسلم»[٢].

٤ ـ عبد الله الغازيفوري، له «البحر الموّاج».

٥ ـ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، له شرح طويل عليها.

قال عبد السلام المباركفوري: «وكان شيخنا المحترم أستاذ الأساتذة العلامة الحافظ عبد الله الغازيفوري قد كتب شرحًا طويلاً ومفيدًا جدًّا لهٰذه المقدمة، وسماه «البحر المواج»، وهناك شرح آخر للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو طويل جدًّا أيضًا، وما زالت نظرات المشتاقين تحنّ وترنو إلى هٰذين الشرحين، حقق الله أماني هٰؤلاء المشتاقين وكمل طبع هٰذين الشرحين ونشرهما، وهناك ستة شروح أخرى لهٰذه المقدمة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة»[٣].

وممن شرحها:

٦ ـ وليّ الله الفرج آبادي، له «المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج»؛ إلا أنه بالفارسية، مخطوط في مكتبة كلكتة[٤].

٧ ـ «هداية الطّالب المعدم إلى معاني ديباجة المسلم»، لمحمد أمين

---

(١) «التكملة» (٢٥٤)، و«الأعلام» (٣ / ١٤١) للمراكشي، و«الذيل والتكملة» (السفر ٨، ص ٢٧٣)، ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم» لعمر الجيدي (١٢٠).

(٢) راجع: «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٧١).

(٣) «سيرة الإمام البخاري» (٣٩٥).

(٤) «الحطة» (٢٠٦).

ابن عبد الله الأثيوبي الهرري، وهو مطبوع في (٥٦) صفحة.

أهميتها:

تعتبر مقدمة «صحيح مسلم» من أوائل المقدمات العلميّة المنهجيّة، بل هي جديرة أن تكون النموذج المنهجي العالمي في علم المقدمات، وهٰذه الميزة لمسلمٍ ينفرد بها دون البخاري(١)، بل ينفرد بها عن سائر كتب الحديث التي سبقته، وهٰذا يدلنا على أن مناهج المصنّفين المسلمين امتازت منذ فجر التأليف العلمي بالعناية بالمقدمات، وقد سبقوا في ذٰلك المنهج الأوروبي الحديث الدَّعي في هٰذا الضّرب من التصنيف.

ويمكن أن نقسم مقدمات كتب سلفنا في رواية الحديث النبوي إلى نوعين رئيسيين:

الأول: مقدمات علميّة صرفة، من تأليف وتصنيف صاحب الكتاب؛ كما فعل الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»، التي تكلم فيها على بعض المسائل الحديثية رواية ودراية، وتعتبر مقدمته أول مقدمة من هٰذا النّوع في المصنّفات الحديثية(٢).

والآخر: مقدمات الرواية، ليس للمصنّف فيها كلمة واحدة، إلا الرواية والجمع، شأنها شأن بقية الكتاب، ولٰكنها تسمى مقدمة، ويجعلها المصنف في مطلع كتابه كالتقديم له؛ كما فعل الدارمي في «مسنده» وابن ماجه في

---

(١) «الفكر المنهجي عند المحدّثين» (١٢٩).

(٢) ومن هٰذا النوع أيضًا خاتمة «جامع الترمذي» التي هي كتاب «العلل» الذي جعله في آخر «جامعه» وختمه به، وقد تكلم فيه الإمام الترمذي عن غرضه من كتابه، وشرطه فيه، ومنهجه الذي سلكه؛ كما تكلّم فيه عن كثير من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد اعتبرهُ بعضهم أول تصنيف في علم مصطلح الحديث.

«سننه»[1].

شرطه فيها ليس شرط «صحيحه».

يلاحظ من صنيع العلماء والمخرّجين أنهم يميزون بين ما أورده الإمام مسلم في أثناء «الصحيح»، وبين ما أورده في «المقدمة»، بل نصص ابن القيم على ذلك؛ فقال في معرض ردّه على مخالف له في مسألة: «وأما قولكم: إن مسلمًا روى لسفيان بن حسين في «صحيحه»؛ فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلمٌ لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر، **ولا يشكّ أهلُ الحديث في ذلك**»[2].

قلت: ولذا رمز ابن حجر في «التقريب» لمن أخرج لهم مسلم في صلب «الصحيح» بـ (م)، ولمن أخرجه لهم في مقدمته بـ(مق)، ويلاحظ أن العلماء استثنوا ما أخرجه مسلم من المعلقات في مقدمة «صحيحه» عند كلامهم على المعلقات الموجودة في «صحيحه»، إذ لم يعدوها في جملتها؛ لممايزتهم بين ما أورده في أثناء (الصحيح)، وبين ما أورده في (المقدمة) كما قدمنا.

ويدلّ عليه أيضًا صنيع المخرّجين[3] وأصحاب «المستخرجات»؛ إذ لم يذكروا فيها كأبي عوانة الأحاديث التي ذكرها مسلم في مقدمة «صحيحه»، وقد فرق الحاكم في «مستدركه» بين «صحيح مسلم»، و«مقدمة صحيحه»، فإذا روى مسلم حديثًا هو في «مقدمة صحيحه» قال: «رواه مسلم في المقدمة»،

---

(١) «الإمام الدارمي وأثره في الحديث» (٤٦٣).

(٢) «الفروسية» (١٩٧ ـ بتحقيقي)، وانظر: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (٢٨).

(٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٤٤٣)، و«فتح الباري» (١٠ / ٣٧٠، ٥٢٢).

وإذا رواه في «الصحيح» قال: «رواه مسلم في «صحيحه»»[1]، وكذا بعض من ترجم لرجال «صحيح مسلم» مثل ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم»؛ فإنه قال في مقدمة كتابه هٰذا: «ذكر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ، واحتج بهم في «المسند الصحيح»، وكيفية روايتهم والرواة عنهم»[2]، ولم يذكر فيه من أخرج لهم مسلم في «مقدمة صحيحه».

ومن ترجم من العلماء لبعض الرواة ممن لم يخرج لهم مسلم إلا في المقدمة، نصص على ذٰلك؛ فقال: «أخرج له مسلم في المقدمة»[3] ولم يطلق، وإنْ أطلق استدرك عليه إطلاقه ذٰلك.

ويؤكّد ما قررناه ما ذكره مسلم عقب «المقدمة»، وفي أول «الصحيح»؛ فإنه قال: «بعون الله نبتدىء، وإياه نستكفي، وما توفقينا إلا بالله جل جلاله»[4].

ما أُخذ عليه فيها:

لا أريد أن أتعجل في بسط ما بحثه الإمام مسلم في هٰذه المقدمة في مسألة العنعنة؛ هل هي محمولة على الاتّصال والسّماع، إذ أمكن لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضًا بعضًا، مع براءتهم من التدليس أم لا؟ وأن مسلمًا نقل الإجماع على أنها محمولة على الاتصال، وأن العلماء تعقّبوه في ذٰلك،

---

(١) راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتاب المستدرك على الصحيحين» (٣٣٧).

(٢) «رجال صحيح مسلم» (١ / ٢٩).

(٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء» (٥ / ١٥٥ و١٠ / ٦١٨ و٩ / ٢٣٦)، و«تدريب الراوي» (١ / ٣٢٦).

(٤) «صحيح مسلم» (١ / ٣٦).

وقالوا: «وفيما قاله مسلم نظر»[1]، فإنّ لهٰذا المبحث موضعًا آخر إن شاء الله تعالى، وإنما أريد هنا أن ألفت النظر إلى مثال ذكره مسلم فيها ضمن هٰذه المسألة، وكلامُهُ متعقَّبٌ على الصحيح.

قال رحمه الله تعالى: «وأسند النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ ثلاثة أحاديث»، وقال في آخر كلامه: «فكل هٰؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ الذين سمّيناهم[2] لم يُحفظ عنهم سماعٌ علمناه منهم في روايةٍ بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه»[3].

والعجب منه في هٰذا، فإنا وجدنا بطلان ما نفاه في نفس «صحيحه»، روى في (كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبيّنا ﷺ وصفاته): من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «أنا فرطكم على الحوض...» إلى أن قال: «ثم يحال بيني وبينهم»، قال أبو حازم: «فسمعني النعمان بن أبي عياش، وأنا أحدِّث بهٰذا الحديث؛ فقال: أهٰكذا سمعت سهلًا يقول؟ فقلت: نعم. قال: فأنا أشهد على أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ لسمعته يقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما عملوا بعدك؛ فأقول: سحقًا سحقًا لمن بدَّل بعدي»[4].

وأخرج أيضًا في «صحيحه» (كتاب الجنّة وصفة نعيمها، باب تراءي أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء): من طريق أبي حازم أيضًا عن سهل بن

---

(١) «علوم الحديث» (ص ٦٠).

(٢) من بينهم النعمان عن أبي سعيد.

(٣) مقدمة «صحيح مسلم» (٣٥).

(٤) «صحيح مسلم» (٤ / ١٧٩٣ / رقم ٢٢٩٠، ٢٢٩١).

سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ أهل الجنة ليتراءون الغرفة في الجنّة كما يتراءون الكوكب في السماء».

قال: فحدثتُ بذلك النعمان بن أبي عياش؛ فقال: سمعتُ أبا سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه يقول: «كما تراءون الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي»(١).

وأخرج أيضًا في «صحيحه» (كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلّها مئة عام لايقطعها): عن أبي حازم عن سهل ابن سعد ـ رضي الله تعالى عنه ـ حديث: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها».

فقال النعمان: حدثني أبو سعيد ـ رضي الله تعالى عنه ـ بلفظ: «يسير الراكب الجواد المضمر السريع»(٢).

فهٰذه الثلاثة الأحاديث التي أشار إليها قد ذكرها هو في «كتابه» مصرّحًا فيها بالسماع(٣).

التعريف بـ «صحيح مسلم»:

اسمه وما اشتهر به:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول من هٰذا الباب إلى أن مسلمًا لم ينص في كتابه «الصحيح» على تسميته، ولذٰلك وقع خلاف بين العلماء في ذٰلك، وأن الصحيح من اسمه ما ذكره صاحبه في خارجه «المسند الصحيح»، وقد

---

(١) «صحيح مسلم» (٤ / ٢١٧٧ / رقم ٢٨٣٠، ٢٨٣١).
(٢) «صحيح مسلم» (٤ / ٢١٧٦ / رقم ٢٨٢٧، ٢٨٢٨).
(٣) «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٥٩٧ ـ ٥٩٨) لابن حجر.

اشتهر هٰذا الكتاب بـ «صحيح مسلم» ـ وهٰذا ما أثبت على غلاف مطبوعاته، وبعض النسخ الخطية منه ـ؛ فأستحسن إنْ طبع الكتاب في المستقبل أن يجمع بين الاثنين، فيكتب ـ مثلاً ـ: «المسند الصحيح»، وتحته: «المشهور بصحيح مسلم»؛ فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية[1]، ولا بد من ذكر التسمية الأصلية له، قال القاسمي: «وينبغي لكل من ينسخ «الصحيح» أو يطبعه أن يعنونه بتسمية المؤلف محافظة على الإعلام، وتحرسًا من الاقتضاب، فيما لا محل له من الإعراب»[2].

الباعث على تصنيفه والغرض منه:

طلب أحدُ النّجباء[3] من الإمام مسلم أن يوقفه على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه؛ فوقع ذلك في قلبه، فأخذ في جمع «صحيحه»، قال رحمه الله تعالى:

«أما بعد؛ فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممتَ بالفحص عن تعرُّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذٰلك من صنوف

---

(١) راجع: (صفحة ٢٣٦، ٢٣٦ ـ ٢٣٧، ٢٣٩ ـ ٢٤١).

(٢) «حياة البخاري» (١٢).

(٣) هو الحافظ أحمد بن سلمة، صاحب مسلم وتلميذه ورفيقه في الارتحال والطلب، ألّف مسلم «صحيحه» استجابةً لطلبه؛ فقد ذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ١٨٦) في ترجمته: «ثم جمع له مسلمٌ «الصحيح» في كتابه».

وانظر: «الموقظة» (١٣٨ ـ ١٣٩).

ولا يبعد أن يكون سمع هٰذه الأمنيَّة من غير واحد من شيوخه أو أقرانه وتلامذته؛ إذ كانت الحاجة إليها ماسة في ذٰلك الوقت، وقد يكون السؤال مفترضًا كما هو المعروف أن كثيرًا من المؤلّفين كان يفترض عند تأليفه سؤالاً يطرحه، ثم يجيب عنه! والله أعلم.

الأشياء، بالأسانيد التي نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم؛ فأردت أن تُوقَف على جملتها مؤلَّفة محصاةً، وسألتني أن ألخّصها في التأليف بلا تكرار كثير، فإن ذلك ـ زعمت ـ مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط لها، وللَّذِي سألتَ ـ أكرمك الله ـ حين رجعت إلى تدبّره وما تؤول به الحال عاقبةٌ محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشّم ذلك، أن لو عُزم لي عليه، وقضي لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس لأسبابٍ كثيرةٍ، يطول بذكرها الوصف»[1].

كان غرض الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ إذًا من تصنيف كتابه أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه وغير ذلك من صنوف الموضوعات؛ لتكون قريبة سهلة المنال من عموم الناس ـ الراغبين في طلب الحديث ـ من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه، قال رحمه الله: «أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعًا عندي، وعند من يكتبه عني؛ فلا يرتاب في صحتها»[2]، وقال أيضًا:

«فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثيرٍ ممن نَصَبَ نفسه محدِّثًا فيما يلزَمُهم من طرح[3] الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم، أنّ كثيرًا مما يَقْذِفُون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقولٌ عن قومٍ غير مرضيِّين، ممن ذمّ الرواية عنهم أئمةُ أهل

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (٣ ـ ٤).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٩٨)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٢٦).

(٣) أراد بالطرح إلقائها إلى آذان المستمعين؛ كما قصد بذلك القذف، راجع: «الحل المفهم لصحيح مسلم» (١٠ ـ ١١).

الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة؛ لَمَا سَهُلَ علينا الانتصابُ لما سألتَ من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبارَ المنكرة بالأسانيد الضّعاف المجهولة، وقَذْفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها؛ خَفَّ على قلوبنا إجابَتُك إلى ما سألتَ»[1].

فـ «صحيح مسلم» برز إلى الوجود نتيجة باعثين:

الأول: باعث الطلب المباشر من أحد المعاصرين أو التلاميذ وهو (أحمد بن سلمة) على ما رجّحناهُ، أو من فئة معينة منهم، ولا شك أن طالب الشيء إنما يطلبه غالبًا ممن يستطيع القيام به، وفي ذلك ما يدلّ على مكانة الإمام مسلم.

الثاني: وباعث الطلب غير المباشر: طلب الحالة الحاضرة التي كان عليها الحديث قبل جمع «الصحيحين»؛ من اختلاط الصحيح بالسقيم، والقوي بالضعيف، وقصور الاستفادة من الأحاديث على الخاصّة دون العامة[2]؛ فكتب «صحيحه» حرصًا منه على حفظ أحاديث سيد المرسلين، وصيانة لعوام المسلمين، عما يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة، والروايات الضعيفة.

وفعله هذا يتضمن دعوة منه ـ رحمه الله ـ للاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة، وطرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة.

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (٨).

(٢) راجع: «أئمة الحديث النبوي» (١٢٣ ـ ١٢٤).

مكان تصنيفه والزّمن الذي صنّفه فيه :

صنّف مسلم كتابه «الصحيح» في بلدة (نيسابور) بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه[1]، أما الزمن الذي استغرقه فيه فليس بالقليل، وذلك لجمعه طرق الأحاديث وتحرّيه في سياقها، وتحرّزه في ألفاظها، مع الاختصار البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع، وجودة الترتيب[2]، وهو على ما قاله أحمد بن سلمة : «خمس عشرة سنة»[3]، ونقل عنه بعضهم أنه «اثنتا عشرة سنة»[4]، وهو تصحيف، أو خطأ مطبعي، وقال النووي : «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[5]، وهو الزمن الذي استغرقه البخاري في تأليف «صحيحه»[6].

ولعل ما قاله أحمد بن سلمة هو الصحيح ؛ لأنه كان ملازمًا للإمام مسلم في تأليفه، قال رحمه الله تعالى : «كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»[7]، وهٰذا التحديد أقرب الأقوال إلى الصحة ؛ إذ يستند إلى نقلٍ من جهة، ولأن «مثل هٰذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده على التحقق من كل حديث يرويه، ومن كل راوٍ يروي له، وقد يحتاج الأمر إلى السفر إلى مدينة أخرى في سبيل ذٰلك»[8] من جهة أخرى.

---

(١) «هدي الساري» (١٢).

(٢) المصدر السابق، و«تدريب الراوي» (١ / ٩٤).

(٣) سيأتي ما يدلّ عليه من قول تلميذه أحمد بن سلمة.

(٤) «النجوم الزاهرة» (٣ / ٣٣).

(٥) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

(٦) راجع : «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٠٥)، و«تاريخ بغداد» (٢ / ١٤)، و«الإمام البخاري وصحيحه» (١٨٠).

(٧) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨٩)، و«السير» (١٢ / ٥٦٦)، و«الوافي بالوفيات» (لوحة ٢٣٨ / أ).

(٨) «الإمام مسلم بن الحجاج : حياته وصحيحه» (٦٥).

وقد ابتدأ مسلم في تصنيف «صحيحه» وعمره آنذاك تسع وعشرون سنة؛ إذ فرغ من تأليفه سنة (٢٥٠هـ)، كما يفهم من قول العراقي وحاجي خليفة[١]، فيكون قد ابتدأ به في سنة (٢٣٥هـ)؛ إذ مكث فيه خمس عشرة سنة كما قدمنا، «وهو قول يسوّغه العقل والمنطق»، وليس هناك ما يناقضه؛ لأن مسلمًا في هٰذه السن كان قد هيأ نفسه وثقّفها بهٰذه الصّناعة ثقافة كاملة، وأصبح جديرًا بالقيام بمثل هٰذا العمل، وبمثل هٰذا التأليف»[٢].

وأما ما قاله إبراهيم بن سفيان: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[٣]؛ فليس هٰذا الذي ذكره إبراهيم من التاريخ إلا تاريخًا لسماعه الكتاب من مؤلفه الإمام مسلم في هٰذه السنة (٢٥٧هـ)، وليس هو بتاريخ فراغ تأليف الكتاب؛ لما قدمناه عن أحمد بن سلمة، وهو الصاحب المرافق لمسلم.

رواة «الصحيح»:

قد تقدم في الكلام على تلاميذ الإمام مسلم والآخذين عنه عامة ذكر موجز لمن روى «الصحيح» عنه، ونفصّل هنا؛ فنقول:

اعلم ـ رحمنا الله وإياك ـ أن «صحيح مسلم» ثابت بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة؛ فالعلم القطعي حاصل بأنه من تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، واشتهر عنه من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد

---

(١) ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح» (١٤)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٥٥٥) أن مسلمًا ألّف كتابه سنة مئتين وخمسين، ويفهم منه أنه فرغ منه وأتمّه في هٰذه السنة، ونبّه العراقي على تصحيف وقع لبعضهم في تأريخ تصنيف مسلم لـ «صحيحه».

(٢) «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه» (٦٦ / ٦٧).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٤)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠).

ابن سفيان[1] (المتوفى سنة ٣٠٨هـ).

قال ابن الصلاح: «هٰذا الكتاب مع شهرته التامّة؛ صارت روايته بإسنادٍ متصّل بمسلمٍ مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان»[2]، ولذا نعتـه جماعة بأنه «راوي صحيح مسلم»[3]، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[4]، والنسخة المطبوعة من روايته، ولقد جاء له فيها ذكر، جاء عقب حديث: «قال أبـو إسحـاق[5]: قال أبو بكر ابن أخت أبي النَّضر في هٰذا الحديث[6]، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمـان؟...»[7]؛ فنقـل لنـا ـ رحمـه الله تعـالى ـ الأحاديث التي رواها مسلم، وما وقع في مجلسه من الفوائد العلمية عند روايته لها؛ إذ النص المذكور ليس من صلب «الصحيح»، ولذا مثل به بعض الباحثين على «مشكلة إضافة مواد أجنبية في صلب الكتاب»[8].

قلت: ويُمثّل على ذٰلك أيضًا بما عند مسلم في «صحيحه» (كتاب الفتن وأشـراط السـاعـة) من حديث أبي سعيد الخـدري في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، وقتله المؤمن وإحيائه، وجاء بعده: «قال أبو إسحاق: يقال: إن هٰذا الرجل هو الخضر عليه السلام»[9].

---

(١) مضت ترجمته في (صفحة ١٨٣).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٣).

(٣) راجع ما قدمناه (ص ١٨٥).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٤)، و«شرح النووي على مسلم» (١ / ١٠).

(٥) أي: إبراهيم بن محمد بن سفيان المذكور.

(٦) يعني: طعن فيه، وقدح في صحته.

(٧) «صحيح مسلم» (١ / ٣٠٤ بعد رقم ٤٠٤ بعد ٦٣).

(٨) راجع: «دراسات في الحديث النبوي» (٢ / ٣٨٠، ٣٨١).

(٩) «صحيح مسلم» (٤ / ٢٢٥٦ / رقم ٢٩٣٨ بعد ١١٢).

وظنّ القرطبي أن أبا إسحاقَ المذكور هو السبيعي أحد الثقات من التابعين، ولم يصب في ظنّه؛ فإن سند الحديث المذكور لم يجر لأبي إسحاق ذكر فيه، وإنما أبو إسحاق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد، راوي «الصحيح»، كما جزم به عياض والنووي وغيرهما[1].

ويمثل عليه أيضًا بما في «صحيح مسلم» (كتاب الجهاد والسير) عند ذكره حديث ابن مسعود وهو فيما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ومما فيه: «اللهم! عليك بأبي جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عُقْبَة، وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط...»[2]، وجاء عقبه: «قال أبو إسحاق: الوليد بن عقبة غلط في هذا الحديث»[3].

وأبو إسحاق هو إبراهيم بن سفيان ـ راوي مسلم ـ؛ فقال: «الوليد بن عقبة» يعني بالقاف «غلط» إنما هو (ابن عُتبة) بالتاء، كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى عن أبي بكر بن أبي شيبة[4].

ويمثّل عليه أيضًا بما في «مقدمة الصحيح»: «حدثنا الحسن الحلواني قال: حدثنا نُعَيْم بن حماد ـ قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا نُعيم بن حماد ـ حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة عن يونس بن عبيد، قال: كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث»[5].

فمقولة إبراهيم: «حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا نعيم بن حماد»،

---

(١) «فتح الباري» (١٣ / ١٠٤)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨ / ٧٢).

(٢) «صحيح مسلم» (٣ / ١٤١٨ ـ ١٤١٩ / رقم ١٧٩٤ بعد ١٠٧).

(٣) «صحيح مسلم» (٣ / ١٤١٩).

(٤) «الديباج على صحيح مسلم» (ق ١٨٩ / ب)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢ / ١٥٢).

(٥) مقدمة «صحيح مسلم» (٢٢).

وهو تلميذ مسلم، أورده هٰهنا لما فيه من علو الإسناد، حتى ساوى مسلمًا في الرواية[1].

وروى إبراهيم أيضًا حديثًا من زياداته على «صحيح مسلم» وعالي إسناده، أورد إسناده بعد أن ذكره مسلم؛ فقال: «وحدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم. . .»؛ فقال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا ابن أبي مريم. . .»[2].

ولإبراهيم بن سفيان فوت في الكتاب لم يسمعه من مسلم، يحمله عنه بالإجازة أو بالوجادة، وكان إبراهيم يقول فيها: «عن مسلم» أو «قال مسلم»، ولا يقول: «أخبرنا» أو «حدثنا مسلم»، وقد غفل أكثر الرواة عن تبيين ذٰلك وتحقيقه في فهارسهم وبرنامجاتهم، وفي تسميعاتهم، وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: «أخبرنا إبراهيم قال: أخبرنا مسلم»!

وهٰذا الفوت في ثلاثة مواضع محققة في أصول معتمدة:

أولها: في (كتاب الحج في باب الحلق والتقصير): حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله المحلّقين» إلى بعد ثمانية أوراق أو نحوها، عند أول حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجًا إلى سفرٍ؛ كبَّر ثلاثًا».

ثانيها: من أول الوصايا: «حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، واللفظ لمحمد بن المثنى في حديث ابن عمر: «ما حق امرىء مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه. . .» إلى قوله في آخر حديث حُوَيِّصة ومحيِّصَة في

---

(١) «الحل المفهم لصحيح مسلم» (١٩).

(٢) راجع: «صحيح مسلم» (كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ٤ / ٢٠٥٥)، و«صيانة صحيح مسلم» (٨٠)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٦ / ٢٢١).

القسامة: «حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر؛ قال: سمعت مالك ابن أنس . . . الحديث»، وهو مقدار عشرة أوراق.

ثالثها: أوّله قول مسلم في أحاديث «الإمارة والخلافة»: «حدثني زُهير بن حرب حدثنا شبابة . . . حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إنما الإمام جُنَّة»، ويمتـدّ إلى قوله في كتاب «الصيد والذّبائح»: حدثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخيّاط، . . . حديث أبي ثعلبة الخُشَني: «إذا رميت بسهمك»، فمن أوّل هٰذا الحديث عاد قول إبراهيم: حدثنا مسلم، وهٰذا الفوت أكبرهما، وهو نحو ثماني عشرة ورقة[1].

قال الذهبي: «سمع ـ أي: ابن سفيان ـ «الصحيح» من مسلمٍ بفوت، رواه وِجادَة[2]، وهو في الحج، وفي الوصايا، وفي الإمارة، وذٰلك محرّر مقيَّد في النسخ، يكون مجموعه سبعًا وثلاثين قائمة»[3].

وقال التّجيبي: «وقد أغفل التنبيه على هٰذا الفوت كثير من أعلام مشايخ المغـرب، وأطلقـوا القول في سماع إبراهيم لجميع الكتاب، وإطلاقهم غير صحيح، والله تعالى أعلم، وهو وليّ التوفيق»[4].

وأفاد أبو عبد الله محمد بن رشيد في «رحلته» أن هٰذه الأفوات الثلاثة

---

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (١٠٣ ـ ١٠٤، ١١١ ـ ١١٤)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١١ ـ ١٣)، و«برنامج التجيبي» (٨٤ ـ ٨٧)، و«المعجم المفهرس» (ق ٤ / أ)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٤٤٦ ـ ٤٤٧)، و«إضاءة البدرين» (ق ١٥ / ب ـ ١٦ / أ)، و«ثبت البلوي» (٢٩٠، ٣٩٤ ـ ٣٩٥).

(٢) (الـوجادة): هي أن يأخذ الحديث من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، وقوله: «بفوت» أي: فاته السماع في بعضه.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣١١ ـ ٣١٢).

(٤) «برنامج التجيبي» (٨٧).

انعكست على القاضي أبي بكر بن العربي؛ فأوهم أنها هي التي يقول فيها إبراهيم: ثنا مسلم، وما عداها يقول فيه: عن مسلم، وهو وهم منه، ينبغي أن لا يعتد به[1].

وقد رواه عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعة، منهم: أبو عبد الله محمد بن يزيد العَدل[2]، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي[3]، واشتهر من رواية أبي أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عَمرويه بن منصور الزاهد الجُلوديّ[4]، «وروايته هي المعتمدة المشهورة»[5].

قال الحاكم عنه: «إن أبا أحمد هٰذا كان شيخًا صالحًا، زاهدًا، من كبار عُبَّاد الصّوفية، صحب أكابر المشايخ، ومن أهل الحقائق، وكان يُورق، يعني: ينسخ، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة ومن كان قبله، وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وهو ابن ثمانين سنة»[6].

---

(١) «المعجم المفهرس» (ق ٤ / أ).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٤).

(٣) «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (١٠٠)، و«السير» (١٦ / ٤٦٥).

(٤) منسوب إلى (الجُلُود) جمع (جِلْد) على ما قاله السمعاني في «الأنساب» (٣ / ٣٠٧) ـ وانظر تعليق المعلّمي اليماني عليه ـ، وقال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (١٠٥): «وعندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنَيْسابور الدارسة».

وانظر: «الغنية» (٣٦) للقاضي عياض.

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (٨١).

(٦) له ترجمة في: «المنتظم» (٧ / ٩٧)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٢٩٤)، و«اللباب» (١ / ٢٨٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٢٩٤)، و«النجوم الزاهرة» (٤ / ١٣٣)، و«السير» (١٦ / ٣٨)، و«العبر» (٢ / ٣٤٨)، و«الوافي بالوفيات» (٤ / ٢٩٧).

قال الحاكم أيضًا: «وختم بوفاته سماع كتاب مسلم بن الحجاج، وكلّ من حدث بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره؛ فإنه غير ثقة»[1]، وقال أيضًا: «ضاعت سماعاته من ابن سفيان، فنسخ البعض من نسخة لم يكن له فيها سماع»[2]، ولعله وقع له ـ أي الحاكم ـ من طريقه ـ أي الجلودي ـ، قال الخليلي: «وكان ـ أي: «صحيح مسلم» ـ عند الحاكم أبي عبد الله عن رجلين عنه»[3].

واختلفت النُّسَخ في رواية الجُلودي عن إبراهيم؛ هل هي بحدثنا إبراهيم أو أخبرنا؟ والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم أو قراءته عليه؟ فالأحوط إذن أن يقال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا إبراهيم، فيلفظ القارىء بهما على البدل، وجائز الاقتصار على أخبرنا، كما جاء في بعض النسخ المعتمدة، ولأن حكم المُتَردد في ذلك المصير إليه؛ لأنّ كل تحديث من حيث الحقيقة إخبار، وليس كل إخبار تحديثًا، والله أعلم[4].

ورواه عن الجُلوديّ جماعة[5]، أشهرهم:

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٥)، و«برنامج التجيبي» (٨٤)، و«السير» (١٥ / ٣٠٢)، و«مستفاد الرحلة» (٢٩، ٣٧٠)، و«الوافي بالوفيات» (٤ / ٢٩٧).

(٢) «السير» (١٦ / ٣٠٢).

(٣) «الإرشاد» (٣ / ٨٢٦).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (١١٠، ١١١)، و«شرح النووي على مسلم» (١/١٢).

(٥) منهم: أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي، وبإسناده إليه به الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما في «السير» (٢١ / ٢٠٠)، والقاضي عياض في «الغنية» (٣٥، ٣٦)، وأحمد بن عمر القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم» (٣٤)، وابن عطية في «فهرسه» (٦٨)، وابن خير في «فهرسته» (٩٩)، ومنهم: أبو سعيد عمر بن محمد بن محمد بن داود السجزي، وبإسناده إليه به ابن عطية في «فهرسه» (٦٨)، والقاضي عياض في «الغنية» (٣٦، ٣٧)، وابن خير في «فهرسته» (١٠٠).

عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي، ثم النيسابوري، أبو الحسين، التاجر، الثقة، الأمين، الصالح، الصائن، المحظوظ من الدين والدنيا، الملحوظ من الله تعالى بكل نُعمى، عاش في النعمة عزيزًا مكرمًا في مروءةٍ وحشمة إلى أن توفّي.

حدّث عن أبي سهل بشر بن أحمد الإسفراييني، وأبي سعد محمد بن عبد الرحمٰن الكنجرودي، وغيرهم، حدث عنه جماعة، منهم: عبد الرحمٰن بن أبي عثمان الصابوني، وأبو عبد الله محمد بن الفضل الفَراوي، وفاطمة بنت علي بن المظفر بن زعبل، وغيرهم.

نقل ابن نقطة بسنده إلى بعض المحدثين؛ بأنه قال عنه: «هو محدث عصره، المشهور برواية «صحيح مسلم» و«غريب الخطابي»، وبارك الله في سماعه وروايته، مع قلّة مسموعاته حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء والطارئين، والبلديين»[1].

ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وتوفي في سنة ثمانٍ وأربعين وأربع مئة[2].

ورواه عنه جماعة من الأئمة والصدور؛ فقرأه الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي عليه نيّفًا وثلاثين مرة، وقرأه عليه أبو سعيد البحيري نيّفًا وعشرين مرة، كان آخر سماع له عليه في السنة التي مات فيها، سنة ثمان وأربعين وأربع

---

(١) «التقييد» (٢ / ١٠٢)، سمعه منه سنة خمس وستين وثلاث مئة؛ كما في «السير» (١٨ / ١٩).

(٢) له ترجمة في: «التقييد» (٢ / ١٠١)، و«العبر» (٣ / ٢١٦)، و«السير» (١٨ / ١٩)، و«المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» (ص ٣٦١ - ٣٦٢ / رقم ١١٩٢)، و«شذرات الذهب» (٣ / ٢٧٧).

مئة، وكان هو يقرأه دائمًا للغرباء والرّحالة، وممن قرأه عليه من المشاهير: أبو القاسم عبد الكريم القشيري، والواحدي[1]، وأم الخير فاطمة بنت أبي الحسن علي بن المظفر بن زعبل[2]، وأبو عبد الله الحسين بن علي الطبري إمام الحرمين[3]، وأبو محمد إسماعيل بن أبي القاسم بن صالح النيسابوري القارىء[4]، وابنه إسماعيل[5]، وصاحبه عبد الله بن أحمد[6]، والتّنكتي[7].

وأشهر راوية له عن الفارسي: محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعديّ أبو عبد الله الفَراوي النيسابوري، الملقب بـ «فقيه الحرم»، إمام، مفت، مناظر، واعظ.

سمع الكثير من أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وممن أقدم منهما، مثل: أبي حفص عمر بن مسرور الزاهد، وأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني الحافظ، وأبي سعد الكنجرودي، وخلق.

سمع منه الأئمة والحفاظ، ورحل إليه من الأقطار، حدث عنه أبو القاسم ابن عساكر، وأبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني، وأبو سعد عبد الكريم السمعاني، وأبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٦، ١٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٠ و١٩ / ٢٧٢).

(٢) «التحبير» (٢ / ٤٣٠)، و«السير» (١٩ / ٦٢٥).

(٣) «الغنية» (٣٧)، و«فهرس ابن عطية» (٦٧)، و«فهرسة ابن خير» (٩٨ - ٩٩)، و«السير» (١٩ / ٢٠٣).

(٤) «السير» (٢٠ / ١٩).

(٥) «السير» (٢٠ / ١٨٧).

(٦) «السير» (٢٠ / ٢٨٥).

(٧) راجع: «السير» (٢١ / ٤٨٩).

الفراوي.

قال ابن عساكر: «إلى الفراوي كانت رحلتي الثانية، وكان يُقْصَدُ من النواحي؛ لما اجتمع فيه من علوّ الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحُسنِ الخلق، والإقبال بكليته على الطالب».

حدث بـ «الصحيحين» و «غريب الحديث»، ولد تقديرًا سنة (٤٤١هـ)، وتوفي سنة (٥٣٠هـ)، رحمه الله تعالى[1].

قال السمعاني: «صُلّي عليه بُكْرةً، وما وصلوا به إلى المقبرة إلا بعد الظهر من الزحام، وأذكر أنا كنا في رمضان سنة ثلاثين وخمس مئة؛ فحملنا محفَّتَهُ على رقابنا إلى قبر مسلم لإتمام «الصحيح»، فلما فرغ القارىء من الكتاب؛ بكى الشيخ، ودعا وأبكى الحاضرين»، وقال: «لعل هٰذا الكتاب لا يُقرأ عليّ بعد».

كان رحمه الله ـ وإيانا ـ كثير الرواية بالأسانيد العالية، رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت الرواية عنه فيما دنا ونأى من الأمصار؛ حتى قالوا فيه: «للفَراوي[2] ألف راوي»[3].

فهٰؤلاء الرواة الذين رووا «صحيح مسلم» بالإسناد المتصل لمؤلّفه،

(١) له ترجمة في: «مشيخة ابن عساكر» (ق ٢٠٥ / ب)، و «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (١ / ١٠٠)، و «البداية والنهاية» (١٢ / ٣١١)، و «وفيات الأعيان» (٤ / ٢٩٠)، و «الوافي بالوفيات» (٤ / ٣٢٣)، و «العبر» (٤ / ٨٣)، و «طبقات السبكي» (٦ / ١٦٦)، و «السير» (١٩ / ٦١٥)، و «المنتظم» (١٠ / ٦٥)، و «تبيين كذب المفتري» (٣٢٢)، و «مجمع الآداب» (٤٤٠، ق ٣، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

(٢) كان أبوه من (فرأووه): بُليدة من ثغر خراسان، قال السمعاني في «الأنساب» (٩ / ٢٥٦) إنه بضمّ الفاء، والشائع المعروف فتح الفاء، هٰكذا ضبطها ابن الصلاح في «الصيانة» (١٠٧)، وياقوت في «معجم البلدان» (٤ / ٢٤٥).

(٣) راجع مصادر ترجمته.

وكادت أن تنحصر الرواية عليهم في سائر البلدان والأزمان، حتى المتأخرة منها؛ فرواه بالسند المذكور: (الفَراوي عن الفارسي عن الجلودي عن إبراهيم بن محمد بن سفيان) جماعة مختلفو الديار والأمصار والأعصار من تلاميذه، مثل: ابن عساكر، والسمعاني، وعبد الرزاق بن أبي نصر الطَّبسي، ـ وقرأه الأخير عليه سبع عشرة نوبة[1] ـ وأبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المُرادي[2]، ويوسف ابن آدم أبو يعقوب المراغي، ما أدري بالسماع ـ وهو أظهر ـ أو بالإجازة[3]، وأبو العلاء الهمذاني[4]، وأبو سعد الصفّار[5]، وابن الحرستاني[6]، وأبو الحسن الطوسي[7]، أو من غيرهم بأسانيدهم المتصلة إليه، مثل: أحمد بن عمر القرطبي[8] (المتوفّى سنة ٦٥٦هـ)، وأبو عمرو بن الصلاح[9] (المتوفى سنة ٦٤٣هـ)، والقاسم بن يوسف التجيبي[10] (المتوفى سنة ٧٣٠هـ)، وخالد بن عيسى البلوي[11] (كان حيًّا سنة ٧٥٥هـ)، وابن حجر العسقلاني[12] (المتوفى سنة

(١) راجع: «السير» (١٩ / ٦١٨).

(٢) راجع: «السير» (٢٠ / ١٨٨).

(٣) راجع: «السير» (٢٠ / ٥٩٠).

(٤) راجع: «السير» (٢١ / ٤٠).

(٥) راجع: «السير» (٢١ / ٤٠٣).

(٦) راجع: «السير» (٢٢ / ٨٠ ـ ٨١).

(٧) راجع: «السير» (٢٢ / ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٨) ذكر ذٰلك في مقدمة «تلخيص صحيح مسلم» له (١ / ٣٤).

(٩) ذكر ذٰلك في «صيانة صحيح مسلم» (١٠٨ ـ ١٠٩).

(١٠) ذكر ذٰلك في «مستفاد الرحلة والاغتراب» (٤٥، ٣٤٧، ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ٣٨٣، ٤١٦ ـ ٤١٧، ٤١٩ ـ ٤٢٠)، و«برنامجه» (٨٤).

(١١) ذكر ذٰلك في «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق» (١ / ١٨٢ ـ ١٨٣).

(١٢) ذكر ذٰلك في «تغليق التعليق» (٥ / ٤٤٦)، و«المعجم المفهرس» (ق ٤ / أ ـ ب)، وعنه السخاوي في «الجواهر والدرر» (١ / ١٧٩).

٨٥٢هـ)، وأبـو جعفر البلوي[1] (المتوفى سنة ٩٣٨هـ)، وعبد الباقي البعلي الدمشقي[2] (المتوفى سنة ١٠٧١هـ)، وغيرهم كثير جدًّا.

فالطريق المذكورة أشهر الطرق التي وصل بها «صحيح مسلم»، وإلا؛ فقد رواه أهل المغرب[3] عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، ولم يرد له ذكر عند غير أهل المغرب، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحـل منهم إلى جهـة المشـرق، كأبي عبد الله محمد بن يحيى الحذّاء التميمي القرطبي[4]، وغيره.

سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمٰن بن ماهان البغدادي[5]؛ قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر[6] الفقيه على مذهب انشـافعي حدثنـا أبـو محمـد أحمـد بن علي بن الحسن القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج، حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أولها حديث الإفك الطويل إلى آخر الكتاب، فإن أبا العلاء بن ماهان المذكور كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان عن مسلم[7].

---

(١) ذكر ذلك في «ثبته» (١٢٧ ـ ١٢٨، ٢٨٦ ـ ٢٩٠، ٣٩١ ـ ٣٩٥).

(٢) راجع: «رياض الجنة بآثار أهل السنة» (٦٢).

(٣) انظر تفصيل ذلك في «منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم» (ص ٧٧ وما بعدها) و«صحيح مسلم في الدراسات المغربية» بحث دبلوم بإشراف الدكتور فاروق حمادة.

(٤) له ترجمة في: «فهرسة ابن خير» (٩٣، ٢٤٢)، و«شجرة النور الزكية» (١١٢).

(٥) له ترجمة في: «الذيل على تاريخ بغداد» (١ / ٣٧٥) لابن النجار، و«السير» (١٦ / ٥٣٥)، و«العبر» (١ / ٣٧٥)، و«حسن المحاضرة» (١ / ٣٧١)، و«شذرات الذهب» (٣ / ١٢٨).

(٦) له ذكر في «الإكمال» (١ / ٩٥) لابن ماكولا (الهامش).

(٧) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (١٠٩ ـ ١١٠)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» =

وكتب الإمام الدارقطني إلى أهل مصر من بغداد: «أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح»، ووصف أبا العلاء بالثّقة والتمييز[1].

وقد رواه جمع بأسانيدهم من طريق (أبي العلاء بن ماهان عن أبي بكر الأشقر عن القلانسي)، منهم القاضي ابن عطية المحاربي[2] (المتوفى سنة ٥٤١هـ)، والقاضي عياض اليحصبي[3] (المتوفى سنة ٥٤٤هـ)، وابن خير الإشبيلي[4] (المتوفى سنة ٥٧٥هـ)، وابن حجر العسقلاني[5] (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

وعنه: القاضي أحمد بن فتح القرطبي، المعروف بـ (ابن الرَّسان)[6].

وقال القاضي عياض: «ولم يصلْ إلى هٰذه البلاد كتاب مسلم إلا من طريقي القلانسي وابن سفيان»[7].

= (١ / ١١ ـ ١٢)، و«فهرسة ابن خير» (١٠١)، و«فهرس ابن عطية» (٨٥، ١٢٢، ١٣٠)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٤٤٨)، و«السير» (١٦ / ٥٣٦)، و«الغنية» (٣٦)، وفيه: «حاشا من آخر الكتاب، من حديث حذيفة: والله إني لأعلم الناس بكل فتنة...».

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١١٠)، و«الذيل على تاريخ بغداد» (١ / ٣٧٨)، و«فهرسة ابن خير» (١٠٢)، و«فهرس ابن عطية» (٨٥).

(٢) ذكر ذٰلك في «فهرسه» (٨٤ ـ ٨٥، ١٢٢، ١٣٠).

(٣) ذكر ذٰلك في كتابه «الغنية» (٣٦).

(٤) ذكر ذٰلك في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (١٠١).

(٥) ذكر ذٰلك في «تغليق التعليق» (٥ / ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، و«المعجم المفهرس» (ق ٤ / ب).

(٦) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٠٥).

(٧) «الغنية» (٣٧).

قلت: لا يعني هٰذا أنه لم يروه عن مسلم غيرهما؛ فقد رواه عنه جماعة لا يحصون، وحدث به صاحبه بعد الانتهاء منه سنة (٢٥٧هـ) على جماعة من الناس، ورواه عنه ابن خزيمة[١]، ومكي بن عبدان، وعن الأخير جماعة بأسانيدهم إليه[٢].

كما أن هٰذا الكتاب قد رواه بعضهم بطرق لا تصح البتة إلى الإمام مسلم، قال ابن نقطة في ترجمة (عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم الكتاني العسقلاني):

«رأيتُه بمكة، ولم أسمع منه شيئًا، روى «صحيح مسلم» بطرقٍ موضوعةٍ لا أصل لها البتة، وسُمِع عليه بمكة، وكتب بها الأثبات، وتفرّق بها الناس في البلاد.

أما الطريق الأولى؛ فإنه رواه عن جدّه عمر بن عبد المجيد الميانشي عن أبي الفتح عبد الملك الكروخي عن عبد الرحمٰن بن محمد الداودي عن شيخ يقال له: أبو إسحاق عن مسلم[٣].

وهٰذا باطل من وجوه:

أحدها: أنّ الكروخي لم يسمع من الداودي شيئًا، والداودي لم يروِ «صحيح مسلم» فيما نعلم، فإنْ كان رواه؛ فلا تصح روايته عن رجل عن مسلم لأنَّ أبا إسحاق إبراهيم بن سفيان توفي في رجب سنة ثلاث مئة، ومولد الداودي

(١) راجع: «الإرشاد» للخليلي (٢ / ٨٢٠٦).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: «الجواهر والدرر» (١ / ١٧٩)، و«رياض أهل الجنة بآثار أهل السنة» (٦٢).

(٣) علق عليه الذهبي في «الميزان» (٢ / ٦٧١) بقوله: «قلت: هٰذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزيرًا لراويه».

في ربيع الآخر، سنة أربع وسبعين وثلاث مئة؛ فبطل من هٰذا الوجه.

وأما الطريق الثانية؛ فإنه قال: أخبرنا السِّلَفي بالإجازة قال: أنبأ أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري وعبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني قالوا: أخبرنا عبد الغافر الفارسي.

وإنما رواه السلفي عن هٰؤلاء الشيوخ بالإجازة، ولم يسمعه عن أحدٍ منهم.

وأما الطريق الثالثة؛ فإنه رواه عن السِّلفي بالإجازة قال: أنبأ أبو الفتح أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المقرىء الحداد بأصبهان قال: كتب إلينا علي بن محمد بن محمد بن عثمان الطرازي بنيسابور قال: أنبأ أبو حامد أحمد ابن علي بن حسنويه المقرىء[1] قال: أنبأ مسلم.

وهٰذه الطريق موضوعة مثل الطريق الأولى لا أصل لها البتة، إنما وقع للسلفي بهٰذا الإسناد أحاديث من حديث مسلم.

وقد وقع إليّ جزء فيه أسانيد الكتب، جمع السِّلفي بخط أحمد بن الفارق ابن سنان الكركي ـ وكان ثقة في الحديث ـ وقد سمعه من السِّلَفي، وفيه:

«كتاب مسلم أنبأنا به أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري بمكة وأبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني بأصبهان، قالوا: أنبأ عبد الغافر بنيسابور قال: ولا يقع هٰذا الكتاب لأمثالنا أعلى من هٰذا، وأما حديثه؛ فقد أنبأ به أبو الفتح أحمد بن محمد بن سعيد بأصبهان، قال: كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الطرازي من نيسابور أن أبا حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء أخبرهم قال: ثنا مسلم بغير حديث، وهٰذا

---

(١) انظر ما قدمناه عنه في (ص ٢٢٧).

هو الصحيح ؛ فنسأل الله العافية في الدنيا والآخرة»[1]، وكان بعضهم يحدث به من غير أصله، وهٰذا أقبح شيء عند المحدثين[2].

واشتهر في أسانيد بعض متأخري التونسيين والجزائريين سياق سند «الصحيح» من طريق المعمرين إلى الفربري (تلميذ البخاري وراوي كتابه)، ثم يقولون: عن البخاري ومسلم!! قال الكتاني رحمه الله تعالى:

«وهو في عهدة الشيخ محمد صالح الرضوي، أو بعض الآخذين عنه بالجزائر وتونس، ولم نعرف قط ولم نسمع بأن للفربري الأخذ أيضًا عن مسلمٍ «صحيحَهُ»، على كثرة ما طالعنا من المشيخات، والمعاجم، والفهارس، والطبقات، والتواريخ، والمسانيد، وقد نبّهتُ على ذٰلك بعض المنصفين من التونسيين والجزائريين؛ فمنهم من اعترف، ومنهم من توقّف، والله أعلم»[3].

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن جماعة من المتأخرين قد أفردوا أسانيد «صحيح مسلم بن الحجاج» بمصنّفات، مثل:

١ ــ زكريا بن محمد بن زكريا المحلّي الشافعي (من علماء القرن العاشر الهجري)، له «منهاج الاحتجاج بسماع صحيح مسلم بن الحجاج»، منه نسخة في دار الكتب المصرية، تحت رقم (١٩٦ مجاميع م)، ضمن مجموع (من ورقة ٧ ـ ١٢)، كما في «فهرس دار الكتب» (١ / ٣٠٩ ـ مصطلح الحديث).

٢ ــ الحافظ مرتضى الزَّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥هـ)، له «غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج»، توجد منه نسخة خطية

---

(١) «التقييد» (٢ / ١٦٠ ـ ١٦٢).

وراجع: «الميزان» (٢ / ٦٧١)، و«لسان الميزان» (٤ / ٧٨).

(٢) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣١٨ ـ ٣١٩).

(٣) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ٩٦١).

بمكتبة أحمد تيمور باشا (ضمن دار الكتب المصرية، في قسم الاصطلاح، تحت عدد ١٤١)[١].

٣ ــ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (المتوفى سنة ١٣٢٧هـ)، له «جزء أسانيد صحيح مسلم»[٢].

٤ ــ عبد الرحمٰن بن محمد الدمشقي، الشهير بـ (الكزبري) (المتوفى سنة ١١٨٥هـ)، له كراسة جمع فيها أسانيده في «الصحيحين» وبعض الكتب[٣].

وكان بعضهم يصنّف كتباً عند انتهائه من تدريس هٰذا «الصحيح» وروايته، مثل:

٥ ــ التهامي بن الحجاج المدني بن علي بن عبد الله، له «تعليق على صحيح مسلم»، أو «ختمة لصحيح مسلم»[٤].

٦ ــ محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، له «ختمة لصحيح مسلم»[٥].

٧ ــ عبد القادر النادمي (ت ٩٢٧هـ)، له «ختم صحيح مسلم»[٦].

---

(١) المرجع نفسه (٢ / ٨٩٣).

(٢) المرجع نفسه (١ / ٤٨٣).

(٣) المرجع نفسه (١ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

(٤) مطبوع على الحجر بفاس في (١٦ صفحة)، راجع: «الأعلام» للمراكشي (٣ / ٩٥)، و«المعجم» (١٨)، ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم» (١١٨) للدكتور عمر الجيدي.

(٥) «مدرسة البخاري بالمغرب» (٢ / ٤٦٤)، و«الشروح المغربية على صحيح مسلم» (١١٨).

(٦) «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٨٣).

٨ ـ محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، له «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج»[١]، وقد طبع حديثاً.

نُسَخ «صحيح مسلم»:

طار ذكر هٰذا «الصحيح» في الأمصار كلَّ مطار، وتسابق فحول العلماء على نَسْخِهِ، وروايته، وحفظه، والاعتناء به: شرحًا، واختصارًا، واستخراجًا، والذي يهمُّنا هنا (نُسَخ هٰذا «الصحيح»)، وأكثر ما يعنينا منه اللمحات والنقاط التالية:

أولاً: حجمه وأجزاؤه: يقع هٰذا «الصحيح» في نحو ستّ مئة وعشرين ورقة بخط دقيق، يكتبه الجادّون المتقنون من الناسخين في أسبوع[٢] وربما في خمسة أيام[٣]، وكان الأقدمون يقسمونه إلى مجلدات؛ فيجعلونه في ثلاثة، كما في نسخة حفيد الفراوي[٤]، أو في مجلدين كما في بعض النسخ الخطية منه[٥]، أو في أربعة كما في بعض الأثبات[٦]، وهو في تجزئة ابن عساكر في أكثر من تسعة وعشرين جزءًا[٧]، ويوجد الجزء الثالث عشر من نسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية، برقم (٢٣٧ ورقة)، مكتوبة سنة (٣٦٨هـ)، وعنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات، كما في «فهرس المخطوطات المصورة» (١ / ٨٦،

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٧١)، و«فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ٩٩٠).
(٢) راجع ـ لزامًا ـ: «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٥٤).
(٣) راجع: «فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ١٠٤٥)، و«شذرات الذهب» (٨ / ٢٠٦).
(٤) راجع: «سير أعلام النبلاء» (٢ / ٣٩٥).
(٥) راجع: «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي» (١ / ١٨٤ ـ ١٨٦).
(٦) راجع: «ثبت البلوى» (٢٨٦).
(٧) المرجع السابق (٣٩٣).

الرقم ٣١٤ / الحديث والمصطلح)[1].

ثانيًا: أخذ هٰذا الكتاب عن مسلم جماعة، من أشهرهم ـ كما قدمنا ـ: إبـراهيم بن محمد بن سفيان، وقد سمعه من صاحبه خلا ثلاثة مواطن؛ فقد قابلها بنسخة شيخه مسلم، وكانت نسخة مسلم هٰذه نفيسة عزيزة عليه، حملها معه إلى الرّيّ، ووضعها بين يدي أبي زُرعة الرازي[2]، واطّلع عليها ابن وارة[3]، وأخذها عن ابن سفيان جماعةٌ؛ بالسّماع أحيانًا، والإجازة مرة ثانية من بينهم الجلودي، وقد كانت نسخته يتداولها الطّلبة فيما بينهم، وينسخ عنها بعضهم.

قال الحـاكم: «حدّث الكسائي بـ «الصحيح» من كتاب جديد بخطّه، فأنكرتُ، فعاتبني؛ فقلتُ: لو أخرجتَ أصلَكَ وأخبرتني بالحديث على وجهه. فقال: أحضرني أبي مجلسَ ابن سفيان الفقيه لسماع هٰذا الكتاب، ولم أجد سماعي؛ فقال لي أبو أحمد الجُلُودي: قد كنتُ أرى أباكَ يُقيمك في المجلس تسمع وأنت تنام لصغرك؛ فاكتب «الصحيح» من كتابي، تنتفع به»[4].

ثالثًا: حفظ لنا علماؤنا ـ رحمهم الله تعالى ـ تراث أسلافنا، واعتنوا به عنـاية تامة لائقة به، ومن ذٰلك هٰذا الكتاب فقد تداولوه بالرواية ـ كما قدمنا ـ والنَّسْـخِ؛ فنسخـه ـ مثلاً ـ ابنُ الحطيئة «كله بقلمٍ واحدٍ»[5]، وابنُ الخاضبة «بالأجرة، سبع مرات»[6]، والعبدوسي الفاسي «تسع نُسخٍ»[7].

---

(١) «أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم» (ص١٦٥/رقم٤٧٦).

(٢) راجع: (ص ٤١٠، ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٣) راجع: (ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

(٤) «الأنساب» (١٠ / ٤٢٢ ـ ٤٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٤٦٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٣٤٧).

(٦) المرجع نفسه: (١٩ / ١١١، ١١٢).

(٧) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ١٠٤٤).

رابعًا: كانت كثير من هٰذه النُّسخ صحيحةً غاية، وعليها سماعات ومقابلات، ولذا احتج بها العلماء عند المباحثة والمناقشة، وكانوا يرجعون إليها في المعضلات والمشكلات؛ فمثلاً: ذكر عبد الحي الكتاني أنه كان يسمع على والده كتاب «المجالس المكية» لأبي حفص الميانسي المكي من أصلٍ عتيق بخط الحافظ أبي العلاء العراقي، قال: «فوصلنا فيه إلى حديث عثمان في كيفية وضوء النبي ﷺ، فمع عزو الميانسي له إلى نسخ، ذكر فيه: المسح على الأذنين؛ فقال لنا الشيخ الوالد: مسح الأذنين في الوضوء لا يوجد في «الصحيحين» من حديث عثمان ولا غيره»، قال رحمه الله: «فقمتُ بعد ذٰلك على ساق في مراجعة نسخ «صحيح مسلم» العتيقة المسموعة وغيرها من المستخرجات والمصنفات الأثرية؛ فلم أجد لذٰلك ذكرًا فيها»[1]، وكذٰلك حصل لابن حجر وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى؛ فإنهم كانوا يراجعون (نُسَخ) هٰذا «الصحيح» عندما يريدون أن يتحققوا من مسألةٍ فيها إشكال أو وهم[2].

خامسًا: توجد في مكتبات العالم من هٰذا «الصحيح» نسخ خطية عديدة جدًّا؛ فتكاد أن لا تخلو منه مكتبة أو دار للكتب، وهٰذه النُّسَخ تتفاوت في تاريخ نسخها، وفي نفاستها وجودتها.

قال بروكلمان: «صحيح مسلم يكاد يضاهي «صحيح البخاري» في كثرة مخطوطاته، ووجودها في أكثر المكتبات»[3].

---

(١) المرجع نفسه (٢ / ٧٤٥).

(٢) راجع ـ مثلاً ـ: «جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي» (ص ٣٩ ـ بتحقيقي)، و«النكت الظراف» (١ / ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ٢٤٧، ٦ / ٤٤٦)، و«فتح الباري» (١١ / ٤٥ و١٢ / ٤٣٧ و١٣ / ١٥٢)، و«فتح الملهم» (١ / ١٣٢ ـ ١٣٣)، و«الأذكار» (١٢٨)، و«الإرشاد» (٢ / ٨٩) للخليلي.

(٣) «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٨٠).

وفي مكتبة القرويين بفاس إلىَ الآن نسخة منه نفيسة جدًّا، هي نسخة ابن خير الإشبيلي، التي قابلها مرارًا، وسمع فيها، وأسمع، بحيث يعد أعظم أصل موجود من «صحيح مسلم» في إفريقية، وهو بخط الشيخ الأديب الكاتب أبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر الأموي الإشبيلي المالكي، فرغ منه سنة (٥٧٣هـ)، وعليه بخط ابن خير أنه عارضه بأصول ثلاثة معارضة بنسخة الحافظ أبي علي الجياني ـ شيخ عياض ـ وغيره من الأعلام، وكتب بهامشه كثيرًا من الطِّرَرِ والفوائد والشرح لغريب ألفاظه، وشروح بعض معانيه، وفرغ من ذٰلك سنة (٥٧٣هـ)[١].

سادسًا: أكثر ما يهمّنا من نُسَخِ هٰذا «الصحيح» الاختلاف الواقع بينها، والسَّقط الذي فيها، وأوهام رواتها، ولا يتّسع هٰذا المقام إلى كل ذٰلك بالتّفصيل[٢]، وفي اللمحات الآتية غُنْيَةٌ وإشارةٌ إلى ما نريد.

١ ــ نجد النسخ القديمة من هٰذا «الصحيح» ليس فيها أبواب البتة، منها ـ مثلاً ـ نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني[٣].

٢ ــ نجد النسخ المتأخّرة فيها خلاف بين الأبواب؛ إذ هي ليست من صنع مؤلّفها، وإنما من وضع جماعةٍ من العلماء والشُّرّاح، واختلفت باختلاف اجتهاداتهم[٤].

---

(١) «فهرس الفهارس والأثبات» (١ / ٣٨٥).

(٢) تجد تفصيل ذٰلك في باب خاص عند الغساني في «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (ورقة ٩٢ / أ وما بعدها)، وفي أماكن مبثوثة كثيرة من «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، و«شرح صحيح مسلم» للنووي وابن الصلاح.

(٣) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ورقة ٥ / أ).

(٤) راجع ما سنذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ عن تراجم «الصحيح».

٣ ـ ورد خلاف في بعض هٰذه النسخ بناء على اختلاف الروايات؛ فمثلاً: وقع في رواية أبي العلاء بن ماهان: «حدثنا صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا»، وسَلِمَتْ رواية أبي أحمد الجُلودي من هٰذا، وقال فيه عن مسلم: «حدثنا محمد بن بَكّار، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا»(١).

وجاء في نسخة أبي العلاء بن ماهان في إسناد حديث: «عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عتبة»، وفي نسخة الجلودي: «عن صالح بن كيسان عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة»(٢) بإسقاط الواسط بينهما (عن الزهري)، وكأنّ مثبتها اغترّ بكثرة رواية صالح بن كيسان عن الزهري؛ فاستبعد روايته عن شيخ الزهري عبيد الله، وذٰلك غلط، فإن صالح بن كيسان قد روى هٰذا الحديث عن عُبيد الله نفسه من غير واسطة(٣).

وقع الخطأ في المثالين السابقين ـ وكلاهما في الإسناد ـ في رواية ابن ماهان، وسلمت منهما رواية الجلودي، وربما وقع الخطأ عليه، أو في بعض الأصول التي أخذت عنه؛ فوقع مثلاً في بعضها(٤) ـ وفي غيره من الأصول ـ: «وضعَّف يحيى بن موسى بن دينار، قال: حديثه ريح»(٥)، بزيادة (ابن) بين موسى ويحيى، وكذٰلك حكاه صاحب «تقييد المهمل» عن أكثر النُّسَخ، وهو غلط، كأنه وقع من رواة مسلم، وصوابه: «وضعّف يحيى موسى بن دينار» بحذف (ابن) بين يحيى ـ وهو القطان ـ وبين موسى، وقد صححه كذٰلك

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم» (٧٧)، و«صحيح مسلم» (١ / ٣٠٦ / رقم ٦٨).

(٢) «صحيح مسلم» (١ / ٢٨٣ / رقم ١٢٥).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (٢٥٤).

(٤) أعني: في بعض الأصول المأخوذة عن الجلودي.

(٥) مقدمة «صحيح مسلم» (٢٧).

صاحب «التقييد» أبو علي الغسَّاني وَغيره[1]، والله أعلم.

واختلفت الأصول في قول مسلم في مقدمة «صحيحه» في الأحاديث الضعيفة:

«ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها»[2]؛ فوقع ذٰلك هٰكذا في أصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر في روايته عن الفراوي عن عبد الغافر الفارسي، ووقع في غيره: «وأقلّها أو أكثرها أكاذيب»، وهما روايتان ذكرهما القاضي عياض المغربي، ونسب الأولى إلى رواية عبد الغافر الفارسي وصححها، ونسب الثانية إلى رواية أبي العباس العُذري، الراوي عن الفراوي عن الجُلودي، ووصفها بالاختلال والتصحيف[3].

وكذا وقع الوهم في حديث «صحيح مسلم»: «لا تسبُّوا أصحابي...»[4]؛ فهو فيه من (مسند أبي هريرة)، والصواب أنه من مسند (أبي سعيد الخدري)، «وإن الأكثر رووه عن أبي صالح عن أبي سعيد، فما عدا ذٰلك يكون شاذًا، وقد اتّفق النُّقاد على توهيم ما وقع فيه من أنه عن أبي هريرة»[5]، و«لعل الخلل الواقع في نسخ «صحيح مسلم» من الرواة عنه، ويبرأ هو حينئذ من الوهم»[6]، أو: «وقع منه هٰهنا في الكتابة»[7] «لأنّ أبا صالح لما كان كثير

---

(١) راجع: «تقييد المهمل» (ق ١٤٨ / أ)، و«صيانة صحيح مسلم» (١٢٧)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٢٢).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١ / ٢٨).

(٣) راجع: «إكمال الإكمال» (١ / ١٧ أ)، و«صيانة صحيح مسلم» (١٢٧ - ١٢٨)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٢٤).

(٤) «صحيح مسلم» (٤ / ١٩٦٧ / رقم ٢٥٤٠).

(٥) «جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي» (٧٨ - بتحقيقي).

(٦) المرجع السابق (ص ٢٩ - بتحقيقي).

(٧) «تحفة الأشراف» (٣ / ٣٤٣ - ٣٤٤).

الرواية عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعًا؛ سبق القلم من أحدهما إلى الآخر، إما من المؤلِّف، أو ممن بعده»[1] «من الرواة عنه وهو المتبادر إلى الذِّهن»[2]؛ «فالظاهر أن الوهم ممن دون مسلم»[3].

وذكر ابن منجويه (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) في ترجمة (حميد الطويل) أن أبا خالد الأحمر روى عنه، ثم قال: «أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحميد عن أنس، هٰكذا في النسخة التي علقتُ عنها، وفي كتابي: أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ: «ما من نفس تحب أن ترجع إلى الدنيا إلا الشهيد. . .» الحديث، والصحيح ما قال أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس»[4].

وهٰذا نوع من الاختلاف في النسخ قديم، وهو في ترتيب طبقة الرواة، ولم يرد له مثال؛ فنبّهتُ عليه هنا، وربما يكون الفرق بين النّسخ في إثبات حرف أو نفيه[5]، أو في إثبات قطعة من الحديث أو نفيها، كما وقع في حديث ابن عباس عن علي رضي الله عنه: «نهاني رسول الله ﷺ عن القراءة في الركوع والسجود»[6]، قال الحميدي: «وزاد في الأطراف في رواية ابن عباس عن علي: النهي عن خاتم الذهب» قال: «وليس ذٰلك عندنا في أصل كتاب مسلم»، قال

---

(١) «جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي» (٨٦ ـ بتحقيقي).

(٢) المرجع السابق (٤٨).

(٣) المرجع السابق (٤١).

وانظر: «هدي الساري» (٥٠)، و«تغليق التعليق» (٤ / ٦١)، و«فتح الباري» (٧ / ٣٥)، و«شرح النووي على مسلم» (١٦ / ٩٢)، و«العلل» للدارقطني (ل ١٤٢ / ب ـ ١٤٣ أ).

(٤) راجع: «رجال صحيح مسلم» (١ / ١٦١ ـ ١٦٢).

(٥) راجع: «فتح الباري» (١١ / ٤٤).

(٦) «مسلم» (كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم ٢١٢)، وليس في مطبوعه الزيادة المذكورة.

الحميدي: «ولعله قد وجد في نسخة أخرى»[1].

٤ ــ والأهم من هٰذا جميعه أنه وردت أحاديث في بعض (نُسَخ «الصحيح»)، وسقطت من بعضها، لذا نجد أنَّ أبا الفضل بن عمار الشهيد قد أورد في القطعة المتبقية من كتابه «علل الأحاديث التي في صحيح مسلم»[2] ثلاثة أحاديث[3] لم يرد لها ذكر البتة في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا منه، هي:

١ ــ عن عائشة أن النبي ﷺ أمر بالأجراس أن تُقطع من أعناق الإبل يوم بدر[4].

٢ ــ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: «إذا ابتليت عبدي المؤمن، ولم يشكُني إلى عوَّاده أطلقته من أساري، ثم أبدلته لحمًا خيرًا من لحمه، ودمًا خيرًا من دمه، ثم يستأنف العمل»[5].

٣ ــ عن أنس قال: «كان ﷺ إذا اجتهد لأحدٍ في الدُّعاء، قال: جعل الله عليكم صلاة قومٍ أبرار، يقومون الليل ويصومون النهار، ليسوا بأثمةٍ ولا

---

(١) انظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» للحميدي (١ / ل ٤٦ / أ)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١ / ٣٠٩).

(٢) منه نسخة خطية في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية على ميكروفلم شريط رقم (٢٧٨)، لٰكنها غير مكتملة جاء في آخرها: «آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ رحمه الله»، وقد عملت على تحقيقه، ثم طبع بتحقيق الأخ علي بن حسن حفظه الله.

(٣) المذكور هنا للتمثيل وليس للحصر، وإلا؛ فقد ذكر الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (٣٥) أن حديث (العتيرة) موجود في بعض نسخ «صحيح مسلم»، وأنه لا يوجد في أكثرها، وكذا قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ٢٥٢) في حديث آخر.

(٤) «علل الأحاديث التي في صحيح مسلم» (رقم ٢٧).

(٥) المرجع نفسه (رقم ٢٩).

فُجّار»[1].

فهٰذه الأحاديث على رأي أبي الفضل أخرجها مسلم في «صحيحه»، ولولا ذٰلك لما صح له أن يضعها في كتابه «علل الأحاديث في صحيح مسلم»، ومع ذٰلك نجد أنّ ابن كثير يقول في الحديث الأول: «وهٰذا على شرط الصحيحين»[2]، ولازم ذٰلك أن مسلمًا لم يخرجه، والثاني جزم ابن رجب[3] أنه في «صحيح مسلم» تبعًا للشهيد، ونقل البيهقي في «الشعب» عن بعض الحفاظ أن مسلمًا أخرجه قال: «وقد نظرت في كتاب مسلم فلم أجده فيه، ولم يذكره أبو مسعود في «تعليقه»»[4]، قال ابن حجر: «أراد ـ أي البيهقي ـ بقوله: «بعض الحفاظ» أبا الفضل بن عمار، المعروف بالشهيد؛ فإنه ذكره في الجزء الذي يتبّع فيه أوهام مسلم»[5]، وكذا جزم الحاكم بأنه «على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»[6]، وقد صرح بذٰلك بعض علماء عصرنا؛ فقال في صنيع ابن رجب السابق: «وهم في عزوه»[7]، وقال آخر: «وليس الحديث في صحيح مسلم»[8]! مع أن السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول عنه: «فكان في «صحيح مسلم» في غير الرواية المشهورة؛ **فإنه روايات متعدّدة**»[9].

---

(١) المرجع نفسه (رقم ٣٢).

(٢) «البداية والنهاية» (٣ / ٢٦١).

(٣) في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٦٨).

(٤) راجع: «النكت الظراف» (١٠ / ٣٠١)، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٩٧)، و«التعقبات على الموضوعات» (١٥).

(٥) «النكت الظراف» (١٠ / ٣٠١).

(٦) «المستدرك» (١ / ٣٤٩).

(٧) «السلسلة الصحيحة» (١ / ٤٨٨ / رقم ٢٧٢).

(٨) «شرح علل الترمذي» (٢ / ٢٦٨) (الهامش) بتحقيق الدكتور همام سعيد.

(٩) «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٩٧)، ونحوه في «التعقّبات على الموضوعات» (٥٥).

أما الحديث الثالث؛ فقد أخرَجه الضياء المقدسي، وقال: «وذكر بعض المحدّثين أنّ مسلمًا رواه عن عبد بن حميد بهٰذا الإسناد، ولم أره في «صحيح مسلم»، والله أعلم»[1].

وإن كتب السنة ـ ومن بينها «صحيح مسلم» ـ في بعض نسخها اختلاف لاختلاف رواتها؛ فقد يكون الخلاف في باب بأكمله، أو في حديث، أو في لفظ منه، أو في زيادة في السند أو المتن، فإذا عزى إمامٌ مطلعٌ الحديث إلى «صحيح مسلم» ـ مثلاً ـ؛ فينبغي قبل العجلة بتوهيمه أن نتثبّت، فلعله في نسخة أخرى منه[2].

ولعل مسلمًا ذكر بعض الأحاديث السابقة ـ التي نقلناها عن الشهيد ـ في كتابه قبل أن يعرضه على حُذّاق أهل عصره، ثم أشاروا عليه بحذفها؛ ففعل، والله أعلم.

تراجم «صحيح مسلم»، وعدد الكتب التي فيه:

ليس في «صحيح مسلم» بعد المقدمة إلا الحديث السرد، وما يوجد في نسخه من الأبواب مترجمة؛ فليس من صنع المؤلِّف، وإنما صنعه جماعة بعده[3] من نُسَّاخه[4]، أو شراحه، وأهمهم الإمام النووي[5] وكانوا يضعونها على

---

(١) «المختارة» (ق ٣٤ / ب) بواسطة «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٨١٠).

(٢) راجع فائدة حول هٰذا في كتاب «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» (٥١ ـ ٥٣)، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن فيه: «ولبعض الطلبة المعاصرين رسالة باسم «الأصول الستة رواتها، ونُسَخُها»»، لم أقف عليها.

(٣) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ق ٤ / ب).

(٤) راجع: «الإطراف بأوهام الأطراف» (٢٣٢).

(٥) مدح صنيعه محققا «تلخيص صحيح مسلم» في تقديمهما له (١ / ١٠)؛ فقالا: «وقد =

حاشيته[1].

قال الديوبندي: «واعلم أن «صحيح مسلم» قد قرئ على جامعه، مع خلوّ أبوابه عن التراجم»[2].

ويرى الدكتور عبد الرحمٰن عون أنّ خلو «صحيح مسلم» من التراجم المعقدة من بين الأسباب التي جعلت سكان إفريقيا يقبلون عليه ـ لبساطة حياتهم، وبُعدهم عن التعقيد، وكرههم له ـ، ويبعدون بعض الشيء عن «صحيح البخاري» الذي قال فيه ابن أبي جمرة: «ما ضمّنه أبوابه من التراجم، التي حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار»[3].

وقد تكلّف النّاس في بيان سبب ذٰلك؛ فحكوا قولين، هما:

الأول: قول ابن الصلاح: «لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب»[4]، وليس هٰذا السبب وجيهًا؛ فماذا تزيد تراجم الأبواب في هٰذا الكتاب؟! وكأنه لم يقنع به عندما استدرك قائلاً: «أو لغير ذٰلك»[5].

والآخر: قول ابن عساكر، ومفاده: إن خلوّ «الصحيح» من ذٰلك ليس عن عمد من مؤلّفه، بل لأنه «مات قبل استتمام كتابه»[6]، و «استيعاب تراجمه

= قام الإمام الحافظ يحيى بن شرف النووي بترجمة كتب وأبواب «صحيح مسلم» على نحو جيد ودقيق، أفصح فيه عن مهمات مما استنبط من أحكام المرويات في كل باب».

(١) كلام الشيخ أحمد شاكر في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» (١ / أ).

(٢) «فتح الملهم» (١ / ١٠٠).

(٣) انظر: «الأبي وكتابه الإكمال» (١٠٨ ـ ١٠٩).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (١٠١).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (١٠١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧٤).

وأبوابه»[1].

وهٰذا القول مجانب للصواب؛ إذ قد أتم مسلم كتابه، كما سيأتي بيانُهُ.

والـذي أراه صوابًا في هٰذا أنه ترك الأبواب عن عمد؛ إذ كان همّه فيه محصورًا في سرد أحاديث الباب، فنهج منهج الأبواب الحديثية، وهٰذا المنهج يجمـع الـروايات ذات المـوضـوع الواحد في مكان واحد، وتظهر فيه الخبرة الحـديثية من خلال تنـوّع الأسـانيد والألفاظ، «ذٰلك أن مسلمًا لم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، لذٰلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به، ويجمع طرقه وأسانيده في ذٰلك الموضع، بينما البخاري يفرق الحديث في مواطن متعددة، يرويه في كل موطن بإسنادٍ جديد أيضًا»[2].

فكتاب مسلم على الرغم من عدم تبويبه؛ فهو كالمبوب تمامًا، قال ابن الصلاح: «ثم إنّ مسلمًا ـ رحمه الله وإيانا ـ رتب كتابه على الأبواب؛ فهو مبوّب في الحقيقة، ولٰكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذٰلك»[3].

ولذا رأى السيوطي رحمه الله تعالى أن يُتْرك الكتاب بلا تبويب؛ فقال رحمـه الله: «وكـان الصواب ترك ذٰلك، ولهٰذا نجد النسخ القديمة ليس فيها أبواب البتة: نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني كذٰلك لا أبواب فيها أصلًا»[4].

---

(١) «كشف الظنون» (١ / ٥٥٥).

(٢) «منهج النقد في علوم الحديث» (٢٥٤).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (١٠١).

(٤) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ق ٤ / ب ـ ٥ / أ).

وقد بُذِلت محاولات عديدة وجهود كثيرة في تراجم أبواب هٰذا الكتاب(١)، وكان السبب في ذٰلك على حدّ قول السيوطي: «وكأنهم أرادوا به التقريب على من يكشف منه»(٢)، وقد قوّمها الإمام النووي؛ فقال: «وقد ترجم جماعةٌ أبوابه بتراجم؛ بعضها جيد، وبعضها ليس بجيّد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذٰلك»، ثم قال رحمه الله تعالى: «وأنا ـ إنْ شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم»(٣)، وتراجمه فيها نَفَسُ فقيهٍ شافعيٍّ، ولعل هٰذا سببًا في عدّ الإمام مسلم شافعيَّ المذهب، وليس الأمر كذٰلك ـ كما قدمنا ـ، قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم؛ فليست مما وضعها المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ بنفسه ليستدلّ بها على مذهبه»(٤).

وعلى الرغم من محاولة النووي، وبذله الجهد والوسع في ذٰلك، واعتماد العلماء والباحثين على صنيعه(٥)؛ إلا أن الديوبندي ـ رحمه الله تعالى ـ قال:

---

(١) من أقدمها ما ذكره المازري (ت ٥٣٦هـ) في «المعلم» (١ / ٣١٣) من وقوفه على نسخة مبوَّبة من «صحيح مسلم» ونقل السيوطي في «البحر الذي زخر» (٢ / ٦١٢-٦١٣) عن بعض الأندلسيين أنَّ عياضاً قد ترجم لأبواب مسلم، ووضع المنذري في «مختصر صحيح مسلم» المطبوع تراجم له أيضاً.

(٢) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (ق ٤ / ب)، و«إضاءة البدرين» (ق ١٥ / أ)، وصرح به أحمد بن عمر القرطبي في كلام له آتٍ في (ص ٣٨٨).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٢١)، و«إضاءة البدرين» (ق ١٥ / أ).

(٤) «فيض الباري» (١ / ٥٨)، وأما قول اللكنوي في «سباحة الفكر في الجهر بالذكر» (٣٧): «وإلى هٰذا أشار مسلم في «صحيحه» بعنوان الباب»؛ فهو كبوة خاطر، من إمام ماهر؛ لأن عناوين أبواب «صحيح مسلم» ليست من صنع مسلم، وإنما عنون مسلم للكتب فقط، قاله محققه.

(٥) من مثل: المزي في «تحفة الأشراف»، ـ مع فوارق يسيرة بينهما ـ، والنابلسي في «ذخائر المواريث»، ومحمد فؤاد عبد الباقي في طبعته لهٰذا «الصحيح»؛ فإنه أخذ تراجم النووي، ووضعها عليه.

«والإنصاف أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنَّف الجليل، ولعل الله يوفق عبدًا من عباده لما يؤدي حقه، وبيده التوفيق»[1]، وقد كانت للديوبندي جهود مشكورة في تراجم هذا «الصحيح»؛ فقد أجاد فيها، وزاد على النووي زياداتٍ حسنةً، وأبقى على البعض؛ إلا أن المنيّة اخترمته قبل تمام الكتاب، ولعله رجا أن يكون ذلك العبد الذي تحدّث عنه في عبارته السابقة.

والحقّ أنّ بعض الهفوات والثغرات وقعت في تراجم النووي على «الصحيح»؛ فالمتمعن في تراجمه، والمدقق فيها يلحظ أنه فصل القدر عن الإيمان، وفصل صفات المنافقين عن الإيمان، وأنه جعل أحاديث الآداب في عدد من الكتب؛ فعنده كتاب (الآداب) ثم كتاب (السلام) ـ وهو من الآداب ـ ثم كتاب (البر والصلة والآداب)، ولعل هذا أزعج المزي مما جعله يدمج بعض هذه الأبواب في بابٍ واحدٍ في كتابه «تحفة الأشراف»، قال أبو زرعة العراقي: «واعلم أنّ مسلمًا ـ رحمه الله ـ ذكر في «صحيحه» كتاب الأدب، ثم الرؤيا، ثم المناقب، ثم البر والصِّلة، وإنّ الحافظ المزيَّ يعزو جميع ما في البر للأدب، مع أنهما كتابان منفصلان، بينهما الرؤيا والمناقب، وكأنّ المزيَّ يرى أنّ مسلمًا كرَّر الأدب في موضعين، وكان ينبغي له أن يقول في الأدب الأول، والأدب الثاني؛ ليميز بينهما»[2].

وهنالك عبارات وضعها النووي على أحاديث في «الصحيح»، وليس في الأحاديث ما يدل عليها؛ فمثلاً ترجم لحديث وائل بن حجر (١ / ٣٠١) (رقم ٤٠١) بعد (٥٤)، بـ«باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرّته ووضعها في السجود على الأرض حذو منكبيه»، وقصر

---

(١) «فتح الملهم» (١ / ١٠٠).

(٢) «الأوهام بأطراف الأطراف» (٣١ ـ ٣٢، ٢٠٥).

حديث وائل على الترجمة المذكورة، وليس فيه في جميع ألفاظه في «الصحيح» «تحت الصدر وفوق السرّة» بل فيه في خارج «الصحيح» على الصدر، ومثل هٰذا كثير جدًّا.

ولهٰذا قام بعض مختصري «الصحيح»، مثل: الفقيه الإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) بتأخير بعض الأحاديث أو تقديمها في تراجمه، ليضمَّ الأشياء المتشابهة إلى بعضها بعضًا، «ولعل هٰذا الإمام القرطبي المتوفى قبل الإمام النووي بعشرين عامًا قد أحرز قصب السبق في هٰذا المجال[1]؛ فقد ترجم ترجمة وافية ودقيقة لكل كتب وأبواب تلخيصه لـ «صحيح مسلم»، وأشار في مقدمة كتابه إلى عمله هٰذا؛ لما لذٰلك العمل من الأهمية»[2]؛ فقال رحمه الله تعالى: «ولما تقاصرت الهمم في هٰذا الزّمان عن بلوغ الغايات من حفظ جميع هٰذا الكتاب، بما اشتمل عليه من الأسانيد والروايات، أشار مَنْ إشارته غُنم، وطاعته حتم، إلى تقريبه على المتحفظ، وتيسيره على المتفقه، بأن تختصر أسانيده، وتحذف تكراره، **وتنبّه على ما تضمّنته أحاديثه بتراجم تسفر عن معناها وقول الغالب على موضعها وفحواها**»[3]، ثم قال: «**وربما قدّمتُ بعض الأحاديث وأخرت حيثما إليه** اضطررت؛ **حرصًا على ضمّ الشيء لمشاكله**، وتقريبًا له على متناوله»[4].

ومن الجدير بالذكر أن مسلمًا هو الذي وضع عناوين (الكتب) الرئيسة في «صحيحه»، ولذا تجد أنّ لها ذكرًا في كتب الأقدمين[5]؛ إلا أنه لم يضع

---

(١) والصواب أنه مسبوق كما مضى في (ص ٣٨٦ ـ الهامش).

(٢) من تقديم محقِقي «تلخيص صحيح مسلم» (ص ١٠).

(٣) «تلخيص صحيح الإمام مسلم» (١ / ٣٤).

(٤) المرجع نفسه (١ / ٣٥).

(٥) صرح الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) في =

(التراجم) التفصيلية، كما أسلفنا، وأنّ صنيعه فيها[1] لا يخلو من صعوبة؛ لأن الحديث الواحد قد يحوي أفكارًا عديدة، ولكن مسلمًا يضعه في مكان يعالج فيه فكرة واحدة من هٰذه الأفكار، وربما كرره في بعض الأحايين، وقد يوضع الحديث في مكان ما لمناسبةٍ خفيّةٍ، وغيرُها أظهرُ منها، من مثل حديث المغيرة: «ما سأل رسول الله ﷺ أحدٌ عن الدجّال أكثر مما سألتُه عنه، فقال لي: أي بُنَيَّ! وما ينصبك منه؟ إنه لن يضرّك. قال: قلت: إنهم يزعمون أن معه أنهار الماء، وجبال الخبز. قال: هو أهون على الله من ذٰلك».

فَوَضَعَ الإمام مسلم هٰذا الحديث في كتاب (الآداب)، ولعله ألمح إلى أن كثرة السؤال ليست دائمًا من (قلّة الأدب)، وعلى العلماء والفضلاء أن يكونوا حلماء لا سيما عند سؤال الناس إياهم، واستحباب الملاطفة، ومشروعية قول الرجل لغير ابنه (يا بُنَي!)، ولذا ترجم عليه النووي: «باب جواز قوله لغير ابنه (يا بني)، واستحبابه للملاطفة»[2]، ولم يضعه ـ كما يتبادر إلى الذهن لأوّل وهلة ـ في مكان يتحدّث فيه عن الدجال، أو الفتن، وما شاكله.

وقد تكاد تكون الصلة بين الحديث والباب مبتورةً، وليس للحديث ـ أو للأثر ـ أدنى مناسبة للباب الذي وُضع فيه؛ فمثلاً قال الإمام مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة): «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير قال: سمعتُ أبي يقول: لا يستطاع العلم براحة

= كتابه «رجال صحيح مسلم» بأسماء الكتب التي في «الصحيح»، وتبعه على ذٰلك ابن القيسراني والمتوفى سنة (٥٠٧هـ) في «الجمع بين رجال الصحيحين»، وقد سار الحاكم في ترتيب «المستدرك» على نهج الإمام مسلم، ولاحظ مع هٰذا ترتيب البخاري، راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين» (٣١٨).

(١) أي: في الكتب.

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٦ / ١٧٧).

الجسم»[1]، وبوّب عليه النووي: «باب أوقات الصلوات الخمس»[2] بعد سياق عدّة طرقٍ لحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر النووي أن عادة الفضلاء جرت بالسؤال عن إدخال مسلم هٰذه الحكاية عن يحيى، ثم أورد ما حكاه القاضي عياض عن بعض الأئمّة في تعليل ذٰلك، وهو أنّ مسلمًا أعجبه حسن سياق تلك الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمرو، وكثرة ما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، فلما رأى ذٰلك أراد أن ينبّه من رغب في تحصيل رتبةٍ عاليةٍ في المعرفة إلى كثرة الاشتغال، وإتعاب الجسم في الاعتناء بتحصيل العلم[3].

هٰذا كلُّه على فرض أن الكتب المثبتة في الطبعات المتداولة هي من صنيع مسلمٍ نفسه[4]، ولا يبعد أن يكون قد وَضَع غَيْرَهَا، يلمس ذٰلك المتمعن في كتاب «رجال صحيح مسلم» ـ وصاحبه قريب عهد بمسلمٍ ـ؛ ففيه من أسماء الكتب ما لا يوجد في النسخ المطبوعة، بله فيه تراجم للأبواب، وهٰذا يدلّ على تباري العلماء وتسابقهم، في وضع تراجم لهٰذا الكتاب، منذ عهد قديم، فلم يحرز قصب السبق أحمد بن عمر القرطبي، كما قال بعض الفضلاء.

وخلال تطابقي لعناوين الكتب الواردة في خلال تراجم «رجال صحيح مسلم» مع العناوين المثبتة على مطبوعات «الصحيح»؛ وجدتُ أنّ قسمًا كبيرًا

---

(١) «صحيح مسلم».

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥ / ١١٣).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥ / ١١٣)، وهناك أقوال أخرى وجيهة لصنيعه هٰذا مذكورة في «الحل المفهم لصحيح مسلم» (١٤٢ ـ ١٤٣).

(٤) ولعل هٰذا يتأيد بما ذكره الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٥٥٨) من أن مسلمًا ذكر أهوال القيامة والحشر مدرجًا في الفتن، وكذا هو في مطبوعه.

مشتركٌ بينهما، مع ملاحظة فروقٍ طفيفةٍ بينهما، مثل «كتاب الصيام» في المطبوع، و«الصوم» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب الطلاق» في المطبوع، و«النهي عن الطلاق» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب الأضاحي» في المطبوع، و«كتاب الضحايا» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب صفات المنافقين» في المطبوع، و«ذكر المنافقين» أو «ذكر النفاق» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب العتق» في المطبوع، وكتاب «العتاق» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب الهبات» في المطبوع، و«الهبة» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب الوصية» في المطبوع، و«الوصايا» في «رجال صحيح مسلم»، و«كتاب النذر» في المطبوع، و«النذور» في «رجال صحيح مسلم».

هٰذا بالإضافة إلى عناوين كثيرة جدًّا ـ يصعب حصرها ـ لم يرد لها ذكر في مطبوع «صحيح مسلم»، وكثير منها ليست كتبًا، وإنما هي أبواب، وقد وقع التصريح بذٰلك، من مثل: «دلائل النبوة»[1]، و«الطب»[2]، و«الأطعمة»[3]، و«الديات»[4]، و«صفة النبي ﷺ»[5].

---

(١) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ (١ / ٣١، ٣٩، ٤٠، ٧١، ٨٢، ٩٣)، والموطن الثاني موجود في النسخة المطبوعة في (كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمّةٍ قبض نبيَّها قبلها).

(٢) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ (١ / ٣٣، ٣٦، ٤٩، ٨٥، ٨٧، ٩٢)، وورد في الكتاب «كفارة المرض»؛ فلعله باب من كتاب «الطب»، راجع ـ على سبيل المثال ـ: (١ / ٤٨، ٤٩، ١٥٤، ١٧٠).

(٣) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ (١ / ٣٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٠١).

(٤) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ (١ / ٦٠، ٩٨، ١٦١).

(٥) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ (١ / ٣١، ٤٨، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٨١، ١١٧، ١٧٤).

وكذٰلك بتطابق الكتب والأبواب بين المطبوع من مختصرات وتلخيصات «الصحيح» مع «الصحيح» نفسه؛ يجد الباحث بينهما فروقًا، ولا داعي للتفصيل في ذٰلك، فإن في الإشارة غنية للبيب.

أما عن عدد كتب الصحيح؛ فهي أربعة وخمسون كتابًا بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي[1]، وقد ذكر بعضهم أنه لا خلاف في ذٰلك[2]، والحقّ والإنصاف أن الخلاف جارٍ حتى في هٰذا؛ إذ ما عدّه محمد فؤاد عبد الباقي كتابًا عدّه غيره بابًا، فمثلاً يذكر محمد عبد الباقي الكتب العشر الأولى هٰكذا: (الإيمان، الطهارة، الحيض، الصلاة، المساجد ومواضع الصلاة، صلاة المسافرين وقصرها، الجمعة، العيدين، الاستسقاء، الكسوف) ثم يذكر (كتاب الجنائز)، بينما يذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين[3] هٰذه الأبواب هٰكذا: (الإيمان، الطهارة، ويجعل (كتاب الحيض) تبعًا للطهارة، ثم يذكر (كتاب الصلاة) ويجعل (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) و(صلاة المسافرين وقصرها) و(الجمعة) و(العيدين) و(الاستسقاء) و(الخسوف) تبعًا لكتاب (الصلاة)؛ فكتاب (الجنائز) هو الحادي عشر في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما هو الرابع في ترقيم عبد الصمد، ولذا كان عدد الكتب عنده هو اثنان وأربعون كتابًا، وهٰذا الخلاف لفظي وشكلي، ولعل النووي ـ وغيره ـ ممن وضعوا التراجم لهٰذا «الصحيح» قد زادوا في الكتب أيضًا، فأدخلوا عليها أمورًا تجعل تبويباتهم متناسبة متناسقة مع الأحاديث التي أوردها مسلم، والله أعلم.

---

(١) انظر عناوينها في آخر «الصحيح» (مجلد الفهارس) (٥ / ٤ ـ ٨٤)، وفي مقدمة «مفتاح كنوز السنة» (ص هـ ـ و).، و«كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام» (٢ / ٥١٤ ـ ٥١٨)، و«طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ» (٢٧٩ ـ ٢٨١).

(٢) «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه» (٨٧).

(٣) في «الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٢٧ ـ ١٢٨).

وعدد الأبواب في هٰذا «الصحيح» يبلغ (١٣٥١) بابًا، عدا كتابيّ (صفات المنافقين وأحكامهم) و(اللعان) ـ فإنه لا يوجد فيهما أبواب ـ على عدّ الشيخ عبد الصمد، بينما يبلغ (١٣٢٩) بابًا على عدّ محمد فؤاد عبد الباقي تبعًا لتبويب النووي، عدا المقدمة، وهي ثمانية أبواب على العدّ الأول؛ فيكون الفرقُ بين التراجم في العَدَّيْن أربعَ عشرة ترجمة، موجودة عند الأوّل، وأخذت أرقامًا على أنها أبواب، بينما هي في العدِّ الثاني عناوين لكتب رئيسة، عدا موطنين، والله أعلم.

عدد ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنّف منها «الصحيح»:

سبق وأن ذكرنا أنّ مسلمًا ألّف «صحيحه» على مدار خمس عشرة سنة، ويدلّنا هٰذا على المجهود الجبّار الذي بذله فيه، ويزيد هٰذا الأمر وضوحًا إذا علمنا أنه «قد جمعه من ألوفٍ مؤلَّفةٍ من الأحاديث الصحيحة»[1]، وأبان مسلم عن عدّتها بقوله: «صنّفتُ هٰذا «المسند الصحيح» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»[2]، وهٰذا يؤكّد مقولة من قال عنه «أحد حفّاظ الدنيا»؛ إذ يستحق هٰذا الوصف بجدارة من ينتخب أحاديث بهٰذا العدد الكبير جدًّا لتأليف كتابٍ من الكتب، وينتقيها من مخزون محفوظاته الضخم، وليس هٰذا بمستغرب؛ فإن

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٤).

(٢) «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» للحاكم، و«طبقات الحنابلة» (١ / ١٩٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠١)، و«فهرس ابن عطية» (٦٨)، و«طبقات علماء الحديث» (٢ / ٢٨٨)، و«تاريخ دمشق» (١٦ / ق ٤٧١)، و«صيانة صحيح مسلم» (٦٧)، و«شرح النووي على مسلم» (١ / ١٤)، و«وفيات الأعيان» (٥ / ١٩٤)، و«تدريب الراوي» (١ / ٥٠)، و«برنامج التجيبي» (٩٣).

شيخه البخاري قد أخرج كتابه من زهاء ست مئة ألف حديث»[1].

أما عدد أحاديث «الصحيح»؛ فوقع الخلافُ فيها قديمًا وحديثًا، بناءً على اختلافهم في عدّ الأحاديث الأصول دون المكررات، واختلافهم في عدّ المكررات بالمتابعات والشواهد.

وفي قول أبي قريش الحافظ لأبي زرعة الرازي عن الإمام مسلم: «هٰذا جمع أربعة آلاف في «الصحيح»»[2]، تنصيص على عدد الأحاديث الأصول التي في «الصحيح»، فإن ابن الصلاح وضّح مراد أبي قريش؛ فقال: «أراد ـ والله أعلم ـ أن كتابه هٰذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات»[3]، وصرّح بهٰذا النووي؛ فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»[4].

وقد بلغت حسب عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) حديثًا من غير تكرار، وقد صرح بذٰلك في قوله: «لما كان الإمام مسلم لم يقتصر على طريق واحدة للحديث الذي يسوقه، بل يتبع هٰذه الطريق بطرق كثيرة متعدّدة للحديث الواحد، رأيتُ حصر هٰذه الأحاديث الأصلية، دون النظر إلى كثرة الطرق التي تتبعها؛ فأعطيتُها رقمًا مسلسلاً من أول الكتاب إلى آخره، وبذٰلك بلغت عدة الأحاديث الأصليّة في «صحيح مسلم» (٣٠٣٣) حديثًا»، ثم قال رحمه الله تعالى: «وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهٰذا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٠٢).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٩٩)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٧٠ ـ ٥٧١).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (١٠١).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ١٠٤)، و«النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٩٦)، وفيه: «قلت: وعندي في هٰذا نظر».

«الصحيح»؛ إذ كان جل جهدهم أن يطلقوا عددًا ما ورقمًا، تخمينًا وارتجالاً، لا يرتكز على أساس سليم؛ فجئتُ أنا بهٰذا الحصر كي أضع حدًّا حاسمًا فاصلاً لهٰذا الاضطراب والبلبلة، ولله الحمد»[1].

قلت: بقي عدد أحاديث «الصحيح» بالمكرر، ولما كان الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي قد وضع رقمًا للحديث يدل على موقعه في الكتاب الذي فيه ـ وتَسَلْسَل هٰذا الرقم في الكتاب الواحد ـ؛ سهل تجميع عدد أحاديث كل كتابٍ، وبجمْعِ هٰذه الأعداد يكون عددُ ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث المكررة (٥٧٧٠) حديثًا، عدا أحاديث المقدمة، وفيها سبعة أحاديث أصول في عدّ الشيخ محمد فؤاد رحمه الله تعالى.

إلا أن الترقيم الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات والشواهد، وبتتبّع عددها مفردة تبلغ (١٦١٥) حديثًا، عدا المقدمة، وفيها ثلاثة.

وعلى ضوء ما سبق يكون عدد أحاديث هٰذا «الصحيح» بالمكرر ومع الشواهد والمتابعات (٧٣٩٥) حديثًا، عدا أحاديث المقدمة، وهي عشرة، والله تعالى أعلم.

ونكون بذٰلك قد قطعنا الاضطراب والبلبلة في عدد أحاديث هٰذا الكتاب

---

(١) خاتمة «صحيح مسلم» (٥ / ٦٠١)، والمتأمل في الفرق بين العدَدَين السَّابقَيْن يستطيع أن يجمع بينهما من وجوهٍ، هي:

١ ـ إن أبا قريش ذكر العدد بالتقدير والتخمين.

٢ ـ إن بعض ما أورده عبد الباقي في المتابعات والشواهد هي أصول في عد أبي قريش.

٣ ـ إن مسلمًا أسقط بعض الأحاديث من «صحيحه» بعد عرضه على أبي زرعة الرازي؛ فأصبح العدد على ما ذكره عبد الباقي، وكان قبل أزيد من ذٰلك، قريبًا من عدّ أبي قريش الحافظ.

من جميع الوجوه والاعتبارات؛ إلا أن هناك مجموعة ملاحظات لا بُدّ من ذكرها هنا:

أولاً: اختلف عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث كل كتاب، مع عدّ الدكتور آبي فنسنك[1] في ثمانية مواطن، نبيّنها في هٰذا الجدول:

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	رقمه	عدد الأحاديث عند فنسك	عدد الأحاديث عند عبد الباقي
١	الجنائز	١١	١٠٨	١٠٧
٢	النكاح	١٦	١١٠	١٤٣
٣	الرضاع	١٧	١٣٤	٦٣
٤	الطلاق	١٨	٣٢	٦٧
٥	العتق	٢٠	٢٦	٢٥
٦	الفرائض	٢٣	٢١	١٧
٧	الذكر والدعاء والاستغفار	٤٨	١٠١	١٠٠
٨	التوبة	٤٩	٦٠	٥٩
		المجموع	٥٩٢	٥٨١

وهٰذا الخلاف قائم على عدّ بعض الأحاديث أهي من الأصول أم من الشواهد[2]؟ وهو محصور من حيث المجموع بأحد عشر حديثًا، ومن الجدير

---

(١) وضع جدولاً في مطلع كتابه «مفتاح كنوز السنة» (ص هـ) في أسماء كتب «الصحيح»، مع ذكر عدد أحاديث كل كتاب.

(٢) لم يعتبر فنسنك في ترقيمه ما كان بإسنادٍ قطّ.

راجع: «المعجم المفهرس» (٧ / ٥ ب)، و«أصول التخريج» (٩٧).

بالذكر أن من مقاصد الشيخ محمد فؤاد في ترقيم كتب وأحاديث هٰذا «الصحيح» مطابقتها لأصل كتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي وضعه فنسنك، وكذٰلك مطابقتها لكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»[1]، الذي وضعه لفيف من المستشرقين، ونشره فنسنك أيضًا، ومع هٰذا؛ فقد اختلف عدد الأحاديث بينهم، فهو عند عبد الباقي ـ مع المكرر، كما سبق ـ (٥٧٧٠) حديثًا، بينما هو عند فنسنك (٥٧٨١) حديثًا.

ولا يفوتنا أن نسجّل هنا أنَّ الفروق في أرقام الأحاديث بين طبعة محمد فؤاد عبد الباقي و «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة» محصورة في الكتب المذكورة في الجدول السابق، وهٰذه فائدة نفيسة ينتفع بها المشتغلون بتخريج حديث النبي ﷺ.

ثانيًا: ذكر الأقدمون أعدادًا تقريبيّة لأحاديث «الصحيح»؛ فقال أحمد بن سلمة (رفيق مسلم وتلميذه) إنها «اثنا عشر ألف حديث»[2]، وفسّر الذهبي ذٰلك؛ فقال:

«يعني بالمكرر، بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدّان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة»[3].

---

(١) طبع في سبعة مجلدات ضخمة، الأول منها سنة ١٩٣٦م، والأخير سنة ١٩٦٩م؛ فكانت مدة طبعه (٣٣) سنة، لم يطبع منه ـ بداية ـ إلا (٥٠٠ نسخة)، ثم صُوِّر وانتشر بين طلبة العلم، وقام بمدّ هٰذا المشروع بمساعدات مالية مجموعة من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو وغيرها!! وقد صرح عبد الباقي بما ذكرته في مطلع «الصحيح» (١ / ١).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٢٧)، و«تدريب الراوي» (١ / ١٠٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨٩)، و«النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٩٦)، و«الوافي بالوفيات» (٢٣٨ / أ).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٦٦).

وقـال الميانجي في عدد أحـاديث «الصحيح» : «واشتمل كتابه ـ رحمه الله ـ على ثمانية آلاف حديث»[1]، قال الزركشي : «ولعل هٰذا أقرب»[2]، أي من قول أحمد بن سلمة السابق، والخلاف بين هٰذين القولين لفظي، «يوضحه ويشرحه قول الذهبي السابق؛ فلا تعارض بينهما لأن أحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره»[3].

ثالثًا: ذكر حاجي خليفة وصديق حسن خان وتبعهما بعض المعاصرين أن عدد أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرر (٧٢٧٥) حديثًا[4]!

ومنشأ هٰذا الرأي قول لابن الصلاح، لم يُفْهَم على مراده وحقيقته، قال ابن الصلاح: «إن كتابه هٰذا ـ أي «صحيح مسلم» ـ أربعة آلاف حديث أصول دون المكـررات، وهٰكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات، وهو بالمكررة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا»[5].

ففهم المـذكـورون «وهـو بالمكـررة. . . إلخ» أي: «صحيح مسلم»، والصواب أن الكلام ليس عليه، وإنما على «صحيح البخاري»، وإن كان في

(١) «ما لا يسع المحدث جهله» (٢٧)، وعنه السيوطي في «تدريب الراوي» (١ / ١٠٤)، وفيه عقبه: «قال ابن حجر: وعندي في هٰذا نظر».

قلت: تعقّب ابن حجر ليس لعدد الأحاديث التي في «الصحيح»، وإنما لمن فهم أنه فات ابن الصلاح ذكر عدد أحاديث «صحيح مسلم»، تجد ذٰلك مبسوطًا في «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، وعبارة السيوطي موهمة بخلاف ذٰلك؛ فاقتضى التنبيه.

(٢) «فتح الباقي» (١ / ٤٨).

(٣) «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه» (٨٨).

(٤) راجع: «كشف الظنون» (١ / ٥٥٦)، و«الحطة» (٢٢١)، و«الإمام البخاري محدثًا وفقيهًا» (١٢٢)، و«منهاج الصالحين» (١٠٠١) لبليق، و«مصطلح الحديث» (ص ٥٥) لابن عثيمين.

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (١٠٠)، وعنه النووي في «شرح صحيح مسلم» (١ / ٢١).

العبارة المذكورة عن ابن الصلاح لبس وغموض في هٰذا الموطن؛ فإنه يزول بما قاله في موطن آخر، فبعد أن نقل عن البخاري قوله: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح»، قال بعد ذٰلك: «وجملة ما في كتابه «الصحيح» سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة»[1].

موضوع الصحيح، وهل هو من الجوامع؟

أطلق الإمام مسلم على كتابه اسم «المسند الصحيح»[2]، وهٰذا يرشدنا بوضوح إلى أن موضوع كتابه الحديث الصحيح المجرّد المسند إلى رسول الله ﷺ؛ إذ المسند «يجمع شرطا الاتصال والرفع» على رأي جماعة من الحفاظ والمحدثين[3].

قال الدّهلوي: «توخّى - أي مسلم - تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدّثين، المتّصلة المرفوعة»[4]، واقتصر على ذٰلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلّقات إلا نادرًا، وخلّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها، فموضوع «الصحيحين» واحد؛ إلا أن البخاري - رحمه الله - ذكر الموقوفات والمعلّقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية[5].

---

(١) «علوم الحديث» (١٦).

وانظر لزامًا: «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧) لابن حجر، و«توضيح الأفكار» (١ / ٥٥).

(٢) راجع ما قدمناه في (ص ٣٥٢).

(٣) راجع: «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٥٠٧) لابن حجر.

(٤) راجع: «حجة الله البالغة» (١ / ١٥١)، و«الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» (٥٥).

(٥) «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه» (٩٣).

وقد عبّر جماعةٌ عن «صحيح مسلم» بـ (الجامع)، مثل: الفيروز آبادي، وحاجي خليفة، والبغدادي، والكتاني[1]، وانتصر له الديوبندي[2].

والجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هٰذه: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب[3]، وعلى هٰذا سُمّي هٰذا الصحيح (جامع) لوجود هٰذه الأبواب فيه، وقد نازع في ذٰلك الدّهلوي؛ فقال: «والجامع من الصحاح: الترمذي والبخاري، وأما «صحيح مسلم»؛ فليس بجامع لقلّةِ التفسير فيه»[4]، وتعقّبه الديوبندي بقوله:

«قلت: قد أطلق عليه اسم (الجامع) محبُّ الدين الشيرازي صاحب «القاموس»، حيث قال:

... ... ختمتُ بحمد الله «جامع مسلم»[5]

فكأنّه لم يلتفت إلى قلّة التفسير فيه، ولعل سبب هٰذه القلّة: قلّة الأحاديث الصحيحة الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم، وأكثر ما يورده البخاري وغيره في أبواب التفسير؛ إما أحاديث قد ذكرت مرارًا في سائر أبواب

---

(١) راجع: «فتح الملهم» (١ / ١٠٥)، و«التهذيب» (١٠ / ١١٤)، و«كشف الظنون» (١ / ٥٥٥)، و«هدية العارفين» (٢ / ٤٣٢)، و«الرسالة المستطرفة» (٤١).

(٢) في «فتح الملهم» (١ / ١٠٥).

(٣) راجع: «العرف الشذي» (٥)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» (٢٤).

(٤) نقلاً من «العرف الشذي» (٥)، و«فتح الملهم» (١ / ١٠٥).

(٥) نقل صديق حسن خان في «الحطة» كلام الدهلوي، وتعقبه بصنيع حاجي خليفة والمجد، ونقل عنه قوله عند ختمه لـ «صحيح مسلم». وانظر (ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦).

قرأتُ بحمد الله «جامع مسلم» بجَوْف دمشق الشام جوف الإسلام
وتمَّ بتوفيق الإلٰه وفضله قراءة ضبط في ثلاثة أيام

الكتاب؛ لشدّة مناسبتها بتراجمها، ثم كررت في كتاب التفسير، وإما آثار موقوفة وأقـوال لغوية غير مرفوعة، وما دون ذلك قليل، ومسلم متجانب عن التكرار، ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار، التي ليست بمسندةٍ إلى النبي ﷺ؛ فلهذا قلّ مادة التفسير في بابه، والله أعلم»[1].

ونستطيع أن نخلص ما مضى إلى نتيجة، وهي: أن موضوع كتاب مسلم هو الصناعة الحديثية وفنّ الإسناد، وأنه جامع احتوى على عدّة فنون، وهذه كلمة موجزة نكتفي بها هنا، ويأتي مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى في المباحث القادمة.

●●●●●

---

(١) «فتح الملهم» (١ / ١٠٥).